

الفتود والبُنوك والعلاقات الإقتصادية الدّوليّة

الدكتور مدحت محمد العقاد
الأستاذ المساعد بكلية التجارة
جامعتي الزقازيق وببيروت العربيّة

الدكتور محمد عبد العزيز عجميّة
الأستاذ بجامعة الاسكندرية
وعَميد كلية التجارة بجامعة بيروت العربيّة

١٩٨٠

دار النهضة العربيّة
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩





لتحميل المزيد من الكتب تفضلوا

بزيارة موقعنا

www.books4arab.me

النفود والبُنوك والعلاقات الإقتصادية الدَّولية

الدكتور مدحت محمد العقاد
الأستاذ المساعد بكلية التجارة
جامعتي الزقازيق وبكروت العربية

الدكتور محمد عبد العزيز عجمية
الأستاذ بجامعة الاسكندرية
وعَميد كلية التجارة بجامعة بيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب. ٤٩

تقديم

تعتبر الدراسات الاقتصادية الخاصة بالنقود والبنوك والملاقات الاقتصادية الدولية من أهم الدراسات الخاصة بالنظرية الاقتصادية ، ولم توجه النظرية التقليدية إهتماماً كبيراً للدراسات النقدية قدر إهتمامها بالتجارة الخارجية أو التجارة الدولية كما كانوا يسمونها ، فقد خصص كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل أبواباً مستقلة في مؤلفاتهم لهذا الموضوع ، ولعل هذا يعكس فلسفتهم الاقتصادية التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، فالإقتصاد القومي إقتصاد طبيعي وقادر على التوازن التلقائي ، وأن هذا التوازن لا بد وأن يكون في مستوى المعاملة الكاملة ، وأن أى تدخل من جانب الدولة ، عن طريق السياسة النقدية مثلاً لا بد وأن يؤدي إلى اختلال للإقتصاد القومي ، والنقود في نظرم دورها حيادي في الحياة الاقتصادية وهي تمكس فقط المعاملات الحقيقية في المجتمع فهي مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ، ولـكنهم لم يعطوا أهمية لوظيفةها كمخزن للقيم وأداة لحفظ المدخرات ، ولما كانت النقود مجرد وسيط للمبادلة ، فلم يتصوروا أنها يمكن أن تحدث أى أثر ضار بالإقتصاد ، بل على عكس ذلك تصورها أداة تسهل سيره وتيسر مبادلاته ، ولذلك فإنهم أقاموا تحليلهم كله كما لو كنا في إقتصاد عيني لا نقود فيه وأن متبروا النتائج التي يصلون إليها في دراستهم لهذا الإقتصاد العيني معبرة عما يحدث في إقتصاد توجد فيه النقود ، لأنهم نظروا للنقود على أنها مجرد ستار يخفي الطبيعة العينية للإقتصاد عن نظرنا ولـكنه لا يؤثر في السير الطبيعي للإقتصاد العيني .

وعلى العكس من ذلك فقد اهتموا بالتجارة الدولية لأنه من شأنها أن توسع حجم السوق وتؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين وكل هذا يعود بالنفع على المجتمع الإنساني مباشرة ، فالحرية في التجارة الخارجية وما يترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية يزيدان إذن من الرفاهة الاقتصادية لشعوب العالم ، ولنا ملاحظة سريعة هنا وهي أن الكتاب الإنجليز عندما نادوا بهذا التخصص الدولي كان ذلك من مصلحة إنجلترا لأنها كانت عندئذ بلداً صناعياً على

حين كانت كل البلاد الأخرى بلاداً زراعية ، وكان مقتضى النظرية أن تبقى بلاداً زراعية تصرف فيها إنجلترا منتجاتها وتستورد منها المواد الخام .

غير أن ما حدث من تطور في الأحداث الاقتصادية ، وما صادف العالم من كساد كبير عام ١٩٢٩ أحدث إنقلاباً في الفكر الاقتصادي ، ولم تمتد الأفكار التي نادى بها النظرية الكلاسيكية من المسلمات ، بل ثبت خطأها مع تغير الظروف ، وبدأ الاقتصاديون بوجهون دراسات هامة في النظرية النقدية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولقد بين كينز في كتابه النظرية العامة في الفائدة والعمالة والنقود ، والذي ظهر في عام ١٩٣٣ دور النقود في الحياة الاقتصادية وهو دور كبير بلا شك ، كذلك فقد ترتب على الأزمات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الأولى ، وعدم إتباع الدول المختلفة لنظام نقدي دولي ثابت ، ولاسيما بعد انهيار نظام الذهب في عام ١٩٣١ ، أن بدأ الإهتمام بين الاقتصاديين في محاولة وضع حلول لمشكلات الاقتصادية الدولية كل هذا يبين لنا مدى ارتباط الدراسات النقدية بالدراسات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد روعى في هذا المؤلف ، إعطاء الحد الأدنى من المعلومات في هذا المجال ذلك أن الدراسات الخاصة بالنظرية النقدية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دراسات واسعة ونحتاج إلى مؤلفات ضخمة في كل أجزائها ، كذلك روعى أيضاً في هذا المؤلف إعطاء دراسة شاملة ومتكاملة مع التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتي قد تكون مرجعاً للطالب فيما بعد .

ويحتوى هذا المؤلف على جزئين رئيسيين ، الجزء الأول يتعلق بالنظرية النقدية والجزء الثاني خاص بالعلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي هذا المجال لا يفتنى إلا أن أعبر عن تقديري لمن سبقوني من أساتذة لا ينكر فضلهم ، ومن زملاء لا يلس بمجهودهم .

والله ولي التوفيق .

المؤلفان

بيروت في كانون أول ١٩٧٩

مقدمة

النظرية النقدية والتحليل الاقتصادى :

فى البداية وعند دراسة النقود والبنوك لا بد أن نحدد مكان النظرية النقدية فى إطار النظرية الاقتصادية ، ولذلك فإننا سنتعرض لأنواع التحليل الاقتصادى ، فالنظرية الاقتصادية يمكن تناولها بنوعين من التحليل : التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى .

ويختص النوع الأول من التحليل الاقتصادى بدراسة النشاط الاقتصادى للوحدات الفردية كالمستهلك بصفته الفردية والمشروع بصفته الفردية أيضاً ، أما النوع الثانى من التحليل ، وهو التحليل الاقتصادى الكلى فيختص بدراسة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى فى مجموعه ، والعلاقات القائمة بين الكميات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومى والاستهلاك والادخار والاستثمار والمالة كظواهر اقتصادية كلية ، والمستوى العام للأسعار .

والتحليل الاقتصادى الجزئى Micro Economic Analysis ، ينصب أساساً على نظرية القيمة والتوزيع ، فالظاهرة الاقتصادية — محل البحث — إنما تتوقف على عدد كبير من المتغيرات variables ، والتحليل الاقتصادى الجزئى عندما يتناولها فإنه يقوم على فرض أساسى وهو ثبات جميع المتغيرات ما عدا أحد المتغيرات ، وبذلك يحاول معرفة أثر هذا المتغير على الظاهر محل البحث ، ويمكن أن نصرب مثلاً فى هذا بدراسة الطلب ، فالطلب على سلعة

معينة لا يتوقف على سعرها فقط وإنما يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى ،
وهي الدخل ، وأثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ، وعند دراسة الطلب
فإن التحليل الاقتصادى الجزئى يفترض ثبات العوامل الأخرى على حالها ،
Other things bieng Constant ، وتتناول أثر تغير الثمن على الطلب .

وفرض ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ولو أنه فرض غير واقعى ،
إلا أن هذا لا يقلل من قيمة هذا النوع من التحليل ، فالبحث القائم على عدة
فروض لتبسيط الموضوع والتقسيم لصاية البحث ، هو بحث علمى ، لأنه يلقى
ضوءاً على الظاهرة محل البحث لا بد أن يستكمل بمناهج أخرى للبحث ،
ولذلك فهذا النوع من التحليل الاقتصادى الجزئى — ولو أنه يعتبر بحثاً علمياً ،
إلا أنه غير كامل ، ولا بد من أن يستكمل بنوع آخر من التحليل وهو
التحليل الاقتصادى الكلى والذى يتناول كافة المتغيرات فى نفس الوقت ،
وفى اتجاهات مختلفة .

والتحليل الاقتصادى الكلى Macro economic analysis يقوم بدراسة
الاقتصاد القومى وذلك بتحديد وقياس العوامل التى تؤثر على الدخل القومى
والاستهلاك والاستثمار والعمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية ،
عن طريق استخدام نماذج Models تحتوى على تلك المتغيرات الكلية والتى
تشمل هذا الاقتصاد .

وهذا الأسلوب من التحليل مفيد فى البحث العلمى ، إلا أنه ليس صحيحاً
على وجه الإطلاق ، ففى أغلب الأحوال فإن سلوك الكميات الكلية يختلف
من مجموع سلوك العناصر المكونة لها ، ومثال هذا إذا قام المنتج الفرد بتخفيض

أجر المامل فإنه سيؤدي إلى زيادة أرباحه ، ولكن في نفس الوقت إذا قام كل المنتجون بتخفيض أجور عمالهم لزيادة أرباحهم ، فإن النتيجة ستكون نقص في الطلب الكلي ونقص في أرباحهم بدلا من زيادتها .

بما سبق يبين لنا أن النظرية الاقتصادية يمكن تناولها من خلال نوعين من التحليل ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، والتحليل الاقتصادي الكلي ، والنوعين من التحليل ، لازمان لدراسة النظرية الاقتصادية ، ومكملان لبعضهما البعض .

ودراسة النظرية النقدية يدخل في نطاق التحليل الاقتصادي الكلي ، ودراسة النقود والبنوك يمكننا من دراسة التغيرات الاقتصادية الكلية ، ولذلك فإن دراسة النظرية النقدية تستلزم دراسة الدخل القومي والعمالة والتمتع والاستهلاك والادخار والاستثمار .

ومنذ عام ١٧٧٦ ، تاريخ صدور كتاب آدم سميث ، ثروة الأمم ، وهو البداية الحقيقية لعلم الاقتصاد ، وحتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن كان التحليل الاقتصادي الجزئي يكاد يستغرق النظرية الاقتصادية كلها ، إذ كان التحليل الاقتصادي بصفة رئيسية تحليلا جزئيا ولم يكن تحليلا كليا إلا في بعض جوانب النظرية النقدية وبالذات نظرية كمية النقود .

ولقد بدأ التحليل الاقتصادي الكلي في احتلال مكانه في النظرية الاقتصادية إلى جانب التحليل الجزئي ، وذلك منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، وذلك لجهود المدرسة السويدية ، وكذلك جهود الاقتصادي البريطاني جون

ماينردكينز ، ولإن كان التحليل الجزئى لا زال سهم فى جزء كبير من البحوث الاقتصادية النظرية .

والكلام السابق لا يعنى أن التحليل السكى لم يستخدم فى تناول المشكلات الاقتصادية قبل منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، فقد اهتم التجاريون بتحقيق مصلحة المجتمع كسكل عن طريق تحقيق ميزان تجارى موافى للدولة ويؤدى إلى دخول المدن الشنفيس باعتباره مصدر القوة للدولة ، ونادوا بتدخل للدولة فى الحياة الاقتصادية لتحقيق ذلك ، وبالنسبة للطبيعيين فإن مؤسس مدرستهم فرانساو كيناي قد تناول دراسة الظواهر الاقتصادية فى المجتمع على أساس التحليل السكى ، وذلك فى كتابه «الجدول الاقتصادى» عام ١٧٥٨ . كذلك فإن الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى قدم أفكار فى التحليل السكى عرفت فيما بعد باسم قانون ساى للأسواق . كذلك فإن المدرسة الاشتراكية العلمية ، التى أسسها كارل ماركس وفردريك إنجلز ، تناولت مشكلات النظام الاقتصادى كسكل ولرسم صورة للعلاقات السكية التى يشتمل عليها النظام الاقتصادى ، كذلك فإن الكتاب الاقتصاديين النيوكلاسيك ساهموا فى التحليل الاقتصادى السكى ، من أمثال الكاتب الفرنسى ليون فالراس ، والاقتصادى السويدى فيكسل وذلك فى أواخر للقرن الماضى ، والاقتصادى الأمريكى أرفنج فيشر فى أوائل للقرن الحالى .

إلا أن أهم إسهام فى التحليل السكى جاء على يد كينز فى عام ١٩٣٦ عندما أصدر كتابه « النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود » الذى يعتبر نقطة تحول فى التفكير الاقتصادى والأساس للتعامل الاقتصادى

الأسكى الآن ، فلقد أمدنا بأدوات التحليل الحديثة التى يمكن عن طريقها دراسة حركة الاقتصاد القومى فى مجموعه وتفسير ما يطرأ على هذا الاقتصاد من تغير ، وانتقاله من نقطة توازن إلى نقطة توازن أخرى ، أو بعده عن التوازن ، واقتراح السياسة النقدية والمالية المناسبة ، كذلك استطاع كينز أن يكتشف العلاقات الرئيسية التى تحدد مستوى الدخل القومى والعمالة ، ومن ثم وضع نظرية متماسكة توضح كيفية التداخل بين هذه العلاقات .

الفصل الاول

أوليات النقود

١ - مقدمة :

من الأهمية بمكان دراسة النقود والتعرض للنظرية النقدية بالتحليل والدراسة ، فغالبية المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الحديث لها جوانبها النقدية وتطلب إجراءات نقدية للتغلب عليها ، ومن أمثلة تلك المشكلات التضخم الذي تعاني منه معظم دول العالم اليوم .

ولم تعط المدرسة الكلاسيكية أهمية للنقود وأعتبرتها مجرد مرآة تمكس المعاملات الاقتصادية في المجتمع ، فلقد عبر عن عدم أهميتها الاقتصادية الكلاسيكي « جون ستوارت ميل » بقوله أنه لا يوجد شيء عديم المفزى أكثر من النقود ، كذلك فإن الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي يستبعد النقود كلية من تحليله الشهير والمعروف فيما بعد بقانون ساي للأسواق ، كذلك فإن الاقتصادي ليون فالراس يقوم بعرضه الشيق عن التوازن العام مستخدماً أسلوبه الرياضي الذي يصل به إلى إستبعاد النقود ، وأن التوازن يحدث بين المرض الكلي والطالب الكلي .

ثم يأتي كثير ويهمل للنقود حقها في التحليل الإقتصادي ، وذلك بظهور كتابه النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ ، والذي يعتبر

بحق ثورة في التحليل الإقتصادي وذلك بالتمرد على العلاقات الأساسية التي تداى بها النظرية الكلاسيكية ، فلقد كان الإعتقاد السائد بين الإقتصاديين حتى بداية الكساد الكبير عام ١٩٢٩ هو أن التغيرات في الأرصدة النقدية المتاحة تؤثر في المستوى العام للأسعار ، وكانت النظرية السائدة حتى ذلك الوقت والتي تعرف بنظرية كمية النقود تقرر أن سعر كل سلعة على حدة تحدده ظروف العرض والطلب الخاص بهذه السلعة وإذا حدث تغير في ظروف عرض أو ظروف طلب أى سلعة فإن هذا التغير يقابلة تغير في إتجاه عكس في ظروف عرض أو ظروف طلب سلعة أخرى أو مجموعة أخرى من السلع ويترتب على هذه التغيرات إرتفاع أسعار بعض السلع وإخفاض أسعار سلع أخرى ، ويبقى المتوسط العام للأسعار ثابتاً ، ولا يتغير هذا المتوسط العام إلا إذا حدث تغير في عامل مشترك يؤثر في أسعار جميع السلع في وقت واحد وبدرجة واحدة وهذا العامل المشترك هو النقود .

وعلى هذا تقرر النظرية أنه إذا حدث تغير في كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار يتغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة التي تغيرت بها كمية النقود . ويستند هذا التحليل إلى فرض أساسى وهو أن جميع موارد الإنتاج موزعة توزيعاً كاملاً وأنه لا يوجد مجال لزيادة الإنتاج أو تخفيضه كنتيجة لتغير كمية النقود ، وهذا المفرض يعتبر من الفروض الأساسية للنظرية الكلاسيكية ، وهو أن النظام الإقتصادي قادر دائماً على توظيف موارده توزيعاً كاملاً ، وأنه إذا حدثت قوى تؤدي إلى سحب الموارد الموظفة في قطاع معين فإنه لابد وأن تتولد من هذه القوى قوى أخرى تخلق فرصاً لتوظيف الموارد في قطاعات

أخرى ، بحيث أن البطالة التى تتعرض لها الموارد هى بطاقة مؤقتة لا تستغرق غير الوقت اللازم لتحويل الموارد من قطاع إلى قطاع آخر .

٢ — نشأة النقود :

نشأت النقود مع تطور المجتمعات البشرية ، فبعد نمو القوى الإنتاجية فى المجتمعات البدائية ، وزيادة إنتاجية العمل ، انتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج الذى يكفيهها بالسكاد إلى مرحلة جديدة أصبحت تلك المجتمعات تنتج أكثر من احتياجاتها ، أى أنها تحقق فائضاً اقتصادياً يستلزم مبادلاته مع المجتمعات الأخرى ومن هنا ظهرت المقايضة وهى المبادلات العينية بين المجتمعات المختلفة .^(١) إلا أن المقايضة مساوئها والتى اضطرت الإنسان من أن يستخدم النقود بدلا منها ، ومن صعوبات المقايضة :

١ — ضرورة وجود توافق بين رغبات الأفراد :

أن أول الصعوبات التى تواجهها عمليات المقايضة هى إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد عند التبادل فالشخص الذى يرغب فى مبادلة السلعة أ بالسلعة ب لا بد وأن يبحث بين أفراد المجتمع عن منتج للسلعة ب ، وأن يكون الشخص الذى ينتج السلعة ب يرغب بالذات فى مبادلتها للحصول على السلعة أ ، فإذا كان الشخص منتج السلعة ب يرغب فى الحصول على السلعة ج ، فإن منتج

(1) crowther. G. : An Outline of Money , Thomas Nelson and Sons Ltd, London, 1950, p. 4.

السلعة أ عليه أن يقنع منتج السلعة ج لمبادلتها بالسلعة ب ثم مبادلة السلعة ج بالسلعة أ .

ومن هذا المثال يتبين لنا مقدار الجهد الذى سيتحمله منتج السلعة أ فى سبيل مبادلتها بما يحتاجه ، ويمكننا فى هذا المجال أن نذكر أمثلة كثيرة تتضمن صعوبات أكبر حتى يتم التوافق بين الحاجات بين أفراد المجتمع . ويمكننا أيضاً أن نتبين مدى تلك الصعوبات إذا أدخلنا فى إعتبارنا ضرورة التوافق بين الحاجات فى الزمان والمكان .

٢ — ضرورة وجود معدل للاستبدال مقبول :

كذلك لا بد من تحديد المعدل الذى ستجرى على أساسه عملية التبادل ، وذلك قبل كل عملية من عمليات المبادلة ، وبعبارة أخرى لا بد أن تكون هناك نسبة للمقايضة بين السلع المختلفة ، وفى المثال السابق يجب أن يتفق الطرفان على عدد وحدات السلعة أ التى تساوى وحدات معينة من السلعة ب حتى يمكن أن يتم التبادل بينهما ، ولايجاد معدل للاستبدال بين السلعة أ أو السلعة ب يقتضى الأمر أن تنسب وحدات السلعة ب إلى وحدات السلعة ج أولاً ومعرفة نسبة المقايضة بينهما ، وفى ضوء ذلك يتم حساب معدل التبادل بين المتعاملين فى السلعتين أ ، ب

وتعمد الأمور أكثر فى حالة وجود أكثر من ثلاث سلع ففى مثل تلك الأحوال لا بد من أن تنسب السلعة أ إلى بقية السلع فى الأسواق ، وكذلك السلعة ب إلى بقية السلع فى الأسواق أيضاً ، ونتبين من هذا أنه فى غياب

مقياس موحد للقيمة فإنه يلزم أن يبذل المتعاملون في الأسواق وقتاً كبيراً في محاولة الوصول إلى نسب التبادل بين السلع المختلفة .

٣ - صعوبة إستبدال سلم كبيرة بسلع صغيرة :

كذلك يجب أن يوجد تقابل في قيمة كل من السلعتين محل المبادلة حتى يمكن أن تحدث فعلاً فالشخص الذي يريد أن يحصل على كمية معينة من البيض في سبيل عنزة يمتلكها مثلاً سيضطر إلى قبول شيء آخر بجانب البيض وذلك حتى تكتمل له قيمة معادلة للقيمة التي سيتخلى عنها أى لقيمة المنزلة وقد لا يكون في حاجة إلى هذا الشيء في وقت المبادلة .

٤ - صعوبة إيجاد مقياس المدفوعات الآجلة :

كذلك فإنه في نظام المقايضة لا يستطيع الإنسان أن يحتفظ بقوة شرائية تكون في متناول يده ويستطيع إستخدامها في أى وقت من أجل الحصول على ما يحتاجه من سلع ، وقد يقال أنه يمكن أن يحتفظه بالقوة الشرائية عن طريق تخزين السلع المختلفة لكن للتخزين مساوؤه ، فقد تقلب الساعات ، أو يكون هناك تلكأ في تخزين كبيرة ، كذلك قد يعجز صاحب الساعة المخزنة في إيجاد شخص آخر يبادلها بتلك السلع في سبيل سلع يريد بها .

ومن هذه الصعوبات اقتضى الأمر وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادية بقسم عمليات التبادل إلى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين ، عمليات البيع وعمليات الشراء ، وبذلك يحل التبادل غير المباشر ، محل التبادل المباشر

لكن إنفصال عملية المبادلة إلى عمليتي البيع والشراء من شأنه أن يفصل بين عمليات البيع والشراء من الناحية الزمنية فوجود وسيط للتبادل يعنى فى نفس الوقت أن الأفراد المتعاملين سيحتفظون به لوقت من الزمن .

ولما كان لوجود وسيط فى التبادل القضاء على عيوب المقايضة فقد اكتشف الإنسان هذا الوسيط وهو ما يعرف بالنقود .

ولقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم مقام النقود بشرط أن يتوفر لها صفة القبول العام ، أينما ومتى استخدمت ومن هذا القبيل استخدام مجتمعات الأغنام والأبل ، واستخدام المجتمعات الزراعية للفلل ، واستخدام أدوات الزينة فى مجتمعات الصين . وعندما اكتشفت المعادن بدىء فى استخدام الحديد والبرونز والفضة ثم الذهب تبعاً لندرته النسبية .

وقد كان التجار يحملون أنواع معينة من المعادن بأوزان محددة يعاد الكشف عليها من آن لآخر للتأكد من مطابقتها للأوزان والصفات المتفق عليها . وقد كانت المسكوكات ثم السبائك الذهبية هى الأكثر شيوعاً إلى أن زاد حجم المعاملات التجارية زيادة كبيرة ، وأصبح حمل الذهب يمثل عبئاً كبيراً ، فبدأت النقود الورقية تظهر على أيدي رجال الصاغة ، فقد كان يلجأ إليهم التجار لإيداع معاملاتهم النفيسة نظراً للثقة والسمعة الطيبة التى اكتسبوها مقابل تحرير إيصالات تدون فيها قيمة ودائعهم بدلاً من استخدام المعادن فى كل مقابل ، وكان للصاغة وكلاء يقومون بصرف هذه الإيصالات ، ومن ثم أصبحت قابلة للتحويل دون الرجوع إلى رجال الصاغة وبعد أن امتد نطاق التعامل بهذه الإيصالات والشهادات تدخلت الدولة لتنظيم عملية تداول الذهب

وحجم النقود المتداولة ، وقامت بالاشراف على البنوك فزادت ثقة الناس بالبنوك ، وأصبحت الودائع المصرفية تمثل نقوداً ، وإنهى الأمر إلى أن أصبحت النقود الورقية والودائع المصرفية هى الشكل الحديث للنقود بعد أن انتهى تماماً عهد النقود الذهبية .

٣ — وظائف النقود :

تقوم النقود بوظائف متعددة وتتلخص فيما يلى : -

(أ) النقود وسيط فى التبادل .

(ب) النقود مقياس للقيم .

(ج) النقود مستودع للقيمة .

(د) النقود وسيلة لتسوية المعاملات الآجلة .

أ — النقود وسيط فى التبادل :

ارتبطت نشأت النقود بالحاجة إلى وسيط لتسهيل عمليات التبادل ، ومن هنا فإن الوظيفة الأولى للنقود هى إستخدامها كوسيط للمبادلات الإقتصادية وكون النقود وسيط للمبادلات فقد جعلها تؤدي وظائفها الثلاث الأخرى فالنقود سلعة متبوءة لدى الجميع ويمكن لمن يبيع سلعة ويأخذ نقود فى مقابلها أن يستخدم هذه النقود فى شراء ما يلزمه من السلع الأخرى .

ويترتب على إستخدام النقود كوسيط فى المبادلات الإقتصادية وإنفصال

عمليات البيع والشراء من الناحيتين الزمانية والمكانية عدم التزام البائع بشراء ما يحتاجه من منتجات من نفس المشتري كما لا يلتزم المشتري ببيع ما عنده من سلع إلى نفس البائع ، وهذا يعطى فرصة للبحث عن أفضل المشتري بالنسبة للبائع ، وكذلك بالنسبة للمشتري في البحث عن أفضل البائعين ، ويترتب على ذلك أن النقود تعطى مجالا — أكبر للاختيار بالنسبة للأفراد ، فالفرد يستطيع شراء أى شيء يريد من أى مكان ومن أى شخص .

ويترتب على استخدام النقود كوسيط للتبادل التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج ، فالمجتمعات البشرية تستطيع بعد استخدام النقود كوسيط للتبادل من التخصص الدقيق في الإنتاج وتحقيق فائض اقتصادي كبير نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ومبادلة هذا الفائض بالنقود ، ثم الاحتفاظ بالنقود لحين الاحتياج لسلع أخرى .

النقود مقياس للقيم :

الوظيفة الثانية للنقود إستخدامها لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة ، إلى غيرها من السلع . وفي هذه الحالة تصبح النقود معدلا للاستبدال وخاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها .

ومن هذه الوظيفة اشتقت وظيفة فرعية هي إستخدامها كوحدة للحاسب فالوحدة النقدية لأى دولة هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع فإذا كان يمكن مبادلة آلة معينة بمئتي قنطار من القطن ، وكان ثمن قنطار القطن عشرة جنيهات ، فإن هذا يعنى أن ثمن الآلة

١٠٠ جنيه ، وفي حالة تواجد النقود ليس من الضروري أن يكون كل طرف محتاجا لسلعة الآخر ، إنما يكفي تقديم النقود للحصول على السلعة . وهكذا قضت هذه الوظيفة على صمدوبات المقايضة التي كانت تقتضى ضرورة وجود إتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين . كما يسرت حساب التكاليف النسبية المشروعات البدائل في الإنتاج ، وكل ما يتصل بالإنتاج من حسابات أخرى ، وكذلك لتوزيع الأرباح . وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة نسبياً .

(ج) النقود مستودع للقيمة :

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال وليكن الذى يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزء ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في فترات لاحقة . وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما يقصد إنفاقها في فترات لاحقة ، أو لتغطية لإحتياجات طارئة ، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة ، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها ، كما أنها تجنب الفرد في نفس الوقت تكاليف التخزين والحراسة فضلاً عن حفظ السلع لفترات طويلة قد يمرضها للتلف .

ولكن يشترط لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة ، وهذا يعنى الثبات النسبي لـ لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتاً . ولكن قيام الحرب العالمية الأولى ، وما تلاها من أحداث أدى إلى ارتفاع أثمان السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً ، مما ترتب عليه انخفاض قيمة النقود .

فإزاء ذلك لجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالمنازل وغيرها ، ومن مزايا الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أنه يدر عائد لمصاحبه في صورة ربح أو فائدة أو ربح ، فضلاً عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما ارتفعت الأسعار، ولكنها من ناحية أخرى قد تخفق له خسائر رأسمالية إذا انخفضت الأسعار. ومع ذلك قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضى الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة .

(د) النقود وسيلة لتسوية المعاملات الأجلية :

عندما أصبح الإنتاج للسوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدة الإنتاجية . ومنعاً لتكدس المنتجات وإستمرار الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادي تسويق المنتجات على أساس العقود .

فالمعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق ، لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

وفي مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجل ، قامت البنوك باقراض الشركات لتمويل المشروعات ، وبذلك بسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان وكذلك استطاعت الحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات ، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض في آجال لاحقه . وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة المدفوعات

الآجلة . ولكن يشترط أيضاً لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محفوظة بقيمتها لفترة طويلة نسبياً ، أى لا بد من توافر الثقة بين المدين والدائن فى أن وحدة النقود ان تتغير قيمتها فى وقت السداد عنها فى وقت إبرام العقود .

٤ — تعريف النقود :

من الدراسة السابقة لماهية النقود ووظائفها ، يمكن التساؤل عن تعريف محدد للنقود ، والواقع أن التعريفات الشائعة للنقود هى تعريفات وظيفية تعتمد على ما تقوم به النقود من وظائف . فتعرف النقود « بأنها أى شئ يلقى قبولاً عاماً فى التداول ، يستخدم وسيطاً للتبادل ، ومقياساً للقيم ومستودعاً له ، يستخدم أيضاً كوسيلة للدفعات الآجلة » .

ويلاحظ على التعريف السابق ما يلى : —

١ — يلاحظ استخدام كلمة أى شئ . وهى تعنى تعدد الأشياء التى استخدمت كنقود ، كالجلود والإبل وقطع المعادن ثم النقود الورقية والنقود المصرفية .

٢ — استخدام عبارة « يلقى قبولاً عاماً فى التداول » بمعنى أن الأفراد يتخلون عما يمتلكون فى سبيل الحصول على النقود وبكميات غير محدودة .

٣ — استخدام الوظائف المختلفة للنقود فى التعريف ، وعلى هذا فإن التعريف الموجز للنقود هو « أن النقود هى كل ما تفعله النقود »

Money is what Money Does

خصائص النقود :

هناك عدة خصائص يجب توافرها في النقود إذا ما أريد لها أن تكون نقوداً جيدة ، أى أن تقوم بوظائفها خير قيام ، وأول هذه الخصائص أن تتمتع بصفة القبول العام من كافة أفراد المجتمع ، باعتبارها وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات ونسوية كافة المعاملات الاقتصادية .

وثانى تلك الخصائص هى سهولة حملها بأن تكون خفيفة الوزن وصغيرة فى الحجم وإلا أصبحت نقوداً رديئة .

وثالث تلك الخصائص أن تكون وحدات النقود متماثلة تماماً ولا يستطيع الأفراد لِبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الوحدات الأخرى وبالتالى سيطلبون عدد مختلف من وحدات النقود نفسها فى مقابل السلعة أو الخدمة ذاتها ، وبعبارة أخرى سيوجد أكثر من ثمن واحد للسلعة أو الخدمة الواحدة .

ورابع تلك الخصائص أن تكون النقود قابلة للانقسام ، بمعنى أن تكون وحداتها الأساسية قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة القيمة تناسب المعاملات الاقتصادية صغيرة القيمة أو المعاملات الاقتصادية الكبيرة لتسهيل حسابها .

وخامس تلك الخصائص عدم قابليتها للهلاك السريع وذلك لأنها

تشتغل من يد لأخرى ويمضى عليها الوقت فالحبوب تعتبر نقوداً رديئة في هذا المجال .

وسادس تلك الخصائص أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها أى لا تتغير من وقت لآخر بشكل كبير^(١) .

Newlyn, W.; Theory of Money, Clarendon Press, Oxford, (1)
1962, P.7

الفصل الثاني

الدورة النقدية في الحياة الاقتصادية

المزيد من التعرف على طبيعة ووظائف النقود ودورها في المجتمع لا بد لنا من محاولة تحديد مركزها في الاقتصاد القومي .

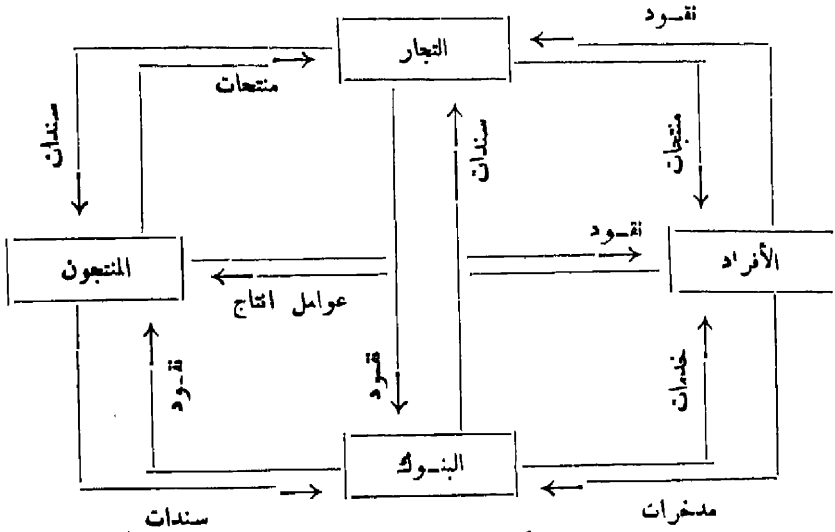
وتحديد مركز النقود في الاقتصاد القومي يتم عن طريق تصوير هذا المركز في صورة تيارات وتدفقات تربط بين جوانب مختلفة من الاقتصاد القومي ، وتصور هذا المركز في صورة تيارات وتدفقات يمكن فهمه من خلال مجموعة لانتهائية من العمليات والصفقات التي تعقد كل لحظة بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، ولا بد للباحث أن يقوم باختصار هذه العمليات وذلك لتبسيطها وعرضها في الصورة التي يمكن فهمها .

ومن الممكن أيضاً افتراض نماذج مختلفة للتركيز على جوانب معينة من تلك العمليات والصفقات ، فيمكن مثلاً بناء نموذج يركز على العلاقة بين التجار والبنوك ، ونموذج ثان يركز على العلاقة بين التجار والمنتجون كمجموعة والبنوك كمجموعة أخرى ، وهكذا فإن الباحث يقوم بتجميع الوحدات الاقتصادية تبعاً للغرض الذي يفسده ، وبديهي أنه يمكن تكوين نماذج كثيرة لتصوير تلك العمليات ، وما سنقوم به هو عرض لأحد هذه النماذج وذلك لتصوير أهمية النقود في الحياة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، ولا شك

أن التقسيمات الواردة المجموعات الاقتصادية هي تقسيمات تحكمية وكما قلنا أنه يمكن عمل أى نموذج بتجميعات مختلفة .

نموذج يبين التيارات الدائرية أو دوره النقود :

في هذا النموذج نقوم بتقسيم الوحدات الاقتصادية إلى أربعة أقسام رئيسية وذلك بغرض تبيان ما يربطها من تيارات وتدفقات سلمية ونقدية .



وفي الرسم السابق نرى أن الوحدات الاقتصادية في المجتمع مقسمة إلى أربع مجموعات وهم الأفراد والتجار والمنتجون والبنوك .

والرسم السابق أيضاً لا يظهر إلا جانباً محدوداً من الواقع الاقتصادي وبهمل جوانب أخرى كثيرة ، فهو يدخل التجار في مجموعة واحدة ولا يظهر العلاقات والتيارات النقدية والسلمية التي تربطهم ، وكذلك الحال بالنسبة للمنتجين ، فهو يجمعهم في مجموعة واحدة دون أن يظهر كذلك العلاقة بين هؤلاء المنتجين ، كما يتجاهل هذا النموذج العلاقات والتيارات النقدية والسلمية التي تعقدتها الدولة مع الوحدات الاقتصادية في المجتمع .

ولا يدلنا أى معيار موضوعى من أين نبدأ ، والتيارات والتدفقات في

هذا النموذج مستمرة وإذن فلا بد من إختيارنا نقطة نبدأ بها التحليل على أساس تحكمى ، فإذا بدأنا بالعلاقة بين مجموعة التجار ومجموعة المنتجين فإننا نجد أن السلع تنتقل من المنتج إلى التاجر بعد إتمام صنعها ، ولنفرض أن التاجر لا يملك للفقد اللازم لسداد ثمن مشترياته فوراً ولذلك فهو يكتب سنداً بما عليه أو كميالة بالمبلغ المستحق ، انتظاراً لبيع المنتجات والوفاء بالدين ، وبالنسبة للمنتج فإنه وهو فى سبيل إنتاجه للسلع التى يبيعها للتاجر فإنه يحتاج إلى عوامل الإنتاج المختلفة من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام ، ولذلك فإنه يلجأ إلى البنوك ويسلمها السندات أو الكمبيالات التى أخذها من التاجر ويحصل على القيمة الحالية لهذه الأوراق التجارية نقداً ، وهكذا فإننا نجد أن الأوراق التجارية سواء أكانت سندات أو كمبيالات قد إنتقلت من التاجر إلى المنتج ومنه إلى البنك ، ثم القود السائلة من البنك إلى المنتج لدفع عوائد عناصر الإنتاج الموظفة فى العملية الإنتاجية ، ويقوم أصحاب عناصر الإنتاج بأنفاق ما يحصلون عليه أو جزء منه على السلع المعروضة لدى التجار ، أما الجزء الآخر من دخولهم فأنهم يدخرونه ، وفى الدول الرأسمالية المقدمة فإن تلك المدخرات تتجه إلى البنوك وهذا ما يظهره الرسم .

أما العلاقة المتبقية فهى العلاقة بين مجموعة التجار والبنوك ، فبعد عملية البيع يقوم التجار بسداد ديونهم من الأوراق التجارية التى دفعوها للمنتجين فى سبيل إسترجاع تلك الأوراق لهم وهذا ما يبينه الرسم .

وبستمر التيار الدائرى ، فالمنتجون يقومون بتوظيف عوامل الإنتاج ، والبنوك تقوم بتمويل هذه العملية ، والتجار يحصلون على السلع المنتجة لبيعها

في نظير دفع سندات أو كمبيالات وعند البيع يسددون ديونهم للبنوك وتقوم البنوك بأرجاع الأوراق التجارية التي كتبوها على أنفسهم لهم .

والنموذج المبسط السابق لإقتصاد السوق يفض النظر فيه عن الدولة وعن دورها في حياة المجتمع الإقتصادية ، ويتبين من هذا النموذج أن النقود إنما تدور على الدوام من الأفراد إلى التجار في شكل أثمان للسلع والخدمات الإستهلاكية ، ومن المنتجين إلى الأفراد مرة ثانية في شكل أثمان عوامل الإنتاج وهكذا إلى ما لا نهاية ، ذلك أنه يترتب على بيع المنتجات الإستهلاكية وضع النقود تحت تصرف التجار والمنتجين ، وهم يستخدموها من أجل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج ومواصلة عملية الإنتاج ، كذلك فإن دفع أثمان عوامل الإنتاج لأصحابها يضع النقود تحت تصرف أصحاب هذه العوامل ، وهم يستخدمونها من أجل شراء المنتجات الإستهلاكية وهكذا تكتمل دورة للنقود .

الفصل الثالث

أشكال النقود

أقد ظهرت كثير من أشكال النقود خلال التطور . الاقتصادي المختلف الدول ، واختفت بعض أشكال النقود تدريجياً وظهرت أشكال جديدة ، وأول نوع من النقود عرفه الانسانية لم يكن سوى سلعة ، فقد كانت هناك سلع عديدة محل للتبادل وكان بينها بعض السلع التي باتت أكثر فائدة من حيث طبيعتها الاستهلاكية ، ولذلك فقد كانت مرغوبة من الناحية النسبوية ، فاستخدمت الحبوب والأغنام والماعز وغيرها : وبذلك كان لها منفعتين في نفس الوقف : منفعتها كنقود ومنفعتها كسلع قابلة للاستهلاك ، وبما اكتشف المعادن بدأ الانسان في إستخدام المعادن غير النفسية كالبرونز والنحاس ، ثم استخدم بعد ذلك المعادن للنفيسة وهي الفضة والذهب وذلك الميزات التي تتمتع بها تلك المعادن من حيث تميزها بالصلابة وعدم التأكل مع طول فترة الاستعمال وكان يستخدم الذهب والفضة على أساس الوزن ، ثم كان لفكرة سك العملة لأول مرة في تاريخ الانسانية أثره في إيجاد النقود بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى حقيقى فكانت العملة المسكوكة ذات تصميم معين تميزها عن السلع العادية ، وكان الغرض من ذلك أنها تستخدم بمثابة نقود .

وبعد ذلك أصبحت الأداة المستخدمة كنقود هي ورق يكون مثلالمعادن

أو غير ممثلاً ، وهو نظام النقود الورقية ثم تعددت الأداة النقدية لتشمل النقود المصرفية :

أولاً : النقود المعدنية^(١)

عرف الإنسان النقود المصنوعة من الفضة والذهب منذ القدم ، كشكل من أشكال النقود تؤدي وظائف النقود المذكورة سابقاً ، ولم ينقعه دور تلك المعادن وبالذات الذهب إلا في هذا القرن ، في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالرغم من ذلك فلا زال الذهب يؤدي دوره في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الآن .

وقد حلت المعادن النفيسة ، وهي الفضة والذهب ، محل المعادن غير النفيسة لأسباب كثيرة ، ترجع إلى طبيعة تلك المعادن ، وهي قابليتها للتقسيم إلى أجزاء صغيرة تلائم المعاملات الاقتصادية الصغيرة وتماثل وحداتها تماماً ، وندرتها النسبية والتي تجعل قيمتها ثابتة نسبياً إلى حد كبير ، وكذلك لصغر حجمها وخفة وزنها وكبر قيمتها مما يسهل حملها من مكان إلى آخر دون تكاليف كبيرة .

وقد استخدمت تلك المعادن النفيسة كنقود في شكل سبائك تختلف من سبيكة إلى أخرى في وزنها ودرجة نقاء المعدن فيها ، كذلك كان المتعاملين يقومون بوزن السبيكة وتحديد درجة نقائها ، وذلك قبل البدء في عملية

(1) Steiner, w. and Shapiro, E., Money and Banking, An introduction to Financial System, New York, 1953, p. 53.

المبادلات ، غير أن الأمر تطور وأصبحت الدولة تقوم بذلك نيابة عن الأفراد بتحديد وزن السبيكة ودرجة نقائها وتسجيل ذلك على السبيكة نفسها في شكل أختام ، وهو ما عرف فيما بعد بسك النقود حيث تقوم الدولة باعتبارها صاحبة السيادة في المجتمع بسك قطع من الذهب ذات أحجام مختلفة لتحدد فيها الوزن ودرجة نقاء كل منها ومانتشار السك انتقلت النقود إلى مرحلة النقود المسكوكة .

وقد مرت النقود المعدنية بتطورات تاريخية كانت في مرحلة منها لا يحكمها قواعد وإجراءات معينة ، ثم مرت بمرحلة المعدنين وها الذهب والفضة ، ثم مرحلة المعدن الواحد وهو قاعدة الذهب .

١ — المرحلة الأولى :

وفيها استخدم الذهب والفضة كتقواعد نقدية دون أي علاقة ثابتة تربطهما ونظرا لتمدد السلطات السياسية فإن النقود المتداولة تمددت أيضاً ، فكل سلطة سياسية ممثلة في إمارة سياسية تقوم بسك نقودها .

ونتيجة لهذه الفوضى النقدية وتمدد النقود المستخدمة في التعامل كان لابد من التمييز بين النقود الحسابية والنقود الوثائية ، والنقود الحسابية تدين في العقد بين المتعاملين الأساس الذي سيم عليه وقاء الدين ، وعند حلول أجل الدين فإن النقود الموجودة في التداول تصبح نقودا واثائية فقط كان يكفي أداء قدر من النقود المتداولة لها نفس الوزن المقرر في النقود الحسابية المبينة في العقد .

وقد صارت صموبات كثيرة نتيجة لتمدد العملات للتداولة ، فإذا كانت

العملات المتعددة من نفس المعدن فيكون تحديد العلاقة بينها على أساس الوزن الموجود في كل منها ، إلا أن الصعوبة الأكبر تنشأ عندما لا تكون العملات من نفس المعدن وفي هذه الحالة فإنه ينبغي مقارنة أثمان المعدنين في السوق ، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا يعطل المعاملات فضلا عن المنازعات فيما لا يستقر عليه من رأى .

وفي تلك المرحلة عمد أمراء المقاطعات السياسية إلى تخفيض وزن العملة مع عدم تخفيض قيمتها وبذلك يحصلون على موارد مالية جديدة .

ب — مرحلة المعدنين : الذهب والفضة :

ونتيجة للفوضى النقدية والتي أدت إلى صعوبات بالغة في التعامل وكان لابد من بعض المحاولات لاجراء علاقة ثابتة بين المعدنين ووضع قواعد انظام يضمن استمرار المعاملات بالغالب على العقبات التي أدى إليها غياب التنظيم .

وبدأت هذه المحاولات في فرنسا عام ١٨٠٣ بمقتضى قانون ينظم استخدام المعدنين : الذهب والفضة ، دون تدخل مباشر من السلطات العامة .

وفي هذا النظام يستخدم الذهب والفضة وتحدد العلاقة بينهما ، ويتمتع كلا من المعدنين بقوة إراء غير محدودة بمعنى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته بأى من المعدنين ، على أن تشرف السلطات العامة على سك المعدنين .

وقد حددت العلاقة بين المعدنين على أساس سعر قانونى يربط بينهما وهو ١ : ١٥٥ ذهب إلى فضة ، وقد طبق هذا النظام في فرنسا ثم تبعته عدة دول مثل إيطاليا وبلجيكا وسويسرا وأسبانيا .

ولم يستمر هذا النظام وذلك للصعوبات البالغة التي واجهته ، ذلك أن ضمان استمرار العمل بهذا النظام يشترط تطابق السعر القانوني مع السعر التجاري . ولكن هذا لم يحدث أبداً وذلك لوجود نظم نقدية أخرى ودخول المضاربون للاستفادة من فروق السعر ، فقد كانت إنجلترا تنبع نظام المعدن الواحد وهو الذهب ، ولذلك كانت الفضة أقل سعراً ، أو بمباراة أخرى أن السعر التجاري للفضة في إنجلترا أقل من السعر للقانون لها ، فيقوم المضاربون بشراء الفضة من إنجلترا بالسعر التجاري وإعادة بيعها خارج إنجلترا بالسعر القانوني مما يؤدي إلى أرباح طائلة لهؤلاء المضاربون .

وقد أدت هذه الصعوبات إلى هجر كثير من الدول التي كانت تنبع نظام المعدنين هذا النظام كلياً .

ولقد سبقت إنجلترا الدول المختلفة في اتباع نظام المعدن الواحد وذلك لاختفاء الذهب من التعامل عندما كانت تنبع نظام المعدنين ، وكان تفسير ذلك ما يعرف بقانون جريشام Gresham الذي يقضي بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة .

وقد كان جريشام وزيراً للخزانة في إنجلترا في القرن السادس عشر وقد لاحظ أنه إذا كان في التداول عملتان وكانت قيمة إحدى هاتين العمالتين أكبر في نظر المتعاملين من العملة الأخرى لأي سبب كان فإن تلك العملة تعتبر جيدة وتحتفي من التعامل ، فالعملة الجيدة تمتع بقيمة تجارية أكبر من قيمتها القانونية .

ج — مرحلة المعدن الواحد : قاعدة الذهب :

يقصد بنظام المعدن الواحد أن يكون أساس الوحدة النقدية معدن واحد وتحدد الوحدة النقدية على أساس وزن معين من هذا المعدن تحديدا دقيقا مع تحديد درجه نقاء المعدن ويترتب على اتخاذ الدولة لنظام المعدن الواحد ، أن تكون للوحدة النقدية قوة إراء غير محدودة ، أى أنها قادرة وبدرجه غير محدودة على تسوية المعاملات والدون بين أفراد المجتمع ، كذلك يترتب على اتخاذ الدولة لنظام المعدن الواحد أن أى فرد يستطيع أن يذهب إلى دار سك النقود ويقدم كميات من هذا المعدن يحصل بمدها على وحدات نقدية من هذا المعدن تماثل في قيمتها كميات المعدن التى قدمها إلى دار سك النقود .

ثانيا : النقود الورقية^(١) :

تعتبر النقود الورقية من أهم التطورات في تاريخ النقود بما تنطوى عليه من إمكانيات وفوائد ضخمة لتسهيل المعاملات الاقتصادية ، وقد نشأت النقود الورقية في أوروبا في القرن السابع عشر ، عندما درج الأفراد على الذهاب إلى الصياغ وإيداع مالههم من معادن نفيسة ، على أساس أن هؤلاء الصياغ يملكون خزائن بعيدة عن المراقبة والصياغ ، في نظير أن يعطيهم هؤلاء الصياغ شهادة أو إيصال بما أودعوه بدقة ويتمهدوا برد هذه المعادن عند الطلب .

وفي البداية كان الأفراد يتوجهون إلى الصياغ اسحب مالههم من معادن

(1) Growther : An outline of money, op. cit., P.5

نفيسة أو جزء منها لاتمام عمليات البيع والشراء ، ويقوم الأفراد الآخرون من تسلموا المعادن النفيسة بدورهم بتسليمها إلى الصياغ نظير أخذ شهادة أو إيصال ، ثم تطور الأمر فأصبحت الشهادات والايصالات تحمل محل المعادن النفيسة ، ويتم الوفاء بالديون والالتزامات بدون استخدام المعادن النفيسة ، ويكفى تداول تلك الشهادات .

وقد وجد الأفراد في هذه الخطوة ميزة كبيرة فهي تغنيهم عن حمل الذهب والفضة ، ويجنبون مخاطر ضياعها وسرقتها ، وحدثت عدة تطورات أيضاً ، فبدأ الصياغ يصدرن شهادات أو إيصالات بمختلف القيم تصلح لجميع المعاملات ، كذلك بدأ الصياغ يصدرن شهادات أو إيصالات لحاملها بعد أن كانت تلك الايصالات إسمية .

ويعتبر بنك استكهولم بالسويد أول بنك في العالم يصدر مثل تلك الايصالات ، ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكانت كل البنوك تصدر تلك الايصالات التي سميت فيما بعد بأوراق البنكدوت .

وقد كانت تلك النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب وفضة في أول الأمر ، إلى أن انتهت قابلية تلك الأوراق للتحويل بصفة نهائية في الثلاثينات من هذا القرن .

١ — النقود الورقية القابلة للتحويل :

ويقصد بهذه النقود ان يعتمد بنك الاصدار ، بمقتضى ما هو مكتوب بتلك النقود الورقية بتحويلها ، بناء على طلب حاملها ، إلى عملة معدنية

قانونية بنفس القيمة وهكذا تكون الورقة قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة حسب اتباع الدولة لنظام الذهب أو الفضة أو نظام المدينين ، ولما كان نظام المدين الواحد وهو الذهب هو النظام المتبع في غالبية دول العالم في بداية القرن العشرين ، فإن قابلية النقود الورقية للتحويل إنما تعنى قابليتها للتحويل إلى ذهب .

ولم تكن تتمتع تلك النقود الورقية القابلة للتحويل بصفتها كنقود كأداة نقدية كاملة ، لأن القانون لم يكن يلزم الدائن على قبولها وفاء لدينه ، لذلك اضطر المشرع في الدول المختلفة إلى فرض هذه النقود بقوة القانون وهو ما يعرف بالسعر القانوني للنقود الورقية على أساس أن تتمتع تلك النقود بقوة إرراء غير محدودة ، وقد تم هذا في إنجلترا في عام ١٨٣٣ وفي فرنسا في عام ١٨٧٧ .

وقد يبدو لأول وهلة أن على البنك المصدر أن يصدر أوراقاً مساوية تماماً لما هو مودع لديه من ذهب ، غير أن هذا غير صحيح فالبنك المصدر اعتماداً على الثقة المتوافرة فيـه يصدر أوراقاً تفوق في قيمتها قيمة الذهب مخزائمه ، وذلك لأن قايلاً من الأفراد الحاملين للنقود الورقية المصدرة سيَتوجهون للبنك للحصول على قيمة تلك الأوراق ذهباً ، ومن ناحية أخرى فإن هناك أفراداً آخرين سيتوجهون للبنك طالبين تحويل ما لديهم من ذهب إلى نقود ورقية ، وبظل الأغلبية من الأفراد يتداولون تلك الأوراق دون أن يطالبوا البنك بتحويلها إلى ذهب ، ويجد البنك أن لديه كميات كبيرة من الذهب لا تخرج منه مطلقاً .

وقد استغلت البنوك هذه الحقيقة بعد فترة وأصبحت تصدر أوراقاً بقيمة

أكبر مما لديها من ذهب ، ولهذا وجدت تلك البنوك أن لديها إمكانيات ضخمة فيمكنها أن تصدر نقوداً يكون غطاؤها الذهبي في حدود ١٠٪ أو ١٥٪ ، وقد أدى هذا إلى تدخل الدولة لتنظيم عملية الإصدار وقصر هذه العملية على بنك واحد ، وذلك لما تحدثه النقود من تأثيرات كبيرة في الحياة الاقتصادية سوف نتناولها في فصول لاحقة .

٢ — النقود الورقية غير القابلة للتحويل (الالزامية) :

ويعتضى تلك النقود فإنه لا يجوز تحويلها إلى ذهب وتفرض الدولة السعر الإلزامي لتلك الأوراق ، وهذا لا ينفي عنها بالطبع صفة النقود فهي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالديون والالتزامات ، والفرق بينها وبين النقود الممثلة أو النقود الورقية القابلة للتحويل أن الأنواع الأخيرة تستمد قيمتها من قيمة المعدن أما النقود الورقية الإلزامية فتستمد قيمتها من قبولها العام المجتمع والنقطة في الدولة .

وقد أصبحت جميع العملات في العالم أوزاناً إلزامية ، وذلك منذ إنشائها نظام الذهب كنظام نقدي عالمي في الثلاثينات من هذا القرن ، وأما ما تحدده الدولة من وزن معين من الذهب الموحدة من العملة المحلية فهو لغرض تحديد سعر الصرف الرسمي بين العملة المحلية والعملات الأخرى في المعاملات الدولية .

ثالثاً : النقود المساعدة :

وهي قطع نقود ذات قيمة بسيطة وتصدرها الخزائنة العامة وتقوم بمساعدة

النقود في تسهيل المبادلات ضئيلة القيمة ، ولذلك لا تتمتع عادة إلا بقوة إبراء محدودة .

وهذه النقود قد تكون في شكل قطع نقدية من معادن مختلفة ، فضة ، نيكل ، برونز ، وقد تكون في شكل نقود ورقية تصدرها الخزائنة العامة .

وأهم ما يميز النقود المساعدة من أسهل لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة وعلى ذلك يمكن للدائن أن يرفض قبولها في تسوية دينه متى جاوز حداً معيناً .

رابعاً : النقود المصرفية⁽¹⁾ :

تعتبر النقود المصرفية أهم أنواع النقود نظراً لما تتمثله كوسيلة هامة للدفع في الدلر المتقدمة ، فهي تمثل نسبة عالية من إجمالي النقود السككية في تلك المجتمعات .

وكما حدث في حالة النقود الورقية كتطور للنقود المعدنية ، فإن النقود المصرفية قد نشأت كتطور في أشكال النقود المتداولة ، فإبداع الذهب لدى البنوك أدى إلى استخدامها في خلق النقود الورقية ، وإبداع النقود الورقية أدى إلى خلق النقود المصرفية .

ففي البداية أيضاً بدأ الأفراد في إبداع ما لديهم من نقود ورقية لدى

(1) Cairncross, A., : Introduction to Economics, Butterworth & Co., London, 1960, P. 494.

البنوك التجارية ، وبدلاً من أن يأخذوا شهادة بذلك أو إيصالا ، كافى حالة إيداع الأفراد للذهب لدى الصياغ ، يقيّد ما دفعوه فى حساب لهم بالبنك ، وأيضاً عندما كانت تعتمد عمليات تجارية بين أطراف مختلفة فإن الطرف الذى لديه حساب بالبنك يقوم بسحب ما لديه أو جزء منه الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر ، وتطور الأمر ووجد أنه من الأسهل للفرد الذى لديه حساب بالبنك أن يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى الطرف الآخر الذى يتعامل معه ، ومن الممكن أن يكون الطرف الآخر له حساب بنفس البنك فيقوم البنك بانقاص حساب الطرف الأول وزيادة حساب الطرف الثانى دون أن يخرج من البنك أى نقود ورقية .

والعملية السابق شرحها لا تؤثر على مديونية البنك فكل ما يفعله البنك لإنقاص حساب أحد الأطراف وزيادة حساب الطرف الآخر بنفس المبلغ ، أى أن الأمر لا يعد وأن يكون إنقال لمديونية البنك بمبلغ ما يدفع عند الطلب ، هو المبلغ المحول ، للشخص الثانى بدلاً من الشخص الأول .

أما وسيلة الشخص الذى لديه حساباً بالبنك يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب شخص آخر فهو ما يسمى الشيك ، فالشيك هو الورقة التى يتمكن بها الشخص الذى له ودیعة بأحد البنوك من أن يأمره بدفع مبلغ محدد من النقود إما لأمره وإما لشخص معين بالاسم وإما لحامل هذه الورقة . وعلى ذلك فيوجد ثلاثة أطراف فى الشيك :

الطرف الأول الساحب وهو صاحب الودیعة لدى البنك ، والمسحوب

عليه وهو البنك ، أما الطرف الثالث فهو المستفيد الذى سيتم تسليم المبلغ المكتوب فى الشيك ، ومن الممكن أن يكون المستفيد هو الساحب نفسه وبذلك نكون أمام طرفين اثنين فقط .

ومن الناحية القانونية فإن الشيك لا يعتبر نقودا فى حد ذاته ، فهو مجرد أداة تتضمن أمرا إلى البنك بأن يحول التزامه بدفع مبلغ من النقود بمجرد الطلب من حساب صاحب الوديعة إلى حساب شخص آخر وعلى ذلك فإن المقابل لتداول النقود الورقية هو تداول الودائع ذاتها أو القيم فى الحسابات التى يحتفظ بها البنك .

فالشيك لا يتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، أى إن الدائن يستطيع رفض قبول الشيك كوسيلة للوفاء بالدين ، ولا يلزمه القانون بقبول الشيك بعكس النقود الورقية التى تتمتع بقوة إبراء غير محدودة .

وقد وجدت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لودائع فى شكل نقود ورقية ، لا يقومون بسحب مالههم من نقود لدى البنك ، وإنما يستخدمون الشيكات فى معاملاتهم اليومية ، وأن أقلية فقط هى التى تقوم بسحب مالههم أو جزء مما لديها من النقود المودعة لدى البنوك ، بالإضافة إلى أن هناك أفرادا آخرين يقومون بإبداع مبالغ نقدية أخرى كودائع لدى البنوك .

وقد أدى هذا بالبنوك التجارية إلى وجدت فى خزائنها نقودا ورقية تزيد فى قيمتها عن قيمة النقود التى تسحب من خزائنها يوميا ، ولذلك فهم لديهم المقدرة على إصدار تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد فى قيمتها عن قيمة

ما لديها فعلا من نقود في خزائنها ، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومية ، والعملية الأخيرة هي عمالية الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية أعمالها نظير فائدة تنقضاها منهم وبهذا لم يعد حجم الودائع بالبنوك التجارية مماثلا لحجم النقود المودعة بالبنوك التجارية بل يضاف إليه قيمة الودائع التي خلقتها البنوك نتيجة للقروض التي منحوها للعملاء ولهذا فالبنوك التجارية لها دور خطير في زيادة العرض الكلي للنقود في المجتمع .

الفصل الرابع

نظام الذهب

من خلال تعرضنا لأشكال النقود ، وجدنا كيف تطور شكل النقود من نقود سلعية ، ثم نقود معدنية إلى أخذت شكل معادن غير نفيسة كالنحاس والبرونز ، ثم معادن نفيسة وهى الذهب والفضة ، ثم مراحل تطور النقود المعدنية النفيسة ، من مرحلة الفوضى النقدية ، ونظام المعدنين وهما الذهب والفضة ، إلى مرحلة المعدن الواحد وهو النظام النقدي الذى يسير على قاعدة الذهب ، وقد رأينا أن نفرد لهذا النظام فصلا مستقلا ، لأهمية فهمه فى تتبع النظم النقدية التى تلتقه من جهة ، ولتبسيط عرضه من جهة أخرى .

وقد أخذ هذا النظام صورا مختلفة بدأ بنظام المسكوكات الذهبية Gold specie standard ، ثم تطور واتخذ صورة سبائك الذهب ، ثم ظهر بعد ذلك نظام العرف الذهبى ، وسنتمرض لكل من هذه الصور على حدة .

أولا : المسكوكات الذهبية :

وهو نظام يقضى بوجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التى تسيطر عليها السلطات النقدية فى دولة ما وبين كمية النقود فى تلك الدولة ، فتقوم الدولة بربط قيمة وحدة النقد المحلية بقيمة الذهب وذلك بتحديد سعر الذهب ،

ونظراً لأن الذهب سلمه لهاسوق عالمي تكون وحدة النقد المحلية لها قيمة دولية، كذلك فإن السلطات النقدية ملزمة بتحويل العملة المحلية إلى الذهب سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك عند الطلب وبالسعر المحدد ، وأن تكون حرية دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة مكفولة .

وقد ظل معمولاً بنظام المسكوكات الذهبية في دول العالم حتى بداية قيام الحرب العالمية الأولى ، وقبلها تعرض لبعض العقبات في تطبيقه ، فكمية النقود في المجتمع تعتمد أساساً على كمية الذهب في حوزة السلطات النقدية ، ونظراً لا تساع حجم المعاملات الإقتصادية مع مرور الزمن ، أصبحت كمية الذهب لا تكفي لزيادة المعروض من النقود مما اضطر عدة دول إلى عدم التقييد بهذا النظام أحياناً وإصدار أوراق بمكنوت الزامية بجانبه ، إلا أن هذا الاجراء كان مقيداً بحد أقصى ، ففي إنجلترا مثلاً في عام ١٩١٤ كان الحد الأقصى للإصدار النقدي الطليق من قيود الذهب هو ٢٠ مليون جنيه .

وطبقاً لنظام المسكوكات الذهبية فإن حرية سك الذهب مكفولة ، فإذا كان لدى أى فرد كمية من الذهب يستطيع الذهاب إلى السلطات النقدية ويحصل بدلاً منها على نقود بقيمة الذهب التي في حوزته .

ثانياً : قاعدة السبائك الذهبية Gold Bullion Standard .

ونتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى واضطرار الدول المتحاربة إلى إصدار نقود إلزامية لتمويل نفقات الحرب ، أصبح المودة إلى المسكوكات الذهبية مستحيلاً وهنا اتخذ نظام الذهب العالمي صورة السبائك الذهبية ، وفي هذه

الصورة لا تكفل السلطات النقدية حرية سك وتداول النقود الذهبية ، بل تلزم بنك الإصدار بالإحتفاظ بكمية من الذهب في خزائنه تعادل كمية النقود في المجتمع أو جزء منها ، وذلك لكي يظل النقد المتداول مرتبط بالذهب ، كذلك يمكن تحويل أوراق البنوك إلى سبائك ذهبية إذا تجاوزت قيمة النقود المطلوب تحويلها حداً معيناً ، كذلك فإن حرية تصدير وإستيراد الذهب تظل قائمة كما في قاعدة المسكوكات الذهبية .

وقد أخذت إنجلترا بهذا النظام عام ١٩٢٥ . ثم تبعتها فرنسا في عام ١٩٣٨ .

ثالثاً : قاعدة الصرف الذهبي : Gold Exchange Standard

نظراً لزيادة الطلب على الذهب من جانب الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى تزايد عدد الدول الناشئة والتي تريد أن ترتبط أيضاً بنظام الذهب ، ونتيجة للحرب العالمية الأولى وما صاحبها من إسعادنة الدول المتعاربة من الدول المقيمة بها جيوشها ، فلم تعد كمية الذهب تكفي لإوفاء بالالتزامات الدولية للدول المدينة ، فكان لابد من البحث عن قاعدة نقدية تحقق الإستقرار والتوازن النقدي ، وهذا ما أوصى باتباعه في مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ وما اقتضى من ظهور قاعدة جديدة للصرف وهي قاعدة الصرف الذهبي وبمقتضى هذه القاعدة فإن البنوك المركزية أو بنوك الإصدار في البلاد الناشئة حديثاً يمكنها أن تحتفظ في خزائنها بدلاً من سبائك الذهب بسندات أجنبية كغطاء للنقد المتداول على أن تكون هذه السندات مسحوبة على حكومة تسهر فعلاً على نظام

الذهب ، وهذا النظام يقسم بالمرونة ، فستطيع دولة كإنجلترا مثلا أن تسدد التزاماتها للدول الدائرة في فلكها عن طريق سندات دون أن يخرج من خزائنها كميات من الذهب ، بالإضافة إلى أن هذا النظام يدر فائدة للدول المالكة لتلك السندات المسحوبة على حكومات أجنبية .

غير أن الدول الناشئة كانت تشكك في مدى ملائمة هذه القاعدة لها خاصة وأن إنجلترا عندما عادت إلى نظام الذهب في عام ١٩٢٥ حددت للجنبة الاسترليني قيمة خارجية تساوى حد التعامل القديم قبل في بداية الحرب العالمية الأولى وهي قيمة منخفضة كثيراً عن القيمة الحقيقية التي تعكس التضخم التي عاشتها إنجلترا نتيجة لنتائج الحرب وتزايد النقد المصدر في صورته الإلزامية .

هذا ولم تمهل الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ الإصلاحات النقدية ، فقد حاول مؤتمر جنوة أن يحمي أسعار الصرف من التدهور الذي تعرضت له منذ توقف العمل بالقواعد التقليدية لنظام الذهب في عام ١٩١٤ ، غير أن نجاح النظام الجديد في تنظيم العلاقات المالية الدولية على أساس التعاون المشترك والثقة المتبادلة أصبح موضع الشك عندما وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية في أكتوبر عام ١٩٢٩ وأدى هذا الشك إلى انتشار القلق في الدوائر العالمية ، ونتج عنه في نهاية الأمر خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في سبتمبر عام ١٩٣١ ، وكان هذا القرار بداية لمرحلة مريرة من الفوضى النقدية إذ حذت بقية الدول حذو إنجلترا وفصلت عملاتها عن الذهب ، وانتقل هذا النظام التقليدي - الذي افترض خلوده - إلى ذمة التاريخ .

التوازن في نظام الذهب :

عرفنا نظام الذهب بأنه النظام الذى يربط بين قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب ، ويكون للذهب فيه المكان الرئيسى بين الأنواع المختلفة من النقود المتداولة ، وعلى هذا قاعدة الذهب تؤدي إلى اعتبار الذهب مقياساً للقيم ، فتقدر قيمة الوحدة النقدية المتداولة طبقاً لما تحويه من وزن معين من الذهب ، كذلك فإن إمكانية تصدير واستيراد الذهب مكفولة بكل حرية ، وهذه الحرية المطلقة في التصدير والاستيراد تسمح بزيادة أو إنقاص المعروض والمطلوب من النقود والنتيجة المترتبة على ذلك أن تصبح العملات النقدية الدوائية التي تسير على قاعدة الذهب متصلة مع بعضها البعض بشكل ما ، طالما أن جميع العملات تشترك ارتباطها بوزن معين من الذهب . وعند ذلك تصبح الصفة الأساسية لقاعدة الذهب هي هذا الاتصال المتين الذى يقوم بين عملات الدول المختلفة فيدعوا ذلك إلى سهولة نقل الذهب من دولة أخرى .

وطبقاً لقاعدة الذهب فإن سعر الصرف بين العملات المختلفة يتحدد طبقاً لقوانين العرض والطلب ولكن في حدود ضيقة ، أى أن التقلبات في سعر الصرف خفيفة ، فسعر الصرف الفعلي يدور حول المستوى العادي الذى تحدده نسبة احتواء الوحدة النقدية من الذهب ، ومن هنا قيل بأن سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب « سعر ثابت » .

وينبني الإشارة إلى إن سعر الصرف السائد فعلاً في سوق الصرف الخارجى تبعاً لقاعدة الذهب كان يختلف اختلافاً طفيفاً عن سعر التبادل ،

وهذا الفرق هو في الواقع نتيجة تكاليف نقل الذهب والتأمين والنولون وما إلى ذلك من النفقات ولذلك فإن المدين الذي يدفع دينه بالذهب إنما يدفع على أساس ثمن السلعة بالذهب زائداً تكاليف نقل الذهب إلى الدائن ، والسبب في ذلك أن سعر الصرف الفعلي هو سعر التبادل زائداً مبلغ بسيط يتقاضاه تجار النقد الأجنبي نظير الخدمات التي قدموها .

أما الدائن فإذا طلب من مدين أن يدفع بالذهب كان عليه أن يتلقى حقه على أساس ثمن الذهب المدفوع ناقصاً نفقات نقله إلى الدائن ومعنى هذا أن الدفع بالذهب كان يقتضى نفقة يتحملها المدين أو الدائن على حسب الأحوال ، ومن هنا يفضل كل منهما أن يتم الدفع بغير الذهب كلما كان ذلك يكلفه نفقة أقل ، أى أن المدين كان يضع لنفسه حداً أعلى يفضل قبله أن يدفع بطريقة أخرى غير الذهب - عن طريق الكمبيالات مثلاً - وبعد هذا الحد يفضل أن يدفع بالذهب ، أى يبعث بالذهب إلى الخارج وذلك سمي هذا الحد بحد خروج الذهب ، وكذلك الدائن يطلب الدفع بالذهب كلما وجد أن الدفع بالكمبيالة يكلفه نفقة أكثر أى أنه يضع لنفسه حداً أدنى لا يتعداه يفضل قبله أن يدفع له مديقه بالكمبيالة وبعده أن يدفع بالذهب ، وذلك سمي هذا الحد بحد دخول الذهب .

وهكذا نلاحظ أن سعر الطرف في ظل قاعدة الذهب كان معرضاً للتقلب فيما بين حدين : حد أعلا وحد أدنى ، ومن هنا قيل بأن سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب كان ثابتاً ، بمعنى أن تقلباته كانت في أضيق الحدود ، هما هذا دخول الذهب وخروجه .

أما كيف تؤدي حركات دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة إلى

التوازن في اقتصاديات الدول التي تسير على نظام الذهب فهي تسكن في العلاقة بين الأرصدة الذهبية التي تملكها الدولة والمعرض من النقود في المجتمع ، فكلما زادت تلك الأرصدة الذهبية كلما استطاعت السلطات النقدية زيادة المعرض من النقود والعكس صحيح .

وتغير الأرصدة النقدية لدى الدولة إنما ينتج من العجز أو الفائض في الميزان الحسابي ، ففي حالة وجود عجز في الميزان الحسابي فإن كميات من الذهب لابد أن تخرج من الدولة لتسوية مدفوعاتها إلى العالم الخارجي ، وفي حالة وجود فائض في الميزان الحسابي فإن كميات من الذهب تدخل إلى الدولة سددا لالتزامات على العالم الخارجي ولصالح الدولة ومن خلال حركات دخول وخروج الذهب فإن اقتصاديات الدول تتأثر عن طريق التأثير في السياسة الائتمانية التي تقومها السلطات النقدية في الدول المختلفة لمحاولة استعادة التوازن في موازين حساباتها

ولضمان سريان قاعدة الذهب كما شرحناه يجب ألا يكون لدى الدول المختلفة فائض غير مستقل من الرصيد الذهبي لدى السلطات النقدية وأن يؤدي خروج الذهب من الدولة حتما إلى نقص الائتمان ، كذلك ألا يكون لدى دولة معينة رصيد ضخم جداً من الذهب بحيث لا يؤثر خروج ودخول الذهب في حدود ضيقة على الائتمان .

الفصل الخامس

مستوى الأسعار والتغيرات في قيمة النقود

تختلف النقود عن بقية السلع في أنها لا تطلب لذاتها ، وإنما للحصول على سلع وخدمات ، وكنتيجة لاستخدام النقود كوسيلة للتبادل فإن ثمن أى سلعة هو النسبة التي يتم بها استبدالها بالنقود ، فإذا كان ثمن كيلو اللحم هو ١٥٠ قرشا فنسبة الاستبدال هي ١٥٠ قرشا = كيلو من اللحم ، وطالما أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط ، فإنه لا بد المستهلك أن يقارن ثمن كيلو اللحم وأثمان السلع الأخرى ليقف على قيمة النقود التي في حوزته فأثمان السلع مجتمعة والتي يريد المستهلك الحصول عليها تحدد قيمة النقود التي يريد أن ينفقها .

ويمكن إيضاح الفرق بين الثمن والقيمة لو افترضنا أن أثمان جميع السلع قد تضاعفت ، ففي هذه الحالة فإن المستهلك أن يحصل إلا على نصف كميات السلع التي يطلبها في حدود ماخصص من نقود للإنفاق ، ويمكن القول في هذه الحالة أن قيمة النقود قد انخفضت للنصف ، فقيمة النقود هو مقلب المستوى العام للأسعار .

وعلى ذلك فإن مشكلة التغيرات في قيمة النقود تثير مناقشات واسعة بين رجال الاقتصاد ، وذلك لأنها تحتاج إلى تحديد دقيق ، وقد يقال أن المسألة

واضحة فقيمة النقود تتمثل فيما تستطيع شراؤه من سلع وخدمات ، غير أن الأمر يختلف تماما ، فتعبير « قيمة النقود » Value of money إذا ذكرناه بدون تخصيص ولا تمييز فإنه لا معنى له ، وذلك لأنه يوجد عدد كبير من قيم النقود لسكل ما يمكن أنه يشتري بالنقود ، فهناك أنواع مختلفة من قيم النقود ، وعلى سبيل المثال لدينا قيمة النقود التي نحدد على أساس أثمان السلع التي تسجل في الأسواق العامة ، وأثمان هذه السلع تسمى أثمان تجارة الجملة wholesale prices

أما النوع الثاني من قيمة النقود فيحدد على أساس أثمان السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة ، وتثور عدة صعاب في تحديد قيمة النقود طبقا لأثمان هذه السلع ، فيقتضى الأمر تحليل ميزانية الأسرة المتوسطة للوصول إلى نمط إنفاقها على السلع والخدمات ، والمقبة الثانية هي معرفة أثمان السلع المختلفة التي تستهلكها الأسرة ، وهذا أمر صعب وذلك لإختلاف أثمان السلع من مكان إلى آخر ، وتسمى قيمة النقود في هذه الحالة أنها قيمة النقود على أساس أسعار التجزئة أو تكاليف المعيشة .

وفي ضوء ما تقدم لابد لنا من تحديد قيمة النقود التي نعنيها ، وكذلك لابد من تحديد طريقة قياسها ، وعلى سبيل المثال ماهي قيمة جنيه واحد في تجارة الجملة ، والإجابة على هذا قائمة طويلة من وحدات من الحديد والألمنيوم والقمح والقطن ، كذلك فإن قيمة جنيه واحد في تجارة التجزئة هي قائمة طويلة من وحدات من اللحوم والخضر والفاكهة والملابس والأحذية ، هذه المحاولات لمعرفة قيمة النقود هي محاولات شاقة وذلك لاحتواء كل قائمة على عدد كبير جدا من السلع والخدمات ، كذلك فإن أثمان السلع والخدمات المختلفة لا تتغير

تغيراً منتظماً يميل بها إلى الارتفاع أو الانخفاض بدرجة واحدة . فن الأثمان ما يرتفع كثيراً ، ومنها ما يرتفع قليلاً ، ومنها ما لا يرتفع يتناهماً كما هو الحال بالنسبة للانخفاض ، فالمشاهد في أغلب الأحوال أن للأثمان بصفة عامة ميلاً « متوسطاً » حركة إرتفاعية أو أخرى إنخفاضية ، وبالفعل تسيطر على موضوع قيمة النقود فكرة « المتوسط » وهو مانع عنه بالمستوى العام للأثمان .

ويستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط ما يسمى « بالأرقام القياسية » Index numbers ، وعلى الرغم من أن تركيب الأرقام القياسية يدخل في نطاق علم الإحصاء إلا أنه لا بد للاقتصادي من دور هام عند وضع الأرقام القياسية وتفسيرها (١) .

والهدف من الرقم القياسي أن يبين عن طريق رقم واحد التغيرات التي تلمح بمجموعة مركبة من الأرقام بين فترتين ، فترة الأساس والفترة الحالية .

فإذا اقتصرنا هذه المجموعة المركبة من الأرقام على سلعة أو خدمة واحدة فإن الأمر يصبح سهلاً ويكفي في هذه الحالة أن نقارن النسبة المئوية للتغير بين فترة الأساس والفترة الحالية ويسمى الرقم القياسي في هذه الحالة

الرقم النسبي . Relative number .

ويأخذ الصيغة التالية

$$100 \times \frac{س}{س}$$

(١) Siegel, Barry N. : Aggregate Economics and public policy, Richard D, Irwin, Inc. Homewood, Illinois, 1960, p. 294.

حيث س١ : الأسعار في الفترة (١)

، س٢ : الأسعار في الفترة (صفر)

والموضيح الفكرة السابقة نفترض أن لدينا مستهلكا ينفق في ثلاث سلع هي أ ، ب ، ج وأن أسعارها يبينها الجدول التالي :

السلعة	التمن بالجنيه	عدد الوحدات المشتراة
أ	٤	١
ب	٣	١
ج	٥	١
المجموع	١٢	٣

$$\therefore \text{مقوسط الأسعار} = \frac{12}{3} = 4 \text{ جنيه}$$

وإذا افترضنا أن الأسعار قد تغيرت في العام التالي وأصبحت كالآتي :

السلعة	التمن بالجنيه	عدد الوحدات المشتراة
أ	٦	١
ب	٥	١
ج	٧	١
المجموع	١٨	٣

∴ متوسط الأسعار = $\frac{18}{3} = 6$ جنيه

وعلى هذا يمكن تركيب الرقم القياسى العام الذى يقيس التغيرات فى المستوى العام للأسعار كالآتى :

الرقم القياسى	عدد الوحدات	أسعار سنة المقارنة	أسعار سنة الأساس	الساعة
$150 = 100 \times \frac{7}{4}$	1	6	4	أ
$166 = 100 \times \frac{5}{3}$	1	5	3	ب
$140 = 100 \times \frac{7}{5}$	1	7	5	ج
٤٥٦	3	18	12	المجموع

∴ الرقم القياسى = $\frac{456}{3} = 152$

وهكذا يتضح لنا أن الرقم القياسى للأسعار يبين أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار يعادل ٥٢ خلال العام .

لكن المثال السابق من البساطة بحيث يعتمد عن الحقيقة لأن المستهلك لا يوزع دخله على الوحدات المستهلكة بالتساوى فهناك سلع يستهلك منها عدد وحدات أكبر من السلع الأخرى تبعاً لحاجته من ناحية وفى حدود ميزانيته من ناحية أخرى .

وعلى هذا فهو يعطى أهمية أكبر لسلع وأهمية أقل لسلع أخرى ، وهذه الأهمية تسمى الأوزان weights .

وإذا رجعنا لنفس المثال واقتربنا من الواقع فإننا سنجد الآتي :

السلعة	السعر في سنة الأساس	الوحدات المشتراة
أ	٤	٢
ب	٣	٣
ج	٥	١
المجموع	١٢	٦

وعلى هذا يمكن تركيب الرقم القياسي على أساس الأوزان كالآتي :

السلعة	السعر في سنة الأساس	السعر في سنة المقارنة	الوزن أو أهمية السلعة	الرقم القياسي
أ	٤	٦	٢	$300 = 100 \times 2 \times \frac{7}{4}$
ب	٣	٥	٣	$498 = 100 \times 3 \times \frac{5}{3}$
ج	٥	٧	١	$140 = 100 \times 1 \times \frac{7}{5}$
المجموع	١٢	١٨	٦	٩٣٨

$$\therefore \text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{938}{6} = 156.33$$

وهكذا اختلف الرقم القياسي الجديد طبقاً للأوزان عن الرقم القياسي النسبي ، وهذا الاختلاف ناتج عن الأهمية النسبية للسلعة بالنسبة المستهلك .

وعموماً فالأمر يعتمد كلما زاد عدد السلع والخدمات الداخلة في الرقم للقياسي للمستوى العام للأسعار ، وتثور مشاكل جديدة لا بد من حلها ، وأولها مشكلة اختيار السلع التي ستدخل في الرقم القياسي إذ سنجد أمامنا عدداً كبيراً من السلع لا بد من الاختيار بينها ، وثاني هذه المشاكل هي تحديد الأوزان weights لحساب الأرقام .

أولاً : السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية :

نظراً لأن السلع المتداولة في أي دولة تعد بالآلاف ولكل سلعة أصناف لها سعر مختلف عن بعضها البعض ، ومن غير المعقول إدخال جميع هذه السلع وأصنافها في تركيب الأرقام القياسية ، لذلك يثور أمام الباحث مشكلة اختيار السلع الداخلة في تركيب الرقم القياسي ، وعلى هذا الأساس يختار الباحث مجموعات معينة من السلع يحددها موضوع دراسته ، فهناك على سبيل المثال الأرقام القياسية الخاصة بنفقات المعيشة وتحتوي على أهم السلع اللازمة لاستهلاك الأفراد وعلى الأخص المواد الغذائية ، كما أن هناك الأرقام القياسية لأسعار الجملة وتحتوي على السلع الغذائية (غلال ، بقوليات ، لحوم ، أسماك ، ألبان ومنتجاتها ، سكر ، بن ، شاي) والمواد الأولية (مواد وقود ، الزيوت والشحومات ، الورق ، الأسمدة ، جلود ، كمامات وغيرها) .

ويتجه الرأي بين الاقتصاديين إلى إدماج أكبر عدد من السلع الداخلة في تركيب الأرقام القياسية أملاً في إعطاء صورة شاملة عن تطور الأسعار ، وكذلك بغية أن تلتفي الانحرافات الخاصة بكل سلعة بعضها البعض فلا يظهر في الرقم القياسي سوى الاتجاه العام ، إلا أن البعض الآخر من الاقتصاديين

يرى الاختصار على عدد أقل من السلع واختيار السلع ذات الثقل والمركز الهام في مجموعات السلع ، ولا يوجد حكم مطلق في هذا الموضوع إلا أننا نرى أن اختيار السلع ذات المركز الرئيسى في مجموعات السلع والإكثار من عدد السلع بقدر الامكان يمكن جمعها للحصول على رقم قياسى شبه ممثل للاتجاه العام ، ومهما يكن من رأى فإنه ستواجهنا المشاكل العامة التى تواجه الباحث فى تركيب الأرقام القياسية والذاتجة عن التغير الفنى ، فالسلعة التى توجد فى سنة الأساس قد لا توجد فى سنة المقارنة والعكس صحيح ويظهر هذا إذا كانت للفترة المغطاة طويلة ، كذلك فإن التغير فى الجودة الناتج عن التقدم الفنى لا زال من الصعب معالجته .

وللتغلب على هذه العقبات فإنه من الواجب من وقت لآخر تركيب أرقام قياسية وتغيير أساس الاختيار بالنسبة للسلع تبعاً لأهميتها النسبية وللتغير الفنى .

وللحصول على سلسلة زمنية (لهذه الأرقام القياسية لا بد من تعديل الأرقام القياسية الجديدة إلى فترة أساس واحدة حتى تصبح قابلة للمقارنة مع بعضها البعض⁽¹⁾ .

ثانياً : تحديد الأهمية النسبية للسلع :

بعد التغلب على مشكلة اختيار السلع الداخلة فى تركيب الأرقام القياسية

(1) Fabricant, S., A primer on Productivity ,Random House, New york, 1969. P. 30.

فإنه لا بد من التفرقة بين السلع المختلفة وعدم معاملتها معاملة واحدة ، فارتفاع
سلعتين بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه كل منهما في سنة الأساس ، وكانت
إحدى السلعتين تمثل أهمية نسبية كبيرة في مجموع الانفاق بينما لا تمثل
الأخرى سوى أهمية ضئيلة في مجموع الانفاق ، فمن غير المعقول أن يكون
تأثير كل من السلعتين على المستوى العام للأسعار واحداً فارتفاع ثمن الخبز في
مجتمع فقير يؤثر بدرجة أكبر على المستوى العام للأسعار من ارتفاع سلعة
أخرى كالسيارات الفاخرة . ولذلك فلا بد من إعطاء أوزان ترجيحية إلى
جانب المتوسطات السعرية التي سبق التحدث عنها .

والطريقة أن يضرب كل عنصر من عناصر المجموعة الداخلة في تركيب
الأرقام القياسية في معامل يسمى الوزن ثم تجمع هذه العناصر بعد ترجيحها
بالأوزان السابق الإشارة إليها ، ويعبر الوزن عن الأهمية النسبية التي يحتلها
العنصر في المجموعة .

وتختلف الأوزان باختيار الرقم القياسي المستعمل فهناك أرقام قياسية
ترجح أوزانها بالكميات في سنة الأساس وأخرى ترجح أوزانها بالكميات
في سنة المقارنة ، وثالثة ترجح أوزانها بمتوسط كميات سنة الأساس
وسنة المقارنة .

ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية نشير إلى بعضها

فيما يلي

(١) صيغة لاسبير : Laspeyres formula

$$\text{الرقم القياسي} = 100 \times \frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث س . ثمن السلعة

، ك : الكمية

، $\sum$: المجموع

وتشير الرموز ١ ، ٠ إلى سنة الأساس وسنة المقارنة ونجد أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقدرة بأثمان سنة الأساس .

(ب) صيغة باش : Paache formula

$$\text{الرقم القياسي} = 100 \times \frac{\sum p_0 q_1}{\sum p_0 q_0}$$

والوزن في هذه الصيغة عبارة عن الكميات في فترة المقارنة مقدرة بأثمان سنة الأساس .

(ج) الرقم القياسي لفيشر : Fisher Index number

وهو متوسط هندسي لصيغتي Laspeyres, Paache

$$\text{الرقم القياسي} = \sqrt{P.L.}$$

ويمكس رقم لاسبير التغير في وحدة القيمة أو السعر منذ سنة الأساس ، بينما يعكس رقم باش التغير في وحدة القيمة في سنة المقارنة والرجوع بها خلال سنوات المقارنة .

والأختيار بين رقمي لاسبير وباش يقوقف على السؤال الذي ينهني الإجابة عليه ، فرقم لاسبير يعطينا إجابة عن تطور القيمة والسعر منذ سنة الأساس ، أما رقم باش فهو يعطينا إجابة عن تطور الاسعار والقيمة بالنسبة للسلم في الفترة الجارية ، والإجابة عن السؤالين قد تكون مختلفة جداً إذا كانت مكونات الإنعاج قد تغيرت تعبيراً أساسياً ، أما الرقم القياسي لفيشر فلا يعطينا إجابة محددة عن السؤالين السابقين .

الفصل السادس

البنوك التجارية

مقدمة

أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساهمها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ولعلاقتها بالحكومات والأفراد إذ يندر أن لا تعرض للفرد فرصة للتعامل مع البنوك ، وقد قامت البنوك بقطر كبير في سبيل إنشاء الشركات وتمويلها بالمال فصار لها المهيمنة على أعمالها وأقامت ممثلين لها في مجالس إدارتها وتتمدد المؤسسات المالية التي تتصف بالبنوك فهناك بنوك الادخار وبنوك الاسثمار والبنوك التجارية ، وما نمنيه هنا هو النوع الأخير وهو ذلك النوع من البنوك الذي يخلق النقود في شكل ودائع تحت الطلب قابلة للسحب عليها بشيكات في الحال .

وقد تعددت نواحي نشاط البنوك بتدرج غير محسوس فقد كانت أعمالها قاصرة في أول الأمر على بيع النقود ونقلها من مكان إلى آخر ، ثم تناولت عمليات إقراض الأفراد ، ثم دعت حاجة بعض الحكومات إلى الافتراض فأنشئت البنوك لأقراضها .

ونشأت البنوك^(١) في إيطاليا في القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون في الأماكن العامة وأمامهم منضدة لمزاولة أعمالهم .

والعل أقدم بنك عرف في التاريخ هو بنك البندقية وكان الفرض من إنشائه إقراض الجمهورية بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر ، ثم اتسعت أعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الأفراد ويفتح حسابات جارية ، وظل يعمل حتى عام ١٧٩٧ حيث زال بزوال الجمهورية التي أنشأته .

وأنشئ بنك جنوة في عام ١٤٠٧ وكان في الأصل عبارة عن مجموع الدائنين الذين أقرضوا الدولة نقوداً بضمان إيراداتها وإيرادات المستعمرات ، ولما أنشئت هذه الحركة أعطى لكل شريك مقدار من الأسهم معادل لنصيبه في الدين العام وهذه الأسهم كان تعطى للشركات الحق في قبض أرباح سنوية ، وظل هذا البنك يعمل حتى عام ١٧٤٠ حيث نهبه النمساويون فتوقف عن الدفع وأغلقت أبوابه .

وأنشئ بنك استردام في عام ١٦٠٩ وقصر أعماله على للتجارة وقضى قانونه النظامي بأن تدفع الكمبيالات التي تزيد على ستمائة فلورين بالعملة المصرفية

(١) كلمة بنك هي كلمة إيطالية معربة banco كمعظم الألفاظ المستعارة في الأعمال المصرفية ، وترجع هذه التسمية إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الأسواق وأمامهم منضدة banco لمزاولة أعمالهم ، وكانوا يحطون بنك التاجر الذي لا يستطيع أن يفي بما عليه من الديون للدلالة على ضعفه وإنحطاط قدره banco rotto ومنها اشتقت كلمة bankruptcy

فكان هذا سبب ذبوع إستعمالها ، وصار البنك مستودع الأفراد والمدن المتأخرة وكان يعطى المودعين إثباتاً لودائعهم صكوكاً قابلة للتداول ثم ضمنت مدينة امستردام هذه الودائع فأشتهر البنك وحاز ثقة الناس وظل مدة قرنين ذائع الصيت ، اسكنه لم يحافظ على هذه الثقة ففى أنفء الثورة الفرنسية توقف عن الدفع وظهر أنه أفرض الدولة الهولندية مبلغاً طائلاً من النقود وختمت حياته فى عام ١٨١٤ .

وظائف البنوك التجارية

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية فى خلق النقود ، واللى تعرف باسم النقود المصرفية ، وسنفرد لهذه الوظيفة فصلاً كاملاً تحت عنوان خلق نقود الودائع وعموماً تتمثل وظائف البنوك التجارية فى قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية بجانب وظائف أخرى ثانوية .^(١)

أولاً : قبول الودائع :

وتتمثل هذه الوظيفة فى قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حق أصحابها فى السحب عليها فى الحال بواسطة دفاتر الشيكات التى تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب .

وتعتبر الوديعة تمهيداً من البنك لصاحبها بأن يدفع له أى مبلغ فى شكل نقود قانونية فى حدود قيمة الوديعة وذلك فى أى وقت يشاء له ، أو لى شخص

(١) Fairchild, Buck, and Slesinger: Principles of Economics, Macmillan Company, New York, 1954 P. 243.

آخر يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيكا يحضره صاحب الوديعة

والودائع نوعان ، وودائع تحت الطلب ، وودائع لأجل وعادة ما تدفع فائدة أقل أولاً تدفع فائدة إطلاقاً للودائع تحت الطلب ، تمييزاً لها عن الودائع لأجل ، وعموماً فالودائع تحت الطلب أكبر حجماً من الودائع لأجل وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والافصاحية بين الأفراد .

وتنشأ الوديعة بمجرد تلقي البنك مبلغاً من النقود الحاضرة ، بشيء بمقتضاه حساباً جارياً بقيمة الوديعة للعميل وفي مقابل هذا يتمدد البنك برد النقود الحاضرة أو جزءاً منها في أى وقت يرغب العميل ، وقد تنشأ الوديعة أيضاً بتلقى البنك شيكا محرراً لصالح العميل من عميل آخر ومسحوباً على نفس البنك أو أحد البنوك التجارية الأخرى .

والودائع تحت الطلب وهى ما يطلق عليها إسم الحساب الجارى ، ويعبر الحساب الجارى من وجهة نظر البنك عن ديون متعاقبة بين العميل صاحب الحساب والبنك المفتوح ذلك الحساب فى سجلاته ، وتمثل الودائع الرصيد الدائن للعميل ، ويمثل ما يسحبه العميل على رصيده الدائن الرصيد المدين للعميل أو دين البنك على العميل بتعبير آخر ، والحساب الجارى يبدأ ببداية الحقوق التى تنشأ بالتعامل بين العميل والبنك ، فقد تبدأ بإقراض العميل للبنك وذلك بإيداعه وديعة تحت الطلب لديه ، وقد تبدأ بإقراض البنك للعميل شيئاً من المال على المكشوف بلا رصيد سابق .

والودائع لأجل عبارة عن مبالغ يستهدف أصحابها من وضعها فى البنك الحصول على فوائدها ماداموا ليسوا بحاجة ماسة إليها فى الوقت القريب ، ولا

يجوز سحبها من البنك إلا بعد مدة يتفق عليها العميل مع البنك ويحدد عقد إيداعها في نهاية المدة إذا رغب المودع في إبقاء الوديعة كما يتفق في أكثر الأحيان .

الأهمية الاقتصادية للودائع المصرفية :

تتلخص الأهمية الاقتصادية للودائع المصرفية في البنوك القائمة في النقاط الثلاث التالية :

١ — أن الودائع المصرفية بالرغم من أنها مجرد قيد في سجلات البنك يتضمن حساب لأحد العملاء ، تعتبر وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط بها من الضمانات القوية المشتقة من عنصر الثقة في البنوك وإن لم يعترف لها القانون بصفة النقد في التداول ، ولهذا ليس هناك إجبار على قبول الوفاء بها كما هو الحال في النقود الأخرى ، ولكن عدم إعترافه هذا لم يمنع من اتساع نطاق التعامل بالودائع المصرفية وذلك بفعل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق إستعمال الشيكات وبذلك تزداد وسائل الدفع في المجال التجاري والاقتصادي

٢ — أن الودائع المصرفية تمثل على الأغلب أموالا كانت عاطلة قبل إيداعها في البنك ، وأتيح لها عن طريق إيداعها في البنك دخول مجال الإنتاج والاستثمار على شكل قروض مصرفية لرجال الأعمال ، وبذلك أصبح بإمكانها أن تساهم بدور كبير في إنعاش وإقتصاد البلاد دخره الصناعي والتجاري .

٣ — أن الودائع المصرفية تمنح البنك القدرة على خلق الائتمان بدرجة أكبر من كمية تلك الودائع ، والائتمان يخلق بدوره الوديعة المصرفية أيضاً ،

وهكذا تزداد بهذا الشكل كمية الودائع المصرفية ، وبالتالى تسكنر وسائل الدفع التى تعوض عن النقود . . وكلما كثرت وسائل الدفع اتسعت الحركة التجارية ونمت .

ثانياً : منح الائتمان :

وتتمثل هذه الوظيفة فى منح البنك التجارى نقوداً أما فى شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الافراد ورجال الأعمال لمدة مختلفة تكون فى الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد ، وذلك لمساعدتهم فى مواجهة الانفاقات العاجلة والتى لا تتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة أعمالهم ونشاطهم ، على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذا الاقراض .

وفى الواقع فان القروض قصيرة الأجل والتى تستغرق شهوراً والتى يمنحها البنك التجارى تعتبر هامة لمواصلة النشاط التجارى والاقتصادى بالمجتمع وتعتبر خدمة جايلة يؤدىها الجهاز المصرفى للنشاط الاقتصادى ، فعدم التوافق الزمنى بين الإيرادات والمصروفات بالنسبة لرجال الأعمال والمشروعات المختلفة يجعل هناك بعض بنود المصروفات لا يمكن تأجيل دفعها لحين ورود الإيرادات ومن ثم يقوم الجهاز المصرفى بتذليل تلك العقبة بتقديم القروض المختلفة القصيرة الأجل .

كذلك فان البنوك التجارية تمنح أنواعاً أخرى من القروض لأجل متوسطة لأكثر من سنة وأجل طويلة وذلك للأغراض الانتاجية والتجارية والمقارية ، إلا أن الائتمان قصير الأجل يمثل الجزء الأكبر من الائتمان السكلى للجهاز المصرفى .

وتضع البنوك التجارية هدفها وهي بصدد تخطيط سياستها الائتمانية في اعتبارات ثلاثة : احتياجات عملائها ، وسلامة الودائع لديها ، وأخيراً الحصول على إيراد كاف لغطية نفقاتها ، فالبنوك التجارية تحاول تأدية طلبات عملائها بما يعود عليها بالفائدة في شكل فوائد تدفع لها ، كذلك فإن البنوك التجارية تحاول أن تحصل على ضمانات كافية في حالة منح القرض ، فقد يقدم المقرض أوراقاً مالية مثل سندات حكومية أو أسهم في الشركات أو مستندات تثبت ملكية المقرض لبعض القيم المنقولة أو العقارية أو الاثنين معاً ، وفي جميع الأحوال يراعى البنك سلامة الودائع لديه مع عدم أضعاف قدرته على مواجهة طلبات أصحاب الودائع وذلك بسحب مبالغ من ودائعهم عندما يريدون ذلك .

ثالثاً : خصم الأوراق التجارية :

يستطيع حامل أى ورقة تجارية ، وغالباً ما تكون في شكل كبيالة من أن يتقدم إلى البنك التجاري ، وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكبيالة ، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمه للمبلغ في تاريخ استحقاقها ، يقوم البنك التجاري بخصمه ، نظير الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي أداها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى تلك الفائدة في هذه الحالة بمبلغ الخصم وتسمى النسبة بين قيمة هذين المبلغين محسوبة على أساس سنوى بسعر الخصم ، وبطلق على هذه العملية بخصم الأوراق التجارية ويضاف إلى مبلغ الخصم نسبة ضئيلة كمعولة مع نسبة أخرى كمصاريف تحصيل .

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل في بورصة الأوراق المالية
ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل ، ويحدد البنك التجارى سعر
الخصم على ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل ويتأثر بسياسة
البنك المركزى في هذا الشأن إذا ما احتاج البنك التجارى لإعادة خصم
الأوراق التجارية لدى البنك المركزى للحصول على نقود حاضرة وتسمى
نسبة المبلغ الذى يحصل عليه البنك التجارى إلى جملة المبلغ في الورقة التجارية
محسوبا على أساس سنوى بسعر إعادة الخصم .

وهذه الوظيفة هامة لأنها تمكن التجار ورجال الأعمال من التوسع
في مبيعاتهم لأجل والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك
التجارية ، وبديهي أنه كلما كانت نسبة قليلة كلما توسع التجار ورجال الأعمال
في البيع للأجل .

رابعا : بعض الوظائف الأخرى :

تقوم البنوك التجارية بالإضافة إلى الوظائف الثلاثة السابقة بوظائف
أخرى إزدادت أهمية في العصر الحديث نذكر منها ما يلى : —

١ — التخصيل :

فقيام البنوك بقبول ودائع العملاء جعلها تنصدى لإتمام جميع التسويات
التي تترتب على ذلك بعمولة أو بدون عمولة ، وعلى هذا الأساس تمارس
البنوك تسوية الديون عن طريق المقاصة أو الترحيل في الحساب دون حاجة إلى
تداول كميات كبيرة من العملة وما يترتب على ذلك من نقل وتسكليف

وتعرض لخطر السرقة والضياع . . وتتمثل التسويات التي تقوم بها البنوك في تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات ، والتحصيلات المستندية وقبول الشيكات والكمبيالات .

(١) تحصيل الشيكات :

من أساليب الإيداع في الحساب الجاري أن يتقدم أحد العملاء إلى البنك بشيك مسحوب لمصاحته على حساب محرر الشيك في البنك فيقوم البنك بخصم قيمته من حساب المسحوب عليه وترحيلها إلى حساب المستفيد بالشيك بعد التأكد من صحة الشيك من الناحية الشكلية وتصديق قسم مراكز العملاء على وجود رصيد المحرر بسماع بخصم قيمة الشيك منه .

والشيك قد يكون مسحوباً على نفس المركز أو الفرع الذي يقوم بتحصيله لحساب المستفيد ، وقد يكون مسحوباً على فرع آخر من فروع البنك ، وقد يكون مسحوباً على بنك آخر . .

ففي الحالة الأولى نواجه في عملية تحصيل الشيك بحالة واحدة من محرر الشيك لدائته أى المستفيد من الشيك على البنك المدين للمحرر ، وفي الحالة الثانية لا توجد إلا حالة واحدة أيضاً لأن مركز البنك وكل فروعه لها ذمة واحدة شرعاً ، وأما في الحالة الثالثة فهناك حالة من صاحب الشيك على البنك المسحوب عليه والبنك الآخر يحصل قيمة الشيك من البنك الأول بتسجيل قيمة الشيك في الرصيد المدين للبنك الأول في سجلاته لكي يستوفي بعد ذلك بالمقاصة .

(ب) التحصيل المستندى :

قد يستغنى المصدر للبضاعة عن الاعتماد الذى يطلب المستورد فتحه لصالح المصدر عادة ، ثقة منه بالمستورد وتمويلا على وعده الشخصى بتسليم الثمن عند تسليم مستندات البضاعة .

وفى هذه الحالة يقدم المصدر إلى مصرفه المستندات المتفق عليها بينه وبين المستورد ويقوم البنك بإرسال هذه المستندات إلى مراسله فى بلد المستورد ويطلب منه تسليم مستندات الشحن إلى المستورد مقابل دفع ثمن البضاعة ، وعندما يسدد المستورد بخطر البنك المراسل بنك المصدر بما يفيد تحصيل القيمة وقيدتها فى الحساب الجارى له .

(ح) عمليات التحويل الداخلى :

إذا اتفق أن شخصاً فى بلد أصبح مديناً لشخص فى بلد آخر فبإمكانه بدلاً من إرساله شيك إليه بالبريد مثلاً أن يستعمل طريقة الحوالة المصرفية وهى عبارة عن أمر كتابى يصدره العميل المدين إلى البنك لدفع مبلغ من النقود إلى شخص آخر فى جهة أخرى فيتولى البنك الأمور الاتصال بفرعه أو مراسله فى الجهة المحددة لتنفيذ أمر عميله ، ويتصل الفرع أو البنك الحول إليه حينئذ بالمستفيد طالباً منه الحضور إلى البنك لتسلم قيمة الحوالة أو يقوم البنك بنفسه بتقبيد المبلغ فى الحساب الجارى للمستفيد إذا كان هذا الحساب موجوداً وإرسال إشعار بذلك للمستفيد .

(د) تحصيل السكبيالات :

يقوم البنك أيضاً بخدمة أخرى من خدمات التحصيل وهى تحصيل قيمة

الكيميائية لحساب حميله ، إذ يقوم عادة قبل حلول موعد استحقاق الكيميائية ببضعة أيام بإرسال إخطار المدين بوضع فيه رقم الكيميائية وتاريخ استحقاقها وقيمتها ، وبعد الحصول على قيمتها من المدين بقيدها في الرصيد الدائن للمستفيد من الكيميائية بعد خصم المصاريف .

٢ — الخدمات التي يؤديها البنك فيما يختص بالأوراق المالية :

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات ، والسهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة المساهمة ، والسند صك يمثل جزءاً من قروض الحكومة أو الهيئات الرسمية أو غير الرسمية ، وتصدر الأوراق المالية بقيمة إسمية محدودة وتغير أسعارها بعد ذلك كسائر السلع ويقبل الناس على شرائها بفرض الاستقمار والربح من الفرق بين قيمة الشراء وقيمة البيع ، والبنك نفسه يمارس شراء وبيع الأوراق المالية نظراً لما تدر عليه من أرباح مجزية إلى جانب سيولتها النسبية وهو ما يسمى بعمليات الحفظه الخاصة ، لكن الأمر هنا يتعاقب بتوسط البنك لشراء وبيع الأوراق المالية تنفيذاً لأوامر عملائه بعد أن يتأكد البنك من سلامة الأوامر وصحة التوقعيات ووجود أرصدة دائنه أو اعتمادات مدينه في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر يبدأ بالاتصال بالبورصة للوقوف على سير الأسعار وإنجاز الشراء أو البيع إذا كان السعر بالرفع المرغوب فيه للعميل عن طريق ممارسة الأوراق المالية أو ممثل خاص للبنك .

كذلك قد يودع العملاء لدى البنك أوراقهم المالية المحفوظة عليهم والقيام بخدمتها فتهى البنوك خزائن محكمة لحفظ تلك الأوراق نظير أجر حفظ يتقاضاه البنك من مودعي تلك الأوراق وهو يستفيد إضافة إلى ذلك المزيد من ربط عملائه به وميلهم إلى إيداع أموالهم لديه ، ومن الخدمات

التي يقوم بها البنك بشأن الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها نيابة عن العملاء .

كما يقوم البنك بدور وسيط في عمليات إكتتاب الأسهم لبعض الشركات ، فالشركة المصدرة للأسهم قد تتفق مع البنك على أن يقول نيابة عنها إصدار أسهمها ويقوم الاتفاق بين الشركة والبنك على أساس إحدى الطريقتين التاليتين :

— إصدار الأوراق بدوّن ضمان ، وفي هذه الحالة لا يكون البنك مسؤولاً عن تغطية الإصدار كاملاً وإنما يتقاضى عمولة فقط لقاء ما استطاع تصريفه من أسهم .

— إصدار الأوراق بضمان ، وفي هذه الحالة يكون البنك ملزماً بأن يشتري لحسابه الخالص الأوراق التي لم يتم الإكتتاب فيها .

٣ — خطابات الضمان :

خطاب الضمان هو تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطالب إلى المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد .

وتقوم الفكرة الأساسية في خطاب الضمان على حاجة الجهة الحكومية التي تحاول إجراء المناقصة على مشروع أو الزيادة على تعريف أشياء معينة إلى ضمان جديده عرض كل شخص من المشتركين في المناقصة أو الزيادة أولاً ثم ضمان عدم التورط في مضاعفات أو خسائر عند الاتفاق مع أحدهم ورسوم

العملية إذا تخلف عن الوفاء بالتزاماته ولأجل ذلك تتجه الجهات التي تقوم بالمناقصة أو المزايدة إلى مطالبة المشترك — أى مشترك — أولاً ومطالبة من ترسو عليه العملية ويبرم معه العقد ثانياً بتقديم تأميمات نقدية تبلغ نسبة معينة من قيمة العملية على أن تصبح هذه التأميمات من حق الجهة التي قدمت لصالحها في حال عدم اتخاذ الشخص الإجراءات اللازمة لرسو العملية عليه أو تنفيذ العقد ، ولكن بدلاً من تكليف الشخص بتقديم هذه التأميمات وتجميد مبلغ نقدي من المال لذلك يتقدم الشخص إلى البنك طالباً خطاب ضمان فيكون هذا الخطاب بمثابة تأمين نقدي وإذا تخلف الشخص عن الوفاء بالتزاماته يضطر البنك إلى دفع القيمة المحددة في خطاب الضمان ويرجع في استيفائها على الشخص الذي صدر خطاب الضمان لإجابة لطلبه .

٤ — الاعتمادات المستفدية :

الاعتماد المستفدى يعتبر من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشاراً في عمليات التجارة الخارجية ، وهو يعنى تمهيداً من قبل البنك للمستفيد وهو للبائع بناء على طلب فاتح الاعتماد وهو المشتري ويقرر البنك في هذا التعمد أنه قد اعتمد تحت تصرف المستفيد (البائع) مبلغاً من المال يدفع له مقابلها مستندات محددة تبين شحن سلعة معينة خلال مدة معينة .

ويقسم الاعتماد : إلى اعتماد استيراد ، واعتماد تصدير فاعتماد الاستيراد هو الذى يفتح للمستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية ، واعتماد التصدير هو الذى يفتح للمشتري الأجنبي في الخارج لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه هذا المصدر من بضائع محلية ولا يختلف أحدهما عن الآخر فإن

الاعتماد دائماً هو تعهد مصرفي للبنائيم بالثمن يتقدم بطلبه المشتري من البنك ،
وتقسيمه إلى اعتماد استيراد وتصدير قائم على أساس اعتباري .

ودور البنك في الاعتماد المسقندي هو في الواقع دور التعهد بوفاء دين
المشتري الذي يستحقه عليه البائع لقاء البضاعة التي صدرها إليه وهذا التعهد
يكسب المشتري قوة ويعزز اعتباره وثقة البائع به ، ويقوم البنك على أساس
هذا التعهد بتسلم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له بمجرد
تسلم تلك المستندات إذا كانت شروط الدفع التي سبق أن تم الاتفاق عليها
بين المصدر والمستورد بالاطلاع ، وأما إذا كان الاعتماد بالقبول فإن البنك
غير مسؤول عن دفع القيمة بمجرد وصول المستندات إليه وإنما تبدأ مسؤوليته
في ذلك حين قبول المستورد لتلك المستندات .

• — بيع وشراء العملات الأجنبية :

تتم البنوك بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر
كاف منها لمواجهة حاجة العملاء يوماً بعد يوم ولأجل الحصول على ربح فيما
إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع ، ولهذا تقوم البنوك بشراء
وبيع العملات الأجنبية التي يحملها السياح الأجانب أو السياح العائدون
من الخارج ، وإذا أريد شراء العملة الأجنبية بالعملة المحلية حوالت
قيمة السكينة المطلوب شراؤها إلى العملة المحلية بالسعر الرسمي السائد في ذلك
التاريخ .

خلق نقود الودائع

فكرة خلق الودائع : —

من دراستنا لأنواع النقود ، وجدنا أنها تتكون من النقود المعدنية والنقود الورقية ، والنقود المصرفية ، وبما أن النقود تستخدم أساساً كوسيط للتبادل فإن عرضها يخضع لاعتبارات تزايد حجم المعاملات الاقتصادية ، كذلك فإن النوع الثالث من النقود ، وهو النقود المصرفية ، يشكل أهم الأنواع في المجتمعات المتقدمة ، وكلما زادت نسبة هذا النوع من النقود إلى العرض السكلي من النقود ، كلما كان ذلك نتيجة لتقدم المجتمع .

واعتاد على الحقيقة التي تؤكد أن العملاء الذين لديهم ودائع لا يمكن في الظروف العادية أن يتوجهوا إلى البنك ويطلبون نقوداً حاضرة ، كما وأن هناك عملاء آخرون في نفس الوقت سيتوجهون إلى البنك لإيداع نقود حاضرة أخرى ، فإن البنك عادة لا يحتفظ بنسبة احتياطي كامل ، أي بنسبة ١٠٠ ٪ ، وبعبارة أخرى لا يحتفظ بنقود يبلغ حجمها ١٠٠ ٪ من حجم الودائع لديه ، بل يحتفظ باحتياطي جزئي فقط ، أي يحتفظ بنسبة من النقود الحاضرة من حجم الودائع التي لديه ، وبإستطاع في تلك الحالة أن يقرض أفراداً آخرين مبالغ تقيد في البنك في شكل ودائع تحت الطلب وقابلة للسحب عليها بشيكات مثلها مثلي الودائع الأصلية .

ونجدر الإشارة أنه اعتماداً على الحقيقة السابقة يمكن للبنك التجاري أن

يزيد من عرض النقود في المجتمع اعتماداً على نسبة الاحتياطي الجزئي وحجم
الودائع الحقيقية التي لديه .

كيفية خلق الودائع : (١)

افهم فكرة خلق الودائع لا بد من التعرض لكيفية خلق الودائع
بالبنوك التجارية ، ولنفرض أن شخصاً قد قام بإيداع مبلغ ٢٠٠٠ جنيهه
في أحد البنوك وليكن البنك (أ) ومن الممكن تقبع كيفية قيد تلك العملية
بميزانية البنك ، وطبقاً لمبدأ القيد المزدوج فإن البنك يقيد المبلغ في الجانبان
الأصول والخصوم ، في الأصول تحت بند نقوداً حاضرة ، وفي الخصوم تحت
بند « وداائع » وذلك كما يلي :

(في حالة الاحتياطي الكامل) :

ميزانية البنك (أ) في حالة الاحتياطي الكامل

أصول		خصوم	
نقود حاضرة	٢٠٠٠	ودائع	٢٠٠٠
مجموع	٢٠٠٠	مجموع	٢٠٠٠

(1) Whittlesey, Ch. principles and Practices of Money and Banking, Mc Millan Company, New York, 1948.

وفي مثل تلك الحالة فإن العرض السكلى للنقود في المجتمع يظل ثابتاً وكل ما حدث هو تغير في هيكل عرض النقود ، فزادت كمية النقود المصرفية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، ونقصت كمية النقود الورقية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وكل ما فعله البنك هو استلام المبلغ (٢٠٠٠ جنيه) ووضعه في خزانته ، واعطاء المودع حقاً بالسحب على وديعته بمقتضى دفتر شيكات .

واعتماداً على ما عرفناه في فكرة خلق الودائع أن البنك التجارى يعرف مقدماً أن الأفراد المودعين لن يتوجهوا مرة واحدة وفي نفس الوقت لسحب ودائعهم في شكل نقود حاصره ، كما وأنه في نفس الوقت ، وإذا حدث مثل تلك الأحوال ، أن يتوجه أفراد آخرون بايداع مبالغ نقدية حاضرة أخرى ، فإن البنك يجد أمامه فرصة للاستفادة من الأموال الحاضرة التى لديه واستثمارها للحصول على ربح ، وعليه أن يحتفظ بنسبة من الاحتياطى النقدى لمواجهة الطلبات الطارئة للعملاء ، فإذا افترضنا أن هذه النسبة ٢٠٪ فإن البنك يجد أمامه أنه يكفى له أن يحتفظ بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، وأنه يمكن أن يستثمر بمبلغ ١٦٠٠ جنيه ، أما في شكل قروض ، أو أى من الاستثمارات التى تعود عليه بالربح . وفي هذه الحالة فإن ميزانية البنك (أ) ستكون كالآتى : —

ميزانية البنك (أ) في حالة الاحتياطى الجزئى (٢٠٪)

٢٠٠٠	ودائع	٤٠٠	نقود
		١٦٠٠	قروض واستثمارات
٢٠٠٠	مجموع	٢٠٠٠	مجموع

وسنجد البنك (أ) بالرغم من احتفاظه بمبلغ ٤٠٠ جنيه في خزائنه في شكل نقود حاضرة قد استطاع أن يضيف مبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى العرض السكلى للنقود في شكل نقود مصرفية ، وقد يقال أن العرض السكلى للنقود لن يتغير وإن كل التغيير يحدث في كميات أنواع النقود وتحولها من النقود الورقية إلى النقود المصرفية ، ولكن الأمر ليس كذلك إذا ما تتبعنا العملية بعد ذلك واعتبارها نقطة البداية .

فنتيجة لخلق البنك (أ) لمبلغ ١٦٠٠ جنيه فإن الأفراد الذين حصلوا على مبلغ الـ ١٦٠٠ جنيه سيعمدون إلى إيداع نقودهم في أحد البنوك الأخرى وليكن البنك (ب) . وسيقوم البنك (ب) بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي وهي ٢٠٪ وهي مبلغ ٣٢٠ جنيه ويقوم باستثمار الباقي في شكل قروض واستثمارات أخرى وتكون ميزانية البنك (ب) كالآتي :—

ميزانية البنك (ب) في حالة الاحتياطي النقدي ٢٠٪

خصوم	أصول
١٦٠٠	نقود حاضرة ٣٢٠
مجموع	قروض واستثمارات ١٢٨٠
١٦٠٠	مجموع ١٦٠٠
ودائع	

وهكذا فإننا نجد أن البنك ب قد أضاف مبلغ ١٢٨٠ جنيه إلى العرض السكلى للنقود في المجتمع ، وب نفس الطريقة يمكن أن نتبع خط سير مبلغ

الـ ١٢٨٠ جنيه الذى حصل عليه أفراد آخرون وأدعوه لدى بنكاً ثالثاً
 وليكن البنك (ج) الذى نفترض فيه أن نسبة الاحتياطي النقدي ٢٠٪
 وسيقوم البنك (ج) بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي وهي مبلغ ٢٥٦ جنيهه
 ويقوم باستثمار الباقي في شكل قروض واستثمارات أخرى وتكون ميزانية
 البنك (ج) كالآتي : —

ميزانية البنك «ج» في حالة نسبه الاحتياطي النقدي (٢٠ ٪) .

خصوم		أصول	
١٢٨٠	ودائع	٢٥٦	نقد حاضرة
		١٠٢٤	قروض واستثمارات
١٢٨٠	مجموع	١٢٨٠	مجموع

وهكذا نجد أن البنك (ج) قد أضاف إلى المرض السكلى للنقد مبلغ
 ١٠٢٤ جنيه ، وإذا ما تتبعنا تلك السلسلة إلى آخرها فإننا سنجد أن حجم
 الودائع المشتقة التي خلقها الجهاز المصرفي يمكن حسابها طبقاً للمعادلة
 الآتية : —

$$\text{حجم الودائع المشتقة} = \frac{\text{حجم الوديعة الأصلية} - \text{قيمة الاحتياطي النقدي}}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

$$\begin{aligned} & \frac{400 - 2000}{20} = \\ & \frac{1600}{20} = \\ & 80 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيهه هي مقدار الاثمان الذي خلقه الجهاز المصرفي مضافا
إليه الـ ٢٠٠٠ جنيهه وهي قيمة الوديعة الاصلية ، فكان مجموع المبالغ التي
ستصدر لتزيد عرض النقود الكلية هي ١٠٠٠٠ جنيهه نقوداً مصرفية ونقصاً
في النقود الورقية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهه .

جدول مجمع للنظام المصرفي في حالة خلق الودائع

اسم البنك	الزيادة في الودائع	الزيادة في الاحتياط النقدي	الزيادة في القروض والاستثمارات
البنك أ	٢٠٠٠	٤٠٠	١٦٠٠
البنك ب	١٦٠٠	٣٢٠	١٢٨٠
البنك ج	١٢٨٠	٢٥٦	١٠٢٤
مجموع الثلاث بنوك	٤٨٨٠	٩٧٦	٣٩٠٤
مجموع باقي البنوك التجارية الاخرى	٥١٢٠	١١٢٤	٤٠٩٦
إجمالي	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠

ويمكن لزيادة الإيضاح عرض الميزانية المبيعة للنظام المصرفي في صورة
كالتالي : —

أصول	خصوم		
١٠٠٠٠	ودائع	٢٠٠٠	نقد حاضرة (٢٠ ٪)
		٨٠٠٠	قروض واستثمارات (٨٠ ٪)
١٠٠٠٠	مجموع	١٠٠٠٠	مجموع

وفي نهاية العرض نجد الإشارة إلى أن العرض السابق المبسط ، قد لا يتحقق في الحياة الواقعية فتمه شروط يجب أن تتوفر لكي يتحقق ، فأولاً يجب أن يوجد الشخص الذي يودع الوديعة الأصلية في أحد البنوك التجارية ، وثانياً : أنه يجب أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة فقط من النقود كاحتياطى نقدى وأن تحول الباقي في شكل قروض وإستثمارات ، وثالثاً أن يوجد الأفراد الذين يقبلون أن يقرضهم البنك ، ورابعاً أن يفضل الأفراد الذين يحصلون على النقد أن يحتفظوا بها في شكل نقد مصرفية أى ودائع والاحتفاظ بشيكات بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل نقد ورقية .

(١) ميزانية البنك التجارى

نعتبر عملية خلق الودائع من أهم العمليات التي يمارسها البنك التجارى وبقى لنا أن نستعرض ميزانية البنك للتجارى وهى تعبر عن جميع العمليات التي يقوم بها البنك التجارى بتأثيرها على أصول وخصوم ، فالأصول تبين العمليات التي أصبح البنك التجارى بمقتضاها دائناً ، والخصوم تبين العمليات التي أصبح البنك بمقتضاها مدينناً ، فالخصوم تعتبر موارد تدخل للبنك

وتمتبر دينا عليه ، والأصول تعبر عن مجالات إستخدام البنك التجارى لتلك الموارد ، وفيما يلى عرضا لميزانية البنك التجارى^(١) .

الأصول	المخصص
(١) نقود حاضرة بالخزينة وفى البنوك الأخرى ولدى المراسلين .	(١) رأس المال المصدر والمكتتب فيه
(٢) محفظة الأوراق المالية	(٢) الاحتياطى القانونى
(٣) أوراق تجارية مضمومة	(٣) الاحتياطى الخاص
(٤) سلف بتأمين أوراق مالية	(٤) الودائع والأمانات لأجل
(٥) سلف بتأمين بضائع	(٥) الحسابات الجارية للحكومة
(٦) سلف بتأمين أوراق تجارية	(٦) الحسابات الجارية للأفراد والهيئات الأخرى .
(٧) اعتمادات مستندية .	(٧) صندوق التوفير
(٨) سلف بضمانات أخرى	(٨) حسابات دائنة متنوعة
(٩) سلف صفاحية وزراعية	(٩) البنوك والمراسلون
(١٠) أعيان وعقارات تحت التصريف .	
(١١) حسابات مدينة متنوعة	
(١٢) إهلاك وأثاث	

(1) Woodworth, George walter: The Monetary and Banking system, McGraw - Hill Book Company, Inc., New york, 1950, p. 84.

الخصوم :

يمكن تلخيص خصوم البنك في البدود الأربعة الرئيسية التالية : -

١ - رأس المال

٢ - الاحتياطي المالي

٣ - الودائع

٤ - الديون الأخرى المتنوعة

١ - رأس المال :

يتكون رأس المال من أسهم يقوم المساهمون بالاكتتاب فيها ، ويميز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصدر ، ويعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوع وذلك لأنه كلما كبرت قيمة رأس المال كلما كان ذلك ضمانا لساكن المودعين في استرداد حقوقهم وذلك في حالة إفلاس البنك ذلك أن المساهمون لا يلقوا حقوقهم إلا بعد وفاء كافة الديون على البنك ومنها ديون المودعين .

ويكون رأس مال البنك نسبة ضئيلة من خصومه تنبأحوالى ٣٪ من إجمالي الخصوم ، وهذا يبين ضآلة دور رأس المال في قيام البنك التجاري بمهامه ذلك أن أهم عمليات البنك كما ذكرنا سابقا هي خلق الائتمان الذي يتحدد بمجموع الودائع والمعاملات الأخرى . وهنا يجب أن نبين الفرق بين دور رأس المال في عمليات البنك التجاري ودور رأس المال في البنوك الأخرى المتخصصة كالبنك

الصناعى أو البنك العقارى ذلك أن عمليات البنوك المتخصصة تتأثر وتتحدد أساساً بحجم رأس مال تلك البنوك .

٢ - الاحتياطى المالى : -

يتكون الاحتياطى المالى فى البنك التجارى من اقتطاعه لنسبة من الأرباح السنوية ، وينقسم الاحتياطى المالى إلى :

(أ) إحتياطى قانونى : يحدده القانون وفيه ينص القانون على إحتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية تضاف إلى الاحتياطى كل سنة ، وفى مصر ينص القانون على إحتجاز ٥ ٪ من الأرباح السنوية للبنك التجارى وضماها إلى الاحتياطى المالى إلى أن يبلغ هذا الاحتياطى ٢٠ ٪ من رأس المال .

(ب) إحتياطى خاص : وهو إحتياطى يكونه البنك دون نص من القانون وفيه يجابه البنك إحتتمالات خسارته فى المستقبل بالإضافة إلى تقوية مركزه أمام جمهور المتعاملين .

وهو ما فإن الاحتياطى سواء أكان إحتياطى قانونى أو إحتياطى خاص يعتبر اقتطاع من أرباح المساهمين ، ويكونه البنك كمنصر أمان ، وقد يفوق قيمة الاحتياطى قيمة رأس المال نفسه . والقاعدة هنا أنه كلما زادت قيمة الاحتياطى كلما دعم هذا من مركز البنك التجارى وجعله يواجه الخسائر المحتملة فى المستقبل .

٣ - الودائع :

تعتبر الودائع ديناً على البنك التجارى ، وهو يقيدها فى جانب الخصوم بوصفها حسابات دائمة لعملاء هذا البنك ، سواءاً كانت تلك الودائع ودائع حقيقية نتيجة لإيداع الأفراد أو ودائع إئتمانية قام البنك التجارى بخلقها .
ويمكننا أن نفرق بين الأنواع التالية من الودائع :

(أ) الودائع الجارية :

وهى ودائع تحت الطلب فى أى وقت ، وكنتيجة لأن تلك الودائع تحت الطلب وتطلب فى أى وقت فإن البنك التجارى لا يدفع عنها سعر فائدة بل أن البنك التجارى نفسه يحصل عمولة كنتيجة لفتح تلك الحسابات لتسهيل المعاملات التجارية والمالية للأفراد .

(ب) الودائع لأجل :

بالنسبة للودائع لأجل فإن البنك التجارى يشترط على المودعين أن يخطروه بوقت كافى لسحب تلك الودائع ، لذلك فإنه يدفع سعر فائدة على تلك الودائع .

(ج) ودائع التوفير :

ينشأ البنك قسماً فى عملياته لحسابات التوفير فيقبل ودائع التوفير ولا يمكن السحب منها إلا بعد إخطار سابق للبنك وفى أعمدة يدفع البنك التجارى عنها فائدة ضئيلة .

ومن الممكن أن تتوفر المرونة لدى البنوك التجارية فتسمح بالسحب الفورى من الودائع لأجل وذلك بعد خصم الفائدة المستحقة ، وهى تفعل ذلك لتسهيل على جمهور المتعاملين .

والودائع من أهم أنشطة البنك التجارى ، ولذلك كان يطلق على البنوك التجارية سابقاً بنوك الودائع .

٤ - الديون المتنوعة الاخرى :

يندرج تحت هذا البند الديون الاخرى للبنك التجارى ، ومثال ذلك القروض التى حصل عليها البنك التجارى وخاصة من البنوك الاخرى سواء كانت تجارية أو من البنك المركزى ، فالبنك المركزى يسارع بمعاونة البنك التجارى إذا ما أحس أن هناك أزمة يمر بها ، ذلك أن إفلاس بنك تجارى يهز الاقتصاد القومى بأسره . كذلك يقيد فى بند الديون المتنوعة الاخرى الديون التى تستحق على البنك التجارى نتيجة تعامله مع البنك المراسل ، والبنك المراسل عبارة عن بنك أجنبى يكون وكيلًا للبنك التجارى فى عملياته خارج حدود الدولة .

الاصول :

بعد عرض الخصوم وبنودها المختلفة ، وهى تعتبر موارد للبنك تمكنه من أداء وظائفه الاساسية وهى منح الائتمان قصير الأجل ، وأصول البنك تعتبر سجل باستخدامات تلك الخصوم ، ويمكن تقسيم أصول البنك التجارى إلى البنود التالية :

١ - الاحتياطي النقدى الحاضر .

٢ - الحالات المخصومة .

٣ - محفظة الاوراق المالية .

٤ - القروض والسلف .

١ — الاحتياطي النقدي الحاضر :

وهذا الاحتياطي يعتبر نسبة معينة من قيمة الودائع التي خلقها البنك وسنرى بعد ذلك أن هذه النسبة يستعملها البنك المركزي كسلاح لتنظيم عمليات الائتمان بالاقتصاد القومي وذلك في إطار الضوابط التي تتبع لمنع التضخم وتجنب الانكماش .

وهذا الاحتياطي النقدي أما أن يكون نقوداً بخزينة البنك وأما أن يحتفظ به لدى البنوك الأخرى وخاصة البنك المركزي ، ففي مصر ينص القانون على الاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة الودائع كنقود حاضرة تودع بخزينة البنك المركزي وبدون فائدة .

ويعتبر الاحتياطي النقدي الحاضر ، نقوداً عاطلة لا تفل أي ربح ويحتفظ بها البنك التجاري ، وذلك لتوفير عنصر هام للبنك وهو عنصر السيولة وذلك لتأمين مركز البنك التجاري أمام عملائه ومواجهة أي طلبات طارئة لسحب الودائع .

٢ — الحوالات الخصومة :

تعني كلمة الحوالات الخصومة كل ورقة يمكن خصمها من البنك التجاري فامتلاك شخص لورقة تتضمن ديناً لصالحه سواء أ كان هذا الدين على شخص أو مشروع ، فيتوجه هذا الشخص إلى البنك التجاري ويطلب من البنك التجاري خصم تلك الورقة أي أن يعطيه قيمة هذا الدين قبل ميعاد استحقاقه فيدفع البنك القيمة بعد إقطاع جزء من قيمة هذا الدين كعمولة له في مقابل الانتظار لحين حلول أجل بدلا من الدائن الأصلي الذي يستلم القيمة حالا .

فعملية الخصم تعنى شراء حق دين يستحق فى المستقبل عادة لا يزيد عن ثلاثة أشهر ، ويقوم البنك بدفع قيمة أقل من قيمة الدين ، والفرق بين القيمة المدفوعة وقيمة الدين يحتفظ بها البنك التجارى كعمولة له تعتبر فائدة عن المبلغ الذى دفعه للبايع ، محسوبة من تاريخ عملية الخصم إلى تاريخ الاستحقاق .

والحوالات المخصوصة نوعين :-

(أ) أذونات الخزنة .

(ب) الأوراق التجارية .

(أ) - أذونات الخزنة :

أذونات الخزنة عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمنى بين الإيرادات والنفقات بميزانية الدولة ، وهو دين لا يتجاوز شهوراً قليلة وفيه تلجأ الدولة للبنوك لشراء أغلب تلك الأذونات ، وهى نوع من السندات والقائدة التى تنتج من تلك السندات ضمانة للغاية ، ومن الممكن أن يذهب الأفراد المشترين لتلك الأذون إلى البنك التجارى ويقوم البنك بخصمها لهم فى سبيل خصم مبلغ معين وهى تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة لسرعة تاريخ إستحقاقها .

(ب) الأوراق التجارية :

وهى تشمل هنا على الكمبيالة والسند الأذنى والكمبيالة عبارة عن ورقة صادرة من الدائن يأمر فيها المدين بأن يدفع إما لحامله أو لشخص معين مبلغاً من المال فى تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق ، أما السند الأذنى فهو

ورقة صادرة من المدين في شكل إقرار يتعهد فيها بدفع مبلغ معين وفي تاريخ معين لشخص معين أو لحامله .

وتخضع الكمبيالة والسند الأذني من البنك التجارى فيتقدم صاحب الورقة التجارية قبل ميعاد الاستحقاق للبنك ، فيقوم البنك بدفع قيمة له أقل من قيمة الدين هي قيمة الخصم الذى حصل عليه نظير شرائه لحق الدين قبل ميعاد الاستحقاق .

وسيوالة تلك الأوراق التجارية كبيرة ، ونقصد هنا بسيواتها إمكانية بيعها والحصول على نفود حاضرة ، فيمكن للبنك التجارى أن يقوم ببيعها قبل ميعاد إستحقاقها للبنك المركزى ، وفي هذه الحالة يحصل البنك التجارى على قيمة أقل من القيمة المستحقة في تاريخ الاستحقاق وتسمى تلك العملية بعملية إعادة الخصم .

٣ - محفظة الأوراق المالية : -

وهي تمثل إستثمارات البنك للتجارى وتبين ممتلكات البنك من الأوراق المالية سواء أ كانت أوراق مالية خاصة وهي الأسهم والسندات التى تصدرها المشروعات الخاصة ، أو أوراق مالية عامة وهي سندات تصدرها الدولة كقروض عليها مستحقة بحد فترة طويلة فهى قروض لآجال طويلة ، وبالتالى تكون الفائدة المستحقة عنها أكبر منها فى حالة أذونات الخزنة .

وامتلاك البنك التجارى لأسهم وسندات المشروعات بالإضافة إلى السندات العامة يعتبر خروجاً من البنك على وظائفه التقليدية ، وذلك لأننا كما أشرنا أن الوظائف التقليدية للبنك التجارى هي عمليات الائتمان قصير

الأجل ، ويعتبر هذا تطوراً لعمليات البنوك التجارية في القرن الحالى وذلك لأن إغراقه لأصوله فى عمليات طويلة الأجل شيئاً جديداً عليه ، ويهدف بالطبع من ورائه الربح .

وبذلك أصبحت البنوك التجارية كنتيجة لهذا التطور مساهم كبير فى العوسم الصناعى و كقرض رئيسى للدولة .

على أن إستثمارات البنك من هذا النوع يخل بمامل السيولة الذى يتوخاه البنك التجارى ، وذلك أن البنك التجارى منشأة إقتصادية تهدف أساساً للربح ، وعليه إذا أراد تحقيق درجة عالية من السيولة أن يقنازل عن عامل الربح ، ولذلك فإن البنك يوزع أصوله بحيث يحقق عامل السيولة وعامل الربح .

على أنه يمكن القول أنه فى ظل النظام الاقتصادى الحديث حيث تتوفر سوقاً واسعة للأوراق المالية فإن البنك التجارى يمكنه التصرف فى أوراقه المالية وطرحها للبيع فى أى وقت يشاء فى سوق الأوراق المالية ولكن سيوتها تتوقف على سرعة بيعها والحصول بدلا منها على نقود حاضرة بالإضافة إلى بيعها دون خسارة تذكر .

٤ - القروض والسلف :

يمنح البنك التجارى قروضاً تتراوح آجالها فى المادة بين ٣ شهور وستة شهور والقرض منها تزويد رجال الأعمال سواء فى المجال التجارى أو الصناعى بما يحتاجونه من الأموال فى الأجل القصير وهو أقل من سنة عادة .

وتختلف القروض العامة حسب الضمان الذي يطلبه البنك التجارى
فهناك .

(أ) قروض بلا ضمان ثقة فى الأشخاص الذين يقترضون وهم عادة
ذوى صمة ناجحة .

(ب) قروض بضمان البضائع .

(ج) قروض بضمان مستندات .

(د) قروض بضمان أوراق تجارية ومالية .

وبالنسبة للقروض بضمان البضائع فهى تمنح عادة للمزارعين وتجار
الحاصلات الزراعية ، فيمكن للمزارع أن يتقدم إلى البنك التجارى لطلب
قرض بضمان محصوله ويقوم فعلا بتخزين محصوله فى شون خاصة تابعة للبنك
التجارى فى الأقاليم ومن الممكن أن يودعها فى شون عامة تابعة للدولة فى حالة
عدم وجود شون خاصة للبنك التجارى فى الأقاليم .

ويحصل المزارعون على القروض وذلك لتوقعهم لارتفاع الأسعار فى المستقبل
وإن البيع الفورى ليس فى مصلحتهم ولذلك يفضلوا الانتظار ويحصلوا على القرض
من البنك لتغطية نفقاتهم الجارية .

ولكن ينبغى أن نبين هنا أن البنك التجارى يتدخل فى الأعمال قصيرة
الأجل فى مجال الزراعة أما العمليات الزراعية فهى من اختصاص البنك
الزراعى .

أما بالنسبة للقروض بضمان المستندات فهى لها البنك تحت بند الاعتمادات

المستندية أى الائتمان الممنوح بناء على مستندات ، وهو يعنى أساساً عمليات التجارة الخارجية ، فالبنك التجارى يمكنه تمويل التجارة الخارجية لأجل قصير ويتم التمويل كالآتى :

١ - فى حالة إحتياج مصدر البضاعة إلى أموال ، فإنه يمكنه خصم كمبيالة على المستورد وبذلك يحصل على قيمة صادراته ، أو جزء منها قبل ميعاد إستحقاقها بمد خصم مبلغ معين .

٢ - كذلك فإن المستورد يمكنه أن يقرض من البنك بضمان المستندات الخاصة بسلعته المستوردة وهى فاتورة الشراء وبوليصة الشحن وبوليصة التأمين البحرى ، وبذلك يستطيع الحصول على قرض يمثل نسبة من قيمة السلع المستوردة .

كذلك فإن البنك يستطيع تقديم خطابات ضمان تتضمن إستعداده لدفع قيمة البضائع وذلك لضمان المستوردين ، أو أن يبدى إستعداده لخصم الكمبيالات المسحوبة على المستوردين .

أما بالنسبة للقروض بضمان الأوراق المالية والتجارية ، فإن البنك التجارى يقوم بضمان الأوراق التجارية والمالية بأقراض الأفراد مالكي تلك الأوراق .

ويقوم البنك التجارى ضماناً لحقوقه بأقراض الأشخاص أموالاً ثقل فى قيمتها عن قيمة الأوراق المالية وذلك لتوخي الأمان من تقلب أسعار تلك الأوراق .

(٢) مشكلة البنك التجارى

السيولة أم الربح

تمنى السيولة المطلقة للمال إتخاذ الشكل النقدى ذاته ، وكلما قلت درجة سيولة المال كلما ابقعد عن الشكل النقدى واتخذ شكلا آخرأ من الأشكال المتعددة للأموال . لكنه يلاحظ أن الأصول المالية مهما اختلفت أشكالها يمكن تحويلها إلى نقود طالما أنها تتبادل فى الأسواق فى مقابل النقود، فالسيولة تتوفر فى كافة الأصول والأموال ولكن بدوجات مختلفة ، ومعيار درجة السيولة هو إمكانية تحويل الأصل إلى نقود فى أسرع وقت دون التعرض لخسارة تذكر ، وكلما زادت إمكانية تحويل الأصل إلى نقود حاضرة كلما ارتفعت درجة سيولة ذلك الأصل .

وتأتى فى الشريحة الأولى من السيولة للنقود ، وتأتى فى الشريحة الثانية من السيولة الأموال التى يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون خسارة ، وفى الشريحة الثالثة من السيولة تأتى الأصول التى لا يمكن أن تحول إلى نقود إلا بعد وقت طويل وكلما طال الزمن كلما عرضت صاحبها لاحتالات الخسارة .

ومشكلة السيولة بالنسبة للبنك التجارى مسألة حيوية ، وتعلق بمدى إستمرار البنك فى عمله الرئيسى وهو عمليات الائتمان قصير الأجل ، ومواجهة طلب عملائه اليومية فى سحب مبالغ نقدية من ودائعهم فى الحال أو بعد فترة قصيرة من طلبهم فإذا عجز البنك التجارى عن تلبية طلبات عملائه كان عليه أن يلقى أبوابه ويعلن إفلاسه ، لعدم قدرته على الدفع ، ومن هنا كانت

الأهمية البالغة لوجود أصول سائلة لدى البنك التجارى يواجه بها طلبات العملاء الطارئة .

على أن إعتبار السيولة يجب ألا يفضل أيضاً عامل الربح ، فالبنك التجارى منشأ إقتصادية فى سبيل أدائها لوظائفها الأساسية وهى منح الائتمان قصير الأجل ، لابد أن تغطى نفقاتها ، وتمثل تلك النفقات فى المصاريف الإدارية مثل أجور الموظفين والإيجارات وغير ذلك من المصروفات الادارية ، ولهذا فانه يجب على البنك أن يحتفظ بجزء من موارده فى شكل أصول تدرك عليه دخل ، لذلك فان البنك عليه أن يوزع أصوله ، وهى كما ذكرنا قبلاً سجل باستخدامات موارد البنك ، بين الاستخدامات المختلفة السيولة والأمان وعامل الربح .

ومن هنا نشأت مشكلة الربح والسيولة ، بالنسبة للبنك التجارى فتوزيعه لأصوله بين درجات السيولة المختلفة الثلاث التى أشرنا إليها ، ونسبة كل درجة من إجمالى الأصول يعتبر قرار هام ، لانه لو أساء البنك التجارى توزيع أصوله بين درجات السيولة الثلاثة فانه قد يعرض إستمراره للخطر ، وإذا نظرنا إلى أصول أى بنك وتبعنا نسبة كل نوع من السيولة إلى إجمالى الاصول فاننا نستطيع تبين ما إذا كان البنك التجارى الذى نحن بصددده يغلب عليه إعتبار الربح أو إعتبار السيولة .

وعموماً فالبنك يجب عليه أن يترتب أصوله بحيث يلبى طلبات العملاء الطارئة فى المسحوبات النقدية ، وفى نفس الوقت عليه التزاما لدى جمهور

المساهمين في أن يحقق لهم ربحاً مجزياً ويتوقف ونجاح الإدارة في البنك التجاري على التوفيق بين هذين العاملين .

ترتيب أصول البنك التجاري من حيث درجة سيولتها^(١) :

بناء على ما سبق يمكن تقسيم أصول البنك التجاري إلى ثلاثة أنواع حسب درجة سيولتها ، فالنوع الأول من الأصول يعتبر أعلى درجات السيولة وبالتالي أقلها ربحاً ، والنوع الثاني من الأصول يتضمن الأصول أقل درجة من النوع الأول في السيولة وبالتالي فإنها تتمتع بربح ، أما النوع الثالث من الأصول فهو أقل الأصول على الإطلاق في درجة السيولة وأكثرها ربحاً .

أولاً : الأصول السائلة من الدرجة الأولى :

وهي تمثل النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، بالإضافة إلى أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي ، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنوك التجارية الأخرى ، والشيكات تحت التحصيل من البنوك التجارية لصالح البنك .

ويحاول البنك التجاري قدر إمكانه تقليل نسبة تلك الأصول إلى إجمالي الأصول وذلك لانعدام الربح فيها تقريباً ، ويحاول أن تكون عند حدها الأدنى الذي تتطلبه الحالة التجارية لسحب النقدي المعطاة وذلك بناء على تجربته في الماضي وما يمكن أن يحدث في المستقبل .

على أن النقود الحاضرة والتي يلتزم البنك التجاري بإيداعها في البنك

(1) Ibid, p. 219.

المركزي لا تمثل نقوداً سائلة وذلك لأنه لا يستطيع الحصول عليها طالما أنها
تعتبر عن الاحتياطي النقدي الذي ينظم به البنك المركزي عمليات عرض النقود
المصرفية .

ثانياً : الأصول السائلة من الدرجة الثانية : —

وأم أنواع المجموعة أذونات الخزانة والأوراق التجارية المضمونة وهي
كلها أوراق مالية يتراوح أجلها ما بين ثلاثة شهور وعام كامل ، وطبيعة
الأموال أن يزيد في تلك الأموال عامل الربح ويحقق البنك التجاري ربحاً من
تلك العمليات .

ويعتمد البنك التجاري على أصوله السائلة من الدرجة الثانية لمواجهة
طلبات السحب النقدي غير المعتادة أكثر مما يعتمد في ذلك على أصوله
السائلة من الدرجة الأولى . وذلك لتجنب الاحتفاظ بنقود حاضرة تزيد عن
حاجته المعتادة منها ، فهذا النوع من الأصول يتمتع بالقدرة على التحويل
بسرعة ودون خسارة تذكر إلى نقود أكثر من قدرتها على تحقيق ربح
للبank .

وتختلف نسبة الأصول من الدرجة الثانية إلى مجموع الأصول وهذه النسبة
تعتمد على الأحوال الاقتصادية والمالية ودرجة استقرارها ، فكما قلنا أن هذا
النوع من الأصول ينشأ لمواجهة الطلبات غير العادية للسحب النقدي ومن ثم
فإنه لو كانت الأحوال المالية والاقتصادية غير مستقرة فإن النسبة تكون
كبيرة .

ثالثاً : الأصول السائلة من الدرجة الثالثة :

وهي أقل الأصول في درجة السيولة وأكبرها في تحقيق الأرباح ، وهي تتمثل في الأوراق المالية طويلة الأجل والقروض طويلة الأجل والتي يمتنعها البنك لعملائه ، وعلى ذلك فهي تتعرض لدرجة أكبر من المخاطر وذلك لعدم قابليتها للتحويل إلى الشكل النقدي في الحال ودون خسارة ، وذلك بسبب التقلبات الكبيرة المحتملة في أسعارها ، في السوق المالية نتيجة لمخاطرها .

وتتمثل تلك المخاطر في احتمال تدهور المركز المالي لمن أصدر تلك الأوراق المالية أو لمن تلقى القروض ، ومن احتمال ارتفاع أسعار الفائدة وما يترتب عليه من انخفاض في قيمة السندات ذات الفائدة الثابتة .

سيولة البنك التجارى وسيولة الجهاز المصرفى :

يتضح مما سبق أن سيولة البنك التجارى الواحد تتوقف على حسن توزيعه لموارده على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتوافر لديه قدر من الأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة بحيث يمكن تحويلها باستمرار إلى نقود حاضرة دون خسارة تذكر .

وينادى البعض أنه طالما أن وظيفة البنك التجارى الأساسية هي تقديم الائتمان قصير الأجل وهي عمليات خصم الكمبيالات وتقديم القروض قصيرة الأجل اللازمة لتمويل المستلزمات اللازمة في المجالات الصناعية والتجارية ، وذلك حتى يستطيع البنك تلبية طلبات السحب غير العادية في أى وقت ،

إلا أن هذا الرأي وإن كان صحيحاً بالنسبة للبنك التجارى الفردى إلا أنه لا يصح بالنسبة للجهاز المصرفى كله وذلك أنه إذا ما تعرض البنك لأزمة واشتدت طلبات السحب على ودائعه فإنه يستطيع أن يقتضى من البنوك التجارية الأخرى لمدة قصيرة حتى يسترد قروضه قصيرة الأجل والتي تسدد إليه على دفعات متتالية ويتمكن من تسديد ما عليه من ديون للبنوك التجارية الأخرى .

ولكن ما هو الحال فى حالة حدوث أزمة مالية كبيرة ، هل يمكن أن تلجأ البنوك التجارية مجتمعة إلى الاقتراض من بعضها البعض ، فى الواقع سوف يكون استعجال أن يحصل أى بنك على قروض من البنوك الأخرى ، إذ أن جميع البنوك ستكون فى حالة أزمة مالية نظراً لحاجتها كلها وفى نفس الوقت إلى نقود حاضرة ، ولا يمكن للبنوك التجارية إلى بيع ما لديها من أوراق مالية فى سوق الأوراق ومرة واحدة ، لأنها لو فعلت ذلك لانخفضت أسعار الأوراق المالية لانخفاضاً كبيراً وتعرضت لخسارة قد تهز النظام المصرفى كله .

وليس هناك فى مثل هذه الأحوال إلا أن تلجأ البنوك التجارية جميعاً إلى البنك المركزى وتطلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات خزائن والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفى حتى تستطيع مواجهة طلبات السحب النقدى .

وبالخلاصة أن السيولة بالنسبة للبنك الواحد تختلف عن السيولة لدى الجهاز المصرفى بأكمله ، وأن السيولة لدى البنك التجارى الواحد تتوقف على ما لديه من نقود حاضرة ، أو بعجالة أخرى من أصول من الدرجة الأولى

وكذلك على أصول من الدرجة الثانية من السيولة يستطيع بيعها لمواجهة
الطلبات غير العادية للسحب النقدي ، أما السيولة لدى الجهاز المصرفي كله
فهي تتوقف على مدى ما في حوزة البنوك التجارية من أصول سائلة وعلى
مدى استعداد البنك المركزي لمباشرة دوره كمقرض أخير للنظام المصرفي
في مجموعه^(١) .

(1) Steiner and Shapiro, Money and Banking, op. cit., P. 120.

الفصل السابع

البنوك المركزية

١ - نشأة البنك المركزى : ^(١)

يرجع تاريخ دور البنوك المركزية ودورها فى الحياة النقدية إلى بنك إنجلترا وتطور مهامه ، فلقد تأسس عام ١٦٩٤ كبنك تجارى ، وفى أول الأمر كان البنك يقوم بعملية إصدار الأوراق النقدية شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى ، لكنه تقرر فى عام ١٨٣٣ فرض السعر الأئضى للنقود الورقية التى يصدرها بنك إنجلترا وحدها دون غيرها من الأوراق، كما أوقف حق البنوك الأخرى فى إصدار النقود الورقية فى عام ١٨٤٤ .

وبدأت البنوك التجارية الأخرى فى إنجلترا فى الاحتفاظ بحسابات لدى بنك إنجلترا وذلك لتسوية عملياتها فيما بينها، ولكن يقوم بنك إنجلترا بإجراء المقاصة بينها ، وفى أوائل القرن التاسع عشر كان لدى بنك إنجلترا الجزء الأكبر من الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية .

وبعد ذلك تطورت دور ومهام بنك إنجلترا فأصبح - بمقتضى القانون -

(1) De Kook, M. H., : Central Banking, Stables press, London, 1950, p. 11.

المقرض الأخير في حالة مرور البنوك التجارية بأزمة مالية ، وإعتبر بمثابة المشرف على النظام النقدي ، كل هذا أصبح تجربة للدول الأخرى وحققها في إنشاء بنك مركزي مشرف على النظام النقدي ، وقد كانت تجربة إنجلترا وتطور مهام وظيفته إلى أن أصبح بنك إنجلترا المركزي مشجعاً لكثير من الدول في إنشاء بنوك مركزية أو منح اختصاصات البنك المركزي لأحد البنوك التجارية .
واقـد تأسـس بنك فرنسا في عام ١٨٠٠ ، وبنك هولندا في عام ١٨١٤ ، وبنك بلجيكا في عام ١٨٥٠ ، وفي الولايات المتحدة تأسس البنك المركزي في عام ١٩١٣ .

أما مصر فلم يـم بها بنك مركزي إلا عندما بدأ البنك الأهلي المصري يتولى وظائف البنك المركزي ، وتبلور هذا في القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٥١ الذي خول البنك الأهلي رسمياً مهام البنك المركزي ، ويرجع إنشاء البنك الأهلي إلى عام ١٨٩٨ ، وقد منحت عند نشأته حق إصدار الأوراق النقدية بجانب قيامه بحسابات الحكومة بجانب الأعمال التجارية العادية ، وفي عام ١٩١٤ فرض السعر الدولي للنفود الورقية التي يصدرها البنك ومنذ ذلك التاريخ بدأ البنك يوسع من سلطاته كبنك مركزي حتى صدرت في شكل قانون عام ١٩٥١ ، وفي ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤٠ في شأن إنتقال ملكية البنك الأهلي إلى الدولة وقد قسم إلى بنكين أحدهما تجارياً والآخر مركزياً ، والمهدف الرئيس للبنك هو العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومي في نطاق السياسة العامة للدولة .

٢ — البنك المركزي والبنوك التجارية (بنك البنوك) :

تحتاج البنوك التجارية إلى البنك المركزي في الاحتفاظ لديه بالودائع وإلى إجراء المقاصة فيما بينها وإلى اقراضها في وقت الحاجة إليه .

أولاً : الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية :

تقيد البنوك التجارية ودائعها لدى البنك المركزي على أساس أنها عقوداً حاضرة تماماً مثلما ينظر الأفراد إلى حساباتهم الجارية على أنها نقوداً حاضرة ، وعلى ذلك تستطيع للبنوك التجارية أن تسحب شيكا على حساباتها لدى البنك المركزي لقسوية عمليات الدفع والمقاصة فيما بينها وعلى ذلك فإن البنوك التجارية تودع لدى البنك المركزي إحتياطياتها النقدية التي تكون قابلة للسحب في كل وقت ولا تحتفظ بحزائنها ، الا بقدر يسير من الإحتياطيات النقدية ، على أنه بالإضافة إلى الإحتياطيات النقدية التي تقوم البنوك التجارية بإيداعها لدى البنك المركزي بمحض إرادتها فإن القانون عادة ما ينص على الحد الأدنى الذى يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من الإحتياطى النقدى لدى البنك المركزي وذلك لتنظيم عمليات النقد بالدولة ، وهذا الحد الأدنى الذى تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي لا يجوز التصرف فيه من جانب البنك التجارى لأنه يتعدد بحجم الودائع التى يقوم البنك التجارى بخلقها ، ولذلك فإن الإحتياطيات النقدية التى فوق هذا الحد الأدنى توضع فى حسابات مستقلة لأنها هى التى يمكن التصرف فيها .

وبمارس البنك المركزي من خلال الإحتياطيات النقدية سواء منها الاجبارى بحكم القانون أو الاختيارى مهمة تنظيم عمليات النقد بالاقتصاد القومى ، ولا تدر تلك الإحتياطيات أية دخل بالنسبة للبنوك التجارية شأنها

فى ذلك شأن الحسابات الجارية التى تنشأ من الودائع التى يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية فهى أساساً لتسهيل عمليات التعامل وهى بمثابة خدمة . (١)

ثانياً : تسوية عمليات المقاصة بين البنوك :

يقصد بعمليات المقاصة أن يكون هناك طرفان يعتبران دائئان ومدينين لبعضهما فى نفس الوقت ، ولذلك يدفع الطرف المدين بمبلغ أكبر إلى الطرف الآخر الفرق ما بين مبلغى الدينين فقط ، وعلى سبيل المثال لو كان أحد الاشخاص مدين لشخص آخر بمبلغ خمسون جنيهاً وفى الوقت نفسه دائن له بمبلغ ثلاثون جنيهاً ، فإن الشخص الاول يمكن أن يدفع له الفرق بين الدينين وهو عشرون جنيهاً وهذه هى جوهر عمليات المقاصة .

ومن خلال العمليات اليومية للبنك التجارى فإنه يتلقى يومياً آلاف الشيكات من أفرادهم المستفيدون بتلك الشيكات بعد نظيرها وبهذا تزداد حساباتهم الجارية لدى البنك التجارى ، وفى هذه الحالة فإن البنك سيقوم بانقاص حسابات أصحاب الشيكات إذا كانوا عملاء لنفس البنك وزيادة حسابات المستفيدين ، إلا أن الأمر غالباً ما يختلف ، وذلك لأن صاحب الشيك قد يكون عميلاً لبنك آخر غير بنك المستفيد ، وفى هذه الحالة يصبح البنك الذى سحب عليه الشيك مديناً للبنك الذى أودع لديه الشيك ، ولما كان كل بنك تجارى إنما يتلقى يومياً شيكات كثيرة مسحوبة على مختلف البنوك التجارية الأخرى فى الوقت نفسه الذى يتلقى فيه كل بنك من هذه البنوك الأخرى شيكات مسحوبة على البنك المذكور فإن نتيجة هذا أن ينشأ يومياً حجم هائل من الديون المتبادلة ما بين بنوك الجهاز المصرفى .

(1) De Kock, : Central Banking, op. cit., P. 105 .

ومن العليبي أنه يمكن تسوية الديون بين البنوك التجارية بطريقة ثنائية إلا أن هذه الطريقة غير عملية لأن على البنك التجارى أن يتصل بكل بنك تجارى آخر على حده ، ولذلك فإن البنك المركزى يقوم بإجراء المقاصة بين البنوك التجارية على النحو الذى أشرنا إليه فى شرح عملية المقاصة وتكون الطريقة أن ينشئ ما يسمى بغرفة المقاصة يكون الأعضاء فيها البنوك التجارية أنفسهم ، وفى وقت معين كل يوم يجتمع مندوبوا البنوك التجارية ومع كل منهم الشيكات التى سحبت على بنك من البنوك الأخرى لصالح البنك الذى يمثلها وبذلك يظهر لهم جميعاً صورة كاملة من المبالغ التى يستحقها كل بنك لدى أى بنك من البنوك الأخرى وكذلك المبالغ التى يلتزم بها كل بنك فى مواجهة أى بنك من البنوك الأخرى .

ولما كانت مجموع ديون البنوك التجارية فى مواجهة بعضها البعض إنما يساوى تماماً مجموع حقوقها فى مواجهة بعضها البعض ، وتأسيساً على تلك الحقيقة فإن غرفة المقاصة تقوم بتنظيم عمليات المقاصة ، فيعتبر البنك التجارى الدائن دائناً لغرفة المقاصة ، ولذلك فمجموع المبالغ المدينة بها غرفة المقاصة تساوى المبالغ الدائنة بها تماماً ، ولذلك تخرج غرفة المقاصة فى آخر الأمر برصيد صفر فهى لا دائنة ولا مدينة لأحد ، ويقوم كل بنك تجارى بعد ذلك إذا كان مدينًا بتحرير شيكا لصالح الدائن ويقوم بعد ذلك البنك المركزى بانقاص حساب المدين وزيادة حساب الدائن ، وبهذه الطريقة يتم تسوية المدفوعات اليومية ما بين البنوك التجارية عن طريق البنك المركزى .

وكنتيجة لعمليات المقاصة أن يزداد الاحتياطى النقدى لبعض البنوك

الدجارية على حساب البنوك التجارية الأخرى ، وسيتكون في وضع يسمح لها — البنوك الدائنة — في أن تنوسع في منح الائتمان .

ثالثاً : تنظيم عمليات الائتمان والنقد :

تستطيع البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي متى احتاجت لنقد حاضرة وذلك عن طريق خصم وإعادة خصم أذونات الخزنة التي يملكها البنك التجاري لدى البنك المركزي أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق أن قام البنك التجاري بخصمها ، أو قد يقوم البنك التجاري بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي لمدة قصيرة نظير تقديم ضمانات عادة ماتكون أذونات الخزنة وسندات الحكومة الأخرى ، ويدفع للبنك التجاري فائدة على القرض يحددها البنك المركزي .

وعادة ما يفضل البنك التجاري طريق الاقتراض مباشرة من البنك المركزي بضمانات لما يتضمنه هذا الأسلوب من إجراءات بسيطة ، كما أن أن البنك التجاري يفضل الاحتفاظ بأوراقه التجارية حين إستحقاقها ، ويقوم البنك المركزي بتقديم الاقتراض إما في صورة نقود سائلة يحتاجها البنك التجاري لمواجهة طلبات السحب النقدي الطارئة أو في صورة حساب دائن في حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي لتسوية عمليات المقاصة بين البنك التجاري ومجموعة البنوك التجارية الأخرى :

ولاشك أن إمكانية إقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي سواء أكان هذا الاقتراض عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي

لدى البنوك التجارية أو عن طريق الاقتراض المباشر بضمان أذونات الخزانة والسندات الحكومية الأخرى ، يزيد من مرونة الجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي ، فيمكن بذلك للبنوك التجارية أن تحصل على السيولة اللازمة لقيامها بعمليات الائتمان الضرورية .

ونظراً لدور البنك المركزي في تنظيم عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية ، فإنه يجب أن يتبع أسلوب التشدد في الاوقات العادية لان الاصل أن تتمتع البنوك التجارية على أصولها السائلة في خلق الائتمان وليس على البنك المركزي .

وتظهر أهمية البنك المركزي في حالات الازمة المالية التي تعترض البنوك التجارية جميعاً ، فيواجه البنوك التجارية مجتمعة حالات السحب النقدي الفجائي ، ولا يكفي مافي خزائن البنوك التجارية من نقدية حاضرة لمواجهة طلبات السحب فيقوم البنك المركزي بامدادها جميعاً بالنقدود الحاضرة التي تغطي طلبات السحب وإلا لإنهار النظام النقدي بأكمله فهو المقرض الأخير لتلك البنوك في الحالات الاستثنائية .

أساليب الرقابة على الائتمان المصرفي :

يقوم البنك المركزي باعتباره بنك البنوك بالرقابة على الائتمان المصرفي وتنقسم أساليب الرقابة على الائتمان المصرفي إلى : -

أولاً . أساليب الرقابة الكمية :

والفرض من أساليب للرقابة الكمية الفعكم في حجم الائتمان المصرفي

سكته ، وتتخذ شكل التأثير على حجم الارصدة النقدية الحاضرة لدى البنوك وبالتالي على قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع .

ثانياً : أساليب الرقابة الكيفية :

والفرض من أساليب الرقابة الكيفية التأثير على كيفية إستخدام البنك التجاري للموارد التي سيحصل عليها من البنك المركزي وذلك بالتميز للعمري وسهولة الحصول على القروض .

ثالثاً : أساليب الرقابة المباشرة :

إذا لم يستطيع البنك المركزي أن يحقق سياسته عن طريق أساليب الرقابة الكمية والكيفية فإنه يلجأ إلى أسلوب الرقابة المباشرة إما بالاقناع أو بقوة القانون بعد ذلك .

وفيما يلي تفصيل لاساليب الرقابة الثلاثة :

أولاً : الرقابة الكمية :

تتوقف قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان على حجم الارصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي وعلى نسبة الاحتياطي النقدي وعلى ذلك فإن البنك المركزي يستطيع تنظيم الائتمان المصرفي عن طريق التأثير على العاملين السابقين من خلال أسلحة البنك المركزي المعروفة وهي سياسة سعر إعادة الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطي النقدي .

(أ) سياسة سعر إعادة الخصم أو سعر البنك :

يقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذى يعيد به البنك المركزى خصم الأوراق التجارية التى سبق وأن خصمها البنك التجارى ، ولا شك أن زيادة سعر إعادة الخصم أو سعر البنك يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض التى يتحملها البنك التجارى والعكس صحيح فنقص سعر إعادة الخصم يؤدي إلى نقص تكلفة الاقتراض التى يتحملها البنك التجارى فى سبيل الاقتراض .

ولذلك فإن البنك المركزى إذا أراد التوسع فى الائتمان إلى حد معين فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي يقلل من تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية ، فتقوم البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر خصم الأوراق التجارية مما يقلل تكاليف الاقتراض بالنسبة للأفراد وبالتالي يقبل الأفراد على الاقتراض ويحدث توسع فى الائتمان .

وبالعكس لو قام البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم هادفاً إلى انقاص عمليات الائتمان فإنه يزيد من تكلفة البنوك التجارية إليه ، وبالتالي تقوم البنوك التجارية بزيادة سعر الخصم بالنسبة للأوراق التجارية المقدمة بواسطة الأفراد مما يزيد من تكلفة الاقتراض وبملا يشجع الأفراد على الاقتراض بخصم الأوراق التجارية وبالتالي يضيق الائتمان .

والبنك المركزى يقوم بسياسته هذه آخذاً فى اعتباره ظروف الحالة الاقتصادية ، ففى ظروف التوسع والانعاش الاقتصادى والتى يمتنى أن تؤدي

إلى التضخم فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم لزيادة تكلفة الاقتراض على البنك التجاري والأفراد على النحو الذى شرحناه آنفاً وبالتالى يضيّق الائتمان وتقف عملية الاستمرار فى التوسع الائتمان . وفى ظروف السكساد ولتشجيع على زيادة الائتمان يقوم البنك المركزى بخفض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على الاقتراض حتى تتمكن من التوسع فى الاقتراض بدورها .

غير أن التحليل السابق يفترض تأثير سياسة إعادة الخصم باعتباره سعر للفائدة عنصراً هاماً من عناصر التكاليف التى يحسب رجال الأعمال لها حساباً كبيراً ، ولكن الأبحاث أثبتت عدم أهميتها فى كثير من الأحيان وخاصة فى ظروف الرواج الاقتصادى ولذلك يلجأ البنك المركزى إلى أسلحته الأخرى التى لديه لتحقيق أهدافه .

(ب) سياسة السوق المفتوحة :

ويقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزى بشراء الأوراق المالية الحكومية فى سوق الأوراق المالية .

فاذا شعر البنك المركزى بأن منح الائتمان قد زاد وأنه لابد من الحد من التوسع فى الائتمان فإن البنك المركزى يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية التى لديه بسوق الأوراق المالية ، وسيقوم الأفراد الذين سيشترون الأوراق المالية الحكومية من البنك المركزى بسحب شيكات على حساباتهم فى البنوك التجارية وتقل حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، فاذا كانت

البنوك التجارية تحتفظ بالحد الأدنى لاسمية الاحتياطي النقدي فأنها تضطر إلى تخفيض حجم القروض وتقل الودائع بالجهاز المصرفي حتى تعود نسبة الاحتياطيات النقدية والودائع إلى الحد الأدنى المطلوب .

ونجد في الحالة العكسية أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المسالية الحكومية من السوق المفتوحة فانه يضيف إلى ما في حوزته من السندات التي يشتريها من الافراد ويدفع قيمتها في شكل شيكات للافراد بدفعونها في حساباتهم في البنوك وبالتالي تزيد حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ هؤلاء الافراد بحسابات لديها ، تزيد تلك الحسابات لدى البنك المركزي فتزيد سيولة الجهاز المصرفي وتوسع البنوك التجارية في الائتمان وفي منح القروض .

كذلك فان هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها ، فقيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية مرة واحدة يؤدي إلى خفض قيمتها الفعلية عن القيمة الاسمية وبالتالي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية ، وبالتالي تزيد من تكلفة الاقتراض ، ولا شك أن العاملين وهما يبيع الأوراق المالية ولارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بخدمة غرض واحد وهو عدم التوسع في الاقتراض .

والعكس أيضاً يمكن تصوره في حالة شراء الأوراق المالية الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي ، فعملية الشراء مرة واحدة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات الحكومية ولارتفاع أسعار السندات الفعلية عن أسعارها الاسمية يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي انخفاض تكلفة الاقتراض مما يحمل الأمر بسير للتوسع في الاقتراض .

ولا شك أن ضمان تنفيذ سياسة السوق المفتوحة يرتهن بمقدار ما يحفظ به البنك المركزى من الاوراق المالية الحكومية ، ومدى إستعداداته لتحمل خسائر فى حالات البيع ، ومدى وجود سوق منظم للاوراق المالية .

(ج) سياسة تغيير نسب الاحتياطى :

تحتفظ البنوك التجارية برصيد دائم كنسبة من الودائع لدى البنك المركزى وبحق للبنك المركزى تغيير النسبة حسب الاصول التى تستهدفه السياسة النقدية .

فاذا أراد البنك المركزى تضيق الائتمان فانه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطى النقدى وفى هذه الحالة فان البنوك التجارية تقوم بتضيق حجم الائتمان عن طريق تقليل حجم القروض والاعتمادات المختلفة .

وتكون هذه السياسة فعالة فى حالات التضخم عنها فى حالات الانكماش وفى أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطى تضطر البنوك التجارية إلى تقليل القروض الممنوحة وذلك عن طريق زيادة إحتياطياتها بالبنك المركزى وبالتالي تقل قدرتها على خلق الودائع ، أما فى حالات الانكماش فانه على الرغم من إنخفاض الاحتياطى الواجب إبداعه بالبنك المركزى إلا أن الطلب على القروض نفسه قد لا يكون قوياً برغم انخفاض شروط الاقراض .

وتستخدم سياسة تغيير نسب الاحتياطى فى البلاد النامية فى حالة تمويل الحصول الرئيسى بالبلاد ورفعة البنك المركزى فى إستجابة البنوك التجارية لطلب الاحوال وبمجرد إنتهاء فترة تمويل الحصول الرئيسى تعود نسبة الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى إلى الارتفاع .

ثانياً : الرقابة الكيفية :

وتهدف الرقابة الكيفية إلى التأثير على الائتمان لتوجيهه للاستخدام المقصود ، فقد يكون الهدف هو التأثير على الائتمان بالتوسع في مجالات الانتاج الصناعي ، أو تشجيع بيع سلع الاستهلاك وتشجيع البيع بالتقسيط فيشجع القروض التجارية

وتتخذ أساليب الرقابة الكيفية صورة تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض . أو تشجيع الافراد على اقتناء أصول مالية بعينها كتشجيع الافراد على إقتناء الاوراق المالية الحكومية وزيادة القرض طالما أن طالبه يقدم تلك الاوراق المالية الحكومية كضمان .

ثالثاً : الرقابة المباشرة :

(أ) أسلوب الاقتناع الأدبي :

ويتخذ هذا الأسلوب صورة الاجتماعات بين مندوبي البنك المركزي والبنوك التجارية ، ومحاولة إقناعهم بهدف البنك المركزي وشرح الاوضاع التي تمر بها البلاد لهم .

(ب) أسلوب الاوامر

ويتخذ هذا الاسلوب صورة قرارات ملزمة للبنوك التجارية كان يحدد نصيب كل بنك في تمويل المصداقات الصغيرة وتخفيض القروض للمصداقات المنتجة للمصداقات السكّانية .

٣ — البنك المركزي بنك الحكومة :

تقوم الحكومة بالاحتفاظ بحساباتها لدى البنك المركزي ، فتودع حصيلاتها من الإيرادات المختلفة من ضرائب ورسوم وغيرها ، كما تقوم الحكومة بتحرير شيكات خاصة على هذه الحسابات وهي بصدد أدائها لوظائفها من دفع مرتبات للموظفين وفوائد للقروض وأمان للسلع والخدمات التي تحتاجها وتقوم الحكومة عادة بدفع مقابل مالى نظير تلك الخدمة التي يؤديها البنك المركزي لها ، وقد ينص القانون على موازنة البنك المركزي تلك المهام بدون مقابل .

كما يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويتلقى طلبات الاكتتاب في هذه القروض من الهيئات والأفراد ، ويقوم بدفع فوائد القروض واقساط استهلاكها .

كذلك تلجأ الحكومة لدى البنك المركزي للاقتراض وذلك كما أشرنا سابقاً لعدم التوافق الزمنى بين الإيرادات والنفقات .

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ برصيد الحكومة من الذهب والعملات الأجنبية المختلفة .

ونظراً للصلة الوثيقة بين البنك المركزي والحكومة ، فإنه يشترك معها حسب الظروف والأحوال في صياغة السياسة النقدية بالدولة وذلك لخبرته الطويلة ولارتباطه مع البنوك التجارية في عمل مستمر يستطيع من خلاله تبين الموقف النقدى بل والنهوض بما سيطرأ عليه في المستقبل .

٤ - البنك المركزى بنك الاصدار :

يقوم البنك المركزى بعملية إصدار العملة الورقية ، دون أن يشاركه بنك آخر وذلك رغبة فى الوحدة والتماثل فى نظام النقود الورقية فى الدولة وتنظيم عملية عرض تلك النقود ، وتنظيم عملية الائتمان بالدولة .

وقيام البنك المركزى بعملية الاصدار بدلا من الحكومة مباشرة إنما هو أسلوب يجنب الحكومة خطأ التوسع فى إصدار النقود الورقية ، وتحويل تلك السلطة إلى هيئة مشرفة على الجهاز المصرفى وهى البنك المركزى إنما هو أسلوب لاعطاء الاعتبارات النقدية وزنها الحقيقى ، خشية أن تطغى الاعتبارات المالية عليها .

تنظيم الإصدار النقدى :

يختلف الإصدار النقدى باختلاف النظم النقدية ، فقديمًا كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى نقود معدنية ولذلك كانت القاعدة هى أسلوب الإصدار الآلى ، ثم تغير الوضع وأصبح للسائد هو أسلوب سياسة الإصدار :

(١) أسلوب الإصدار الآلى :

وأسلوب الإصدار الآلى يعنى تقييد بنك الإصدار فى تقدير حجم ما يصدره من نقود ورقية ، مع تحديد الحجم المصدر من النقود تلقائياً طبقاً لقواعد دقيقة .

والطريقة الأولى الاصدار الآلى أن يتحدد حجم النقود الورقية بقدر

ما هو موجود من ذهب بحيث يتطابق حجم النقود الورقية مع حجم الذهب والطريقة الثانية أن يترك حرية الإصدار ويتحدد حسب الأحوال التجارية .

وقد ظهرت ثلاث نظم للإصدار النقدي الآلى ، ويقضى النظام الأول بوجوب تغطية بنك الإصدار لما يصدره من نقود ورقية مهما كانت قيمتها تغطية كاملة بالذهب مع السماح بإصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبي وقد إتيمت إنجازات هذا النظام عام ١٨٤٤ وحددت المبلغ المذكور بأربعة عشر مليوناً من الجنيهات وقد اضطرت إنجلترا لإزاء هذا النظام الجامد إلى وقف العمل به عدة مرات .

أما النظام الثانى فقد اتبعته فرنسا من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨ وهو يقضى بتحديد حد أقصى بصفة مطلقة لحجم الإصدار من النقود الورقية وذلك دون أى ربط للنقود المصدرة بالغطاء الذهبي .

أما النظام الثالث والذي اتبعته فرنسا من عام ١٩٢٨ ودول أخرى فتكون هناك تغطية جزئية بالذهب وذلك بتحديد نسبة مئوية معينة من النقود الورقية المصدرة يتمين تغطيتها على الأقل بالذهب ، وقد كانت هذه النسبة فى حدود الثلث .

(ب) أسلوب سياسة الأصدار .

وبمقتضى هذا الأسلوب والذي ظهر بمد الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٢٩ وانهار نظام الذهب ، فإن نظام الإصدار الجديد لا يرتبط

بالذهب وإن إحتياطي الذهب يستخدم فقط في تسوية المدفوعات الدولية
عندما لا تتوفر العملات الأجنبية اللازمة .

وأصبحت الفكرة السائدة هي أن قيمة النقود الحقيقية أصبحت تعتمد
ليس على العلاقة بين كمية النقود وحجم الذهب وإنما على العلاقة بين الكمية
الكافية من النقود والحجم الكلى من السلع والخدمات في المجتمع ، وعلى ذلك
فإن البنك المركزى يجب أن يصدر ذلك الحجم من النقود اللازمة لتمويل
النشاط الاقتصادى وينطى المبادلات في المجتمع .

الفصل الثامن

الجهاز المصرفى فى البلاد الإشتراكية

مقدمة

يقضى الأمر الإحاطة بالجهاز المصرفى بالبلاد الإشتراكية التى تتبع أسلوب التخطيط القومى الشامل وتمتلك الدولة فيه جزء كبير من وسائل الإنتاج ، وفى ظل هذا النظام يقوم الجهاز المصرفى بوظيفة الرقابة ومتابعة تنفيذ الخطة الإقتصادية .

ويتكون الجهاز المصرفى فى البلاد الإشتراكية من بنك الدولة ، وعدد من البنوك المتخصصة وهى بنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية ومجموعة من بنوك الإدخار .

ويقوم بنك الدولة بمهام البنك المركزى فى الدول الرأسمالية ويقوم أيضاً بمنح الإئتمان قصير الأجل ، وأحياناً الإئتمان طويل الأجل فى مجالات معينة كذلك فإن بنك الاستعمار يتعامل فى الإئتمان طويل الأجل ، ويتولى بنك للتجارة الخارجية عمليات التجارة الخارجية والإشراف على عمليات النقد الخاصة برجال السلك الدبلوماسى ، أما بنوك الإدخار فتحوى تجميع المدخرات الفردية .

١ - بنك الدولة

يقوم بنك الدولة بوضع خطة الائتمان في الاقتصاد القومي ، ونقصد هنا الائتمان قصير الأجل والذي يتراوح بين شهر واثني عشر شهراً ، كما يقوم بنك الدولة بكافة وظائف البنك المركزي بالدولة الرأسمالية ويزيد عليها الوظائف التي تعفق وظروف إدارة النظام الاشتراكي .

ونستطيع تبين أهداف بنك الدولة من التشريع الصادر من مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ بتحديد مهام بنك الدولة فيما يلي :

— المساهمة في زيادة الإنتاج وتداول المنتجات والاستثمار عن طريق إطراد العمل على تحسين أساليب الائتمان والحاسبه وتحقيق رقابة مالية حقيقية على تنفيذ المشروعات للخطط الإقتصادية وعلى إحترامها لنظم التوفير والاقتصاد.

— تدعيم التداول النقدي في البلاد وتحديد إصدار النقد بما يتفق والحاجة إلى زيادة تداول النقود .

— تحقيق رقابة دقيقة على إحترام نظم الخزانة والإصدار في فروع بنك الدولة .

— فرض رقابة مالية دقيقة على المشروعات ذات العمل السيئ التي لا تنفذ خطط الاستثمار والمهام المسكنة بها فيما يتعاق بنفقات الإنتاج والتي تعرض للخسائر وتعتمدى مخصصات الأجور .

— تدعيم للرقابة المالية على حالة المخزون من القيم المادية والعمل على منع تراكم وتجميع ما لا حاجة إليه من هذه القيم .

— تشجيع الائتمان المخصص لزيادة إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع القديم منها والجديد .

وظائف بنك الدولة :

١ — إصدار أوراق النقد : يقوم بنك الدولة بإصدار أوراق النقد والعملية المساعدة ، وذلك طبقاً لخطة التداول النقدي التي يضمنها بالاشتراك مع وزارة المالية .

٢ — الاحتفاظ بحسابات الدولة : في بنك الدولة يركز كافة الإيرادات والمعروفات والمتعلقة بالميزانية على جميع المستويات ولذلك فإن الصورة العامة والموقف المالي للمشروعات المختلفة تكون لديه .

٣ — أعمال المقاصة : يقوم بنك الدولة بعمليات المقاصة بين مختلف المشروعات ويقوم بقسوية معاملاتها .

٤ — الائتمان قصير الأجل : يقوم بنك الدولة بإعطاء ومنع القروض والائتمان قصير الأجل الذي لا يزيد عن سنة لمختلف المشروعات الإنتاجية والتسويقية .

٥ — الائتمان طويل الأجل : يتولى بنك الدولة أحياناً تقديم بعض الائتمان طويل الأجل للمزارع الجماعية وماتحتاجه من إستثمارات وكذلك في مجالات تمولويات الإسكان .

٦ — حسابات التجارة الخارجية : يشترك بنك الدولة مع بنك التجارة

الخارجية في الاحتفاظ بالحسابات الناتجة من التعامل التجاري مع العالم
للخارجي .

بنك الدولة وخطة الائتمان :

يقوم بنك الدولة بإعلان خطة الائتمان كل ثلاثة شهور ، ومنها يمكن
تبين الزيادة أو النقص في موارد البنك وكذلك الائتمان الممنوح لمختلف
مشروعات الدولة ، وبهذا يمكن تبين مدى الانحرافات عن الخطة
السوية .

ويقوم بنك الدولة بوضع خطة الائتمان بالتنسيق مع وزير المالية ومع
الأخذ في الاعتبار كافة الخطط الأخرى وعلى رأسها للخطة المادية للدولة
وكذلك ميزانية الدولة وخطة النقد المتداول وخطة بنوك الادخار وغيرها .

وتتكون ميزانية بنك الدولة من جانب النفقات وجانب الإيرادات ،
ففي جانب النفقات نجد القروض التي بمنحها البنك على أساس المستفيد منها
وعلى أساس نوع تلك القروض ، أما الموارد المالية المتاحة للبنك فتتمثل في
شكل الاحتياطيات السائلة لدى البنك في أول فترة الخطة والزيادة في ودائع
المشروعات والهيئات لدى البنك ، والزيادة في احتياطيات ميزانية الدولة
والزيادة في موارد هيئات بنوك الادخار المودعة في البنك ، والمنح التي
تمنحها ميزانية الدولة للبنك والقروض المستردة .

والميزان التالي يبين الخطة الائتمانية العامة لبنك الدولة ومنها يمكن تبين
وظائف بنك الدولة بصفة عامة :

مصادر الائتمان	إستخدام الائتمان
(١) قصير الأجل :	(١) قصير الأجل :
١ - ودائع الاقتصاد القومى	١ - قروض لأصول متداولة
القطاع العام	القطاع العام
القطاع التعاونى	القطاع التعاونى
القطاع المختلط	القطاع المختلط
القطاع غير الاشتراكى	القطاع غير الاشتراكى
٢ - ودائع المؤسسات الاجتماعية	٢ - حاجات ائتمانية للاعمال
٣ - ودائع الأفراد .	الجارية .
٤ - ودائع الميزانية العامة	٣ - رصيد العمليات مع الخارج
٥ - رصيد التداول النقدى	٤ - أرصدة الخزينة .
٦ - موارد خاصة للبنك المركزى .	
(ب) طويل الأجل :	(ب) طويل الأجل :
١ - ودائع الادخار .	١ - قروض لتشييد المساكن
٢ - احتياطي الميزانية العامة	٢ - قروض لادخال إنتاج جديد
٣ - ودائع قطاع التأمين .	أو لتحسين الأرباحية فى
٤ - موارد خاصة للبنوك المختصة .	القطاع العام .
	٣ - قروض لتمويل الأصول
	الثابتة فى الجمعيات التعاونية
	فى القطاع غير الاشتراكى .

بنك الدولة والرقابة على المشروعات :

يقوم بنك الدولة بالرقابة على النشاط الجارى المشروعات ، فبنك الدولة يقول امداد المشروعات المختلفة بالائتمان قصير الأجل ، وتحصل المشروعات على القروض من بنك الدولة لتمويل رأس المال العامل مثل شراء المواد الأولية والوقود أو دفع أجور العمال ويتخذ بنك الدولة من حصول المشروعات على تلك القروض وسيلة لمتابعة تنفيذ المشروعات لخطط الإنتاج والمبيعات والأرباح ويسمى هذا النوع من الرقابة « الرقابة عن طريق العملة » .

وتمر الرقابة المصرفية بثلاث مراحل :

١ — المرحلة الأولى ، وهى مرحلة إعداد الخطة الإنتاجية للوحدة الانتاجية ثم صياغتها فى صورة خطة مالية .

٢ — المرحلة الثانية ، تتعلق بالتنفيذ والمتابعة وفيها يتابع البنك نشاط الوحدات الإنتاجية المختلفة ومدى إنساق ذلك النشاط مع الخطة المرسومة .

٣ — مرحلة التحليل والتقييم وفيها يقوم البنك بأعداد تقرير يحلل فيه ويقيم نشاط الوحدات الإنتاجية ويرسلها إلى المؤسسات المشرفة على الوحدات الانتاجية وإلى الوزارات المشرفة .

وبالنسبة للمرحلة الأولى فإن مختلف الوحدات الإنتاجية تقوم بأعداد خطتها الإنتاجية فى شكل موازن توضح الإنتاج فى حدود الطاقة الانتاجية والمستلزمات السلمية والخدمية من مواد خام ووقود وخدمات نقل وتخزين التى تلازم لتحقيق أهداف الإنتاج كما تتضمن تلك الموازن بياناً بالاحتياجات

من القوى العاملة ، وتعرف تلك الموازين العينية لأنها تعبر عن مجموعة من العلاقات الفنية قبل صياغتها في شكل نقدي ، وتعد تلك الموازين على أساس دورى شهرياً وكل ثلاثة شهوراً وكل ستة شهور وسنوياً ثم ترسل تلك الموازين من خلال المؤسسات إلى الوزارات وجهاز التخطيط لمناقشتها ودراستها وإدخال ما يلزم عليها من تعديلات ثم تعاد للوحدات الإنتاجية مرة أخرى لمناقشتها في نظام تخطيطي يعرف بنظام المسكوك أى نظام تبادل المعلومات من أعلى إلى أسفل وبالعكس ، حتى يتم أخيراً إقرارها على ضوء خطط الوحدات الأخرى .

بعد ذلك يتم تحويل تلك الموازين العينية إلى موازين مالية حتى نحصل من الخطة العينية على خطة مالية في شكل قيمي وذلك للتعرف على الإيرادات والنفقات المستقبلية ، ويتم ذلك عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أسعار البيع والمستلزمات من انخامات والوقود في أسعار شرائها وساعات العمل في معدل الأجر .

وعلى ضوء ذلك لا بد وأن تكون الوحدات الإنتاجية على علم مسبق بأسعار بيع منتجاتها وبأسعار شراء المستلزمات المختلفة وأيضاً على معدلات الأجور طبقاً لدرجات المهارة المختلفة .

وبناء على ما تقدم لا بد أصلاً من وجود هيئة مركزية تقوم بالتسيق مع الوحدات الإنتاجية وجهاز التخطيط بوضع سياسة للأسعار تحدد فيها أسعار بيع المواد الخام والمنتجات النهائية ويتم هذا عن طريق دراسة تكاليف الإنتاج

في مختلف الوحدات الإنتاجية وهذا يتطلب مسبقاً وجود سياسة محددة للأجور باعتبار أن الأجور أحد العناصر الداخلة في تكاليف الإنتاج .

وتحتاج الوحدات الإنتاجية إلى موارد مالية لتمويل الإنتاج في أثناء مرحلة التصنيع وكذلك في مرحلة تسويق السلعة ، ويتم تدبير تلك الموارد المالية أما عن طريق التمويل الذاتي باستخدام الاحتياطيات المحتجزة من فائض الأعمال وأما عن طريق الاقتراض قصير الأجل من بنك الدولة ، ويقوم بنك الدولة بتجميع الخطط المالية الجزئية من الوحدات المختلفة ويقوم بعمل الخطة المالية الشاملة لسكافة الوحدات الإنتاجية ويلزم بالطبع موافقة بنك الدولة على الخطة المالية للوحدات الإنتاجية باعتبار أن الصورة أشمل عنده .

وبالنسبة للرحلة الثانية وهي مرحلة التنفيذ والمتابعة فإن البنك يراقب التصرفات المالية للوحدات الإنتاجية والتأكد من مدى سيرها في حدود المرسوم لها أم لا ويتأكد هذا عن طريق المقارنة بين الموازين المالية المرسلة من الوحدات الإنتاجية المختلفة مع الموازين الفعلية في آخر السنة .

٢ - بنك الاستثمار

يقوم بنك الاستثمار بتمويل الاستثمارات في كافة فروع الاقتصاد القومي عدا الزراعة ، وينطبق هذا على المشروعات الاقتصادية كما ينطبق على الهيئات الحكومية ، كما يقوم بنك الاستثمار بالاشراف على إدارة نصيب الدولة في المشروعات المختلطة بما يضمن سير تلك المشروعات طبقاً للصالح العام ويقوم أيضاً بتقديم القروض طويلة الأجل للجمعيات التعاونية في مجالات الإنتاج والاستهلاك .

وعموما فان الاستثمارات التي تمول عن طريق بنك الاستثمار تكون على أساس التمويل وليس على أساس الاقراض وذلك بالنسبة لمشروعات القطاع العام ، أما بالنسبة للاستثمارات التي تمول عن طريق بنك الاستثمار والمقدمة للجمعيات التعاونية فانها تكون على أساس الاقراض وليس على أساس التمويل باعتبار أن الملكية التعاونية هي ملكية لمجموعة من الأفراد وليست ملكية عامة للدولة كلها .

٣ - بنوك الإيداع الحكومية

تقوم بنوك الإيداع بتنظيم المدخرات في الدولة ، وبنوك الادخار جزء من الجهاز المالي للدولة الاشتراكية وتقوم بنوك الإيداع بالوظائف التالية المرتبطة بتنظيم المدخرات للشخصية في المدن والريف وغيرها من التسهيلات المصرفية والودائع ، واستلام مختلف أنواع المدفوعات وسدادها ، وعمليات قروض الدولة .

وعمليات الإيداع هي النشاط الرئيسي لبنوك الإيداع ، وهناك أنواع مختلفة من الودائع ، وودائع قابلة للدفع عند الطلب ، وودائع محددة المدة وودائع الطوارئ ، وودائع اليانصيب والحسابات الجارية .

والودائع القابلة للدفع عند الطلب هي الأكثر شيوعاً ، ويستطيع المودعون أن يسحبوا ودائهم كلها أو جزء منها في أي وقت ، والفائدة على هذه الودائع ٢ ٪ سنوياً ، وحسابات الإيداع القابلة للرد عند الطلب على خلاف الأشكال الأخرى ، يمكن أن تفتح باسم شخص محدد أو لحامه .

والودائع المحددة المدة تم لفترة لا تقل عن ستة أشهر ، وهذا هو أكثر

أنواع الودائع من حيث الزايل ، وحيث أن الودائع المحددة المدة تضمن قدرأ أكبر من الاستقرار لارصدة بنوك الإدخار فإن لها سعر فائدة أعلى ٣ /٪ سنويا ، ويحتفظ المودع بحق سحب النقود في أى وقت ، بيد أنه إذا تم السحب قبل إنقضاء ستة أشهر تصبح الوديعة قابلة للدفع عند الطلب وسعر فائدتها ٢ /٪ سنويا .

وودائع الطوارئ لأغراض خاصة تحكمها ظروف نوعية خاضعة لتقدير المودع ، فمثلا يمكن للاباء فتح حسابات لإبداع بأبناء أطفالهم ، مشرطين ألا تدفع النقود إلا بعد انتهاء فترة الدراسة .

وتقوم بنوك الإدخار بعدد من العمليات المصرفية نيابة عن الدولة والتنظيمات العامة ، وتشمل مثل هذه العمليات تحصيل المدفوعات والضريبة ومدفوعات التأمين الصحى وتحصيل رسوم العضوية فى التنظيمات السياسية ودفع المعاشات الخاصة .

الفصل التاسع

النظرية النقدية وتطورها

تبحث النظرية النقدية الممارسة في تحليل التفاعل بين الأرصد النقدية والفضيل النقدي وأثر هذا التفاعل على مستوى النشاط الاقتصادي .

وكما بينا ، فقد كان الاعتقاد الذي كان سائداً قبل الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ هو أن التغيرات في الأرصد النقدية تؤثر في المستوى العام للأسعار ، وقد كانت النظرية السائدة في ذلك الوقت هي نظرية كمية النقود ، والتي تقرر أنه إذا حدث تغير في كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار يتغير في نفس الاتجاه وبنفس نسبة تغير كمية النقود . ويعتمد هذا التحليل على افتراض أن حجم الإنتاج مستقل تماماً عن التغيرات النقدية ، وهذا الافتراض ينبع من الفلسفة الكلاسيكية والتي تقر بأن الاقتصاد القومي قادر ذاتياً على الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل وأنه لا مجال لأي قوى خارجية لأن تتدخل وبالتالي فإن النقود دورها حيادي ولا تؤثر إلا في الأسعار ولذلك فإن الجواب النقدي من النظرية الاقتصادية انحصر في ذلك الوقت في البحث عن العوامل التي تؤثر في الأسعار .

إلا أن تطور الفكر الاقتصادي قد أثبت تناقض تلك الفروض لأن العلاقات النسبية بين أسعار السلع ليست بمعزل عن التغيرات في كمية النقود ، وكذلك فإن حجم الإنتاج لا بد وأن يتأثر بالتغيرات في كمية النقود .

وقد حاول الفريد مارشال أن يعالج أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي حيث ناقش العلاقة بين التغيرات النقدية وقيمة الدخل النقدي ، وكان نقطة الارتكاز في تحليله هي تفضيل الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية .

ولم تمتص سنوات الكساد الكبير ، ألا وقد أنهار التفكير الكلاسيكي ، وبالتالي أنهارت نظرية كمية النقود ونظرية الأرصدة النقدية وذلك لعدم التمكن من التحليل العميق لاكتشاف كيفية تدفق الأرصدة النقدية في الاقتصاد القومي وبالتالي الفشل في تحليل ديناميكية المستوى العام للأسعار من جهة ، وديناميكية الدخل القومي من جهة أخرى .

وقد حاول الاقتصاديون بعد ذلك استخدام أساليب جديدة في التحليل النقدي وذلك للربط بين التغيرات النقدية والنشاط الاقتصادي عن طريق السلوك الانفاقي للمجتمع .

وأصبح اهتمام النظرية النقدية في ذلك الوقت في تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق التوازن النقدي والآثار التي تترتب على اختلال التوازن النقدي .

وتعتبر نظرية ويكسل زعيم المدرسة الاقتصادية السويدية أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي وتحليل العلاقة بين الإدخار والاستثمار .

وقد حاول كينز في كتابه « رسالة عن النقود » عام ١٩٢٩ أن يسهم في تطوير نظرية التوازن النقدي وذلك بمناقشة العوامل المختلفة التي تؤثر

على مستوى الأسعار ، وتعتبر كتابات كينز في هذا المجال مرحلة الانتقال بين التحليل الكلاسيكي ومثلا في نظريات فيشر ومارشال إلى التحليل المعاصر .

فيقرر كينز في كتابه « رسالة عن الفقد » :

أن الشرط الذى يجب أن يتوفر لكي يتحقق التوازن النقدى هو التعادل بين الاستثمار والإدخار العادى ، وإذا اختلفت العلاقة بين الاستثمار والإدخار فإن الاختلال ينعكس على المستوى العام للأسعار ، وليس من الضرورى أن تتغير أسعار السلع الاستهلاكية في نفس الاتجاه ، وأسعار السلع الاستثمارية في نفس الاتجاه ، وب نفس الدرجة وفي نفس الوقت ، وذلك لأن العوامل التى تقوقف عليها أسعار السلع الاستهلاكية تختلف عن العوامل التى تقوقف عليها أسعار السلع الاستثمارية .

كذلك يقرر كينز في نفس كتابه السابق أن حدوث تغير في مستوى الأسعار لا يعنى بالضرورة اختلال التوازن النقدى وذلك لأنه من الممكن أن يتغير مستوى الأسعار نتيجة لتغير متوسط تكاليف الإنتاج ، ولذلك فإنه يقرر ضرورة التمييز بين مجموعتين من العوامل التى تؤثر في مستوى الأسعار ، العوامل النقدية التى تؤثر في العلاقة بين الإدخار والاستثمار والعوامل الصناعية التى تؤثر في متوسط نفقة الإنتاج ، والمجموعة الأولى من العوامل هى التى تعدد التوازن النقدى وحدثت أى اختلال في العلاقة بين الإدخار والاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى الاختلال

النقدى وينمكس هذا الاختلال على الأرباح فتشأ أرباح قدرية إذا زاد ما ينفقه المجتمع على شراء السلع الاستثمارية مما يدخره المجتمع من دخله العسدى وتظهر خسائر قدرية إذا نقص الإنفاق الاستثمارى ، عن الإدخار ، بينما أن المجموعة الثانية من العوامل ، وهى العوامل ، الصفاعية — لا تهدد التوازن الاقتصادى وأن كانت تؤثر فى مستوى الأسعار ، فإذا ارتفع متوسط نفقة الإنتاج فإن المستوى العام للأسعار ، يرتفع بنفس النسبة ، وذلك بافتراض عدم حدوث عوامل تمحل بالعلاقة بين الإدخار والاستثمار ولا يودى هذا الإرتفاع إلى ظهور أرباح قدرية وبالتالي لا يعنى ارتفاع مستوى الأسعار فى هذه الحالة وجود اختلال فى التوازن النقدى ، ومن ناحية أخرى لو انخفض متوسط نفقة الإنتاج فإن المستوى العام للأسعار ينخفض بنفس النسبة ولا يودى هذا الانخفاض إلى ظهور خسائر قدرية .

ويلاحظ أن كينز قد اعتبر التوازن النقدى مرادفاً للتبادل بين مستوى الأسعار ومتوسط نفقة الإنتاج ، فإذا توفر هذا التبادل تنعدم الأرباح والخسائر القدرية ، وبالتالي لا يوجد دافع لدى رجال الأعمال لتغيير خطط الإنتاج ، وهذا الوصف للتوازن النقدى إنما يتركز على تعريف الدخل النقدى والإدخار ، فهو يستبعد الأرباح والخسائر القدرية من الدخل النقدى والإدخار وبالتالي فهو يميز بين الإنفاق القومى والدخل القومى ، وأن الاختلاف بينهما هو الذى يسبب الاختلال فى العوازن النقدى .

وفى عام ١٩٣٦ يقدم لنا كينز كتابه « النظرية العامة فى التوظيف

والفائدة والنقود » والتي تعتبر تورة في علم الاقتصاد وذلك لأنها غيرت من المسلمات الأساسية للنظرية الاقتصادية ، فالدخل النقدي يمكن أن يستقر عند أى مستوى من مستويات التوظيف ، ويقرر كينز أنه ليس صحيحا أن سعر الفائدة هو الذى يربط العلاقة بين الإدخار والاستثمار وذلك لأن سعر الفائدة لا يحدد بالعلاقة بين الإدخار والاستثمار ، وإنما يتحدد بالعلاقة بين الأرصدة النقدية المتاحة والتفضيل النقدي .

ويقرر كينز أن المستوى التوازنى للدخل النقدي يتحقق بالتعادل بين التفضيل النقدي والارصده النقدية المتاحة ، وهو التوازن فى الأجل القصير أما التعادل بين الإدخار والاستثمار فهو شرط. التوازن فى الأجل الطويل .

كذلك فان كينز يقرر أن الدخل النقدي لا ينتقل من مستوى توازن إلى مستوى توازن جديد إلا إذا حدث تغير تلقائى فى الانفاق الاستثمارى ، وهذا التغير التلقائى يحدث إما نتيجة لتغير توقعات رجال الأعمال فحيث تؤثر هذه التوقعات فى تقديرهم للكفاية الحدية لرأس المال وإما نتيجة لتغيير فى كمية النقود المتداولة حيث تؤثر كمية النقود فى سعر الفائدة .

وسواء كان السبب الذى يدهور رجال الأعمال إلى تغيير إنفاقهم الاستثمارى ناتج من التغيرات فى توقعاتهم والتي تؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال ، أو أن هذا التغير فى الانفاق الاستثمارى ناتجا من تغير كمية النقود المتداولة ، فإن الأثر الذى يترتب على هذا التغيير هو تغيير مستوى الدخل النقدي عن طريق مضاعف الاستثمار ويستمر الدخل النقدي فى التغير بكميات متناقصة حتى

يستقر عند مستوى التوازن الجديد حيث تكون المدخرات قد تغيرت بنفس
القدر الذى تغير به الاستثمار .

وبعد بيان شروط التوازن النقدى ، بين كينز كيف تتوزع الزيادة فى
الدخل النقدى بين الأسعار والإنتاج ، وهذا التوزيع يتوقف على قيمة كل من
مرونة الأسعار ومرونة الإنتاج ، وأنه إذا كان المجتمع لديه موارد عاطلة
فإن كل زيادة فى الدخل النقدى تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون أن تتأثر
الأسعار حتى يقترب المجتمع من مستوى التوظيف الكامل ، وعندها نجد
أن أى زيادات فى الدخل النقدى لا تؤدي إلى زيادة فى الإنتاج وإنما
تؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

وترجع أهمية نظرية كينز إلى أنها تتضمن منهجاً للاقتصاد القومى الانتقال
من حالة الكساد والى كانت سائدة إلى مستوى التوظيف الكامل .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها لم تعد المشكلة تحقق التوظيف
للكامل لأن الموارد كانت موزعة أثناء الحرب بالنسبة للدول المتقدمة وبسبب
تزايد نفقات الحرب تعرضت تلك الدول للتضخم ، وهكذا أعاد الاهتمام
بالمستوى العام للأسعار وبحث التضخم ، ويعتبر كينز أول من استخدم
أدوات التحليل الحديثة فى تحليله للتضخم وذلك فى كتابه « How to pay
for war » الذى ظهر عام ١٩٤١ — الذى استحدث فيه
اصطلاحاً جديداً أصبح شائعاً لليوم وهو تعبير الفجوة التضخمية
(1) Inflationary gap.

(1) Hawtrey, R. G. : Currency and Credit, Longmans, Green
and Co. Ltd, London, 1956 P. 35.

الفصل العاشر

نظرية كمية النقود

ركزت المدرسة الكلاسيكية اهتمامها في أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار . ويسند التفكير الكلاسيكي إلى أن أسعار السلع التي تتعامل بها الأسواق تتأثر بعاملين .

١ — العامل السلي : وهو العلاقة بين ظروف العرض والطلب الخاص بكل سلعة وهي تفضيلات المستهلكين والظروف الفنية للانتاج . وهذا العامل هو الذي يحدد الأسعار النسبية للسلع المختلفة .

٢ — العامل النقدي : وهو التغير في كمية النقود المتداولة . وهذا العامل يؤثر في أسعار جميع السلع تأثيراً واحداً بحيث يرفع المتوسط العام للأسعار مع الزيادة في كمية النقود ويخفض المتوسط العام للأسعار مع النقص في كمية النقود .

ويرى الكتاب الكلاسيكيون أن العامل السلي مستقل تماماً عن العامل النقدي بمعنى أن التغيرات النقدية لا تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المختلفة، وذلك لأنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإن الطلب على جميع السلع سوف يزيد بنسبة واحدة ، دون أن يحدث تحول في تفضيلات المستهلكين من سلعة

إلى أخرى ، وبالمثل لو انخفضت كمية النقود فإن الطلب على جميع السلع سوف ينخفض بنسبة واحدة دون أن تحدث تغيرات في تفضيلات المستهلكين .

ويرى الكتاب الكلاسيكيون أيضاً أن ظروف العرض والطلب الخاصة بكل سلعة لا تتغير بطريقة منتظمة دائماً وتعرض لتغيرات عشوائية لو اكتشف اختراع جديد يؤدي إلى تخفيض أسعار منتجات هذه الصناعة ، ومن المحتمل أن يقابل تلك الظروف عوامل أخرى مستقلة عن هذا الاختراع تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات الصناعات الأخرى والنتيجة التي تترتب على هذه التغيرات العشوائية في ظروف العرض والطلب الخاصة بكل صناعة هي تغير الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة دون أن يحدث ارتفاع أو انخفاض في المتوسط العام للأسعار وذلك لأن الارتفاع في أسعار مجموعة من السلع يلبيه انخفاض مجموعة أخرى .

وفي حدود هذا الفرض يرى الكتاب الكلاسيك أنه يمكن فصل العامل السلمي عن العامل النقدي عن طريق اختيار عينة كبيرة من السلع بطريقة عشوائية لضمان عدم التمييز في اختيار مجموعة مع السلع المترابطة التي تشترك مع بعضها في ظروف العرض والطلب . وكلما ازداد حجم العينة العشوائية كلما أمكن استبعاد تأثير العوامل الخاصة على المتوسط العام . ويبقى تأثير العامل المشترك وهو العامل النقدي .

ومعنى ذلك أنه بينما يتأثر سعر كل سلعة بالعامل السلمي والعامل النقدي فإن المستوى العام للأسعار (المتوسط العام للأسعار) يتأثر بمامل واحد فقط وهو العامل النقدي . وبعبارة أخرى فإن المستوى العام للأسعار يعتبر دالة لكمية النقود .

$$P = F(M)$$

حيث P هو المستوى العام للأسعار

M كمية النقود المتداولة

وعلى ضوء هذا التحديد للعلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة وضمت النظرية المعروفة باسم نظرية « كمية النقود » وهي تقرر أنه إذا تغيرت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للأسعار يتغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

ومعنى ذلك أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بنفس النسبة التي زادت بها كمية النقود وإذا نقصت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للأسعار ينخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها كمية النقود وواضح أن هذه النظرية تفترض ثبات حجم المعاملات مع التغير في كمية النقود أى أنها تفترض استقلال حجم المعاملات عن التغيرات النقدية أو بهارة أخرى تفترض النظرية أن التغيرات في كمية النقود المتداولة لا تؤثر إطلاقاً على حجم الإنتاج أو المعاملات وبالتالي فإن تأثيرها ينعكس كله على المستوى العام للأسعار .

وقد عبر فيشر عن هذه النظرية جبرياً في معادلاته المشهورة باسم « معادلة كمية النقود » وهي تستند إلى الفروض الآتية^(١) :

(1) Irving Fisher : The purchasing power of Money, 1911, P. 51

١ — أن الطلب النقدي يجب أن يعادل مع عرض النقود .
 (1) $D = S$

حيث D هي الطلب النقدي

S هي التداول النقدي

٢ — أن الطلب النقدي يساوي القيمة النقدية للمبادلات وهي تساوي حجم المعاملات الحقيقية بالمتوسط العام للأسعار .
 (2) $D = P T$

حيث P هي المستوى العام للأسعار (المتوسط العام)

T حجم المعاملات الحقيقية .

٣ — أن التداول النقدي يساوي كمية النقود الورقية مضروبة في سرعة تداولها مضافا إليها الودائع المصرفية مضروبة في سرعة تداولها .
 (3) $S = M_1 V_1 + M_2 V_2$

حيث

M_1 أوراق البنكnotes

M_2 الودائع المصرفية

V_1 سرعة تداول أوراق البنكnotes

V_2 سرعة تداول الودائع المصرفية

وبالتعويض عن (D) و (S) في المعادلة (١) نحصل على النتيجة الآتية :

$$(4) \quad P T = M_1 V_1 + M_2 V_2$$

وبالقسمة على (T) نحصل على العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود الورقية والودائع المصرفية وهي :

$$(5) \quad P = \frac{M_1 V_1}{T} + \frac{M_2 V_2}{T}$$

وإذا افترضنا أن سرعة تداول أوراق البنسكنوت تساوى سرعة تداول الودائع المصرفية .

$$V_1 = V_2$$

فإننا نستطيع أن نحصل على الصيغة المبسطة لمعادلة كمية النقود وهي :

$$(6) \quad P = \frac{M V}{T}$$

حيث :

$$\begin{aligned} M &= M_1 + M_2 \\ V &= V_1 + V_2 \end{aligned}$$

ومن ذلك يتبين أنه لو فرضنا ثبات كل من سرعة التداول (V) وحجم المعاملات الحقيقية (T) فإن التغيير في كمية النقود المتداولة (T) يقابله تغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار (P) .

وهذه المعادلة لا تمدوا أن تكون تعبيراً رياضياً عن نظرية كمية النقود وهي في ذاتها ليست نظرية ، فهي لا توضح كيف يتحقق التعادل بين التداول النقدي والطلب النقدي .

وتوضح نظرية كمية النقود في شكلها المبسط الكيفية التي يتحقق بها هذا التعادل كالآتي :

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المداولة زيادة تلقائية ، فإن هذه الزيادة تنقل إلى أيدي الجمهور وتؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وترجع الزيادة في إنفاق المجتمع إلى أن الأفراد — في بادئ الأمر — يعتبرون الزيادة في كمية النقود إضافة غير مرغوب فيها في الأرصد النقدية ويحاولون التخلص منها عن طريق إنفاقها لشراء السلع والخدمات وحيث أن كمية السلع والخدمات التي يملكها المجتمع ثابتة فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى رفع الأسعار وهذه العملية تؤدي إلى رفع القيمة النقدية للمعاملات أي إلى زيادة الطلب النقدي وتستمر هذه الزيادة في الطلب النقدي حتى يتم التعادل بينه وبين التداول النقدي ، وعندما يصل النظام الاقتصادي إلى هذه المرحلة — وهي مرحلة التعادل بين الطلب النقدي والتداول النقدي — تستقر الأسعار عند مستواها الجديد .

وبالرغم من أن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة إلا أنها تعرضت لابتداء من سنة ١٩٣٠ لانتقادات عنيفة أدت إلى انهيارها .

والانتقاد الأول هو أنها تفترض استقلال حجم الإنتاج — وبالتالي حجم المصفقات — عن التغير في التداول النقدي بل ، أنها تفترض — أكثر من ذلك — أن حجم الإنتاج ثابت وهذا الفرض هو أحد مقومات التفكير الكلاسيكي الذي يؤمن بأن النظام الاقتصادي يتمتع بالقدرة على التحرك الذاتي نحو تحقيق التوظيف الكامل لموارده الإنتاجية .

وقد أنهارت هذه الفلسفة في ١٩٣٠ بعد أن ثبت أنه إذا انحرف النظام

— الاقتصادى عن مستوى التوظيف الكامل فإنه لا يستطيع أن يعود تلقائياً إلى هذا المستوى مرة أخرى ، وظهر رأى يقرر أن حجم الإنتاج ليس مستقلاً عن التداول النقدى وإنما يرتبط به ارتباطاً مباشراً ، بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدى فإن هذا يؤدى إلى انكماش الإنتاج مقترناً بانخفاض الأسعار ، وإذا زاد التداول النقدى فإنه يمكن أن يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج إذا كان المجتمع يملك طاقة إنتاجية عاطلة .

وهذا الارتباط بين التداول النقدى وحجم الإنتاج يعنى ضعف العلاقة التى افترضت نظرية كمية النقود وجودها بين التداول النقدى من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى . . . وذلك لأنه لو أدت زيادة التداول النقدى إلى زيادة فى الإنتاج فإن المستوى العام للأسعار لن يرتفع بنفس النسبة التى زادت بها التداول النقدى ، وبالمثل لو أدى نقص التداول النقدى إلى تخفيض الإنتاج فإن المستوى العام للأسعار لن ينخفض بنفس النسبة التى انخفض بها التداول النقدى .

والاعتراض الثانى الذى وجه إلى نظرية كمية النقود هو أنها تفترض استقلال العوامل الساعية عن العوامل النقدية ومعنى هذا الفرض استقلال التغيرات فى الأسعار النسبية عن التغيرات فى التداول النقدى .

وترى النظرية النقدية الحديثة أنه من الخطأ تجاهل أثر العوامل النقدية على العلاقة النسبية بين أسعار السلع والخدمات ، وذلك لأن التغير فى كمية النقود لا يؤثر على جميع السلع بنفس القوة وب نفس الاتجاه . فتأثير التغير فى

التداول النقدي على أسعار السلع الاستهلاكية يختلف عن تأثيره على أسعار السلع الرأسمالية من حيث الدرجة والوقت ، فالتغير في أسعار السلع الرأسمالية يسبق عادة التغير في أسعار السلع الاستهلاكية . وبالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات النقدية تؤثر على توزيع الدخل القومي بين الطبقات تأثيراً من شأنه أن يغير توزيع الانفاق القومي على السلع والخدمات المختلفة ، وينعكس هذا التغير في نمط الانفاق على الأسعار النسبية .

وهذا الاعتراض يفقد المستوى العام للأسعار قيمته العملية ، وذلك لأنه عبارة عن متوسط عام لأسعار عينة كبيرة تشمل السلع الاستهلاكية والإنتاجية كما تشمل أيضاً الأصول الرأسمالية القائمة كالعقارات والمعدات الرأسمالية كما تشمل الأوراق المالية ، وهذه المجموعات تنفقر إلى النجاس وكل منها تخدم أغراضاً تختلف عن الأغراض التي تخدمها المجموعات الأخرى ، ويتفاوت تقدير كل طبقة في المجتمع للأهمية النفسية لكل من هذه المجموعات ، فالمستهلك لا تمنيه التغيرات في أسعار سلع الإنتاج كما أن المنتج — كارب عمل — لا تمنيه التغيرات في أسعار سلع الاستهلاك وإنما تمنيه التغيرات في أسعار سلع الإنتاج .

ولذلك يقرر كينز أن دراسة أثر التغيرات النقدية على الأسعار تقتضي التمييز بين مستوى أسعار السلع الاستهلاك ومستوى أسعار سلع الاستثمار .

والاعتراض الثالث الذي يوجه إلى نظرية كمية النقود هو أنها تنسب التغيرات في مستوى الأسعار إلى التغيرات في التداول النقدي فقط . وسوف نقبين فيما بعد أن ، مستوى الأسعار يمكن أن يتغير مع بقاء كمية النقود

ثابتة وذلك إذا حدث تغيير في توزيع الأرصدة النقدية بين التداول المالى والتداول الصناعى أو إذا حدثت تغيرات تلقائية فى الانفاق الاستثمارى أو إذا تغيرت نفقات الإنتاج نتيجة لتغير حجم الإنتاج أو نتيجة لتغير أجور الكفاية التى تحصل عليها عناصر الإنتاج .

وبجانب هذه الاعتراضات التى وجهت إلى منطق نظرية كمية النقود وجهت اعتراضات أخرى إلى معادلة كمية النقود التى وضعها فيشر ، فهذه المعادلة هى مجرد بدئية رياضية ولا تصلح للاختبار الإحصائى وذلك لأن حجم الصفقات (T) يشمل مجموعات من السلع غير المتجانسة . . . ولا يمكن تجميع كميات هذه السلع فى كمية واحدة يطلق عليها « حجم الصفقات » إلا إذا استخدم مقياس موحد تنسب إليه الكميات الجزئية كالعامل مثلاً وطالما أن هذا المقياس غير موجود فإن حجم الصفقات يعتبر كمية غير قابلة للقياس . ولو فرضنا أن هذا المقياس قد وجد — وليكن العمل مثلاً — فإن المستوى العام للأسعار يفقد صفة كمتوسط علم للأسعار وتصبح له صفة أخرى وهى قيمة السلعة القياسية ممبراً عنها بالنقود .

وقد حاولت الدراسات الإحصائية للتعلم على هذه الصعوبة باستخدام الأرقام القياسية ، ولكن هذه المحاولات فشلت فى إثبات صحة أو خطأ النظرية .

غير أن المبرور الأساسى على النظرية — من الناحية الإحصائية — قد تركز فى إثبات خطأ الفروض التى قامت عليها النظرية وهى :

١ - ثبات سرعة تداول النقود .

٢ - ثبات حجم الصفقات .

فقد بينت الدراسات الاحصائية لاسرعة التداول الداخلية للنقود في الولايات المتحدة أن هذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً حتى ١٩٢٩ ثم أخذت في المبوط التدريجي من ٣٢ في سنة ١٩٢٩ إلى ١٠.٨٥ في سنة ١٩٤٧ ، كذلك أثبتت هذه الدراسات أن الدخل الحقيقي - رغم اتجاهه انجاساً عاماً نحو التزايد - قد تعرض لتقلبات عنيفة ، وفي بعض الأحيان كانت هذه التقلبات في الإنتاج مصحوبة بتقلبات خفيفة في الأسعار .

وقد ترتب على هذه النتائج الاحصائية ضعف الثقة في صحة نظرية كمية النقود وأصبحت العلاقة المباشرة بين التغيرات في النقود والتغيرات في المستوى العام للأسعار موضع الشك .

واقترح كان الكساد العظيم الذي أصاب العالم بعد سنة ١٩٢٩ أضخم حادث زعزع الإيمان بنظرية كمية النقود ، وذلك لأن المشكلة التي نشأت عن هذا الكساد لم تكن مشكلة انخفاض الأسعار وإنما مشكلة نقص الإنتاج وانتشار البطالة الإجبارية ، وقد أدى هذا الكساد إلى تحول التفكير من تحليل العلاقة بين التغيرات النقدية والأسعار إلى تحليل العلاقة بين التغيرات للنقدية والدخل النقدي وعلى الأخص تحليل العوامل التي تحدد المستوى التوازني للدخل النقدي .

وقد وصل التحليل النقدي إلى هذه المرحلة عند ما ظهرت نظرية كينز

« التوظيف والنقود والفائدة » في سنة ١٩٣٦ . غير أن التحول من نظرية كمية النقود إلى نظرية التوظيف كان تدريجياً بدأ باحياء نظرية مارشال عن الأرصدة النقدية وأدخال فكرة التوازن النقدي في نظرية كينز عن المستوى التوازني للأسعار في كتابة « رسالة في النقود » .

* * *

الفصل الحادي عشر

نظرية الأرصدة النقدية

لما تم مارشال بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة الدخل النقدي ، وهو يقرر أنه توجد نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها للاغراض الدخلية . كما توجد نسبة أخرى من القيمة النقدية للأصول المالية يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها ويرى مارشال أن الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية — أى التفضيل النقدي — للاغراض الدخلية هي العامل الأساسي الذي يحدد أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي .

وبذلك تعتبر نظرية مارشال عن الأرصدة النقدية تحولاً جوهرياً في التحليل النقدي فبينما أن نظرية كمية النقود تركز إهتمامها في التداول النقدي (عرض النقود) فإن نظرية الأرصدة النقدية تركز إهتمامها في التفضيل النقدي (الطلب على النقود) .

وتتلخص نظرية مارشال في العلاقات الآتية :

١ — إن الطلب على النقود يساوي كمية النقود المتاحة .

$$(1) \quad L = M$$

حيث L الطلب على النقود

M كمية النقود المتاحة

٢ - إن الطلب على النقود يتكون من التفضيل النقدي للأغراض الدخلية والتفضيل النقدي للأغراض المالية .

$$(2) L = L_1 + L_2$$

حيث L_1 التفضيل النقدي للأغراض الدخلية .

L_2 التفضيل النقدي للأغراض المالية .

٣ - إن التفضيل النقدي للأغراض الدخلية يساوى نسبة معينة من الدخل النقدي .

$$(3) L_1 = K Y$$

حيث Y الدخل النقدي .

K نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية .

٤ - إن التفضيل النقدي للأغراض المالية يساوى نسبة معينة من القيمة النقدية للأصول التي يملكها الأفراد .

$$(4) L_2 = K A$$

حيث A القيمة النقدية للأصول .

K النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها للأغراض المالية والقيمة النقدية للأصول .

وبالتعويض عن (L_1) و (L_2) في المعادلة (2) نحصل على المعادلة الآتية التي تتضمن العوامل التي تحدد الأرصدة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها .

$$(5) L = K Y + K A$$

وبالتمويض عن (L) في المعادلة (١) نحصل العلاقة الآتية :

$$(6) M = K Y + K A$$

وإذا إسقمعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها للاغراض المالية فإنه يمكن اختصار المعادلة إلى الصيغة الآتية :

$$(7) M = K Y$$

$$(8) K = \frac{M}{Y} \text{ ومن هذه المعادلة يتبين أن }$$

أى أن (K) تساوى النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد — في مركز التوازن — والدخل النقدى ، وهى بذلك تعتبر الصيغة العكسية لسرعة تداول النقود للاغراض الدخلية (V) حيث :

$$(9) V = \frac{Y}{M}$$

$$(10) K = \frac{1}{V} \text{ أى أن}$$

وبالتمويض عن (K) في المعادلة نحصل على العلاقة الآتية :

$$M = \frac{1}{V} Y$$

$$(11) M V = Y \text{ أى أن}$$

ومن تعريف الدخل النقدى يتبين أن

$$(12) Y = P O$$

حيث O الدخل الحقيقى

P المستوى العام للأسعار

وبالتعويض (y) في المعادلة (12) نحصل على العلاقة الآتية :

$$(13) \quad M V = P O$$

وبالقسمة على 0 نحصل على المعادلة الآتية :

$$P = \frac{MV}{O}$$

وهي معادلة فيشر عن كمية النقود مع إحلال الدخل الحقيقي محل حجم الصفقات وإحلال سرعة التداول الداخلية للنقود محل سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات .

وبالرغم من أن المعادلة (7) يمكن تحويلها إلى معادلة فيشر (12) إلا أن هذا لا يعنى أن نظرية الأرصدة النقدية هي صيغة أخرى من نظرية كمية النقود . فنظرية الأرصدة النقدية تختلف تماماً عن نظرية كمية النقود، ويمكن أن نحصر أوجه الاختلاف فيما يلي :

١ — أن نظرية الأرصدة النقدية تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بينما أن نظرية كمية النقود تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وبعبارة أخرى فإن نظرية الأرصدة النقدية تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج والمستوى العام للأسعار بينما أن نظرية كمية النقود لا تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج وتقتصر أثرها على المستوى العام للأسعار فقط .

٢ — أن نظرية الأرصدة النقدية تركز اهتمامها في التفضيل النقدي أى ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية ، بينما أن نظرية كمية النقود تركز

اهتمامها في كمية النقود المتداولة ، وتهمل أثر التفضيل النقدي كعامل محدد للنشاط الاقتصادي ، وبعبارة أخرى فإن نظرية الأرصدة النقدية تقرر أنه يمكن أن يتغير مستوى الدخل النقدي (الانتاج والأسعار) ، حتى لو بقيت كمية النقود المتداولة ثابتة ، وذلك إذا حدث تغير في التفضيل النقدي للمجتمع ، بينما أن نظرية كمية النقود تنفي إمكانية تغيير مستوى الدخل النقدي إذا ظلت كمية النقود المتداولة ثابتة .

وباختصار فإن نظرية الأرصدة النقدية لا تكفي بالتغيرات في التداول النقدي ، وإنما تدخل في اعتبارها التغيرات في الحالة النفسية للجمهور وفي توقعاته كعامل محدد للانتاج والأسعار .

وتتلخص نظرية مارشال في أن ارتفاع ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية مع ثبات كمية النقود يؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي وبالعكس يؤدي انخفاض ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية — مع ثبات كمية النقود — يؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي .

ويفسر مارشال هذه العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية ومستوى الدخل النقدي بأن ارتفاع النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها والدخل النقدي أي ارتفاع يعني انخفاض رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالسلع أي أن هذا التغير يعني تحول في تفضيل الجمهور من السلع إلى النقود . وتؤدي الرغبة في التخلص من السلع إلى زيادة عرضها وانخفاض الأسعار مما يدعو رجال الأعمال إلى إعادة النظر في خططهم الانتاجية لتخفيض حجم الإنتاج .

وهكذا تؤدي زيادة التفضيل النقدي إلى انخفاض الدخل النقدي عن طريق انخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج ، وكلما انخفض الدخل النقدي مع ثبات كمية النقود — كلما ارتفعت النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل النقدي ويستمر انخفاض الدخل النقدي حتى تصبح النسبة الفعلية مساوية للنسبة المرغوب فيها ، وعندما يتحقق هذا التبادل تتوقف الحركة النزولية للدخل النقدي وذلك لأن الأرصدة النقدية المتوفرة تصبح مساوية للأرصدة المرغوب فيها عند هذا المستوى من الدخل النقدي .

وبالعكس يؤدي انخفاض النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها والدخل النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج . وذلك لأن الانخفاض يعني تحول تفضيل الجمهور من النقود إلى السلع وتؤدي الرغبة في الحصول على السلع إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار مما يدعو رجال الأعمال إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد . وهكذا يرتفع الدخل النقدي عن طريق ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج وكلما ارتفع الدخل النقدي — مع ثبات الأرصدة النقدية المتوفرة — كلما انخفضت النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية والدخل النقدي ويستمر ارتفاع الدخل حتى تصبح النسبة الفعلية مساوية للنسبة المرغوب فيها ، وعندما يتحقق هذا التبادل تقف الحركة الصعودية للدخل النقدي وذلك لأن الأرصدة النقدية المتوفرة تصبح مساوية للأرصدة المرغوب فيها عند هذا المستوى من الدخل النقدي .

ويمكن أن نعرض نظرية مارشال بطريقة أخرى وهي أن الطلب على النقود هو دالة للدخل النقدي كالتالي :

$$L = F(\bar{Y})$$

وهذه الدالة تبين الأرصدة النقدية التي يرغب المجتمع في الاحتفاظ بها عند المستويات المختلفة للدخل النقدي ، فلو فرضنا أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة ٤٠٪ من الدخل النقدي في شكل أرصدة نقدية فإنه يمكن أن نكون الجدول التالي الذي يمثل العلاقة بين الطلب على النقود والدخل النقدي :

الطلب على النقود	الدخل النقدي
٤٠	١٠٠
٦٠	١٥٠
٨٠	٢٠٠
١٠٠	٢٥٠
١٢٠	٣٠٠

وإذا افترضنا أن السلاطات النقدية هي التي تحدد حجم الأرصدة النقدية الفعلية (M) فإن معنى ذلك أن عرض النقود مستقل تماماً عن الدخل النقدي وبالتالي فإنه يمكن أن تبقى الأرصدة الفعلية ثابتة مع التغيير في حجم الدخل النقدي .

وبالرغم أن نظرية الأرصدة النقدية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظرية كمية النقود إلا أنه توجد ظاهرة مشتركة تجمع بينهما وهي أن العلاقة الأساسية التي تستند إليها كل من النظريتين هي العلاقة بين الطلب على النقود

وعرض النقود فهذه العلاقة تحدد المستوى العام للأسعار طبقاً لفظرية فيشر أو تحدد مستوى الدخل النقدي طبقاً لفظرية مارشال .

وهذه النظرية هي التي تميز النظرية الكلاسيكية للنقود ، وقد أنجبه التفكير النقدي المعاصر إلى التخلي عن هذه العلاقة كعامل محدد للنشاط الاقتصادي وحلت محلها علاقة أخرى وهي العلاقة بين الادخار والاستثمار . وأول من استخدم هذه العلاقة هو Wicksell في السويد وبعد ذلك استخدمها كينز في كتابه « رسالة في النقود » .

الفصل الثاني عشر

التحليل النقدي الحديث (النقود في الفكر الكينزي) النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود

تعتبر النظرية العامة لكينز عن التوظيف والفائدة والنقود نقطة تحول في التفسير النقدي وذلك لأنها تحاول أن تكشف عن العلاقات الأساسية التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي وتبين كيفية التفاعل بين هذه العلاقات إذا تعرض النشاط الاقتصادي لمؤثرات خارجية .

والنقطة الأساسية التي يقررها كينز في هذه النظرية هي أنه إذا تعرض الدخل القومي لمؤثرات خارجية تبعده عن مستوى التوازن ، فإن الدخل لن يعود إلى المستوى السابق وإنما سوف يتحرك لاستجابة للمؤثرات الخارجية حتى يستقر عند مستوى توازني جديد ، وليس من الضروري إطلاقاً أن يكون المستوى التوازني الذي يستقر عنده الدخل والانتاج هو مستوى التوظيف الكامل كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية ، وإنما يمكن أن يستقر الدخل عند أي مستوى بعيداً عن مستوى التوظيف الكامل .

ولعل أهم تطور أحدثته النظرية العامة في التحليل النقدي هي أنها ربطت الانتاج والتوظيف والاسعار والنقود في نظرية واحدة متماسكة بحيث أصبح من الممكن تتبع التدفقات الدخلية داخل الجهاز الاقتصادي التي يمكن أن تترتب على أحداث تغير في كمية النقود الكلية أو في توزيع الارصدة النقدية المتاحة بين « التداول الصناعي » و « التداول المالي » وأثر هذه التدفقات الدخلية على كل من الانتاج والاسعار .

وعلى أساس النظرية العامة تؤثر العوامل النقدية على الدخل النقدي عن طريق عدد من العلاقات الأساسية ، وهذه العلاقات هي : -

١ --- دالة الاستهلاك •

٢ --- دالة الاستقنار •

٣ --- دالة التفضيل النقدي •

دالة الاستهلاك :

يقرر كينز أن التغيرات التي تطرأ على الانفاق الاستهلاكي ليست تغيرات تلقائية وإنما هي تغيرات تبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في مستوى الدخل ، ويسمى كينز العلاقة بين التغير في الانفاق الاستهلاكي والتغير في الدخل «دالة الاستهلاك» •

وبقابل دالة الاستهلاك دالة أخرى هي « دالة الادخار » التي تربط بين التغير في الادخار والتغير في الدخل •

ويمكن التعبير عن كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار بالمعادلات التالية : -

$$\Delta س = د (\Delta ي) \quad (١)$$

حيث $\Delta س$ تعبر عن التغير في الاستهلاك •

حيث $د$ الميل الحدي للاستهلاك •

$$٦ \quad \Delta ي تعبر عن التغير في الدخل •$$

$$\Delta م = م (\Delta ي) \quad (٢)$$

حيث $\Delta م$ تمثل التغير في الادخار •

، $م$ الميل الحدي للادخار •

ومن هذه المعادلات نتبين أن الانفاق الاستهلاكي يتوقف على : -

١ - الميل الحدى للاستهلاك .

٢ - للتغير في الدخل .

والعلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى الادخار هي أن مجموعها يساوي الواحد صحيح ، والخاصية التي تتوفر في دالة الاستهلاك هي أن الميل الحدى للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح وهي تعنى أن زيادة الدخل لا تخصص كلها لزيادة الادخار وإنما تتوزع بين زيادة الانفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار وبالمثل فان نقص الدخل لا يؤدي إلى نقص الانفاق الاستهلاكي بنفس القدر كما أنه لا يؤدي إلى نقص الادخار بنفس القدرة ، وإنما يؤدي إلى نقص كل من الانفاق الاستهلاكي والادخار .

ويتوقف توزيع التغير في الدخل بين الاستهلاك والادخار على قيمة الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار .

ويفسر كينز هذه الخاصة لدالة الاستهلاك بالسلوك النفساني للأفراد فكل فرد تتفاذه مجموعتين من الحوافز ، حوافز تدفعه إلى الامتناع عن الاستهلاك والاحتياط لمواجهة طوارئ المستقبل ، ويحاول الفرد أن يوزع دخله بين الاستهلاك والادخار بحيث لا تطفئ الرغبة في الادخار على الرغبة في الاستهلاك .

وتتوقف قيمة الميل الحدى للاستهلاك على قوة حوافز الاستهلاك بالنسبة لقوة حوافز الادخار ، وتتوقف هذه القوة النسبية بدورها على مستوى الدخل

الحقيقى للفرد ، فالميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة يعتبر أعلى منه لدى الطبقات الغنية .

ويقرر أن العوامل الذاتية التى تحدد الميل الحدى للاستهلاك لا تتغير بسرعة فى الأجل القصير ولذلك فإنه يمكن إفتراض استقرار دالة الاستهلاك وبالتالى استقرار دالة الادخار .

غير أنه ينبغى التمسك فى استخدام هذا الفرض فى التحليل الاقتصادى وذلك لأنه مع التسليم بثبات العوامل النفسية التى تؤثر على قرار كل فرد بشأن توزيع دخله بين الانفاق الاستهلاكى والادخار ، فإنه توجد عوامل موضوعية تتدخل فى توزيع الدخل القومى بين الانفاق الاستهلاكى والادخار .

وأهم العوامل الموضوعية هى سياسة المؤسسات بشأن توزيع الأرباح المتولدة فى قطاع الأعمال وسياسة الحكومة بشأن الميزانية العمادية ، فهذه السياسات تؤثر فى العلاقة بين الدخل القومى من جهة والدخل المتاح للانفاق الخاص من جهة أخرى ، ونظراً لأن المتغير الذى يرتبط ارتباطاً مباشراً بالانفاق الاستهلاكى هو الدخل المتاح للانفاق الخاص فإنه يمكن تفادى أثر التغير فى توزيع الدخل القومى بين القطاعات المختلفة عن طريق ربط التغير فى الاستهلاك بالتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص ارتباطاً مباشراً ، بحيث أن الميل الحدى للاستهلاك يمثل النسبة بين التغير فى الانفاق الاستهلاكى والتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص .

ويعتبر الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع كله ثابتاً إذا لم يحدث

أى تغيير فى توزيع الدخل المتاح للاتفاق الخاص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، ولكن إذا حدث أى تغيير فى هذا التوزيع فإنه يترتب على هذا التغيير تغيير الميل الحدى للاستهلاك وقد سبقت الإشارة أن الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء أعلى منه لدى الأغنياء وعلى ذلك فإنه لو حدث تغيير فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بحيث إزداد نصيب الطبقات الفقيرة ، فإن الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع فى مجموعة يميل إلى الارتفاع ، وبالمثل لو حدث تغيير فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فإن الميل الحدى للاستهلاك لدى كل فرد لا يتغير .

غير أنه لتبسيط عرض دالة الاستهلاك يكفى تقدير وجود علاقة محددة بين الاتفاق الاستهلاكى والدخل المتاح للاتفاق الخاص ، وإفترض ثبات هذه العلاقة ، ولا يعنى هذا التبسيط إنكار أثر العوامل الموضوعية على الميل للاستهلاك ، وإنما يعنى إفترض ثبات هذه العوامل فى الأجل القصير .

دالة الاستثمار :

يقرر كينز أن الاتفاق الاستثمارى يختلف اختلافاً أساسياً عن الاتفاق الاستهلاكى ، وجوهر هذا الاختلاف هو أن التغيرات فى الاستهلاك هى تغيرات تبعية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات فى الدخل ، بينما أن التغيرات فى الاستثمار هى تغيرات تلقائية مستقلة تماماً عن التغيرات فى الدخل .

ويقوم الاستثمار — طبقاً لتحليل كينز — على ما يلى : —

(أ) الكفاية الحدية لرأس المال .

(ب) سعر الفائدة النقدي طويل الأجل .

ويحدد المستوى التوازني للاستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدي طويل الأجل^(١) .

والكفاية الحدية لرأس المال ، كما يعرفها كينز - هي ذلك المعدل الذي لو خصمت به الغلات المتتابة فإن مجموع القيم الحالية يكون مساوياً لثمن عرض المعدات الرأسمالية ، ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الاحلال أى النفقة التي يتحملها رب العمل إذا اشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتعمل محل الوحدات القائمة .

وبعبارة أخرى فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على بلى : -

(أ) نفقة الاحلال .

(ب) الغلات المتتابة المتوقع الحصول عليها في المستقبل .

وإذا عرفت نفقة الاحلال والغلات المتتابة ، فإنه يمكن تقدير الكفاية الحدية لرأس المال طبقاً للمعادلة الآتية : -

$$r = \frac{G_1}{(1+s)} + \frac{G_2}{(1+s)^2} + \frac{G_3}{(1+s)^3} + \dots + \frac{G_n}{(1+s)^n}$$

(1) Hansen, Alvin, H., A Guide to keynes, McGraw-Hill Book Com. , 1953, p. 126.

حيث غ ١ ، غ ٢ ، غ ٣ تمثل الغلات السنوية المتوقعة طول حياة الأصل وهي ن من السنوات .

ر تمثل نفقة الاحلال .

س الكفاية الحدية لرأس المال أو سعر الخصم .

وهذا التعريف للكفاية الحدية لرأس المال ينطبق على كل نوع من أنواع الأصول الرأسمالية ويمكن أن يتكون لكل أصل من الأصول الانعاجية جدولاً للكفاية الحدية لرأس المال ، وهو يربط بين الأرصدة التي تستثمر في هذه الأصول وبين الكفاية الحدية التي تفترن بهذا الاستثمار .

ومن مجموع الجداول الجزئية يمكن تكوين جدول عام للكفاية الحدية لرأس المال وهو يربط بين الاستثمار الكلي في جميع الأصول الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال وهذا الجدول يمثل جدول الطلب على سلع الاستثمار .

وأهم خاصية تتميز بها جدول الكفاية الحدية لرأس المال هو وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ، بمعنى أن الكفاية الحدية تميل إلى التناقص كلما ازداد حجم الاستثمار ، كما أن الجدول يتميز بخاصية أخرى وهي أن معدل التناقص في الكفاية الحدية يتزايد كلما زاد حجم الاستثمار .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار بعاملين : —

١ — أن الغلة المتوقعة من الاستثمار تنخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسالية .

٢ — أن نفقة إحلال رأس المال تتزايد كلما زاد إنتاج المعدات الرأسالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف .

والعامل الأول يلعب دوره في الأجل الطويل ، بينما العامل الثانى يلعب دوره في الأجل القصير ، ويلاحظ أن اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال إلى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسيه التى تساعد على تحقيق التوازن وذلك لأنه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة أو تنبجه إلى التزايد كلما زاد حجم الاستثمار فإن الطلب على المعدات الرأسالية يكون صرنا مرونة لانهاية أى أنه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

ويتبين من عرض كيفية تقدير الكفاية لرأس المال أن التوقع يلعب دوراً كبيراً فى تحديد قرارات رجال الأعمال وذلك لأن رب العمل لا يبنى قراراته على الحقائق المعلومة لديه ، وإنما يبنها على أساس مجموعة من الصور الافتراضية — كل منها يرتبط بتاريخ معين — التى يتخيل حدوثها فى المستقبل إذا قام بتصرف معين فى الوقت الحاضر .

وهذه الصور الافتراضية ليست مؤكدة بطبيعة الحال ، ولذلك فإن عملية التوقع لا تقتصر على مجرد تركيب الصور الافتراضية وإنما تشمل أيضاً تحديد درجة الثقة فى صحة كل صورة منها ، وهذا لا يعنى أن عملية التوقع تعنى محاولة تركيب صور عن المستقبل منفصلة تماماً عن الحقائق القائمة فى وقت إجراء العملية ، فرب العمل عندما يقوم بإجراء عملية التوقع يتخذ الحقائق المعلومة لديه

أساساً لتقديراته ثم يحاول أن يدخل عليها التعديلات التي يفترض حدوثها ثم يحدد احتمال صحة هذه التعديلات الافتراضية .

وبوقف طول الأجل الذي يستند إليه التوقع على طبيعة القرار الذي يعتزم رب العمل اتخاذه ، ويمكنه أن يميز بين نوعين من التوقع :

١ - التوقع القصير الأجل وهو التوقع الذي يمتد إلى أجل يساوى طول الفترة الانتاجية وهذا هو التوقع الذي يقوم به رب العمل إذا أراد تغيير حجم الإنتاج دون تغيير في حجم الأصول الرأسمالية الثابتة .

٢ - التوقع طويل الأجل وهو التوقع الذي يمتد إلى أجل يساوى طول حياة رأس المال وهذا هو التوقع الذي يقوم به رب العمل إذا أراد تغيير حجم الإنتاج عن طريق تغيير حجم الأصول الرأسمالية الثابتة .

ويوجد فرق بين التوقع قصير الأجل والتوقع طويل الأجل ، ففي الأجل القصير نجد أن التوقعات التي يكونها رجال الأعمال عن المستقبل قابلة للتعديل بين وقت وآخر على ضوء النتائج التي يحصل عليها رجال الأعمال فهناك تفاعل بين النتائج التي يترقبها رجال الأعمال والتي يحققونها فعلاً ، ولا يوجد شك في أن المقارنة بين النتائج المقدرة والنتائج الحقة تؤدي إلى تعديل الخطط التي ينوي رجال الأعمال تنفيذها في الفترة المقبلة ، بينما أن التوقع طويل الأجل يتصل بعمليات تستغرق وقتاً طويلاً وليس من السهل تعديل الخطط على ضوء النتائج التي تتحقق فعلاً لأن رجال الأعمال إن يحصلوا على هذه النتائج إلا بعد مضي وقت طويل ، فالاستثمار في المعدات الرأسمالية الثابتة ينطوى على تورط رب العمل في عمليات طويلة الأجل .

والكفاية الحدية لرأس المال ليست العامل الوحيد الذى يؤثر فى الاستثمار ، فطبقاً لنظرية كينز يقوقف الاستثمار على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال من جهة وسعر الفائدة النقدى طويل الأجل من جهة أخرى ، ويحدد مستوى التوازن للانفاق الاستثمارى عندما تعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدى طويل الأجل ، وذلك لأنه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة طويل الأجل فإن رب العمل يميل إلى التوسع فى انفاقه الاستثمارى وهذا للتوسع يقترن به انخفاض فى الكفاية الحدية لرأس المال (على الأقل) حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالعكس لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة طويل الأجل فإن رب العمل يميل إلى تخفيض الانفاق الاستثمارى وهذا التخفيض يقترن به ارتفاع فى الكفاية الحدية لرأس المال (على الأقل) حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة طويل الأجل والكفاية الحدية لرأس المال .

وفى الواقع أن التوازن لا يتحقق عن طريق التغير فى الكفاية الحدية لرأس المال وحدها كلما تغير حجم الاستثمار ، فسر الفائدة النقدى طويل الأجل يميل إلى الارتفاع كلما زاد الاستثمار وإلى الانخفاض كلما انخفض حجم الاستثمار ، ويرجع هذا التغير فى سعر الفائدة طويل الأجل إلى زيادة المخاطرة التى يتعرض لها المقرض كلما زاد حجم القرض .

ولكن لماذا يتدخل سعر الفائدة النقدى فى تحديد الاستثمار ؟ والرد على ذلك هو أن الاستثمار ينطوى على عنصر الانتظار وذلك لأنه يستغرق وقتاً

تحدده مدة صلاحية المعدات الرأسمالية المدة للانتاج وتدخل عنصر الزمن في عمليات الاستثمار هو الذى يدعو إلى ضرورة مراعاة سعر الفائدة النقدى عند اتخاذ أى قرار بشأن الاستثمار سواء كانت الأرصدة المخصصة للاستثمار مقترضة أو ملكا لرب العمل ، ف سعر الفائدة يمثل نفقة الاستثمار وهذه النفقة أما أن تكون نفقة فعلية يدفعها رب العمل وذلك إذا كان رب العمل يحصل على الأرصدة المستثمرة عن طريق الاقتراض وأما أن تكون نفقة بديلة وذلك إذا كان رب العمل يحصل على الأرصدة المستثمرة من احتياطياته الخاصة ولذلك فإن شراء المعدات الرأسمالية يعتبر استعمالا بديلا لشراء السندات طويلة الأجل .

وواضح من هذا التحليل أنه طالما أن رب العمل يعتبر سعر الفائدة نفقة للاستثمار فإنه لا بد أن يدخلها في حسابه ويقارن بين هذه النفقة — سواء كانت نفقة فعلية أو نفقة بديلة — والعائد الذى يتوقع الحصول عليه من الاستثمار وهو الكفاية الحدية لرأس المال ، ويتحدد إنفاقه الاستثمارى عند النقطة التى تتبادل عندها نفقة الاستثمار مع عائد الاستثمار .

مضاعف الاستثمار : Investment Multiplier

ذكر كينز في كتابه « النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد » أن أول من تعرض لهذه الفكرة الاقتصادية كان Khan وذلك عند مناقشة تغيير حجم التوظيف كنتيجة لزيادة الاستثمار ، وقد فرق بين التوظيف الأول Primary Employment وهو الذى ينبجم عن استخدام الأموال المستثمرة في طلب عناصر الإنتاج المختلفة ، إلا أن هذا الحجم الأول من التوظيف لا يبق

على حاله لأنه يولد سلسلة من التوظيف تتتابع وراء بعضها البعض ، وهذه السلسلة من التوظيف تسمى توظفا ثانويا من الدرجة الثانية أو الثالثة وهكذا ، بحيث أننا لو جمعنا مجموع العمال الموظفين في نهاية الأمر لوجدنا أنهم يزيدون من حجم التوظيف الأولى والنسبة بين الزيادة في مجموع التوظيف الكلى وبين التوظيف الأولى هي التي يعبر عنها بمضاعف التوظيف .

وقد اعتد كينز في هذه الناحية على آراء « كان » واسكنه طبعها على العلاقة التي تربط بين زيادة الاستثمار وبين زيادة الدخل للنقدى القومى في مجموعة ، فكل زيادة في الاستثمار تولد زيادة أولية في الدخل في أول الأمر ولكن قيام الأفراد الذين يحصلون على هذا الدخل الجديد بمقابلة انفاقهم سواء كان استهلاكيا أو استثماريا من شأنه أن يولد دخولا جديدة تتابع وراء بعضها البعض ومجموع الزيادة في الدخل الكلى منسوبة إلى الزيادة الأولية في الاستثمار هي التي تمثل المضاعف .

ومضاعف الاستثمار في اقتصاد مغلق هو $\frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}}$

وباستخدام الميل الحدى للاستهلاك فإن :

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

$$\frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} =$$

وعلى هذا فكلما كان الميل الحدى للادخار صغيراً كلما كان قيمة مضاعف الاستثمار كبيراً .

هذا ولم يبحث كينز في موضوع فاعلية المضاعف هل ينطبق لأول وهلة وفي فترة قصيرة أو أن نشاطه يستغرق أمداً قد يطول أو قد يقصر تبعاً للظروف ، لم يتعرض لهذه المسألة ولذلك فقد فاضت للبحوث في هذا الموضوع واستقر الأمر على أن أثر مضاعف الاستثمار لا يحدث في نفس الوقت الذي يزيد فيه الاستثمار ، ولكنه يستغرق أمداً تختلف فترته تبعاً للظروف الاقتصادية .

وقد لوحظ أن مضاعف الاستثمار لا يعمل عمله كاملاً وفقاً للنظرية التي وضعها كينز ذلك لأن هناك تسريبات Leakages تدعو إلى عدم وصول الدخل القومي النقدي إلى الرقم الذي يحدده لنا المضاعف ، فإذا قل الميل للاستهلاك لأمر أو لآخر ضعفت قوة المضاعف في رفع مستوى الدخل ، وإذا زاد ميل دولة للاستيراد ضعفت مرة أخرى قوة المضاعف في رفع مستوى الدخل القومي وذلك لأن جانباً من الدخل لا بد وأن يبذل على سلع تستورد من الأسواق الأجنبية^(١) .

وقد أكد كينز هذه الحقيقة حيث بين أن فعل مضاعف الاستثمار يبدو واضحاً في حالة الاقتصاد المغلق الذي ليس له صلات بالعالم الخارجى ،

(1) F. Machlup : International Trade And the National Income Multiplier, 1950; P. 13.

ولسكن في حالة الاقتصاد المفتوح فقد لا تصل إلى النتائج التي توقعتها نتيجة لفعل المضاعف وذلك بسبب التهربات الناجمة عن فعل الواردات .

وهو هنا يفرق بين نوعين من البلاد :

١ — بلاد تعتمد اعتماداً كبيراً على اقتصادها الداخلي ولا تلعب التجارة الدولية في حياتها شأنها كبيراً ، وهنا يظهر المضاعف أثره بوضوح دون أن تؤدي زيادة الواردات إلى أضعاف قوته ونشاطه ، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولذا راجت فكرة قيام الحكومة هناك ببرامج عامة تقوم على إنفاق أموال طائلة تستثمر في مشروعات عامة في أوقات الكساد وذلك لكي تدفع الاقتصاد القومي نحو الانتعاش .

٢ — بلاد تعتمد على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً ، وتلعب الواردات دوراً كبيراً في إمدادها بالمواد الأولية والغذاء ، ومثال ذلك إنجلترا ، ولذلك فإن المضاعف لن يبدو أثره بوضوح كما هو مشاهد في الحالة الأولى .

ولهذا فإن البرامج التي اقترحت في بريطانيا لتنفيذ مشروعات عامة لم تلق النجاح المنتظر الذي لقيته مثل هذا البرامج في بلاد تحاول أن تسكتفي اكتفاء ذاتياً وأن لا تعتمد على الواردات .

ولقد يرى البعض أن زيادة الاستثمار في الاقتصاديات المفتوحة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الدخول الأولية وزيادة الدخول الأولية من شأنها أن تزيد الطلب على بعض المنتجات الأجنبية ، وهذا من شأنه أن يولد دخولا جديدة في البلاد الأجنبية ومن شأن قيام هذه الدخول الجديدة في البلاد الأجنبية أن

تؤدي إلى زيادة طلب أفرادها على منبجعات البلد التي قامت بتنفيذ المشروعات العامة ، وهكذا نجد أن الموجه التسريية التي أخذت صورة الزيادة في الواردات ترتد مرة أخرى لتقوم بدورها في زيادة الصادرات (١) .

وهكذا في موجات تقابع بعضها البعض خارج نطاق البلد حتى نصل بعد حين إلى زيادة حجم الدخل القومي السكلي في البلد التي تعتمد إلى زيادة استثمارها .

إلا أن هذه الموجات المتتابعة حينما تخرج عن نطاق البلد لابد وأن تقبدد فاعليتها ولا بد وأن ينقضى وقت طويل قبل أن تلمس البلد التي أقيلت على تنفيذ الاستثمار ما تنوقعه من زيادة في حجم الدخل واضطراد هذه الزيادة بمعدل ملحوظ .

ولعل هذه الملاحظة هي التي تدفع بالبلاد النامية التي تطبق برامج تنمية إلى محاولة تحقيق أمرين : —

١ — ضبط الواردات وذلك عن طريق مختلف ألوان الرقابة التي تفرضها حتى لا يحدث ذلك التسرب الذي يؤدي إلى إضاعة كل المزايا المرجوة من خطط الاستثمار وخطط التنمية ، وأحكام الرقابة على الواردات لا يعنى حصر كميات السلع المستوردة وقيامها في حدود معينة تتفق مع الخطة والأهداف المرجوة منها فقط ، ولكنها تتناول أيضاً تحديراً نوعياً بين الواردات بمعنى

(1) Cairncross, Introduction to Economics, op. cit., p. 61.

تفضيل بعضها على البعض الآخر وتعريضها لمقياس من الأولويات حيث يستهدف هذا المقياس ضمان الواردات اللازمة لتعامة الخطة واضطراد تقدمها والحيلولة دون الواردات السكالية التي تستنفذ موارد هي في أحوج الحاجة إليها .

٢ - تعمل على الاستعانة ما استطاعت بالقروض الأجنبية التي تمكنها من زيادة الواردات التي تزيد الحصول عليها في شكل معدات إنتاجية ومواد أولية وما إلى ذلك دون أن تتعرض للرصيد اللازم لبرامج الاستثمار حتى لا يؤدي هذا إلى ضعف قوة المضاعف نتيجة لعمليات التسرب التي تنشأ من زيادة الواردات وبهذه الطريقة أن نضيف أن ظاهرة ارتفاع قيمة الاستثمار - شكلاً - في البلاد الغامية لا يعتبر دائماً ظاهرة يمكن الاطمئنان إليها لأن ارتفاع قيمة المضاعف يعني ارتفاعاً للميل الحدى للاستهلاك ، والبلاد الغامية إذا أرادت أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية فلا بد لها بلوغ أهدافها الاستثمارية من الحد من الاستهلاك ، بمعنى أن تزيد امكانياتها الادخارية اللازمة ، والافان معنى استمرار زيادة الميل الحدى للاستهلاك في الارتفاع وما يترتب عليه من تضخم قد يودي ببرامج التنمية ويعرضها للفشل .

ولهذا يجب أن نكون حريصين في عدم التفاؤل بارتفاع قيمة المضاعف في البلاد الغامية لهذا الاعتبار طالما أن الجهاز الإنتاجي يكون قاصراً عن الاستجابة لاشباع الحاجات الملحة التي تفرض نفسها على أجهزة الإنتاج والتي تنشأ بطبيعة الحال من العوامل النفسية المسيطرة على نفوس الأفراد والتي تتمثل في الرغبة في الحداثة والتقليد وفي أن يرتقوا في مدارج أعلى في سلم الاستهلاك نتيجة للدخول التي يظفرون بها بسبب تنفيذ برامج التنمية .

دالة التفصيل النقدي :

تقرر النظرية السكلاسيكية أن شرط التوازن هو التعادل بين الأدخار

والاستثمار وأن هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات في سعر الفائدة ، ويعترض كينز على هذا الرأي . . . فوظيفة سعر الفائدة ليست بتحقيق التعادل بين الإدخار والاستثمار وإنما وظيفته هي تحقيق التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود ، وهذا التعادل بين التفضيل النقدي من جهة وكمية النقود المتداولة من جهة هو الشرط الذي يجب أن يتوفر في تحقيق التوازن النقدي في الأجل القصير .

ويستند كينز في اعتراضه على النظرية الكلاسيكية إلى أن الفرد يواجه قرارين مستقلين عن بعضهما استقلالا تاما .

١ — القرار الأول يتعلق بالتفضيل الزمى وهذا القرار يحدد مقدار الدخل الذى ينفق على سلع الاستهلاك ومقدار الدخل الذى يحتجزه لى يستخدمه لاجراض الاستهلاك فى المستقبل .

٢ — القرار الثانى يتعلق بالشكل الذى يجب أن يحتفظ فيه الفرد بما يفيض عن دخله بعد الإنفاق على سلع الاستهلاك ، وهذا القرار لا يشمل المدخرات الجارية لحسب وإنما يشمل المدخرات السابقة أيضاً أى كل الثروة التى يملكها الفرد .

فالفرد يواجه هذا السؤال : هل من الأفضل له أن يحتفظ بثروته فى شكل نقدي طابق أو فى شكل أصول مالية طويلة الأجل ؟ . .

واخفاً الذى وقعت فيه النظرية الكلاسيكية هو أنها حاولت استخراج سعر الفائدة من القرار الأول وهو الرغبة فى الإدخار وتجاهلت القرار الثانى وهو التفضيل النقدي ومن الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائداً للإدخار أو الانتظار وذلك لأن الشخص الذى يكتنز أمواله للمدخرة

ويحتفظ بها في شكل نقدي طابق لا يحصل على فائدة إطلاقاً ولكن إذا تنازل
عن تفضيله الاحتفاظ بثروته في شكل نقدي وقام بتحويلها إلى أصول إيرادية
(سندات) فإنه يحصل على عائد يتمثل في الفائدة التي تدفع عن هذه القروض
فسعر الفائدة هو إذن العائد الذي يحصل عليه الفرد مقابل تنازله عن سيولة
الأصول التي يملكها .

ويسنتج من ذلك أن سعر الفائدة هو الذي يحقق التبادل بين كمية
النقود المتداولة والتفضيل النقدي للأفراد . والتفضيل النقدي للمجتمع هو
عبارة عن جدول يوضح كمية النقود التي يرغب المجتمع في الاحتفاظ بها عند
أسعار الفائدة المختلفة ... أي جدول الطلب على النقود بينما أن كمية
النقود تمثل الكمية التي يقرر النظام المصرفي إصدارها للتداول وهي
مستقلة تماماً عن سعر الفائدة السائد في السوق ويفترض كمينز في تحليله ثبات
كمية النقود .

ويمكن التمييز بين ثلاثة دوافع تدعو الأفراد إلى التفضيل النقدي :

١ - عامل الدخل والمعاملات :

يرغب المستهلكون في الاحتفاظ برصيد نقدي لاستخدامه في الإنفاق
الخاص على السلع والخدمات خلال الفترة التي تمر بين الحصول على الدخل في
تاريخ معين والحصول على الدخل في تاريخ لاحق ، ولذلك فإن الرصيد
النقدي الذي يحتفظ به الأفراد للأغراض الدخلية يتوقف على عاملين :

(أ) حجم الدخل .

(ب) طول الفترة التي تمر بين الحصول على دخلين متتابعين ، وطول هذه الفترة يتناسب تناسباً عكسياً مع سرعة التداول الداخلية للنقد .

وكذلك يرغب رجال الأعمال في الاحتفاظ برصيد نقدي لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارة الجارية خلال الفترة التي تنقضي بين البدء في العملية وبين تحصيل ثمن البيع ويتوقف الرصيد النقدي لهذا الغرض على عاملين :

(أ) قيمة الإنتاج .

(ب) سرعة تداول النقد لأغراض المعاملات .

٢ — عامل الاحتياط :

يحتفظ الأفراد عادة برصيد نقدي لمواجهة الطوارئ التي قد تتطلب نفقات فجائية واستغلال بعض الفرص الاستثنائية وكذلك قد يحتفظون برصيد نقدي لشراء بعض الأصول للاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التي يتعرضون لها في المستقبل . . وتتوقف قوة هذا الدافع على العوامل الآتية :

(أ) ضمان الحصول على النقد المطلوبة وقت الحاجة إليها (عن طريق الاقتراض مثلاً)

(ب) سمر الفائدة النقدي طويل الأجل .

يرغب المضاربون في أسواق الأصول المالية في الاحتفاظ بحزء من ثروتهم في شكل نقدى طليق وهذا التفضيل ينطوى على التضحية بالفائدة التي تغلبها الأصول الإبرادية . . ويرجع التفضيل النقدي لأغراض المضاربة إلى اعتبار هام وهو عدم التأكد من مستقبل سعر الفائدة . . ويترتب على عدم التأكد اختلاف الأفراد في تقدير المستقبل . . فعدم التأكد يدعو إلى إنقسام في الرأي بين جمهور المتعاملين وهذا الإنقسام هو الذي يدعو إلى التعامل في السوق ففريق من جمهور المتعاملين يرى أن أسعار الفائدة في المستقبل سوف تكون أعلى من أسعار الفائدة التي يقررها السوق ، وهذا الفريق يجد مبرراً للاحتفاظ بموارد في شكل سائل لسكى يتمتع بحرية التصرف ، فيحقق ربحاً إذا أصاب في تقديره وفريق آخر يقدر أن الفائدة في المستقبل سوف تكون أقل من الأسعار التي يقررها السوق وهذا الفريق يتخذ موقفاً عكسياً فيقترض لأجل قصير ليشتري ديوناً لأجل طويلة . . . ويتحدد سعر السوق عندما تتعادل مبيعات الزوايين مع مشتريات الصعوديين .

فالرغبة في الاحتفاظ بحزء من الثروة في شكل نقدى طليق ترجع إلى اعتبارين هما :

١ - عدم التأكد من اتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل .

٢ - إنقسام الرأي بين جمهور المتعاملين .

ويتأثر الطالب على النقود لأغراض المضاربة بالتغيرات التدريجية في سعر الفائدة ، ويمكن أن نضيف إلى هذا العامل عاملاً آخر وهو قيمة الأصول المتداولة في السوق . .

وعلى ذلك فإن الطالب على النقود لأغراض المضاربة يتوقف على عاملين :

١ — التوقعات بشأن اتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل .

٢ — قيمة الأصول المالية المتداولة في السوق .

وإذا أدمجنا الطلب على النقود لأغراض الاحتياط مع الطلب على النقود لأغراض الدخل والمعاملات فإنه يمكن تقسيم التفضيل النقدي إلى قسمين :

١ — الطلب على النقود كوسيلة للدفع .

٢ — الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة .

ويتكون الطلب على النقود كوسيلة للدفع من التفضيل النقدي لأغراض الدخل والمعاملات والاحتياط . وإذا افترضنا وجود علاقة محددة بين حجم الدخل وحصيلة المبيعات من جهة وبين سرعة تداول النقود لأغراض الدخل وسرعة تداول النقود لأغراض المعاملات من جهة أخرى فإن الطلب على النقود كوسيلة للدفع يتوقف على عاملين :

١ — حجم الدخل النقدي .

٢ — نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية .

ويتوقف الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة على المفاضلة بين المزايا التي يتمتع بها الفرد من الاحتفاظ بثروته في شكل نقدي طليق والمزايا التي يتمتع بها من الاحتفاظ بها في شكل سندات (تستبعد الأصول الاستثمارية العينية وذلك للتمييز بين قرارات المضاربين وقرارات رجال الأعمال) .

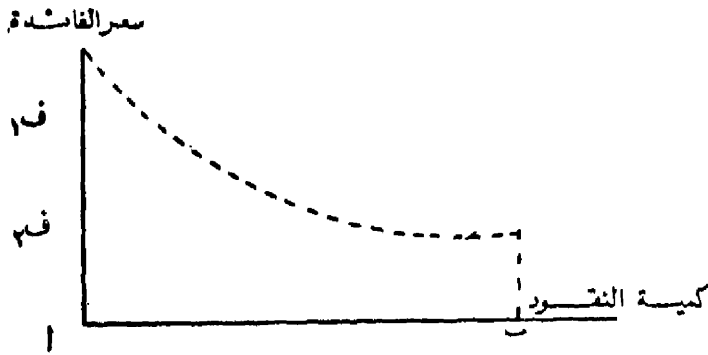
والخاصية التي تتميز بها الأصول السائلة هي الضمان وعدم المخاطرة بينما

أن الخاصية التي تتميز بها الأصول المالية هي أنها تعطى عائدا يتمثل في الفائدة ويوجد تعارض بين الرغبة في التمتع بالسيولة والرغبة في الحصول على عائد وذلك لأن الاحتفاظ بثروته في شكل سندات يعرض صاحبها للمخاطرة التي تنشأ عن التغيرات في القيمة الرأسمالية لهذه السندات ويزداد هذا الخطر كلما زاد طول أجل الدين وهذه التقلبات المحتملة في أسعار السندات تضعف من سيولتها .. ومعنى ذلك أن الرغبة في الحصول على عائد تعنى التضحية بالسيولة .. وبالمثل فإن الرغبة في التمتع بالسيولة تعنى التضحية بالعائد .

ويقوم المضارب بتوزيع أصول السككية بين أصول إيرادية بحيث يحقق التوازن بين الرغبة في السيولة والرغبة في العائد ، وهذا التوزيع يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة ، فارتفاع سعر الفائدة يفرى على التنازل عن السيولة أى تفضيل السندات على النقود وبالعكس يفرى انخفاض سعر الفائدة على التنازل عن العائد أى تفضيل النقود على السندات .

فهناك إذن علاقة عكسية بين التغيرات في سعر الفائدة والطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة . . . وهذه العلاقة يصفها كينز بدالة التفضيل النقدي وهى تبين الأرصدة التى يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها فى شكل عاطل عند أسعار الفائدة المختلفة، والخاصية التى تتميز بها هذه الدالة هى أنه يوجد حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن تجاوزه وعندما يصل سعر الفائدة إلى هذا المستوى فإن الطلب على النقود يصبح مرنا مرونة لانهاية وهذا المستوى تحدده نفقة شراء السندات ، فإذا انخفض سعر الفائدة إلى الحد الذى يساوى نفقة شراء السندات بحيث لا يعطى للمضاربين أى عائد صافى

يعرضه على المخاطرة التي يتحملها فإنه لا يوجد ما يبرر الأقدام على شراء السندات ويتحول تفضيل المضاربين كلية إلى النقود .



ويبين الشكل المبين بعاليه دالة التفضيل النقدي لأغراض المضاربة بياناً ويلاحظ أن المنحنى ينحدر إلى أسفل في اتجاه اليمين . . . ويبدأ الانحدار عند سعر الفائدة (F_1) وهذا هو الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يكون عنده التفضيل النقدي صفراً ويستمر انحدار المنحنى إلى أسفل حتى يصل سعر الفائدة إلى المستوى (F_2) ثم يحول اتجاهه في اتجاه مواز للمحور الأفقي ويصبح التفضيل النقدي مرناً مرونة لانهائية .

الخلاصة :

يتبين من العرض السابق أن العلاقات الأساسية التي تقررها النظرية العامة هي :

١ - دالة الاستهلاك التي تربط الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المتاح للافاق الخاص .

$$C = C(Y)$$

٢ — دالة الاستثمار التي تربط الإنفاق الاستثماري بسعر الفائدة النقدي ،
وذلك بفرض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال .

$$I = I(i)$$

٣ — دالة التفضيل النقدي التي تربط الطلب على النقود بسعر الفائدة
والدخل النقدي .

$$L = L(Y, i)$$

الفصل الثالث عشر

العلاقة بين الإدخار والاستثمار

تتوقف العلاقة بين الإدخار والاستثمار على التعريف الذى نستخدمه لتحديد معنى الدخل القومى والإدخار والاستثمار ، ويمكن أن نميز بين ثلاثة تعاريف :

أولاً : التعريف الأول لكينز :

رأينا أن كينز قد إستخدم فى كتابه *Treatise on Money* تعريفا خاصا للدخل القومى .. وطبقا لهذا التعريف يشمل الدخل القومى مجموع عوائد عناصر الإنتاج بما فى ذلك الأرباح العامة وهى أجر الإدارة الذى يجب أن يحصل عليه رجال الأعمال .. وكل زيادة فى الأرباح التى يحصل عليها رجال الأعمال من الأرباح العامة تعتبر أرباحا قدرية تضاف إلى رأس المال ولا تدخل ضمن للعناصر التى يتكون منها الدخل القومى ، أى أن الدخل النقدي يماثل مجموع تكاليف الإنتاج ، وهذه التكاليف تختلف عن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات .. والفرق بين مجموع الإنفاق القومى والدخل القومى (تكاليف الإنتاج) يعتبر ربحا قدريا أو خسارة قدرية .. والشرط الذى يجب أن يتوفر لكي يتحقق التوازن هو التعادل بين الإدخار والاستثمار .. فإذا اختلفت العلاقة بينهما فإن التوازن يختل . وينعكس هذا الاختلال على العلاقة بين الدخل

والإنفاق القومى . وتظهر أرباح أو خسائر قدرية وبعبارة أخرى فإن كينز يعرف الأرباح والخسائر القدرية بأنها الفرق بين الاستثمار والإدخار ويعتبر هذا الفرق موجبا (الأرباح قدرية) إذا زاد الاستثمار عن الإدخار وسالبا (خسارة قدرية) إذا زاد الإدخار عن الاستثمار .

وواضح من هذا التحليل أن العلاقة بين الاستثمار والإدخار تتوقف على تعريفه للدخل القومى وبالتالى تعريفه للإدخار ، فالإختلاف بين الاستثمار والإدخار يرجع إلى استبعاد الأرباح والخسائر القدرية من الدخل القومى ، وتبعاً لذلك فإن الإدخار هو عبارة عن الفرق بين الدخل المادى (أى مجموع نفقات الإنتاج بما فى ذلك الأرباح المادية فقط) وما ينفقته المجتمع على سلع الاستهلاك ، وبعبارة أخرى فإن استبعاد الأرباح القدرية من الدخل القومى هو الذى يخلق الاختلاف بين الاستثمار والإدخار .

ثانياً : التعريف الثانى لكينز :

وقد عدل كينز عن هذا التعريف فى كتابه عن النظرية العامة للتوظيف ، فعرف الدخل القومى بحيث يشمل الأرباح والخسائر القدرية أى أنه لم يميز بين الأرباح المادية والأرباح الاستثنائية ، وعلى ذلك فإن الدخل القومى يساوى نفقات الإنتاج بما فى ذلك الأرباح القدرية . وينقسم الدخل القومى (Y) إلى قسمين : نفقات إنتاج سلع الاستهلاك (C) وإنتاج سلع الاستثمار (I).

$$Y = I + C$$

ويتوزع الدخل القومى بين الإنفاق على سلع الاستهلاك C والإدخار

$$I + C = C + S$$

$$I = S \quad \text{أى أن}$$

ومعنى ذلك أن الإدخار لا يمكن أن يختلف بأى حال من الأحوال عن الاستثمار وهذه العلاقة بين الإدخار والاستثمار تتوقف على التعريف الذى أعطاه كينز للإدخار والاستثمار ، فهو يعرف الإدخار بأنه الفرق بين الدخل المحقق (ويشمل الأرباح والخسائر القدرية) والإنفاق على سلع الاستهلاك ، وكذلك يعرف الاستثمار بأنه الإنفاق المحقق على سلع الاستثمار .

ويلاحظ أن التعادل بين الإدخار والاستثمار يتوقف على عدم وجود فترة زمنية بين الحصول على الدخل والإنفاق على سلع الاستهلاك ، أى أن الإدخار المحقق فى فترة معينة يعادل الاستثمار المحقق فى نفس الفترة .

وهذه النتيجة تتوقف على التعريف الذى أعطاه كينز لكل من الإدخار والاستثمار ، فهو يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء من الدخل القومى الذى لم ينفق على سلع الاستهلاك ، أى أنه يشمل المدخرات التى حققتها المجتمع فعلا كما يعرف الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج القومى الذى لم يستهلك ، أى أنه يشمل الاستثمارات المحققة فعلا .

وهذا التعادل بين القيم المحققة للاستثمار والإدخار يتحقق نظريا عن أحد طريقتين :

١ — افترض وجود أرباح قدرية أو خسائر قدرية ، وفى هذه الحالة تشتمل قيمة إنتاج السلع الاستهلاكية على نفقات العناصر المشتركة فى إنتاج السلع الاستهلاكية (بما فى ذلك الأرباح المعادية) مضافا إليها الأرباح القدرية

(أو مخصصا منها الخسائر التقديرية) التي يحققها رجال الأعمال في الصناعات الاستهلاكية ، كما تشمل قيمة سلع الاستثمار على نفقات العناصر المشتركة في إنتاج السلع الاستثمارية مضافا إليها الأرباح التقديرية (أو مخصصا منها الخسائر التقديرية) التي يحققها رجال الأعمال في الصناعات الاستثمارية .

٢ — افترض أن السلع التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية في فترة معينة ولا يستهلكها المجتمع في نفس الفترة تضاف إلى البضائع المخزونة لدى التجار ، وأن السلع التي يستهلكها المجتمع في فترة معينة لا تنتجها الصناعات الاستهلاكية في نفس الفترة بل تسحب من البضائع المخزونة لدى التجار والمؤسسات الصناعية .

والحالة الأولى تستبعد طالما أنه توجد موارد عاطلة يمكن إستخدامها في الإنتاج ، أى طالما أن مرونة الإنتاج تساوى واحد صحيح .

وعلى ذلك فإنه إذا اختلفت خطط الاستثمار عن خطط الادخار ، فإن التغيرات في البضائع المخزونة تعمل على تصحيح اختلال الملائقة بين الاستثمار والإدخار .

فلو فرضنا أن الإقتصاد القومى يتمتع بحالة توازن بمعنى أن توزيع الانفاق القومى بين سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار يتمشى مع توزيع الإنتاج القومى بين هاتين المجموعتين من السلع فإن خطط الإدخار تتبادل مع خطط الاستثمار ، فإذا قرر المجتمع — لسبب ما — أن يزيد إنفاقه الاستهلاكي ويخفض مدخراته ، فإنه يترتب على هذا القرار أن الإنتاج الجارى من السلع الاستهلاكية

لا يكفى للوفاء بطلبات الجمهور ، ويلجأ رجال الأعمال إلى مواجهة الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية عن طريق السحب من البضائع المخزنة ، وهذا السحب يمثل نقصا في الاستثمار ، وبالمثل لو قرر المجتمع تخفيض إنفاقه الاستهلاكي وزيادة مدخراته فإنه يتعرض على هذا القرار عدم كفاية طلب الجمهور لاستيعاب الإنتاج الجارى من السلع الاستهلاكية ، ويواجه رجال الأعمال هذا الموقف عن طريق إضافة السلع التي لا يستهلكها الجمهور إلى البضائع المخزنة ، وهذه الإضافة تمثل زيادة في الاستثمار .

وهكذا نجد أنه إذا أختلت العلاقة بين طلب المجتمع على سلع الاستهلاك والإنتاج الجارى من هذه السلع ، أو بعبارة أخرى إذا أختلت العلاقة بين خطط الادخار وخطط الاستثمار ، فإن الفجوة تسوى عن طريق التغيرات في البضائع المخزنة بحيث تعادل الادخارات المحققة مع الاستثمارات المحققة .

وباختصار ، فإن التعادل بين الادخار والاستثمار في نظرية كينز عن التوظيف لا يعنى التعادل بين خطط الادخار وخطط الاستثمار ، وإنما يعنى التعادل بين الادخارات المحققة والاستثمارات المحققة .

والخلاصة أن كينز عالج مشكلة الادخار الاستثمار في كتابه « رسالة في النقود » وبين أن هناك اختلافا واضحا بين الادخار والاستثمار ، وقرر أن الذين يقومون بعملية الادخار فريق من الناس يختلف تمام الاختلاف من ذلك الفريق الذى يتولى حماية الاستثمار ، وبهذا وصل إلى نتيجة واضحة في رسالته عن النقود وهى أن السر فى التقلبات التى تصيب النشاط الاقتصادى إنما ترجع إلى ذلك الاختلاف بين الادخار والاستثمار .

وفي رأينا أن كينز عندما كان يناقش مسائل الإدخار والاستثمار في رسالته عن النقود ، فإنه كان يناقشها على أساس أنه الإدخار المقدر والاستثمار المقدر ، لأنه كان ينظر إلى هاتين الظاهرتين من وجهة نظر المستقبل أى 'التقدير الذى يضعه الأفراد لإدخاراتهم في المستقبل ، والتقدير الذى يضعه الأفراد للاستثمار في المستقبل ، وقد أوضح هذه الفكرة الكتاب الذين ينتمون إلى المدرسة السويدية حيث قاموا بالتفرقة بين وجهة النظر المستقبلية ex-anti وبين وجهة النظر الماضية ex-post والتي تتلخص فى أننا نعتبر هاتين الظاهرتين « الإدخار والاستثمار » نتائج محققة .

وبعبارة أدق يمكن أن نوضح أن دراسة هاتين الظاهرتين من ناحية المستقبل تمائل وضع تقديرات لما يمكن أن يحدث فى المستقبل أى وضع خطط يستهدف الأفراد تحقيقها فى المستقبل ، بينما وجهة النظر المحققة هى وجهة نظر محاسبية .

ومع ذلك لا تزال مشكلة الإدخار والاستثمار مثار جدل حتى هذه اللحظة وما نريد أن نؤكد أن وجهة النظر الكينزية فى رسالة كينز عن النقود كانت تفترض أن الدخل القومى بعد أنه عادى Normal بمعنى أنه يكاد يكون هذا الدخل الذى يفرى رجال الأعمال على المحافظة على النشاط الإقتصادى فلا يدعوهم هذا الدخل إلى التوسع أو إلى تطبيق مجال نشاطهم

وهذه الفكرة صعبة وشائكة لأننا نضد بمعنى « الدخل العادى » وكيف نستطيع أن نقيس الدخل العادى ونحدده ، لكن تواجهنا هذه الصعوبة من الناحية العمالية ، أما من الناحية النظرية ، فإن الإعتماد على فكرة

الدخل المادى اعتماداً يمكن أن يؤدي بالنظرية إلى جانب كبير من الأهمية .
وعندما عالج كينز في كتابه النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود
عدل عن التعريف الذى كان قد وضعه للدخل القومى في رسالته عن النقود ،
وقال أن الدخل القومى هو الذى يمكن أن تحصل عليه الجماعة التى تبذلها
في العملية الإنتاجية ، فهو قيمة أجور عناصر الإنتاج ، وهو عبارة عن
نفقة الإنتاج .

وإذن لم يثر موضوع الدخل المادى ولم يثر موضوع الأرباح القدرية
أو الخسائر القدرية ، ولم يثر الصعوبات التى واجهت البعض عندما بين أن
الأرباح القدرية يجب أن لا تدرج في الدخل القومى وإنما هي زيادات في رأس
مال الجماعة ، وأن الخسائر هي عبارة عن مبالغ نخس من رأس مال الجماعة ..
ورجع إلى فكرة الدخل القومى بالصورة التى أشرنا إليها ، وإذن وصل إلى
نتيجة واضحة وهي أن الإدخار يعادل الاستثمار وأن هناك تعادلاً بينهما دائماً .

ولكن نمة ملاحظة يجب أن تبدى في هذه الناحية ، وهي ملاحظة دقيقة
وهي أن الكثيرين قد يشيرون إلى تعادل الادخار والاستثمار على أنه يشير
إلى تحقيق التوازن ، بيد أن هذا يعتبر من قبيل الخطأ لسبب بسيط وهو أننا
قد نستطيع تصوير تعادل دائم بين العرض والطلب ولكن هذا التعادل
لا يمكن أن يتم عن توازن يتمتع به السوق ، فالتعادل التوازنى بين العرض
والطلب يقتضى شرطاً وهو أن السعر الذى وصل إليه السوق يحقق التعادل
بين الكمية المطلوبة لهذا السعر والكمية المعروضة لهذا السعر ، وإذن
فالتعادل بين الإدخار والاستثمار قد يتحقق بالمعنى الحسابى ، ولكنه لا يتحقق

بالمعنى الاقتصادى ، ويتحقق التبادل بين الادخار والاستثمار بالمعنى الاقتصادى عندما يتحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد التى تملكها الجماعة .

ثالثاً : تعريف روبرتسون^(١) :

تحت عنوان الادخار والاكتناز Saving and hoarding بين الأستاذ روبرتسون كيف أن الادخار الذى قد تزمع عليه الجماعة قد لا يتحقق ، ذلك لأن الهدف من إدخار موارد حقيقية تجد أنها لا تستطيع أن تصل إلى تحقيقه وأنها بدلا من أن تدخر ما أزمعت على إدخاره ، انتهت إلى استهلاك قدر كبير من هذه الموارد لم تكن تقدر استهلاكها .

وهذه المشكلة بهذا المعنى لا تواجه البلاد النامية وإنما البلاد المتقدمة ، فالناس قد يجمعون على الادخار النقدي ، ومع ذلك يجدوا أنفسهم أنهم لم يجمعوا من الدخل الحقيقى ، والسر فى هذا يرجع إلى أن جانباً من الأفراد قد عمد إلى أن يحتجز من دخله جانباً كبيراً من النقود فى شكل مكتنز مما أدى إلى هبوط الأسعار ، وما ترتب عليه أن الاستهلاك الحقيقى لم ينقص بالمقدار الذى كان مقدراً من قبل .

ذكر روبرتسون Robertson مثلاً أنه لو أن فرداً كان يدخر ٢ جنيه من دخل مقداره ١٠ جنيه فإن الدخل الذى يمكن يتصرف فيه بمعنى الدخل المدد للانفاق على الاستهلاك هو ٨ جنيه ، بيد أنه لو انخفضت الأسعار بمستوى الانخفاض فى الدخل الناتج عن الادخار ، فإن هذا الدخل المدد

(1) D. H. Robertson : Banking policy and the price Level.

للا اتفاق يساوى الدخل الذى يحصل عليه بـ ١٠ جنيه وفى هذه الحالة يحدث الادخار دون أن يصاحبه حرمان .

ويرى روبرتسون أنه قد يتحقق الحرمان دون أن يصاحب هذا الحرمان إيداع والمرفى هذا أن الأسعار قد اتجهت إلى الارتفاع .

وهو يميز بين الادخار والاكتناز . فقد يدخر الأفراد دون أن يصاحب هذا اكتناز لو وجه الأفراد مدخراتهم نحو شراء السلع الرأسمالية وهذا يعنى أن كل الذى يحدث هو انتقال القوة الشرائية من فريق من الأفراد إلى فريق آخر ، وقد يقدم الأفراد على ادخار جزء معين وذلك بتحويل الطاقة النقدية إلى أصل من الأصول « مثل إنشاء مصنع مثلا » . . وقد يصاحب الادخار اكتناز لو أن المال المدخر أصبح عاطلاً وهنا يتحول المال المدخر إلى مال مكتنز .

وهو يعطى تعريفاً دقيقاً للاكتناز ويفترض أن الفترة الزمنية التى يقيس فيها الاكتناز هى فترة اليوم — قد تكون أسبوعاً أو شهراً أو سنة — ويحدد معنى اليوم بأنه الفترة الزمنية التى يمكن فيها للنقود أن تدور فى التداول مرة واحدة . ويعبر عن الاكتناز بأنه زيادة النسبة بين كمية النقود وبين الدخل القابل للتصرف فيه — فلو فرض أن لدينا كمية نقود مقدارها ١٠ جنيه وأن الدخل القابل للتصرف فيه هو ١٠ جنيه فسيكون النسبة واحد صحيح فلو زادت هذه النسبة لسبب من الأسباب فسيكون فى هذه الحالة قد حققنا عملية اكتناز .

وفى نظري روبرتسون أننا لا نقوم بالاتفاق من دخل اليوم وإنما ننفق من

دخل يوم سابق - فلو كان ادخار اليوم السابق مبالغ ٢ جنيهه وإلتفاق اليوم ٨ جنيهه فإن الادخار + كمية النقود التي نحصل عليها (١٠ جنيهه) = كمية النقود اليوم (١٢ جنيهه) ، بينما الدخل ١٠ جنيهه وإذن فإن نسبة الاكتنار هي $\frac{12}{10}$ وهى النسبة بين كمية النقود والدخل اليومى .

وعلى أساس هذا يمكن أن نتصور الوضع كالتالى :

حيث أن S_1 الالفاق الكلى فى اليوم الأول .

٦ M_a كمية النقود لدى أفراد الجمهور

٦ X المبلغ المدخر .

٦ M_b كمية النقود لدى رجال الأعمال .

وعلى هذا نجد أن المستوى العام للأسعار :

$$P_1 = \frac{M - X}{M} \cdot P$$

وفى الواقع كانت المعادلة السابقة كالتالى :

$$P_1 = \frac{M - X}{T}$$

$$P \cdot T = M \quad \therefore \quad ٦$$

$$T = \frac{M}{P} \quad \therefore$$

∴ بالتعويض نحصل على المعادلة الأولى وهى :

$$P_1 = \frac{M - X}{M} \cdot P$$

$$R_1 a = M_a \quad \therefore 6$$

$$R_1 b = M_1 b - X \quad \therefore$$

وذلك لأن الجمهور عندما أدخر جزء من دخله قام باكتنازه ولم يعطه
رجال الأعمال ونجد أن الزيادة في المعادلة الأولى :

$$M_1 a = M_a + X$$

بقابلها نقص في المعادلة الثانية :

$$M_1 b = M b - X$$

ومن هذا نرى أن أفراد الجمهور بدأو يقومون بعملية اكتناز وأن دخل
رجال الأعمال في اليوم الأول أصبح ينقص بمقدار الادخار الذي قام به الأفراد
في اليوم السابق وكذلك الحال بالنسبة لـكمية النقود لدى رجال الأعمال .

غير أن ما نريد أن نتناوله في تحليلنا هو المقارنة بين مقدار الإدخار الذي
يقصده الأفراد ورغبوا فيه ومقدار الادخار الذي تحقق فعلاً ونوضح ذلك
فيما يلي :

$$C_p = \frac{M_a - X}{P} = \frac{M_a}{P} - \frac{X}{P}$$

وتبين هذه المعادلة مقدار الاستهلاك الذي قصد الأفراد أن يحققوه
حيث C_p Planned Consumption أى الاستهلاك المخطط ومعنى هذا أن الأفراد

حرموا أنفسهم من سلع مقدارها $\frac{X}{P}$ وهذا ما يسمى بالحرمان المقصود .
 أما الاستهلاك الفعلي فإنه يكون بقسمة ما ينفقه الأفراد على الأسعار في
 اليوم الأول .

$$P_1 = \frac{M - X}{T}$$

وواضح أن الأسعار في هذا اليوم أعلى من الأسعار في اليوم السابق
 أى أن :

$$P_1 = \frac{M - X}{T} P_0$$

أما الاستهلاك الفعلي .

$$G_a = \frac{M_a - X}{P_1}$$

ومن المعادلتين السابقتين نجد :

$$G_a = \frac{M_a - X}{M - X} \cdot \frac{M}{P}$$

$$G_a = \frac{M_a - X}{P} \cdot \frac{M}{M - X} \quad \text{أى أن :}$$

وعلى هذا فالاستهلاك الفعلي أكبر من الاستهلاك المقدّر ونستطيع أن
 نقدر مقدار الزيادة في الاستهلاك كالتالى :

$$\left(\frac{M_a - X}{P} \cdot \frac{M}{M - X} \right) - \left(\frac{M_a - X}{P} \right)$$

$$= \left(\frac{M_a - X}{P} \right) \left(\frac{M}{M - X} - 1 \right)$$

$$= \frac{X}{P} \left(\frac{M_a - X}{M - X} \right)$$

أما إذا أردنا معرفة مقدار الحرمان فإنه يكون كالتالى :

$$\frac{X}{P} \left(1 - \frac{M_a - X}{M - X} \right)$$

$$= \frac{X}{P} \cdot \frac{M_b}{M - X}$$

وهذا هو الحرمان الفعلى وواضح أن الحرمان الفعلى أقل من الحرمان المقصود .

وفى العرض السابق الذى عرضه روبرتسون بين القتايج التى تترتب على الادخار فالداس قد يزمعوا على الادخار بيد أنه سرعان ما يقبده هذا الادخار ويتبخر ، فهو يميز بين الادخار النقدى والادخار الحقيقى ، ويرى أن الادخار النقدى إذا أريد أن يحقق أغراضه ويتحول إلى ادخار حقيقى كان من الضرورى أن لا تنخفض الأسعار إطلاقا وكان من الضرورى أن يصاحب هذا الادخار النقدى حرمان نقدى بنفس القدر ، بمعنى أن يحرم الناس أنفسهم من الاستهلاك .

وفى المادلات التى عرضناها نقلا عن روبرتسون ، يتبين لنا أنه نتيجة لانخفاض الأسعار بسبب الادخار والاكتناز الذى أقبل عليه الجمهور فإننا نجد أن الحرمان الذى تعرض له يقل عن الحرمان المقصود .

ويقسم روبرتسون أفراد الجمهور إلى جمهور المستهلكين ورجال الأعمال الذين يمارسون إنتاج السلع الاستهلاكية ، ولذلك فإن إقبال الجمهور كمستهلكين على الادخار من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى زيادة ما يحصل عليه رجال الأعمال كمستهلكين عند إنفاقهم لدخولهم ، فالأفراد يظفرون بجانب من السلع قصدوا قبل أن يحرموا أنفسهم منها نتيجة لانخفاض الأسعار ورجال الأعمال بوصفهم مستهلكين نجد أنهم يظفرون بجانب من السلع ما كانوا يفكرون في الحصول عليه نتيجة لانخفاض الأسعار ومع ذلك فإن أفراد الجمهور عندما أقبلوا على الادخار للنقد لم يبلغ حرمانهم ذلك القدر الذي فسكروا فيه ذلك لأننا أشرنا أن هناك فرق بين الحرمان الفعلي وبين الحرمان المقصود حيث أن الحرمان الفعلي أقل من الحرمان المقصود ومع ذلك فسوف نجد أن الحرمان الفعلي الذي تحقق لأفراد الجمهور بسبب إقباله على الادخار يعادل الزيادة التي ظفرتها رجال الأعمال في صناعات الاستهلاك بوصفهم مستهلكين نتيجة لانخفاض الأسعار .

دوضع روبرتسون أمامنا احتمالين لمواجهة الادخار الذي يقوم به أفراد الجمهور :

الاحتمال الأول أن رجال الأعمال يحصلون على دخل أقل نتيجة اقيام أفراد الجمهور بإدخار مبلغ معين واسكى به الجوا الموقف يملوا على بيع الأصول النقدية التي في حوزتهم وهذه المبيعات تؤدي إلى زيادة كمية النقود بنفس النسبة التي انخفض بها دخلهم نتيجة اقيام أفراد الجمهور بالادخار .

والاحتمال الثاني هو أن السلطات النقدية قد لا تبقى هذا الوضع على حاله

فتدخل في نهاية الأمر وذلك حتى لا تسمح بحركة استمرار انخفاض الأسعار كما يرى أن هناك استفادة يمكن أن توضع موضع الاعتبار دائماً وهي أن النتائج التي تغطى عليها عملية الادخار إذا هبطت مستويات الأسعار إنما تؤدي إلى فشل الأغراض المرجوة من عملية الادخار ، إذ طالما نجد أن الحرمان للفعل الذي يمرض له أفراد الجمهور يعادل تماماً الزيادة التي ظفر بها رجال الأعمال في صورة سلع إضافية استطاعوا الحصول عليها نتيجة لانخفاض الأسعار ، طالما أن هذا الحرمان يعادل هذه الميزة التي ظفر بها رجال الأعمال فإن النتيجة الحتمية هي أن الادخار الحقيقي يساوى صفراً ، أما الادخار الفعدي الذي تحقق أو الذي حققه أفراد الجمهور فهو رقم موجب .

رابعاً : رأى كلاين⁽¹⁾ klein

يحاول كلاين klein التوفيق بين الآراء المتعارضة وذلك بالفرقة بين جداول الادخار والاستثمار من جهة ، والقيم المحققة للادخار والاستثمار من جهة أخرى .

فإذا افترضنا أن كلا من الادخار والاستثمار مستقل عن سعر الفائدة ، ويتوقف على الدخل فقط ، فإن جدول الادخار يعطي العلاقة بين الادخار والدخل ، وبين المبالغ التي يرغب المجتمع في إيداعها عند كل مستوى من مستويات الدخل . وكذلك يعطي جدول الاستثمار العلاقة بين الاستثمار والدخل ، وبين المبالغ التي يرغب المجتمع في استثمارها عند كل مستوى من مستويات الدخل . ويتحدد التوازن عندما يتقاطع منحني الادخار مع منحني

(1) L-klein : The keynesian Revolution, pp. 110—117.

الاستثمار . أى أن التعادل بين الادخار والاستثمار لا يحقق إلا عند مستوى معين من الدخل وهذا المستوى هو المستوى التوازنى .

والمدخرات التى تتحقق عند هذا المستوى من الدخل لا بد أن تساوى الاستثمارات التى تتحقق عند نفس المستوى . فالادخار يحقق إذن هو ذلك القدر من المدخرات الذى يتحقق فعلا عند المستوى التوازنى للدخل وكذلك الاستثمار المحقق هو ذلك القدر من الاستثمارات الذى يقترن بالمستوى التوازنى للدخل . وبعبارة أخرى فإن القيم المحققة للادخار والاستثمار هى نقطة معينة ، بينما أن القيم المتوقعة للادخار هى عبارة عن سلسلة متصلة من النقاط على منحنى الادخار كما أن القيم المتوقعة للاستثمار عبارة عن سلسلة متصلة من النقاط على منحنى الاستثمار .

وجميع النقاط على منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار هى قيم غير محققة وإنما هى قيم فرضية وذلك لأنها تقترن بمستويات فرضية من الدخل .

وعلى ضوء هذا التحليل يمكن فهم التعريف الذى أعطاه كينز للعلاقة بين الادخار والاستثمار فى النظرية العامة للتوظيف . فهو يقصد بالادخار والاستثمار القيم المحققة أى الادخار والاستثمار اللذين يقترنان بالمستوى التوازنى للدخل .

ويقرر كلاين أن اعتبار المستوى الفعلى للدخل مستوى توازنى بمعنى أنه يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار . هو نظرة غير واقعية ، فالأصح أن نعتبر أن القيم المحققة للدخل هى نتيجة لعمليات حركية متصلة شبيهة بالعمليات التى تؤدى إلى التوازن فى السوق . فلذا اختل التوازن فى السوق ، فإن التغيرات فى السعر

تعمل على تصحيح هذا الاختلال حتى يعود السوق إلى مركز توازن جديد..
والظاهرة التي تبين وجود اختلال في العلاقة بين الطلب والعرض هي أن
رجال الأعمال يجدون أن البضائع المخزونة لديهم تتعرض لتغيرات غير مرغوب
فيها . . فوجود زيادة غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة يعني أن الكميات
المعرضة بالسعر السائد أكبر من الكميات التي يرغب الجمهور في الحصول
عليها . بينما أن وجود نقص غير مرغوب فيه في البضائع المخزونة يعني أن
الكميات المعرضة أقل من الكميات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها .

ومن المعروف في نظرية السوق أن وجود زيادة غير مرغوب فيها في
البضائع المخزونة يدعو رجال الأعمال إلى تخفيض السعر للتخلص من هذه
الزيادة كما أن وجود نقص غير مرغوب فيه في البضائع المخزونة يدعو رجال
الأعمال إلى رفع السعر لمنع هذا النقص . ويستمر تغير السعر حتى يجد رجال
الأعمال أن البضائع المخزونة لديهم لا تزيد أو تقل عن الكميات التي يرغبون
في الاحتفاظ بها . وعندما يصلون إلى هذا المركز لا يوجد لديهم أي دافع
إلى تغيير السعر والإنتاج . أي أن هذا المركز هو مركز التوازن . فالخاصية
التي تميز مركز التوازن هي أنه لا يوجد أي تغير غير مرغوب فيه في البضائع
المخزونة ، وبالتالي فإن الخاصية التي تميز اختلال التوازن هي وجود تغيرات غير
مرغوب فيها في البضائع المخزونة .

ويمكن تطبيق هذه القاعدة على العلاقة بين الادخار والاستثمار ولهذا الغرض يجب
أن نميز بين نوعين من الاستثمار رأس المال العامل (التغيرات في البضائع المخزونة)
التغيرات المرغوب فيها ، والتغيرات غير المرغوب فيها، والنوع الأول من الاستثمار

يقرره رجال الأعمال بمحض إرادتهم بينما أن النوع الثاني من الاستثمار يفرض على رجال الأعمال نتيجة للاختلاف بين تقديرات رجال الأعمال من جهة والطلب الحقيق من جهة أخرى .

وإذا قسمنا الاستثمار إلى قسمين : الاستثمار المقرر والاستثمار غير المقرر فإن معادلة الدخل القومي تأخذ الشكل الآتي .

$$Y = C + I_i + I_u$$

حيث C الاستهلاك

I_i الاستثمار

I_u التغيرات غير المرغوب فيها في البضائع المخزونة .

وحيث أن الانفاق القومي يتوزع بين الانفاق على السلع الاستهلاكية والادخار .

$$Y = C + S$$

فإننا نحصل على العلاقة الآتية :

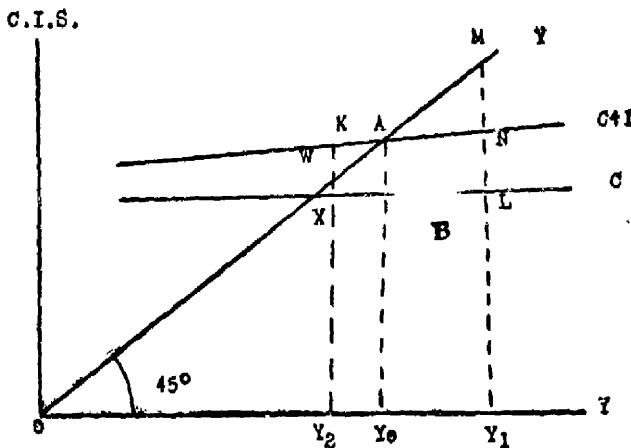
$$S = I_i + I_u$$

أي أن الادخار يختلف عن الاستثمار بقدر يعادل التغيرات غير المقررة في البضائع المخزونة .

وبعبارة أخرى فإن الفرق بين الادخار والاستثمار يعادل التغيرات غير المرغوب فيها في البضائع المخزونة . . . وبلاحظ أن البضائع المخزونة تزيد

زيادة غير مرغوب فيها إذا زاد الادخار عن الاستثمار وبالعكس تنخفض
 البضائع المخزونة انخفاضاً غير مرغوب فيه إذا زاد الاستثمار عن الادخار .
 ويؤدي وجود تغيرات غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة إلى تغيرات
 في الدخل في الاتجاه المضاد . أى أن وجود زيادة غير مرغوب فيها يؤدي إلى
 تخفيض الانتاج وذلك للتخلص من هذه الزيادة . . كما أن وجود نقص غير
 مرغوب فيه يؤدي إلى زيادة الانتاج لتمويض هذا النقص . وحيث أننا
 نفترض وجود علاقة محددة بين الادخار والدخل ، فإن التغيرات في الدخل
 تؤدي إلى تغير في الادخار في نفس الاتجاه ، أى أن النقص في الدخل يؤدي
 إلى نقص في الادخار والعكس بالعكس ، وهكذا نجد أن التغيرات في الدخل
 تعمل على ضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار المقرر . وتستمر هذه العملية
 حتى تصبح الفجوة صفراً أى حتى يتحقق التبادل بين الاستثمار المقرر
 والادخار . وعندئذ يتحقق التوازن . فشرط التوازن إذن هو عدم وجود
 تغيرات غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة .

ويمكن تصوير العلاقة بين الادخار والاستثمار بيانياً بالشكل التالي :



ويمثل المحور الأفقى الدخل القومى المحقق . ويمثل الخط المستقيم OY نقط التعادل بين أبعاد المحور الأفقى وأبعاد المحور الرأسمى أى أن ، البعد OY_0 يساوى البعد OY ويمثل المنحنى C المبالغ المختلفة التى يرغب المجتمع فى إنفاقها على سلع الاستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل . وإذا أضفنا إلى هذه المبالغ التى يقرر رجال الأعمال استثمارها عند مستويات الدخل المختلفة (I) فإننا نحصل على المنحنى ($C + I$) وهو يمثل الدخل المتوقع أى مجموع المبالغ التى يرغب المجتمع فى إنفاقها على سلع الاستهلاك وسلم الاستثمار .

ويقطع المنحنى ($C + I$) مع الخط OY فى النقطة A ومستوى الدخل ويقع عند المستوى (OY_0) وهذا المستوى تتوفر فيه خاصيتان :

١ - إن هذا المستوى من الدخل يحقق خطط الادخار وخطط الاستثمار معا . . أى أن الدخل OY_0 يساوى مجموع المبالغ التى يرغب المجتمع فى إنفاقها على سلع الاستهلاك وسلم الاستثمار . . وبعبارة أخرى لا توجد استثمارات غير مقرر .

٢ - عند هذا المستوى من الدخل يتعادل الادخار مع الاستثمار فالبعد AB يمثل الفرق بين الدخل والانفاق الاستهلاكى أى الادخار ، وهو فى نفس الوقت يساوى الاستثمارات التى يقررها رجال الأعمال .

وكل من هذين التفسيرين يعنى أن المستوى OY_0 هو المستوى للتوازن للدخل والشروط التى يجب أن تتوفر فى مستوى التوازن هى :

١ - التعادل بين الادخار والاستثمار . .

٢ - عدم وجود تغيرات غير مرغوب فيها فى البضائع المخزونة . .

وبالاحظ أن أى مستوى للدخل على يمين أو على يسار النقطة YO لا يعتبر مستوى توازن وذلك لأنه توجد تغيرات غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة، فإذا أخذنا المستوى OY_1 مثلاً فإننا نجد أن الاستثمار المحقق ML (وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك) يزيد عن الاستثمار المقرر NL والفرق بينهما — وهو MN يمثل الزيادة غير المقررة في البضائع المخزونة . . ووجود هذه الزيادة يؤدي إلى انخفاض الدخل إلى YO وكذلك نجد أن مستوى الدخل OY_2 لا يعتبر مستوى توازن . . وذلك لأن عند هذا المستوى يقل الاستثمار المحقق وهو WX (الفرق بين الدخل والاستهلاك) عن الاستثمار المقرر وهو KX بانقصر KW وهذا القدر يمثل النقص غير المرغوب في البضائع المخزونة . ويؤدي وجود هذا النقص إلى زيادة الدخل حتى يصل إلى YO

ومن ذلك يتبين أن التعادل بين الادخار والاستثمار هو الشرط الذي يجب أن يتوفر لكي يكون المستوى الفعلي للدخل هو مستوى التوازن . وهذا الرأي يستند إلى تعريف هام للاستثمار والادخار . فالاستثمار هنا ليس الاستثمار المحقق . . ولكنه الاستثمار المقرر ، بينما أن الادخار يعنى الادخار المقرر ويساوى في نفس الوقت الإدخار المحقق .

فشرط التوازن إذن هو التعادل بين الادخار المحقق والاستثمار المقرر وحيث أن الادخار المحقق يساوى الاستثمار المقرر فإنه وضع هذا الشرط في صيغة أخرى وهى أن شرط التوازن هو التعادل بين الاستثمار المحقق والاستثمار المقرر .

الفصل الرابع عشر

التوازن النقدي

تبين من العرض السابق للعلاقات الأساسية في النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد أن مستوى الدخل النقدي يتوقف على العوامل الآتية : —

١ — الميل الحدى للاستهلاك .

٢ — التفضيل النقدي .

٣ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٤ — كمية النقود المتداولة .

ويقرر كينز أن كلا من الميل الحدى للاستهلاك والتفضيل النقدي يتوقف على السلوك النفساني للجمهور وأن هذا السلوك يمكن افتراض ثباته — على الأقل في الأجل القصير . أما الكفاية الحدية لرأس المال فإنها تتوقف على توقعات رجال الأعمال من جهة وعلى الظروف الموضوعية القائمة في وقت وضع القرارات الاستثمارية من جهة أخرى . وهذه العوامل لا يمكن افتراض ثباتها ، ومن جهة أخرى يقرر كينز أن كمية النقود المتداولة تتوقف على السياسة التي تقررها السلطات النقدية . وقد افترض كينز في تحليله ثبات كمية النقود وذلك كإجراء لتبسيط عرض الموضوع . — يمكن التخلي عن هذا الفرض دون المساس بجوهر النظرية .

ويقرر كينز أن التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادى لا تنشأ نتيجة لتغير في السلوك الانفاقى للمستهلكين وإنما تنشأ نتيجة لتغير السلوك الاستثمارى لرجال الأعمال ، بمعنى أنه لا يحتمل أن ينشأ تغير في مستوى النشاط الاقتصادى إلا إذا قرر رجال الأعمال تعديل خططهم الاستثمارية . فيرتفع مستوى النشاط الاقتصادى إذا قرر رجال الأعمال التوسع في الاستثمار وينسكس مستوى النشاط الاقتصادى إذا قرروا تخفيض الاستثمار .

وعلى ضوء تحليل كينز ، يحدث التعديل في خطط الاستثمار نتيجة لتغير أحد العوامل الآتية :

١ — التفضيل النقدى .

٢ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٣ — تغير كمية النقود المتداولة .

والسؤال الذى نحاول الإجابة عليه الآن هو إلى أى حد يتأثر مستوى الدخل النقدى بالتغيرات في كمية النقود ؟

وللإجابة على هذا السؤال سوف نستخدم الفروض الآتية :

١ — ثبات دالة التفضيل النقدى .

٢ — ثبات الكفاية الحدية لرأس المال — وهذا يعنى عدم حدوث تغير في توقعات رجال الأعمال أو تغير في الظروف الاقتصادية القائمة يدعوهم إلى تعديل خطط الاستثمار .

٣ — تقرير للسلطات النقدية زيادة كمية النقود المتداولة .

وفي حدود هذه الفروض ، نستطيع أن نتبع الآثار التالية لزيادة كمية النقود المتداولة .

أولاً : تؤدي زيادة كمية النقود المتداولة إلى تخفيض سعر الفائدة ما لم يكن سعر الفائدة قد وصل فعلاً إلى أدنى حد يمكن أن يصل إليه (أى ما لم تسكن مرونة الطلب على النقود لأغراض المضاربة لانهائية) .

ثانياً : يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري .

ثالثاً : تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى تعديل مستوى الدخل ، حيث يستمر الدخل في الارتفاع — عن طريق مكرر الاستثمار — حتى يصل إلى المستوى النوازني وهو المستوى الذي تتحقق فيه زيادة في المدخرات تعادل الزيادة الأولية في الاستثمارات .

غير أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن ارتفاع مستوى الدخل النقدي يؤدي إلى زياده الطلب على النقود للأغراض الداخلية وأغراض الاحتياط . وهذه الزيادة في الطلب على النقود من شأنها أن تؤدي إلى سحب جزء من الأرصدة العاطلة ولا يتم هذا السحب إلا عن طريق رفع الفائدة . وإذا ارتفع سعر الفائدة ، فإنه تتولد قوة انكماشية مضادة للحركة التوسعية السابقة حيث يكمش الاستثمار وبالتالي ينخفض مستوى الدخل النقدي .

وهكذا نجد قوتين : قوة تدفع الدخل النقدي إلى الارتفاع وقوة أخرى تدفعه إلى الانخفاض ، وليس معنى هذا أن الدخل النقدي لن يستقر عند مستوى معين أو أن نقطة التوازن ليست نقطة محددة .

وقد حاول هيكس في مقال له عن المقارنة بين نظرية كينز والنظرية الكلاسيكية أن يحدد الشروط التي يجب أن تتوفر في المستوى التوازني للدخل وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدي ، وهذه العلاقة تقول في نوعين من الأسواق .

١ — السوق النقدي .

٢ — الأسواق الساعية .

وشرط التوازن العام هو أن يتمتع كل من هذه الأسواق بالتوازن ، بمعنى أنه لو حدث اختلال في أى سوق فإن هذا الاختلال ينعكس على السوق الآخر .

وشرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين كمية النقود والتفضيل النقدي .

وشرط التوازن في الأسواق الساعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار . وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوفر هذان الشرطان :

١ — التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة .

٢ — التعادل بين الادخار والاستثمار .

ونظراً لأن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرطاً للتوازن في الأجل القصير .

ونظراً لأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلمية يتطلب وقتاً حتى يتم مكرر الاستثمار مقعوله ، فإن التبادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل .

ويمكن الآن أن نشرح كل من هذين الشرطين بشيء من التفصيل .

شرط التوازن في الأجل القصير .

يتكون التفضيل النقدي من عنصرين أساسيين :

١ — التفضيل النقدي لأغراض الدخل والاحتياط ، وهو يتوقف على نسبة للدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة ، كما يتوقف على مستوى الدخل النقدي .

٢ — التفضيل النقدي لأغراض المضاربة وهو يتوقف على سعر الفائدة النقدي .

وتتوزع كمية النقود الموجودة في التداول بين الأرصد العاملة والأرصدّة المعاملة توزيعاً يتفق مع توزيع التفضيل النقدي بين العنصرين السابقين . وإذا توفر هذا التوافق فإن السوق النقدي يعتبر في حالة توازن حيث أنه لا يوجد دافع لدى الأفراد لأحداث أى تغيير في التوزيع القائم . وعلى ذلك فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو .

$$M = ky + L(i)$$

حيث ky تمثل التفضيل النقدي لأغراض الدخل والاحتياط .

$L(i)$ تمثل التفضيل النقدي لأغراض المضاربة .

M تمثل كمية النقود المتداولة .

وبتوضيح من هذه المعادلة أن العوازن في السوق النقدي يتوقف على عاملين :

١ — الدخل النقدي .

٢ — سعر الفائدة النقدي .

ويمكن أن نستنتج من التحليل السابق أنه يوجد عند كل سعر فائدة مستوى من الدخل يحقق التبادل بين الطلب الكلي على النقود وكمية النقود المتداولة ، وبعبارة أخرى إذا حدث تغيير في سعر الفائدة فإن الدخل النقدي لا بد أن يتغير حتى يحقق العوازن في السوق .

وهذا الترابط بين سعر الفائدة والدخل النقدي يتحقق عن طريق تحول الأرصدة النقدية بين استعمالاتها المختلفة . فارتفاع مستوى الدخل نتيجة لارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال يتطلب زيادة الأرصدة العاملة ونظراً لأننا نفترض ثبات كمية النقود المتداولة فإن زيادة الأرصدة العاملة لا تتحقق إلا عن طريق تخفيض الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة ، ولإغراء المضاربين على تحويل أرصدتهم إلى التداول الانتاجي (الصناعي) فإن سعر الفائدة لا بد أن يرتفع .

وبالمثل نجد أن انخفاض الدخل النقدي يؤدي إلى تخفيض الأرصدة المخصصة للتداول الانتاجي وبذلك تزداد الأرصدة العاطلة وتؤدي هذه الزيادة إلى خفض سعر الفائدة .

ومن ذلك يتبين أنه في السوق النقدي توجد علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة .

ويمكن إثبات هذه العلاقة بيانيا باستخدام الشكل رقم ١ وهو ينقسم إلى أربعة أقسام ومرتبطة ببعضها البعض .

القسم الأول : يمثل دالة التفضيل النقدي لأغراض المضاربة . وفيه يمثل المحور الرأسي سعر الفائدة والمحور الأفقي يمثل الطلب على النقود لأغراض المضاربة ويمثل المنحنى ط. ط. التفضيل النقدي لأغراض المضاربة ، ولتبسيط عرض الموضوع نفترض هنا أن دالة التفضيل تأخذ اتجاهها مستقيما . وهذا التبسيط لا يمس الخاصية الأساسية لمنحنى التفضيل النقدي وهي انحداره من أعلى إلى أسفل في اتجاه اليمين وهذه الخاصية المشتقة من العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة . ومن هذا الرسم يتبين أنه إذا كان سعر الفائدة (ب هـ) فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يكون (أ ب) وإذا انخفض سعر الفائدة (ج د) فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يتمدد إلى (أ ج) .

القسم الثاني : يمثل توزيع كمية النقود المتداولة بين الارصدة العاطلة والارصدة العاملة . ويمثل المحور الرأسي الأرصدة العاملة ويمثل المحور الأفقي الارصدة العاطلة والخط ص ص يمثل التوزيعات المختلفة لكمية النقود المتداولة بين الارصدة العاملة والارصدة العاطلة . بحيث أن $ص + ص =$ كمية النقود المتداولة أي أنه إذا كانت كمية النقود المتداولة هي (أ ص) وأن هذه الكمية كلها يحتفظ بها الافراد في شكل عاطل فإن الارصدة العاملة

تساوى صفر : أما إذا احتفظ بها الأفراد في شكل عامل (أ ص) فإن الأرصدة للماطلة تساوى صفر . وبين هذين الطرفين توجد توزيعات مختلفة لكمية النقود المتداولة بين الأرصدة العاملة والأرصدة العاطلة . فإذا كانت الأرصدة العاطلة (أ ب) فإن الأرصدة العاملة تساوى (ب س) بحيث أن .

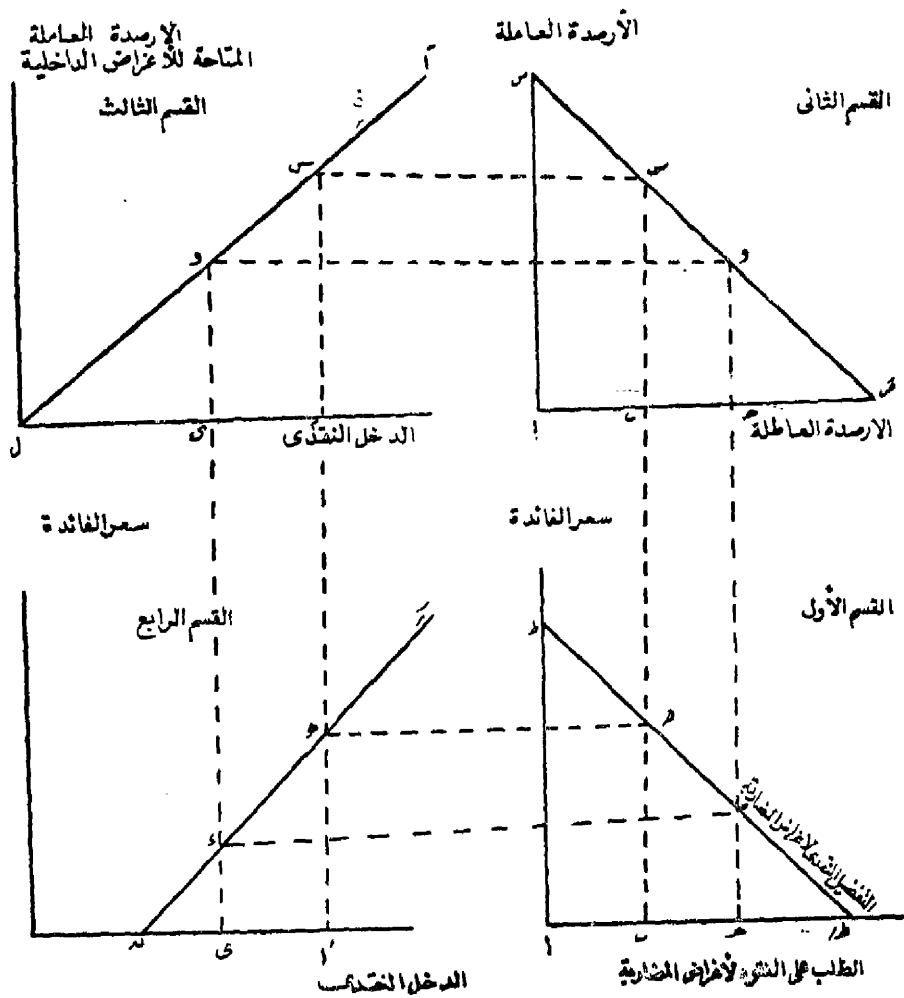
$$أ ب + ب س = أ ص = أ ص .$$

وإذا كانت الأرصدة العاطلة تساوى (أ ج) فإن الأرصدة العاملة تساوى (ج و) بحيث أن .

$$أ ج + ج و = أ ص = أ ص .$$

وقد صمم الرسم الثانى بحيث تكون الأرصدة العاطلة مساوية للتفضيل النقدي لأغراض المضاربة وهو شرط التوازن في الآجل القصير . والغرض من هذا القسم بالاشتراك مع القسم الأول هو تحديد الأرصدة العاملة عندما يكون سعر الفائدة عند مستوى معين . فإذا كان سعر الفائدة (ب هـ) فإن الأرصدة العاطلة تكون في حالة التوازن — مساوية للقدر (أ ب) وبالتالي فإن الأرصدة العاملة المتاحة للأغراض الدخلية تكون مساوية للقسدر (ب س) .

وعندما يكون سعر الفائدة (ج د) فإن الأرصدة للماطلة تكون (أ ج) وبالتالي فإن الأرصدة العاملة تكون مساوية للقدر (ج و) .



(شكل ١ - أ)

شرط للتوازن في الاجل القصير
بافتراض ثبات كمية النقود للتداول

القسم الثالث : يمثل دالة التفصيل النقدي للأغراض الدخلية أى العلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود للأغراض الدخلية . والمحور الرأسى يمثل الأرصدة العاملة المتاحة للأغراض الدخلية وللمحور الأفقى يمثل الدخل النقدي والمنحنى (ل ل) يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين . ويراعى فى تحديد انحدار المنحنى أن هذا الانحدار يمثل نسبة الدخل النقدي التى يرغب الجمهور فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدي (k) .

ويتضح من هذا القسم أنه إذا كانت الأرصدة العاملة المتاحة هى (وى) فإن الدخل النقدي الذى يحقق التبادل بين الطلب على النقود للأغراض الدخلية والأرصدة العاملة المتاحة سيكون (لى) وإذا زادت الأرصدة العاملة المتاحة إلى (م س) فإن الدخل النقدي يكون (ل م) .

القسم الرابع : يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدي كما تشتق من الأقسام الثلاثة السابقة ويمثل المحور الرأسى سعر الفائدة ويمثل المحور الأفقى الدخل النقدي . والمنحنى (ن ن) يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين .

فعندما يكون الدخل النقدي (لى) فإن سعر الفائدة الذى يتفق مع هذا المستوى من الدخل يكون (دى) وهو يساوى (ج د) فى القسم الأول المجاور . وعندما يكون الدخل النقدي (ل م) فإن سعر الفائدة الذى يتفق مع هذا المستوى من الدخل يكون (ه م) وهو يساوى (ب ه) فى القسم الأول .

ويوضح هذا الشكل وجود علاقة طردية بين الدخل النقدي وسعر

الفائدة بمعنى أنه إذا زاد الدخل النقدي فإن سعر الفائدة يميل إلى الإرتفاع .
وهذه العلاقة هي تلخيص وتجميع للعلاقات المختلفة التي تمثلها الأقسام الثلاثة
السابقة ويمكن أن نعيد صياغة هذه العلاقات كالآتي : -

عندما يكون الدخل النقدي (ل ي) فإن الطلب على النقود للاغراض
الدخلية يكون (ي و) كما هو واضح في الشكل الثالث وإذا كانت كمية
النقود الموجودة في التداول هي (أ ص) فإن الأرصدة المتاحة لأغراض
المضاربة تكون (أ ج) كما هو واضح في الشكل الثاني وسعر الفائدة الذي
يحقق التبادل بين الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة والتفضيل النقدي هو
(ج د) . كما هو واضح في القسم الأول . وعلى ذلك فإنه عندما يكون الدخل
النقدي (ل ي) فإن القوى الموجودة في السوق النقدي تعمل على تحديد
السعر التوازني للفائدة عند المستوى (د ج) وهذا هو ما يقرره القسم الرابع .

وإذا زاد الدخل النقدي إلى (ل م) فإن الطلب على النقود للاغراض
الدخلية يكون (م س) وبالتالي فإن الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة
تقل إلى (أ ب) وسعر الفائدة التوازني الذي يحقق التبادل بين هذه الأرصدة
والتفضيل النقدي لأغراض المضاربة يرتفع إلى (ب ه) .

ونظراً لأن المنحنى DD' في القسم الرابع يمثل العلاقة بين سعر الفائدة
والدخل النقدي عندما يسود التوازن في السوق النقدي فإنه يمكن تفسيره
بأنه المنحنى الذي يربط بين النقط التوازنية المختلفة في السوق النقدي ، فكل
نقطة على هذا المنحنى تمثل مركزاً من مراكز التوازن في السوق النقدي
أي تمثل موقعاً يعادل عنده الطلب على النقود للاغراض المختلفة مع كمية

الأمداول . ولذلك فإنه يمكن أن نطلق عليه منحنى التعادل بين طلب وعرض النقود (LM) .

وتوضح المقارنة بين القسمين الأول والرابع أن منحنى التعادل بين طلب وعرض النقود في القسم الرابع يتخذ اتجاهها عكسيا للاتجاه الذي يتخذه منحنى التفضيل النقدي لأغراض المضاربة .

ريثوقف لإيجاد منحنى (LM) ومركزه على ثلاثة عوامل رئيسية .
(أ) السياسة النقدية .

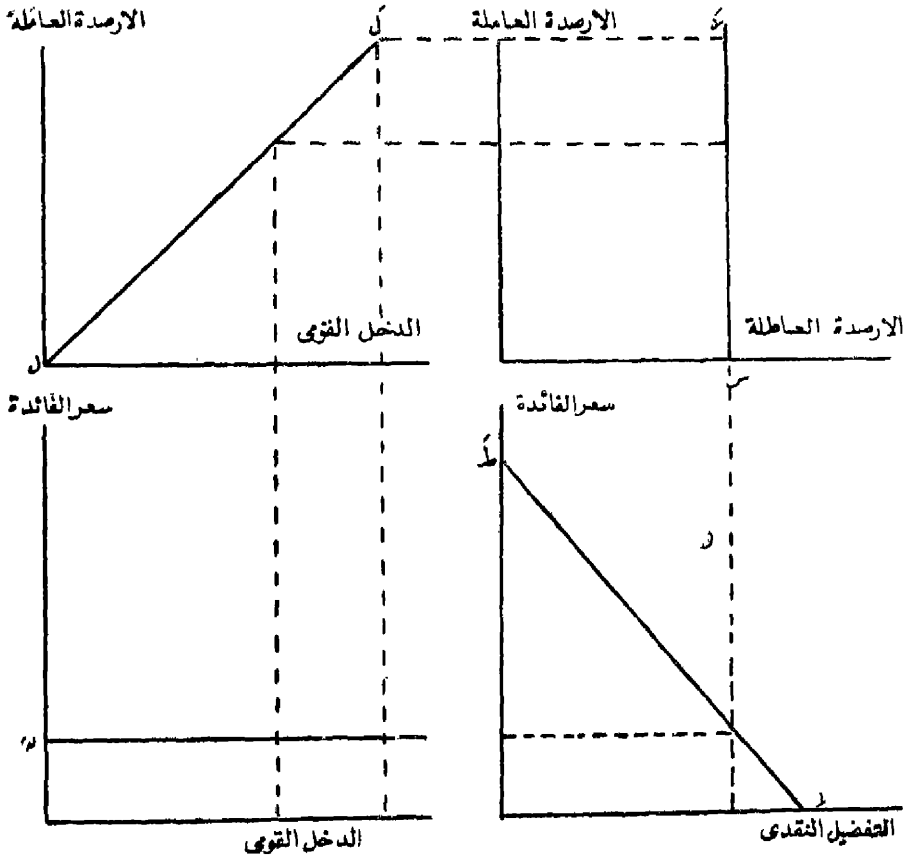
(ب) التفضيل النقدي للأغراض الدخلية .

(ج) التفضيل النقدي لأغراض المضاربة .

وقد افترضنا في عرض الموضوع ثبات هذه العوامل ويعنيها هنا أن نبين أثر السياسة المصرفية على التوازن في السوق النقدي ، ويمكن أن نأخذ الحالة المتطرفة الأخرى وفيها تكون السياسة النقدية مرنة مرونة لانهاائية بالنسبة لتغيرات الدخل القومي ، بمعنى أن السلطات النقدية تكون مستعدة لزيادة كمية النقود المتداولة تجاوبا مع زيادة الدخل النقدي بحيث تكون الزيادة في كمية النقود مساوية للزيادة في الطلب على النقود للأغراض الدخلية .

في هذه الحالة نجد أن أى تغير في الطلب على النقود للأغراض الدخلية لا يؤثر على الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة ، أو بمعنى آخر تعنى هذه السياسة ثبات الأرصدة العاطلة مهما كانت الأرصدة المتاحة للأغراض

الداخلية . ويمكن التعبير عن هذا الموقف بتعديل اتجاه المنحنى (من ص'')
 في القسم الثاني بحيث يصبح عموديا . وبالتالي فإن أى تغير في مستوى الدخل
 النقدي لا يؤثر على سعر الفائدة ويترب على هذا التعديل تعديل اتجاه المنحنى



شكل رقم ١ - ب

تمسيد شرط التوازن في الأجل القصير
 في حالة مرونة السياسة النقدية بالنسبة لتغيرات
 الدخل القوي .

(نن) في القسم الرابع بحيث يأخذ اتجاهها أفقياً ليعبر عن ثبات سعر الفائدة مهما تغير مستوى الدخل ، كما في الشكل ١ - ب .

ومعنى ذلك أن التوازن في السوق النقدي يتحقق دون تغير سعر الفائدة إذا تدخلت السلطات النقدية لزيادة كمية النقود المتداولة زيادة متناسبة مع الزيادة في الدخل النقدي أو لتخفيض كمية النقود المتداولة تخفيضاً متناسباً مع الانخفاض في مستوى الدخل النقدي .

شرط التوازن في الأجل الطويل :

إذا افترضنا عدم وجود علاقات مع العالم الخارجي — أو إذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن — فإن التوازن في الدخل القومي يتحدد في الأجل الطويل عندما يتعادل الإدخار مع الاستثمار . وبقصد بالأجل الطويل هنا المدة اللازمة لتصبح الدخل نتيجة لحدوث تغير في الاستثمار ، أي المدة اللازمة لكي يتم مكرر الاستثمار مفعوله .

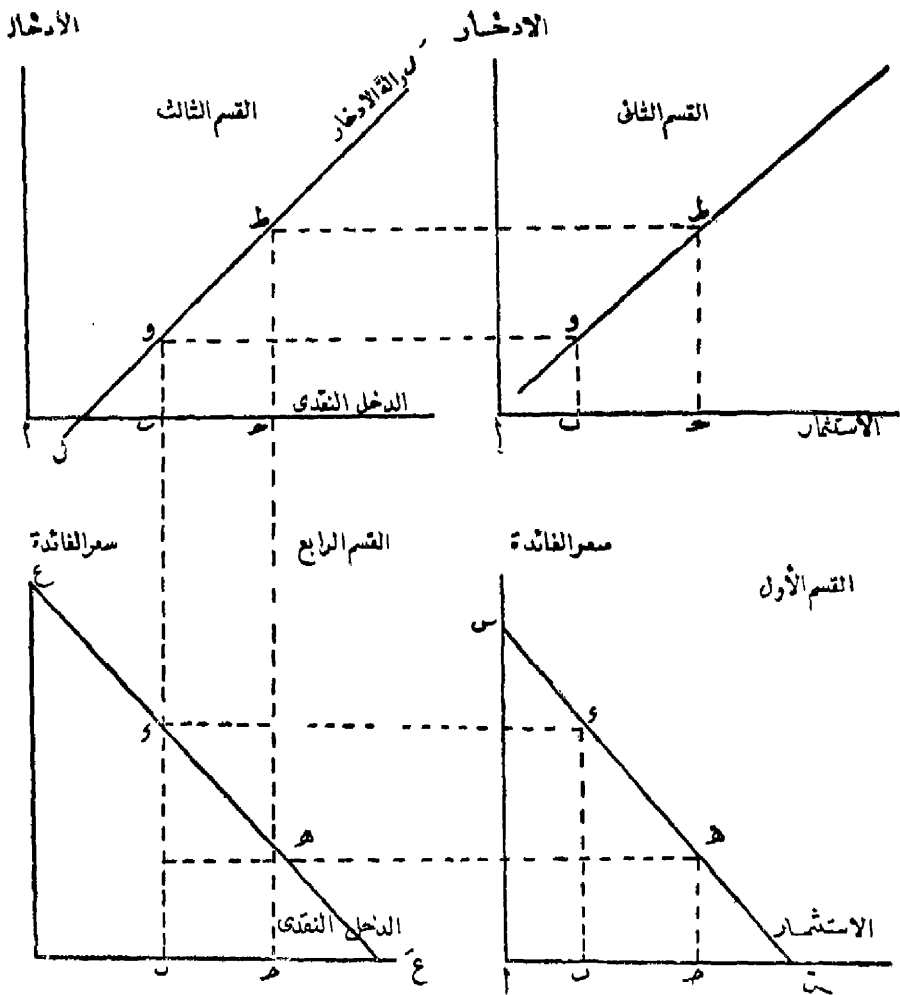
ويتحقق هذا التعادل بين الإدخار والاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار فإذا حدثت زيادة في الاستثمار فإن هذا التغير يؤدي إلى تزايد الدخل بكميات متناقصة — نتيجة لتسرب جزء من الزيادة في الدخل إلى الإدخار — ومعنى ذلك أن كل زيادة في الدخل يترتب عليها زيادة في الإدخار . ويستمر الدخل في التزايد حتى تصبح الزيادة في الإدخار مساوية للزيادة الأولية في الاستثمار .

وقد سبق أن عرضنا دالة الاستثمار وهي تقرر وجود علاقة بين الإنفاق

الاستثمارى وسعر الفائدة طويل الأجل وذلك بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال . وتتوقف العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة على شكل المنحنى الكفاية الحدية لرأس المال وطبقاً لنظرية كينز فإن هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل ويحذب من ناحية المركز دلالة على وجود علاقة عكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال والإنفاق الاستثمارى .

ويقرر كينز أن المستوى التوازنى للإنفاق الاستثمارى يتحدد عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة طويل الأجل وعلى ذلك فإنه إذا تحرك منحنى سعر الفائدة على منحنى الكفاية الحدية لرأس المال فاننا نحصل على سلسلة من المستويات التوازنية الاستثمار كل منها يتفق مع سعر فائدة معين . وهذا الجدول الذى يربط بين المستويات التوازنية للاستثمار وأسعار الفائدة المختلفة يمثل للعلاقة بين المتغيرين والخاصية التى تميز هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة .

ومن هذا العرض للعلاقات التى يقررها كينز ، يمكن أن نتبين وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة طويل الأجل والدخل النقدى فى عن طريق عمليات تصحيح الدخل . فانخفاض سعر الفائدة النقدى يؤدي إلى زيادة الاستثمار وهذا يؤدي — عن طريق مضاف الاستثمار ، إلى زيادة الدخل النقدى وبالعكس يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار ، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الدخل .



الشكل رقم ٢

تحديد شرط التوازن في الأجل الطويل .

ويمكن أن نفترض عن طريق التقريب — وجود علاقة موجبة بين
سعر الفائدة النقدي طويل الأجل وسعر الفائدة النقدي قصير الأجل وعلى
ذلك فإنه توجد علاقة بين سعر الفائدة النقدي قصير الأجل والدخل النقدي .

ويمكن أن نعرض هذه العلاقة بيانيا باستخدام الشكل (٢) وهو
ينقسم مثل الشكل (١) إلى ٤ أقسام : —

القسم الأول : يمثل دالة الاستثمار وفيه يمثل المحور الرأسى سعر الفائدة
ويمثل المحور الأفقى المستوى التوازنى للاستثمار . والمنحنى س س' يمثل العلاقة
بين سعر الفائدة والاستثمار وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل فى اتجاه اليمين
دلالة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين . وفى هذا الشكل نجد أنه إذا
كان سعر الفائدة (ب د) فإن المستوى التوازنى للاستثمار يكون (أ ب) .
وإذا انخفض سعر الفائدة إلى (ج هـ) فإن الاستثمار يرتفع إلى (أ ج) .

القسم الثانى : يمثل التوازن بين الادخار والاستثمار . وفيه يمثل المحور
الرأسى الادخار والمحور الأفقى يمثل الاستثمار . والمنحنى (أ أ') يمثل نقط
التعادل بين الادخار والاستثمار فعندما يكون الاستثمار (أ ب) يكون الادخار
— فى حالة التوازن — (ب و) وعندما يكون الاستثمار (أ ج) فإن الادخار
يكون (ج ط) .

القسم الثالث : يمثل العلاقة بين الادخار والدخل النقدى . وفيه يمثل
المحور الرأسى الادخار والمحور الأفقى يمثل الدخل والمنحنى (ل ل') يمثل دالة
الادخار أى أنه يحدد الادخارات التى تتولد عند كل مستوى من مستويات
الدخل ، ويقوقف انحدار هذا الخط على الميل الحدى للادخار .

ويتضح من هذا الشكل أن الدخل النقدى الذى يولد مدخرات قدرها
(ب و) هو (م ب) وأن الدخل الذى يولد مدخرات قدرها (ط هـ)
هو (م ج) .

القسم الرابع : يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدي . وهو
يجمع العلاقات الثلاثة التي توصلها الأقسام الثلاثة السابقة وفيه يمثل المحور
الرأسي سعر الفائدة ويمثل المحور الأفقي الدخل النقدي . والمنحنى (ع ع)
يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل المستوى التوازني
للدخل النقدي عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة .

فعمداً يكون سعر الفائدة (د ب) فإن المستوى التوازني للدخل النقدي
يكون (م ب) . وتحدد هذه العلاقة عن طريق التفاعل بين العلاقات السابقة
فعمداً سعر الفائدة (د ب) نجد أن المستوى التوازني للاستثمار هو (أ ب)
كما في القسم الأول والادخار الذي يجب أن يتولد لكي يتحقق التوازن هو
(و ب) كما في القسم الثاني . والدخل النقدي الذي يولد هذا القدر من
المدخرات هو (م ب) كما في الشكل الثالث وعلى ذلك فإن المستوى التوازني
للدخل النقدي الذي يسود عندما يكون سعر الفائدة (د ب) هو (م ب) وهذا
هو ما يقرره القسم الرابع .

وإذا انخفض سعر الفائدة إلى (هـ جـ) فإن المستوى التوازني للدخل النقدي
يرتفع إلى (م جـ) وذلك لأنه عند سعر الفائدة (هـ جـ) يكون المستوى التوازني
للاستثمار (أ جـ) والادخار الذي يجب أن يتولد لكي يتحقق التوازن هو
(خ بـ) وهذا القدر من المدخرات يتولد من دخل قدره (م جـ) وعلى
ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي الذي يتفق مع سعر فائدة قدره (هـ جـ)
هو (م جـ) .

وعلى ذلك نستطيع أن نتبين طبيعة المنحنى (ع ع) فهذا المنحنى يمثل سلسلة

من المسعويات التوازنية للدخل النقدي التي تسود في الأجل الطويل عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة ، ولذلك فإن هذا المنحنى يمثل نقط للتوازن في الأجل الطويل ويمكن أن نطلق عليه منحنى تعادل الادخار والاستثمار (IS) .

والخاصية التي تميز هذا المنحنى هو انحداره من أعلى إلى أسفل في اتجاه اليمين دلالة على وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل النقدي .

شروط التوازن العام :

تبين لنا من العرض السابق أنه لا بد أن يتوافر شرطان لكي يتحقق التوازن :

١ — أن التوازن في الأجل القصير هو التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتاحة للتداول .

٢ — التوازن في الأجل الطويل وهو التعادل بين الادخار والاستثمار (وذلك بفرض استبعاد المعاملات مع العالم الخارجى) .

وقد رأينا أنه توجد سلسلة من مراكز التوازن في الأجل القصير وهذه السلسلة يربطها منحنى التعادل بين طلب الدخل النقدي (LM) .

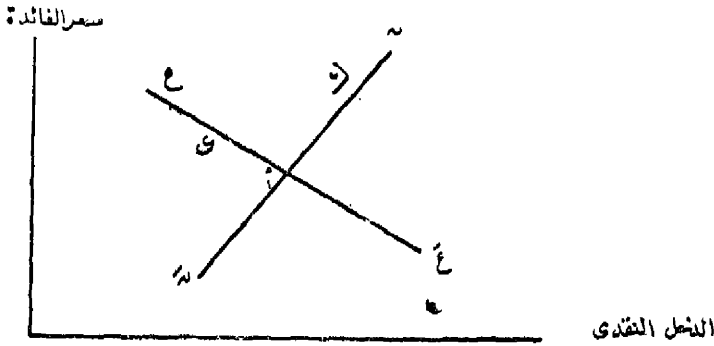
وكذلك توجد سلسلة من مراكز التوازن في الأجل الطويل وهذه السلسلة يربطها منحنى التعادل بين الادخار والاستثمار (IS) .

وإذا جمعنا هذين المنحنيين في شكل واحد فإننا نجدما يتقاطعان في نقطة محددة (م) كما في الشكل (٣) وهذه النقطة يتوفر فيها شرطان :

١ - التعادل بين طلب وعرض النقود .

٢ - التعادل بين الادخار والاستثمار .

وعلى ذلك فان هذه النقطة تمثل شرط التوازن العام وهي تحدد المستوى التوازني لكل من الدخل النقدي وسعر الفائدة . وأي نقطة أخرى على أى من المنحنين لا تمثل التوازن العام فالنقطة (ك) على المنحنى (ن ن') تمثل شرط القوازن في الأجل القصير . وكذلك النقطة (ي) على المنحنى (ع ع') يتوفر فيها شرط التوازن في الأجل الطويل ولكن لا يتوفر فيها شرط التوازن في الأجل القصير .



(شكل ٣)

شرط التوازن العام

والملاحظة التي نخرجها من هذا التحليل هي أن تحديد المستوى التوازني للدخل يتوقف على العوامل الآتية :

(أ) دالة التفضيل للنقدي لأغراض المضاربة .

(ب) دالة التفضيل النقدي للأغراض الدخلية .

(ج) السياسة المصرفية .

(د) الكفاية الحدية لرأس المال .

(هـ) الميل الحدى الادخار — وبالتالى مكرر الاستثمار .

وإذا ظلت جميع هذه العوامل ثابتة فإن المستوى التوازنى لا يتغير .
ولكن إذا حدث تغير فى أحد العوامل الثلاثة الأول فإن معنى التعادل بين
طلب وعرض النقود (ن ن) يغير مركزه (وقد يغير اتجاه انحداره أيضاً) .
وينتقل الدخل القومى إلى مستوى توازنى آخر . وإذا حدث تغير فى أحد
العاملين الآخرين ، فإن معنى التعادل بين الادخار والاستثمار يغير مركزه ،
(وقد يغير انحداره) وينتقل الدخل القومى إلى مستوى توازنى آخر .

ويعنيها هنا أن نؤكد أنه إذا كانت السياسة النقدية مرنة بالنسبة لتغيرات
الدخل بمعنى أن السلطات النقدية تحرص على المحافظة على التناسب بين التغير
فى الدخل النقدى وكمية النقود المتاحة للاغراض الدخلية ، فإنه يمكن أن
تتعدد عدد من المستويات التوازنية للدخل دون إحداث تغيير فى سعر
الفائدة .

التضخم

تعريف التضخم :

يعتبر « التضخم » من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً ، وعلى الأخص منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الآن . غير أنه بالرغم من شيوع استخدام هذا الاصطلاح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته ، ويرجع انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم إلى أن الاصطلاح يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة . يمكن أن نختار منها الحالات الآتية :

١ — الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

٢ — ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح .

٣ — ارتفاع التكاليف .

٤ — الإفراط في خلق الأرصدة النقدية .

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع من المستوى العام للأسعار دون أن يصحبه ارتفاع الأجور النقدية كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح ، ومن المحتمل أن

يحدث إفراط في خلق القود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية .

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها « التضخم » هي ظواهر مستقلة عن بعضها إلى حد ما . وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم . ومن العبث أن نبحث عن تعريف عام للتضخم يطبق على جميع الحالات السابقة ، ولاعتبار هذا التعريف أصبح التعريفات وأكثرها دقة وأنه من الأفضل أن نميز كل حالة على حدة ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها . وبذلك تكون مجموعة من الاصطلاحات تشمل :

١ — تضخم الأسعار أى الارتفاع المفرط في الأسعار .

٢ — التضخم الدخلى أى ارتفاع الدخول النقدية وينقسم إلى :

(أ) تضخم الأجور .

(ب) تضخم الأرباح .

٣ — تضخم التكاليف أى ارتفاع التكاليف .

٤ — التضخم النقدي أى الإفراط في خلق الأرصدة النقدية :

ويقرر بعض الكتاب أنه عندما يستخدم التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها ، فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار ، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذى ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم ونحن لو تأملنا في جوهر النظريات المختلفة التي تعالج

موضوع التضخم نجد أن الموضوع الذى تعالجه هذه النظريات هو تحليل العملية الديناميكية لتكوين الأسعار والبحث عن القوى التى تسبب تحركات الأسعار والآثار التى تترتب على هذه التحركات .

غير أن التجارب التى مر بها عدد من الدول أثناء الحرب العالمية الثانية وبمدها قد أثبتت إمكانية حدوث حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمى ومع ذلك تحتفظ فيها الأسعار بالثبات نتيجة لقيام السلطات المسماة بتجميد الأسعار عن طريق القرارات الإدارية أو التشريع ، ومنثل هذه الحالات تنطوى على احتمال حدوث التضخم وإنطلاق الأسعار إلى الارتفاع بمجرد رفع الرقابة الإدارية .

والناحية التى تميز هذه الحالات هى وجود قوة شرائية لدى الأفراد ووجود استمداد لانفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولكن الأفراد يعجزون عن ممارسة هذا الانفاق لعدم توفر السلع بالكميات التى يرغبونها من جهة ووجود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية . وهذه الحالات تنطوى على خطر إنطلاق الأسعار وانجهاها إلى الارتفاع السريع بمجرد إلغاء القرارات الإدارية التى تحكم الأسعار أو التراخى فى تنفيذها . ولذلك يميل الاقتصاديون إلى تعريف هذه الحالات بأنها حالات تضخمية رغم ثبات الأسعار ، ويطلقون على هذا النوع من التضخم اسم « تضخم كامن » Latent Inflation يتميزاً له عن النوع الأول الذى تتمتع فيه الأسعار بالحرية التامة فى الانطلاق ويطلقون عليه « التضخم المكشوف » open Inflation .

والتضخم الكامن يزيد مسألة تعريف التضخم تعقيداً وذلك لأنه يضى أن وجود ارتفاع فعلى فى الأسعار لا يعتبر دلالة كافية على وجود التضخم ، حيث

أنه يمكن أن يوجد تضخم دون أن يتحقق ارتفاع في الأسعار ، ولكن يستدل على وجود التضخم من زيادة سيولة المجتمع ، أى وجود قوة شرائية لا يمكن إنفاقها رغم وجود استعداد للإنفاق .

هذا التمييز بين التضخم المكشوف والتضخم السكامن يعنى أن التضخم — بصفة عامة — يطلق على أحدى الظاهرتين الآتيتين :

١ — الارتفاع المطرد في المستوى العام للأسعار .

٢ — اضطراب المجتمع إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة .

وتوجد خاصية مشتركة تجمع بين هاتين الظاهرتين وهى عن عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا ، فالارتفاع المطرد في الأسعار يعنى تدهور صلاحية النقود كقياس للقيم ، كما أن اضطراب المجتمع إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة يعنى تعطيل وظيفة النقود كقوة شرائية عامة .

وعلى ذلك فإنه يمكن أن نعرف التضخم بأنه الحالة التى تضاف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها أما كقياس للقيم (التضخم المكشوف) أو كقوة شرائية عامة (للتضخم السكامن) وهذا التعريف لا يتعارض مع جوهر الموضوع الذى تمالجه نظريات التضخم وهو دراسة ديناميسكية جهاز الأسعار^(١)

(١) Cairacross : Introduction to Economics, op. cit., p. 474.

تفسير التضخم :

إذا استعرضنا النظريات المختلفة التي تحاول أن تفسر التضخم ، يمكن أن نقرر أن أغلب النظريات المعاصرة تحاول أن تفسر التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات — أى زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى عند مستوى معين من الأسعار .

وهذا لا يعنى تجاهل العوامل الأخرى التي يمكن أن تساهم في التضخم . فالنظريات المعاصرة تشير إلى العوامل التكنولوجية والعوامل النفسية والعوامل التنظيمية (الاحتكارات) التي يمكن أن تؤدي تلقائياً إلى حدوث تضخم .

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب ، فهذه القوانين تقرر أنه — بالنسبة لكل سلعة على حدة — يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض وإذا حدث إفراط في الطلب — فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض ، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر وتضييق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أى سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بمعالجة هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار .

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تمميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل

بها المجتمع . فكما أن أفرط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها ، فإن أفرط الطلب على جميع السلع والخدمات — أو الجزء الأكبر منها — يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم .

وتأمل طبيعة عملية تكوين الأسعار يوضح القوة الفعلية التي تولد التضخم في حالة وجود أفرط في الطلب ، فارتفاع الأسعار ينشأ عن إصرار أحد القطاعات في المجتمع على زيادة نصيبه من الموارد الكلية التي يملكها المجتمع ، وامتناع القطاعات الأخرى عن تخفيض نصيبها من هذه الموارد أو امتناعها عن زيادة الموارد الكلية ، ويضطر القطاع الذي يتمسك بزيادة نصيبه إلى رفع الأسعار لكي يفرى القطاعات الممتنعة على التنازل عن نصيبها . وبمباراة أخرى فإن القوة التي تولد التضخم هي التنازع بين القطاعات المختلفة على موارد المجتمع ، ولا يكفي لكي يقول التضخم أن يوجد قطاع يتمسك بزيادة موارده دون أن توجد قطاعات أخرى تمتنع عن تخفيض نصيبها وذلك لأنه لو تمسك قطاع بزيادة نصيبه من الموارد وكانت القطاعات الأخرى على استعداد لتخفيض نصيبها اختياراً أو إذا كانت هذه القطاعات على استعداد لزيادة الموارد الكلية فإنه لا يوجد دافع لرفع الأسعار وبالتالي لن تولد قوة تضخمية .

ولكي نستطيع تفهم تفسير التضخم بوجود أفرط في الطلب بحسن أن نلجأ إلى قانون فالراس عن الأسواق وهذا القانون يقرر أن الاقتصاد القوي يتكون من مجموعة من الأسواق كل منها تعامل في سلعة معينة أو مجموعة من الأسواق كل منها تعامل في سلعة معينة أو مجموعة معينة من السلع .

وإذا اعتبرنا النقود سلعة من السلع فإن الشرط الذى يتوفر لكي يتحقق التوازن العام هو التماثل بين مجموع الطلب على السلع مع مجموع المعروض منها .

والتبسيط عرض الموضوع يمكن أن نفترض أن الاقتصاد القومى يتكون من أربعة أسواق :

١ - سوق النقود Money Market

٢ - سوق خدمات عناصر الإنتاج Factor Market

٣ - سوق الأصول المالية Financial Assets Market

٤ - سوق السلع والخدمات Commodity Market

وعلى ذلك يمكن أن نعرض قانون فالراس فى صورته البسيطة كالتالى :

$$(1) S_m + S_f + S_a + S_c = D_m + D_f + D_a + D_c$$

حيث

S_m عرض النقود أى كمية النقود المتداولة

D_m الطلب على النقود

S_f عرض خدمات عناصر الإنتاج

D_f الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

S_a عرض الأصول المالية

D_a الطلب على الأصول المالية

S_c عرض السلع والخدمات

D_c الطلب على السلع والخدمات

ومن المعادلة (١) تبين أن :

$$(S_m - D_m) + (S_f - D_f) + (S_a - D_a) + (S_c - D_c) = D \quad (2)$$

$$S_m - D_m = (D_f - S_f) + (D_a - S_a) + (D_c - S_c) \quad (3)$$

حيث

$(S_m - D_m)$ الفائض في عرض النقود

$(D_f - S_f)$ الفائض في الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

$(D_a - S_a)$ الفائض في الطلب على الأصول المالية

$(D_c - S_c)$ الفائض في الطلب على السلع والخدمات

وبعبارة أخرى يؤدي التداخل بين الأسواق المختلفة إلى وجود المتطابقة

الآتية :

الأفراط في عرض النقود = الأفراط في الطلب على خدمات عناصر الإنتاج .

+ الأفراط في الطلب على الأصول المالية

+ الأفراط في الطلب على السلع والخدمات .

ولذا أعدنا النظر في نظرية كمية النقود نجد أنها كانت تركز اهتمامها في الإفراط. في عرض النقود ، حيث كانت تقرر أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى توسع النظام المصرفي في خلق النقود ، وبعبارة أخرى تفترض النظرية أن الإفراط في عرض النقود يولد إفراطا في الطلب وبترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار .

ويمكن أن نتبين من المتطابقة السابقة جانب الخطأ في هذه النظرية وهو أن الفائض في الأرصدة النقدية يمكن أن يتسرب إلى سوق خدمات عناصر الإنتاج فيولد إفراطا في الطلب على هذه الخدمات أو يتسرب إلى سوق الأصول المالية فيولد إفراطا في الطلب على هذه الأصول ، ولا يتسرب شيء من الزيادة في الأرصدة النقدية إلى سوق السلع والخدمات .

وقد أشار كينز إلى الاحتمال الثاني بصفة خاصة حيث قرر أن العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود تحدد سعر الفائدة ولا تحدد الدخل ، ومعنى ذلك أنه يفترض ضمنا أنه لو حدث إفراط في عرض النقود فإن فائض الأرصدة النقدية يتسرب إلى سوق الأوراق المالية حيث يؤدي إلى خفض سعر الفائدة .

ويرى بعض الكتاب — ومنهم ويكسل — أن الارتباط بين الأسواق المختلفة يؤدي إلى توزيع فائض النقود بين المجموعات الثلاثة من الأسواق فلو قام النظام المصرفي بزيادة كمية النقود دون أن يوجد طلب عليها من جانب قطاع الأعمال فإن هذه الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تتسرب إلى سوق

الأوراق المالية حيث تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . ويؤدي هذا الانخفاض بدوره إلى تنمية الحافز للاستثمار في قطاع الأعمال وينتقل جزء من الأرصدة النقدية من سوق الأوراق المالية إلى أسواق السلع والخدمات وأسواق خدمات عناصر الإنتاج .

غير أنه ليس من الضروري أن يكون الأفراط في عرض النقود سببا في ظهور الأفراط في الطلب على السلع والخدمات ، فالمعلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات تتوقف على خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي ، وهذا هو ما تقرره المدرسة السويدية الحديثة حيث تقرر أن الأفراط في الطلب على السلع والخدمات عناصر الإنتاج ، هو نتيجة لاختلال العلاقة بين خطط الاستثمار من جهة وخطط الإدخار من جهة أخرى .

وبعبارة أخرى فإن النظرية السويدية الحديثة تدمج أسواق السلع مع أسواق خدمات عناصر الإنتاج . وتدمج أسواق الأصول المالية مع السوق النقدي وعلى ذلك فإن .

$$\begin{aligned} & \text{الأفراط في طلب السلع} + \text{الأفراط في طلب خدمات عناصر الإنتاج} = \\ & \text{الأفراط في عرض النقود} + \text{الأفراط في عرض الأصول المالية} \end{aligned}$$

وتنسب النظرية التضخم في اسعار السلع وأجور خدمات عناصر الإنتاج إلى زيادة الاستثمارات التي يقرر المجتمع القيام بها عن المدخرات التي يقرر تحقيقها . وهذا هو التفسير السائد الآن في النظرية النقدية .

الفجوة التضخمية :

عندما عالج كينز موضوع تمويل الحرب « How to pay for war » أدخل اصطلاحاً جديداً في تحليل التضخم وهو « الفجوة التضخمية » ويعنى به الفرق بين الطلب السلع والعرض الكلى للسلع . والفجوة التضخمية بهذا المعنى هى اصطلاح مرادف لفائض الطلب على السلع^(١) .

ويعتبر ادخال هذا الاصطلاح تطوراً في نظرية التضخم ، حيث أنه حول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم إلى البحث عن مقياس كمى للقوى التضخمية يمكن أن تستخدمه السلطات النقدية والمالية في تصميم سياساتها إذا كان هدفها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

والتبسيط عرض كيفية قياس الفجوة التضخمية سوف نفترض عدم وجود اختلال في العلاقة بين العرض والطلب في أسواق خدمات عناصر الإنتاج وأسواق الأصول المالية وعلى ذلك فان :

الفجوة التضخمية = الأفراط في الطلب على السلع = الإفراط في عرض النقود وهذه المتطابقة تعطى مقياسين للفجوة التضخمية .

المقياس الأول : هو الأفراط في الطلب على السلع والخدمات

المقياس الثانى : هو الأفراط في عرض النقود

(١) Ball, R.J. : Inflation and the theory of Money , George Allen and unwin Ltd., London, 1964 p. 260,

وسوف نناقش كل من هذين المقياسين :

المقياس الأول :

طبعاً لهذا المقياس تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطالب الكلى على السلع والخدمات والعرض الكلى ، ويمكن اختيار حجم الفجوة التضخمية باستخدام « الميزانية القومية » وهذه الميزانية تدعى بيانات عن مجموع الموارد التي ينتظر أن يقرر الاقتصاد القومى الحصول عليها خلال فترة مقبلة من الزمن - ويمكن سقة - مقومة بالأسعار السائدة وقت التقدير ومجموع الموارد التي يقرر الاقتصاد القومى استخدامها في خلال الفترة ذاتها مقومة أيضاً بالأسعار السائدة وقت التقدير .

وتشمل الموارد عنصرين أساسيين :

١ - الفائض القومى : وهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محلياً (Y) .

٢ - الواردات : وهي تمثل مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع من الخارج (M) .

وتشمل الاستخدامات العناصر الآتية :

١ - الاستهلاك الخاص : وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي ينتظر أن يقرر الأفراد الحصول عليها C_p .

٢ - الاستهلاك الحكومى وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي

ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها C_g .

٣ — الاستثمار الخاص وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التي ينتظر أن يقرر قطاع الأعمال الخاص الحصول عليها لزيادة رأس المال الثابت أو لزيادة المخزون (I_p) .

٤ — الاستثمار العام ، وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التي ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها (I_g) .

٥ — الصادرات وهي تمثل قيمة المنتجات القومية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجى (X) .

وطالما أن كل من الموارد والاستخدامات تقوم بالأسعار السائدة في وقت إجراء تقدير الميزانية فإنه ليس من الضروري أن تعادل الموارد مع الاستخدامات فقد نواجه أحد الاحتمالات الآتية :

١ — زيادة الاستخدامات عن هذه الموارد وفي هذه الحالة يوجد إفراط في الطلب والفرق بين الاستخدامات والموارد يساوى الفجوة التضخمية .

٢ — تعادل الاستخدامات مع الموارد وفي هذه الحالة فإن الفجوة التضخمية تساوى صفراً (حالة الاستقرار) .

٣ — زيادة الموارد عن الاستخدامات أى إفراط في عرض السلع والخدمات والفرق بين الموارد والاستخدامات يساوى الفجوة الانكماشية .

وعلى ذلك فإن الفجوة التضخمية تقاس كالآتي :

$$G = U - R \quad (4)$$

حيث :

G الفجوة التضخمية .

U مجموع الاستخدامات .

R مجموع الموارد .

وتقدر الاستخدامات بالمعادلة الآتية .

$$U = C + I + X \quad (5)$$

حيث .

C الاستهلاك الخاص والعام .

I الاستثمار الخاص والعام .

X الصادرات .

وتقدر الموارد بالمعادلة الآتية .

$$R = Y + M \quad (6)$$

حيث Y الناتج القومي .

M الواردات .

وبالتعويض عن (U) ، (R) في المعادلة (٤) نحصل على التقدير التالي

للفجوة التضخمية :

$$G = (C + I + X) - (Y + M) \quad (7)$$

وحيث أن الاستهلاك يمثل الفرق بين الدخل القومي والادخار .

$$G = Y - S \quad (8)$$

فان المعادلة (7) يمكن صياغتها كالآتي :

$$G = (I - S) + (X - M) \quad (9)$$

أن الفجوة التضخمية تتكون من عنصرين :

١ - الفرق بين الاستثمار والادخار المحلى $(I - S)$

٢ - فائض ميزان المدفوعات $(X - M)$ وسوف نرمز له بالرمز (B)

وبتكوين الاستثمار عن عنصرين :

١ - الاستثمارات التى يقوم بها قطاع الأعمال الخاص (I_p) .

٢ - الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة (I_g) .

$$I = I_p + I_g$$

وتتكون المدخرات من العناصر الاتية :

١ - المدخرات التى يقوم بها القطاع العائلى (S_h)

٢ - المدخرات التى يكونها قطاع الأعمال الخاص عن طريق احتجاز

جزء من الأرباح قبل توزيعها (S_p)

٣ - المدخرات التى تكونها الحكومة عن طريق تكوين فائض فى

ميزانية العمليات الجارية (أى فائض الإيرادات من الضرائب والإيرادات الأخرى عن النفقات الجارية على الاستهلاك ، ودفع مرتبات ومهايا الموظفين والاعانات المختلفة) ورمز لهذه المدخرات بالرمز (S_g) .

$$S = S_h + S_p + S_g$$

وبالتعويض عن (I) ، (S) في المعادلة (9) نحصل على التقدير التالى للفتحة التضخمية .

$$G = (I_p - S_p) + (I_g - S_g) + (B - S_h) \quad (10)$$

والفرق بين الاستثمارات التى يقررها قطاع الأعمال الخاص والمدخرات التى يقرر تكوينها يمثل صافى القروض التى يمتزم هذا القطاع الحصول عليها من القطاعات الأخرى ، وسوف نرمز لها بالرمز (L) .

والفرق بين الاستثمارات التى تقرر الحكومة القيام بها وفائض العمليات الجارية يمثل عجز الميزانية العامة للدولة (جارية وإنتاجية) وهو يمثل صافى القروض التى تلتزم الحكومة عقدها ، وسوف نرمز لها بالرمز (D) وعلى ذلك :

$$G = L + D + B - S_h \quad (11)$$

أى أن الفتحة التضخمية تساوى الفرق بين مجموع القروض التى تلتزم القطاعات المستثمرة (قطاع الأعمال الخاص والحكومة والعالم الخارجى) الحصول عليها من القطاع العائلى والمدخرات التى يمتزم القطاع العائلى تحقيقها .

ومن الفاحية العملية يمكن قياس النفجوة التضخمية باستخدام طريقة مختصرة تعتمد على البيانات الآنية :

١ — الدخل المتاح للانفاق الخاص .

٢ — توزيع القطاع العائلى للدخل المتاح للانفاق بين الادخار والانفاق على السلع الاستهلاكية . كما يقرر الميل المتوسط للاستهلاك .

٣ — المتاح من السلع الاستهلاكية للنتجة محلياً والمستوردة .

وبقدر الدخل المتاح للانفاق الخاص طبقاً للمعادلة الآنية :

$$Y_d = Y - T + E - R$$

حيث Y_d الدخل المتاح للانفاق الخاص .

Y الدخل القومى .

T الضرائب

E الاعانات الحكومية .

R الأرباح المحتجزة .

وبقدر الانفاق المنتظر من جانب القطاع العائلى على السلع الاستهلاكية كالآنى :

$$C = cY_d$$

حيث c هى الميل المتوسط للاستهلاك .

C الانفاق الاستهلاكي الخاص

وتقدر السلع المتاحة للاستهلاك الخاص كالآتي :

$$C = Y - I - Z - X + M$$

حيث Y الناتج القومي

I الاستثمار الخاص والعام

Z السلع المتاحة للاستهلاك الحكومة .

X الصادرات

M الواردات

ويمكن أن نعطي المثل الرقى القسالى لتوضيح كيفية قياس النفجوة التضخمية والأرقام كلها تمثل قيم المتغيرات بأسمار سنة الأساس :

أولا : ميزان الموارد والاستخدامات الساعية :

الموارد مايون جنيهه

الناتج القومي ٢٥٠

الواردات ٥٠

المجموع ٣٠٠

الاستخدامات

الاستهلاك الخاص ١٦٠

استهلاك حكومى ٢٠

استثمار ٨٠

٤٠	صادرات
٣٠٠	المجموع

ثانياً : توزيع الدخل القومي

٢٠٠	الدخل المتاح للانفاق الخاص
٣٠	صافي الضرائب
٢٠	الأرباح المحتجزة
٢٥٠	الدخل القومي

ثالثاً : توزيع الدخل المتاح للانفاق الخاص

١٨٠	انفاق استهلاكى
٢٠	ادخار

وذلك على أساس أن الميل المتوسط للاستهلاك هو ٠.٩

ومن هذه البيانات يتضح أن السلع المتاحة للاستهلاك للقطاع الداخلى مقدارها ١٦٠ مليون جنيه وذلك لأن الناتج القومى كله مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه تستهلك منه الحكومة ٢٠ مليون جنيه ويخصص للاستثمار ٨٠ مليون جنيه ويخصص للتصدير ٤٠ مليون جنيه .

وبتبيين أيضاً أن انفاق القطاع العائلى على السلع الاستهلاكية يقدر بمبلغ ١٨٠ مليون جنيه وذلك على أساس أن الميل المتوسط للاستهلاك هو ٠.٩ وأن الدخل المتاح للانفاق الخاص هو ٢٠٠ مليون جنيه .

ومن مقارنة الانفاق الاستهلاكي الخاص بالمتاح من السلع الاستهلاكية مقومة بأسعار سنة الأساس ، يتبين أن الفجوة التضخمية في هذا المثال هي ٢٠ مليون جنيهه بيانها كالآتي :

١٨٠	الانفاق الاستهلاكي الخاص
١٦٠	المتاح من السلع الاستهلاكية
٢٠	الفجوة التضخمية

المقياس الثاني :

والمقياس الثاني للفجوة التضخمية هو المقياس للفقد وهو يقاس الفجوة بالفرق بين الزيادة في كمية النقود المتداولة والزيادة في الطلب على النقود ، أي أن .

$$G = \Delta M - \Delta L \quad (12)$$

حيث

ΔM تمثل الزيادة في كمية النقود المتداولة .

ΔL تمثل الزيادة في الطلب على النقود .

والغدير في كمية النقود المتداولة يعادل مجموع القروض التي ينتظر أن يقدمها النظام المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) للقطاعات المختلفة من طريق :

١ - شراء السندات الحكومية وأذونات الخزنة (قروض للحكومة)

٢ - خصم الكمبيالات وعقد سلفيات (قروض لقطاع الأعمال)

٣ - شراء أصول أجنبية (قروض للعالم الخارجى)

$$\Delta M = k + A + F \text{ أى أن :}$$

حيث :

K تمثل قروض الحكومة من النظام المصرفى

A تمثل قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفى .

F تمثل الزيادة فى أصول النقد الأجنبى (قروض للعالم الخارجى)

وإذا افترضنا - لتبسيط عرض الموضوع - أن مؤسسات الأعمال والحكومة والعالم الخارجى لا تحتفظ بأرصدة نقدية لدى النظام المصرفى وأن القطاع المائلى وحده هو الذى يحتفظ بأرصدة نقدية ، وإذا افترضنا أيضاً أنه لا توجد معاملات مالية خارج النظام المصرفى ، فأذا نحصل على العلاقات الآتية :

١ - أن قروض الحكومة من النظام المصرفى تساوى عجز الميزانية $K = D$

٢ - إن قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفى تساوى صافى اقتراض

$$A = L \text{ القطاع}$$

٣ - إن الزيادة فى الأصول الأجنبية تساوى فائض ميزان المدفوعات

$$F = B$$

٤ - إن الزيادة فى طالب القطاع المائلى للنقد تساوى مدخرات هذا

القطاع أى أن القطاع المائلى يحتفظ بجميع مدخراته فى شكل أرصدة

$$\Delta L = S \text{ نقدية}$$

وبالتعويض عن ΔM و ΔL في المعادلة (12) نحصل على التقدير الآتي
للنجوة التضخمية :

$$G = \overline{D} + L + B - S \quad (13)$$

وهو نفس التقدير الذي نحصل عليه من المعادلة (١١) التي تقدر النجوة التضخمية على أساس فائض الطلب . ومعنى هذا التطابق أن فائض الطلب على السلع والخدمات يساوى فائض عرض النقود . ويلاحظ أن هذا التطابق يتوقف على شرطين :

١ — عدم وجود فائض في الطلب على الأصول المالية .

٢ — عدم وجود فائض في الطلب على خدمات عناصر الانتاج .

وقد استخدمنا في هذا العرض تعريفاً معيناً للتغير في الطلب على النقود بحيث يربط التغير في الطلب على الأرصدة النقدية بمدخرات القطاع للعائلي .

وتعطي النظرية النقدية قاعدة أخرى لتفسير التغير في الطلب على النقود وهي تستند إلى افتراض وجود علاقة ثابتة بين الطلب على النقود والدخل النقدي .

$$L = ky$$

حيث L الطلب على النقود .

y الدخل النقدي .

K نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل
أرصدة نقدية .

وعلى ذلك فإن التغير في الطلب على النقود يتحدد كالآتي :

$$\Delta L = K \Delta Y$$

وعلى ذلك فإن الفجوة التضخمية — طبقاً للمقياس النقدي — تقدر
كالآتي :

$$G = \Delta M - K \Delta Y$$

وبالتالي تنعدم الفجوة التضخمية — أي تصبح صفراً — لتحقيق الشرط
التالي :

$$\Delta M = K \Delta Y$$

أي أنه يمكن للسلطات التنفيذية أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي
وتفادي خلق فجوة تضخمية لو راعت تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية
التي تخلفها والتغير في الدخل النقدي . بحيث أن الزيادة في الأرصدة النقدية
تساوي نسبة معينة من الزيادة في الدخل النقدي . وهذه النسبة يقررها الجمهور
حيث أنها تمثل نسبة الدخل النقدي التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها في
شكل نقدي .

وبعبارة أخرى تنصح النظرية النقدية بأن تراعى السلطات النقدية أن
يكون معدل الزيادة في كمية النقود مساوياً لمعدل الزيادة في الدخل .

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث ترى أن هذا الشرط كفيلاً بتحقيق الاستقرار الإقتصادي .
ويعتبر هذا الرأي صحيحاً إذا توفرت صحة الفروض الأساسية التي بنى
عليها وهي :

- ١ — أن الطلب على النقود قاصر على المعاملات الدخلية فقط .
- ٢ — أن نسبة الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل
نقدى (K) ثابتة .

ويميل كثير من الاقتصاديين إلى الشك في صحة الفرض الثاني بصفة
خاصة حيث أن الأبحاث التطبيقية عن العلاقة بين كمية النقود والدخل النقدي
قد أثبتت أن K تعرض لتغيرات في الأجل القصير وفي الأجل الطويل .

ولكن بصفة عامة يمكن أن نقرر أنه إذا كان الدخل النقدي يزيد
بمعدل ثابت فإنه يمكن الاطمئنان — إلى حد ما — إلى ثبات (K) في كل
من الأجل القصير والأجل الطويل .

الاستقرار النقدي الدولي

أدركت الدول عند خروجها عن قاعدة الذهب، أن الاسواق الحرة لل نقد الأجنبي عاجزة عن الاحتفاظ بتوازن مستقر في أسعار الصرف وأدركت في نفس الوقت خطورة هذه الحقيقة على العلاقات الاقتصادية الدولية ورد الفعل الذي يحدثه اختلال هذه العلاقات في موازين المدفوعات الجارية، ولذلك قررت هذه الدول — إما بمجرد الخروج عن قاعدة الذهب كفرنسا وبلجيكا، أو بعد مرحلة قصيرة من التقلبات كإنجلترا — أن تتخلى عن مبدأ حرية أسواق النقد الأجنبي فتحدد أسعاراً رسمية وتثبيتها عند المستوى الذي تختاره لها.

وكان الشكل الرئيسي لسياسة التثبيت هو تدخل السلطات النقدية في أسواق النقد الأجنبي للتأثير على ظروف العرض والطلب تأثيراً يكفل الاستقرار، وذلك عن طريق هيئة خاصة تعرف باسم «رصيد تثبيت الصرف» Stabilization Fund Exchange، وكانت إنجلترا هي أول من أنشأ هذا الرصيد تحت اسم «حساب تعادل الصرف» وذلك في يونيو عام ١٩٣٢ بعد ما تبينت خطورة التقلبات في سعر الجنيه الاسترليني في السوق الحرة بعد سبتمبر ١٩٣١.

وعندما عقد المؤتمر الإقتصادي العالمي في لندن عام ١٩٣٣ بحث النتائج التي يخشى أن تترتب على إستقلال هيئات تثبيت الصرف في تعريفاتها،

واقترح إنشاء رصيد ثلاثي يتكون من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا للإشراف على تنظيم أسواق النقد الأجنبي في لندن وباريس ونيويورك وهي الأسواق العالمية الرئيسية . غير أن هذا الاقتراح لم يقابل بالرضا من جانب الدول الثلاثة المختصة وأنشأت الولايات المتحدة رصيدها الخاص بها في إبريل عام ١٩٣٤ ، ثم تبعها فرنسا في سبتمبر عام ١٩٣٦ ثم بلجيكا وسويسرا وهولندا ، وبذلك فقدت أسواق النقد الأجنبي حريتها ، تلك الحرية التي تكشف عن العوامل الخفية التي تعبث باستقرار أسعار الصرف .

وكانت سوق لندن أكثر مرونة من الأسواق الأخرى وذلك لأن « حساب تعادل الصرف » البريطاني كان قادراً في نشاطه على إلغاء التقلبات الوقتية التي لا مبرر لها دون التحكم في الاتجاهات العامة التي تسود السوق ، غير أن تجارب هذه الهيئة أثبتت أنه من الصعب التمييز بين العمليات التي تخضع للمؤثرات الوقتية من تلك التي تخضع للاتجاهات العامة ، ولذلك تمذر عليها السيطرة على استقرار سعر الجنيه الاسترليني ، وقد تداركت السلطات النقدية في الدول الأخرى هذا النقص ، فمنعت هيئات تثبيت الصرف سلطات واسعة لتحقيق الاستقرار كما تفهمه هذه الدول ، فإختص الرصيد الأمريكي بالدفاع عن الدولار ضد أي اتجاه نزولي عام في العملات الرئيسية الأخرى تراه الولايات المتحدة معارضاً لمصالحها ، وكلف الرصيد الفرنسي بالاحتفاظ بكيان الفرنك كعملة حرة تعزيم العملات الأوربية ، وهكذا نجد أنه بينما أن هيئات تثبيت الصرف تسعى إلى غرض مشترك وهو تحقيق التوازن في أسواق النقد الأجنبي ، إلا أن التعارض بينهما في تحديد معنى الاستقرار وحدوده كان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى فشل سياسة التثبيت .

وهناك عدد من الدول في أوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية رفضت السماح بنشاط أسواق النقد الأجنبي واستبدلتها بمراقبات حكومية للتحكم في هذا النقد ، وذلك حتى تفرض إشرافها المباشر على حركات رؤوس الأموال وتمنعها من الإخلال بالتوازن ، وأنشئت هذه المراقبات عام ١٩٣١ في كل من ألمانيا والدانمارك وأسبانيا واليونان والمجر وتشيكوسلوفاكيا والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وانضمت إليها اليابان في عام ١٩٣٢ ثم إيطاليا في عام ١٩٣٤ .

ورأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة التي لا تستطيع أن تقاوم الاتجاهات النزولية الدائمة بسبب اختلال موازين مدفوعاتها الجارية ، أن تنسب عملاتها إلى إحدى العملات الرئيسية وبذلك ظهر نظام السكك النقدية التي تتألف كل منها من مجموعة الدول التي ترتبط بالدولة المركزية بعلاقات تجارية ومالية قوية .

وتعتبر الكتلة الاسترالية التي ألفتها إنجلترا على أثر خروجها عن قاعدة الذهب ، أكبر مجموعة نقدية ، فقد كانت تشمل قبل قيام الحرب العالمية الثانية المحتلـكات البريطانية ومصر والهند والعراق والبرتغال والسويد والنرويج وفنلندا والدانمارك وفرنسا واتحاد جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وإيران واليابان وتلي هذه المجموعة في الأهمية « كتلة الدولار » التي تتألف من الدول التي تنسب إلى الدولار الأمريكي وهي كندا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وفي الشرق الأقصى كانت توجد مجموعة صغيرة تعرف باسم « كتلة الين الياباني » وهي تتألف من اليابان وممتلكاتها ، وبعد أن انضمت اليابان إلى الكتلة الاسترالية في يناير ١٩٣٣ أصبحت كتلة الين منقسمة بالتمهية إلى الجنيه الاسترليني .

وفي كل من هذه المجموعات النقدية تلتزم الدول الأعضاء بتحديد سعر ثابت بين العملة القومية والعملة « المركزية » وعلى أساس هذا السعر تتحدد أسعار الصرف بالنسبة لأية عملة أخرى ، وهذه الأسعار ثابتة داخل المجموعة ولكنها تتغير بالنسبة للعملة التي لا تنتمي إلى السكتلة ، وذلك تبعاً للتغيرات التي تطرأ على سعر صرف العملة المركزية بهذه العملات « الأجنبية » ويتضمن استقرار العلاقة بين عملات السكتلة النقدية والعملة المركزية أن تحتفظ الدول الأعضاء بإحتياطياتها الدوائية في البنك المركزي للدولة التي تنزع المجموعة ، وهذا يعني أن الدول التي تنسب إلى السكتلة النقدية تحقق ثبات قيم عملاتها عن طريق تسليم حريتها للدول المركزية .

هذه هي المحاولات الرئيسية التي قامت بها الدول لإنقاذ عملاتها من الانقلابات العنيفة التي تتعرض لها في الأسواق الحرة بعد أن أصبحت ظروف العرض والطلب في هذه الأسواق هي القوى التي تحدد أسعار الصرف ، فهل نجحت هذه المحاولات في تحقيق التوازن والاستقرار لقيم العملات ؟ وهل استطاعت السلطات النقدية أن تحافظ على الأسعار الرسمية التي تحددها ؟ إن الجواب على هذا السؤال هو بالنفي ، إذ هجرت السلطات النقدية الأوروبية عن مقاومة الانبجاعات الدائمة التي تدفع أسعار الصرف إلى الارتفاع ، وهي وجود عجز مستمر في ميزان المدفوعات الجارية ، وحركة تصدير رؤوس الأموال وعلى الأخص في المعاملات مع الولايات المتحدة وأدركت هذه السلطات أن تجاهل هذه القوى يعني أنها تضع عملاتها في مستويات أعلى مما تسمح به الأوضاع السائدة مما يضاعف من اختلال العلاقات الدولية ، ووجدت من الضروري — لتصحيح هذه العلاقات وتحقيق مركز أوفق — أن تميد النظر في أسعار

الصرف التي حددتها لتضمها في المستوى اللائق لها ولا يتم ذلك إلا بالتخفيض ، وهكذا أصبحت الاسعار مرنة تغير وفقا للظروف السائدة ، وتأثرت جميع العملات في العالم تقريبا بالوجة التنافسية ، ولقد اتخذ تخفيض أسعار الصرف ظاهرة تنافسية ، إذ كان يعتبر وسيلة أساسية لتحسين الميزان برفع قيم الواردات في السوق الحلى وتخفيض قيم الصادرات في الأسواق الأجنبية وبذلك نلتزم حركة التصدير ومن ثم حجم التوظيف الداخلى على حساب الدول الأخرى التي تجد نفسها مضطرة بدورها إلى تخفيض قيم عملاتها لإنقاذ مركزها وإلغاء الآثار التي يحدثها تصرف الدولة التي بدأت بالتخفيض .

وهكذا نتابع التخفيض في أسعار الصرف نتيجة لعدم التناسق بين السياسات الدولية ، وهكذا لم يصل المؤتمر المالى والنقدى في لندن عام ١٩٣٣ إلى حل لتباين وجهات النظر وتغلب النزعات القومية ، كل هذا جعل سياسة التخفيض في نظر كل دولة هي الحل العملى للتخلص من حدة الكساد ، وكانت نتيجة ذلك عرقلة التجارة الدولية بدلا من انتعاشها وازدياد المشا كل الداخلية بدلا علاجها .

وقد حاولت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا أن تحقق التعاون الدولى لضمان استقرار أسعار الصرف ، فأعلنت في سبتمبر عام ١٩٣٦ « التصريح الثلاثى » الذى انضم إليه فيما بعد سويسرا وهولندا وبلجيكا ، وكان الفرض المباشر من هذا الاتفاق فى الواقع هو تنظيم العلاقة بين الجنيه الاسترلى والدولار والفرنك لتحقيق المصلحة المشتركة بين الحكومتين النقديتين الرئيسيتين ، وكيفما كان الأمر فإنه يتضمن الاعتراف بأهمية استقرار أسعار الصرف فى

توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية ولكفه يفتقر إلى تنسيق السياسات القومية لتحقيق هذا الغرض ولذلك فقد أهميته كوسيلة فعالة لتثبيت أسعار الصرف ، فقد اجتاحت الفرنك الفرنسى موجة جارفة من التخفيض حتى مايو عام ١٩٣٨ ، كما تقلب سعر الجنيه الاسترلينى حتى أستقر نسبيا فى يناير ١٩٣٩ .

وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية تعزز الاتجاه الزولى فى قيم العملات الأوروبية والعملات المرتبطة بها ، وفى ٢٥ أغسطس عام ١٩٣٩ فقد الجنيه الاسترلينى الاستقرار النسبى الذى كان يتمتع به فأنخفضت قيمته من ٤.٦٨ دولار فى ٦ يناير ١٩٣٩ إلى ٤.٠٣ فى يناير ١٩٤٠ أى بنسبة ١٤٪ / تقريبا وشعرت الدول الأوروبية التى تنتمى إلى المجموعة الأسترلينية ، أن الجنيه الاسترلينى لم يعد يصلح كعملة دولية ، فقررت الانفصال عن هذه الكتلة وأعلنت السويد والنرويج وفنلندا استقلال عملتها فى ٢٨ أغسطس عام ١٩٣٩ ثم لحقت بها الدانمارك فى ٨ سبتمبر ثم تبعها عدة دول أخرى ، وأعلنت البنوك المركزية لهذه الدول تثبيت أسعار عملتها بالنسبة إلى الدولار بعد تخفيض بسيط قدره ١٪ بالنسبة للسويد ، ٢٪ لفنلندا ، ٢٪ للنرويج ، ٨٪ للدانمارك .

ووقفت كندا موقفا وسطا بين البقاء فى المجموعة الأسترلينية والانفصال عنها إذ جددت عملتها فى ديسمبر عام ١٩٣٠ على أساس كل من الدولار والجنيه الاسترلينى ولذلك لم يتجاوز الإنخفاض فى قيمة الدولار الكندى ٩٪ بالنسبة الدولار الأمريكى ، أما الفرنك الفرنسى فقد ارتبط بالجنيه الاسترلينى بمقتضى الإتفاقية المالية التى عقدت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى ٤ ديسمبر

١٩٣٩ ونص فيها على حرية التبادل بين العملاتين والحفاظة على سعر الصرف القائم بينهما في ذلك التاريخ وهو ١٧٦ر٥٠ فرنك للجنيه . وترتب على هذه الإتفاقية هبوط قيمة الفرنك الفرنسى بالنسبة للدولار ، وعندما إحتلت القوات الألمانية فرنسا في يونيو ١٩٤٠ أُلغيت الإتفاقية وإنساق الفرنك الفرنسى في تيار نزولى مستمر حتى وصل في ديسمبر ١٩٤٥ إلى ١١٩ر١٠٧ فرنك للدولار أى بهبوط قدره ٦٨٪ عما كان عليه في يونيو ١٩٤٠ .

هذه صورة موجزة لإيضاح تأثير الحرب وما أحدثته من قلق وإختلال في العلاقات المالية الدولية على قيم للعملات ومركزها بالنسبة للدولار ، وقد كان مفروضا في بادئ الأمر أن المبروط في أسعار الصرف هو هبوط مؤقت يزول بزوال الظروف الداعية اليه ، فأصدرت وزارة المالية الأمريكية في ١١ سبتمبر ١٩٣٩ بلاعا تصرح فيه بأن « الإتفاق الثلاثى » الذى عقد في ١٩٣٦ مازال قائما وأن التخفيض في سعر الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى ليس تخفيضا تنافسيا (١) .

غير أن التجارب لم تحقق هذا الغرض واستمر التيار النزولى فى نشاطه ولسكن ذلك لم يكن يرجع إلى استئخاف السلطات النقدية القومية بأهمية التعاون الدولى ، وإنما كان يرجع إلى شعور هذه السلطات بخطور التمسك بالتعاون الدولى على مصالحها القومية واضطرارها إلى الدفاع عن هذه المصالح ولو كان ذلك على حساب الاستقرار الدولى ، وجاءت هذه التصرفات تؤيد الحقيقة

(١) Nurks, R. : Conditions of International Monetary Equilibrium, princiton University pub., 1955

التي اقترنت بها الدول الأوروبية قبل الحرب مباشرة وهي أن التعاون الدولي السليم لا يتحقق إلا بتفاهات نظرية تسجل على الورق ، وإنما هو نتيجة لأوضاع اقتصادية متغيرة يجب أن تسود وهي التكافؤ في ميزان القوى الإنتاجية وتوازن العلاقات المالية الدولية ، وقد عبر اللورد كينز عن هذا الشعور في المذكرة التي قدم بها مشروعه عن إنشاء « لإتحاد المقاصة الدولية » في إبريل ١٩٤٣ فقال « إننا في حاجة إلى الإنفاق على طريقة منظمة لتحديد القيم النسبية للعمليات الأهلية حتى لا نلجأ الدول إلى العمل المنفرد فتسابق في تخفيض قيم عملاتها ، وإلى نظام ينطوى على القدرة على إعادة التوازن عند إختلاله وذلك عن طريق الضغط على الدولة التي تفقد توازنها ولا تسبب لغيرها من الدول فقدان التوازن سواء بكونها في مركز الدائن أو في مركز المدين ، وبوجه عام نحن في حاجة إلى نظام يوحى بالطمأنينة التي يفترض إليها العام المضطرب حتى لا نخشى الدولة التي تدبر شؤونها بحرص من التأثير بوامل خارجة عن إرادتها تقمدها عن الوفاء بديونها الدولية فتجد نفسها مضطربة إلى الالتجاء إلى فرض القيود على معاملاتها مع الخارج ، تلك القيود التي لم تتبع لأنها بنفسها مجابة للخير ولسكنها أنهت كوسائل دفاعية ضد القوى الخارجية المضادة بصالح هذه الدول » .

إتفاقية بريتون وودز وصندوق النقد الدولي :

دفع الشعور بضرورة إتخاذ التدابير العملية الفعالة لتحقيق التعاون الدولي إلى التفكير في إنشاء نظام نقدي لتصحيح الأوضاع الشاذة التي آت إليها العلاقات الاقتصادية الدولية وتغادي الاضطراب الذي يصحب مرحلة الانتقال

من ظروف الحرب إلى ظروف السلام الدائم ، وتقدمت إنجلترا بمشروع اللورد كينز لإنشاء « اتحاد للمقاصة الدولية » ، كما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع آخر لإنشاء « احتياطي دولي لتثبيت النقد » وعقدت الدولة المتحالفة « المؤتمر النقدي والمالي » في بربتون وودز ١٩٤٣ للاتفاق على القواعد الأساسية لتنظيم العلاقات بين أسعار الصرف ، وانتهت أبحاث المؤتمر إلى تقرير لإنشاء « صندوق النقد الدولي » International Monetary Fund للقيام بهذه المهمة بالذات وحدد أغراضه فيما يلي :

١ — تشجيع التعاون الدولي عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيء الوسائل اللازمة للمشاور في المسائل النقدية الدولية .

٢ — تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية فيساهم بذلك في تحقيق مستوى عال من توظيف الأيدي العاملة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الأعضاء واعتبار كل هذه أهدافاً رئيسية للسياسة الاقتصادية .

٣ — العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على نظم للصرف السليمة بين الأعضاء وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات .

٤ — العمل على إحلال نظام مشترك للمدفوعات الدولية الخاصة بالعمليات الجارية بين الأعضاء بدلاً من التسديدات الثنائية وعلى التخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التي تعوق تجارة العالم .

• — توفير عامل الاطمئنان والثقة بالأعضاء بجملة موارد المال الاحتياطي في متناولهم وذلك مع اتخاذ التدابير المناسبة ، فسيألفهم بذلك

الفرصة لتصحيح اضطرابات ميزان المدفوعات ومن الالتجاء إلى تدابير
قد تقضى على الرخاء القومى والدولى .

٦ - تقصير أجل الفترات التى تحتل فيها موازين المدفوعات الجارية
الأعضاء والحد من درجة إختلال التوازن .

وقد بدأت هيئة « صندوق النقد الدولى » نشاطها فى سبتمبر ١٩٤٦
ومنذ ذلك عكفت على دراسة المشاكل النقدية للدول الأعضاء ، وتبنيته
عملات هذه الدول طبقاً للقواعد التى نص عليها الميثاق .

وقد وجدت الهيئة أن تنظيم تدابير الصرف يجب أن يبدأ بتحديد أسعار
التبادل لعملات الدول الأعضاء وانتهت من هذه العملية فى ١٨ ديسمبر
١٩٤٦ فحددت قيم التبادل لعملات ٣٢ عضو على أساس الذهب والدولار
الأمريكى بالوزن والعميار النافذين فى أول يوليو ١٩٤٤ ، وقد أقرت الهيئة
القيم التى اقترحتها الدول المختصة على أساس أسعار الصرف التى كانت سائدة
فى يوليو ١٩٤٦ إلا أن هذه الأسعار التى حددتها هيئة صندوق النقد الدولى
ليست أسعاراً جامدة وإنما هى أسعار مرنة ، فقد أجازت الاتفاقية للأعضاء
أن يغيروا أسعار التبادل إذا كان من شأن هذا التغيير إصلاح إختلال جوهري
فى ميزان المدفوعات الجارية وللعضو الحرية فى إجراء هذا التغيير دون الرجوع
إلى الهيئة إذا كان تصرفه لا يؤثر فى المعاملات الدولية للدول الأعضاء ، ولكن
إذا كانت المعاملات الدولية للعضو الذى يرغب فى تغيير سعر تعادل عملته ،
واسعة النطاق بحيث أن أى تغيير فى السعر يؤثر على معاملات الدول الأخرى
فإنه يجب أن يحصل على موافقة هيئة الصندوق وإيس لهذه الهيئة أن تعترض
على هذا التغيير إذا كان لا يتجاوز ١٠ ٪ من سعر التبادل الأصل الذى حدد

فى ديسمبر عام ١٩٤٦ ، أو إذا إقتضت الهيئة بأن التغيير ضرورى لإصلاح إختلال أساسى فى ميزان المدفوعات ، كما أنه سمح لهيئة الصندوق بإحداث تغييرات عامة متناسبة فى أسعار التبادل لعملات جميع الأعضاء إذا وافقوا على مثل هذا التغيير .

وليس هناك شك فى أن هذه الاستثناءات واسعة النطاق بحيث أنها تجعل ثبات أسعار التبادل إستثناء أكثر منه قاعدة ، وإذا كان الميثاق يلزم للدول الأعضاء بالتعاون مع هيئة الصندوق على إستقرار أسعار الصرف ويجنب المنافسة فى تغييرها ، فإن هذا الإلتزام لاقية له من الناحية العملية ، حيث أنه من المسلم به أن جميع الدول ترغب مخلصه فى إقرار التعاون الدولى ، واسكنها إذا وجدت أن هذا التعاون يضر بمصالحها القومية ، فإنها تذكر له وقد هيأ الميثاق للدول الأعضاء فرصاً واسعة لحرية التصرف والتحرر من القيود التى تفرضها عليها العضوية ، والسماح بهذه الحرية إتجاه سليم من واضعى الميثاق مادام العالم لم يصل بعد إلى المرحلة التى تقاب فيها النزعة الدولية على النزعة القومية^(١) ، ولكن محور الضعف هو أن نظام الصندوق يعترف بأن تغييرات سعر الصرف لاتزال الإجراء الرئيسى لتصحيح ميزان المدفوعات دون أن يبحث عن وسائل أخرى لاستعادة التوازن اللهم إلا موارد الصندوق والقروض التى يقدمها البنك الدولى للإنشاء والتعمير — البنك الدولى للتنمية فيما بعد — وكليهما لا يستخدم إلا فى حدود ضيقة فى ذلك الوقت .

وقد نتج عن هذا الضعف أن وجدت فرنسا نفسها مضطرة فى بنابر

(1) Hayek : Monetary Nationalism and International Stability, London, 1950.

١٩٤٨ إلى الفرد على قرارات هيئة الصندوق ، فخفضت سعر الفرنك رغم معارضة الهيئة التي لم تجد في الميثاق وسيلة للرد على تصرف الحكومة الفرنسية سوى الحرمان من الانتفاع بموارد الاحتياطي حتى تنتهي المباحثات بشأن الموضوعات التي يقوم عليها الخلاف ، وتم الاتفاق بين هيئة الصندوق والحكومة الفرنسية في أكتوبر ١٩٤٨ على أساس قبول التخفيض مع توحيد الطريقة التي تسوى بها الصفقات التجارية ، وكان لتخفيض الفرنك الفرنسي خطورته إذ اعتبر سابقة تمخوذ حذوها للدول الأخرى في وضع هيئة للصندوق أمام الأمر الواقع مما قد يضعف مقدرتها على تحقيق الأغراض المرجوة منها .

والمسألة الأخرى التي عالجتها هيئة الصندوق هي القيود المفروضة على عمليات النقد الأجنبي ونظام الأسعار المتمددة للعمليات^(١) حيث أن نظام الصندوق يقوم على مبدأ حرية عمليات الصرف داخل أراضي الدول الأعضاء ويتضمن هذا النظام أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض قيود على هذه العمليات كمراقبه النقد الأجنبي ونظام الأسعار المتمددة واتفاقات الدفع الثنائية إلا إذا كان الغرض منها مراقبه حركات رؤوس الأموال ، فيسمح بوجودها على ألا تمرقل القسديتات الخاصة بالعمليات الدولية الجارية ، وسمح للأعضاء بأن يحتفظوا بالقيود التي كانت مفروضة خلال الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعمليات الدولية الجارية لمدة أقصاها خمس سنوات إنتهت في سبتمبر ١٩٥١ ، وذلك بشروط معينة أشرف على تنفيذها هيئة الصندوق ، على أن تتخذ الدول المختصة خلال هذه الفترة

(١) يقصد بهذا النظام أن يكون للعملة الواحدة أكثر من سعر صرف واحد فيحدد وسعر خاص لسكل غرض من أغراض تبادل النقد الأجنبي .

التدابير الممكنة لتسهيل عمليات الدفع الدولية بمجرد أن تجد نفسها قادرة على تسوية ميزان مدفوعاتها دون قيام هذه القيود وبطريقه لا تموق إنتفاعها بأموال الصندوق .

والصندوق على النحو الذى عرضناه يمثل خطوة جادة من قبل المجتمع الدولى لإنشاء نظام نقدى دولى ، هلى أن الصندوق لا يمنع سوى الائتمان قصير الأجل ولذلك فلا يمكنه حل المشكلات النقدية طويلة الأجل وهذا مانتركه للبنك الدولى للتنميه .

العلاقات الاقتصادية الدولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في إقتصاديات العالم أجمع ففي الفترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات نلاحظ انخفاضاً ملموساً في مستويات المعيشة وذلك لأن مبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص لا يمكن تطبيقه مما يؤدي إلى أن عوامل الإنتاج لا توجه التوجيه الاقتصادي الذي يعود على المجتمع بأكبر منفعة. فلا يمكن للدول المختلفة أن تتوسع في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها وذلك لأنه سيتعذر عليها تصريف الفائض منها في الأسواق الخارجية كما أن عليها أن تلتجئ معظمها محتاج إليه والا تعذر عايتها الحصول على حاجتها من الخارج .

وفي الظروف العادية نلاحظ تطاحناً بين دول العالم بقصد بيع أكبر كميات ممكنة من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية فمثلاً كانت تسعى كل من ألمانيا واليابان في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين إلى اكتساب أسواق جديدة عن طريق الدعاية الواسعة عن سلعها أو البيع بشروط مغرية أو باتباع سياسة الاغراق وكذلك بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة بدأت بريطانيا والعديد من الدول الأخرى تعمل على زيادة صادراتها وحرمان رعاياها من العديد من السلع . ومن الوسائل التي أتبعتها البيع في الخارج بأسعار تقل عن الأسعار المحلية أو دفعها لقيمة ما تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية نقداً بعد أن كانت لا تدفع مباشرة طبقاً لقانون الاعارة والتأجير وذلك حتى يكون لها الحق في إعادة تصدير السلع بعد تشكيلها وبذلك تحتفظ بأسواقها التقليدية أو تكتسب أسواقاً جديدة^(١) وفي الوقت الحالي نجد العديد من الدول

(١) طبقاً لقانون الاعارة والتأجير كانت تحصل بريطانيا على بعض السلع والمهات إلا أنها لا يجوز لها أن تعيد تصديرها بمجاتها أو بعد تحويلها إلى سلع أخرى.

يعمل على تشجيع الصادرات بطرق شتى ، فمثلا أتبعته الحكومة المصرية في أوائل الخمسينات ما عرفه بحساب حق الاستيراد ، Entitlement account حيث كان يسمح للمصدر أن يبيع كل أو معظم حصيلة مبيعاته النقدية من سلع معينة في الخارج مقومة ببعض العملات وهي الدولار والاسترليني والدوتش مارك في السوق الحرة بملاوة عن قيمة تلك العملات الرسمية (١) . كما قامت الحكومة بتخفيض ضريبة الصادرات على القطن بغرض تشجيع تصديره كما نبذت معظم دول العالم فرض ضرائب ورسوم على الصادرات .

وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى ، فكلما ازدادت موارد الدولة وتشعب انتاجها ، كما في حالة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، كلما قلت أهميتها إلى الاقتصاد القومي وإن كانت آثارها الاقتصادية كبيرة الأثر . أما في الدول المتوسطة والصغيرة الحجم مثل بريطانيا وبلجيكا فتزداد أهميتها .

وينطبق الكثير من القواعد والقوانين الاقتصادية على كل من الانتاج المحلي والانتاج للتبادل الخارجي فالانتاج في كليهما يخضع لقانون الغلة المتناقصة كذلك فإن دخول عوامل الانتاج تميل إلى التعادل مع قيمة المنتج المحلي في الحالتين ومع ذلك فالتجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية في عدة أمور أخرى لعل أهمها :

(١) يتمتع العمال في الاقليم الواحد بحرية الانتقال من مكان إلى آخر داخل الاقليم الواحد بنفقات نقل بسيطة وهذا أدى إلى تعادل الاجور في الأعمال

(١) بلغت الملاوة بالنسبة للدولار في بعض الحالات ١٥٪ - ألغى هذا النظام بالنسبة للاسترليني والدوتش مارك في أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ ثم ألغى بعد ذلك بالنسبة للدولار .

المثالة والا فإن العرض يزداد في الاعمال التي تدفع أجوراً مرتفعة نسبياً ويقل من الاعمال التي تدفع أجوراً منخفضة إلى أن يتحقق التعادل أما انتقال العمال من دولة إلى أخرى فتجده نفقات الهجرة - أي نفقات انتقال العامل وأسرته - تم نفقاته في الفترة بين هجرته وتاريخ الحصول على عمل - وكذلك النفقات التي يحتاج إليها حتى يستقر في المنطقة الجديدة - أو قوانين الهجرة التي إنتشرت في معظم دول العالم .

(٢) ينتقل رأس المال من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة تبعاً لمعدلات الفائدة والارباح المتوقعة . أما انتقال رؤوس الاموال فكتنفه الكثير من العقبات منها إحتمال مصادره أو صعوبة تحويل الفائدة أو الربح أو صعوبة تحويله في النهاية . وقد أتت معظم دول العالم بعد الحرب الاولى ثم بعد الكساد العالمي وعلى الاخص بعد الحرب العالمية الثانية وسائل متعددة للرقابة على الصرف الخارجي بمقتضاها لم يعد في وسع المصدر أن يتصرف في حصيلة مبيعاته الخارجية وكذلك فإن المستورد لم يعد يحصل على ما يحتاج اليه من عملات أجنبية دون الاذن له من قبل الهيئات المسئولة ، والرقابة على الصرف جاءت ضرورة لعدة أسباب منها حماية العملة من التدهور والتقلب والعمل على موازنة الميزان الحسابي وكذلك عزل الاقتصاد الداخلي عن التغيرات العالمية . لذلك نجد الكثير من الافراد يفضلون استثمار رؤوس أموالهم محلياً بدلاً من استثمارها في الخارج على الرغم من ارتفاع معدلات الفائدة والكفاية الحديثة لرأس المال في تلك الأسواق .

(٣) أتباع الدول لعملات مختلفة وتغير أسعار هذه العملات بالنسبة لبعضها البعض يؤدي إلى اضطراب في حركته التجارة الدولية وهذا لا يمكن حدوثه في الاقليم الواحد .

دور التجارة :

كما أن الأفراد لا يمكنهم بحال من الأحوال - في الوقت الحاضر - أن يعيشوا بمعزل عن أفراد المجتمع الآخرين ، فإن الدول كذلك إذا اختارت العزلة وعدم الإلتصال بالدول الأخرى فإنها ستعاني من مستوى معيشتها البدائي ولا شك أن عصرنا الحاضر هو عصر تخصص وتقدم وأزدهار ، والمخصص لا يستهلك من إنتاجه إلا القدر الضئيل ، وقد لا يستهلك شيئاً . وإنما يقوم بمبادلة فائض إنتاجه بما يحتاج إليه من إنتاج الآخرين . كذلك الدول فإنها لا يمكنها أن تنتج كل حاجتها نتيجة لتخصصها في أنواع معينة ، وإنما كذلك تقوم بمبادلة فائض إنتاجها بما تحتاج إليه من إنتاج الدول الأخرى .

وتقوم التجارة بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة . ولا تمثل التجارة الخارجية - أو التجارة عبر الحدود - في الوقت الحاضر الا قدراً ضئيلاً - • إلى ٦ بالمائة - إلى جملة التبادل والتجارة الا أن هذا المعدل وإن بدا ضئيلاً فإنما يمثل بضعة ملايين من الدولارات سنوياً ، وكذلك ترجع ضآلته النسبية إلى ضخامة المبادلات الداخلية في الوقت الحاضر .

والتجارة الخارجية قد تكون حيسويه بالنسبة لبعض الدول بمعنى أن اختفاءها يمرض الدولة للقضاء . فلو تصورنا مجموعة دول غرب أوروبا في منتصف القرن العشرين حيث يقطنها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة دون تجارة خارجية لكان معنى ذلك القضاء على تلك الدول . فتلك المنطقة تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على حاجتها إلى خيوط الألياف . القطن ، الحرير ، الجوت وحتى الصوف كذلك لا يمكن تصديرها دون مطاط الملايو وبتروال الشرق الأوسط والعالم العربي والا فإن وسائل النقل فيها تتجمد . وهكذا بالنسبة للعديد من

السلع كالشاي والبن والكافور والدخان . وعلى ذلك فإن للتجارة الخارجية دخل كبير في مستويات التقدم التي بلغت دول غرب أوروبا في الوقت الحاضر ، ولولاها لما بلغت الدخل مستوياتها الحالية ولما زادت معدلات السكان إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عام ١٨٠٠ .

وقد تكون أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لبعض الدول الأخرى أقل كما في حالة الدول التي تضم مساحات شاسعة كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . ومع ذلك فإن أهمية التجارة كبيرة واختلفت وأنها أو تضائلت أو انخفضت أو لم تتغير في مستويات المعيشة . فلو تصورنا عدم وجود تبادل بين الولايات المتحدة ودول العالم الخارجي لكان معنى ذلك حرمان الولايات المتحدة كلية من البن والشاي والكافور والموز وبعض السلع المدارة الأخرى ، وكذلك لتعرضت لمشكلة ندرة السكر وبعض السلع الأخرى كذلك فإنه طبقاً للجنة خاصة قدر أن الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ ستعتمد على العالم الخارجي في الحصول على كل ما تحتاج إليه من الحديد الخام كما أن وارداتها ستزيد من النيكل والقصدير وغيرها من المعادن ، ناهيك عن تزايد اعتماد الولايات المتحدة على بقول الدول الأخرى .

ومع ذلك فإن أهمية التجارة الخارجية لا ترجع فقط إلى الحصول على السلع التي لا تستطيع الدول إنتاجها ، وإنما كذلك إلى الحصول على السلع التي يمكن الحصول عليها من الخارج ، بضمن أقل ، وعلى ذلك فإنه عن طريق التجارة الدولية يمكن لإبواب عدد أكبر من السكان وتحقيق مستويات معيشة حقيقية أعلى .

انتقال عوامل الانتاج :

لا يقتصر التبادل الدولي على السلع والخدمات بل أنه يمتد إلى رؤوس الأموال وإلى الموارد البشرية ، ويترب على انتقالها تغيرات كبيرة في الاقتصاد الدولي . فلقد شهد منتصف القرن التاسع عشر حركة واسعة من انتقال رؤوس الأموال البريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي عجلت من انتقال الأخيرة إلى دولة صناعية متقدمة ، ثم كان أن اتجه رأس المال الإنجليزي بعد ذلك إلى كندا وأمريكا اللاتينية . أما رأس المال الفرنسي فأتجه إلى روسيا وأنتجت الأموال الألمانية إلى وسط وشرق أوروبا . ولقد صاحب انتقال رؤوس الأموال انتقال المهندسين والفنيين والعمال والذين ساهموا في تشييد السكك الحديدية وإقامة المصانع وتدريب العمال المحليين على تلك الأعمال الجديدة .

ولقد غادر أوروبا وآسيا خلال المائة عام المنقضية بين ١٨٣٠ ، ١٩٣٠ ما يقدر بستين مليون نسمة وذلك للعمل والمعيشة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا . هذا الانتقال في عنصر العمل من العالم القديم إلى العالم الجديد يعتبر بمثابة تجارة ترتب عليها إفادة كل من الطرفين ، فلقد ترتب على الهجرة نقص في الضغط السكاني على موارد الثروة في أوروبا وآسيا ، كما نجم عن الهجرة إلى العالم الجديد إمكان استغلال الموارد الوفيرة بدرجة عالية من الكفاية وكذلك فإن رؤوس الأموال التي انتقلت إلى العالم الجديد حققت عائدا أعلى وعجلت من رفع الكفاية الإنتاجية لكل من العمل والأرض .

ولقد تغيرت الأمور منذ الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت الهجرة في نطاق محدود كما تناقصت الأهمية النسبية لحركات رؤوس الأموال عبر

دول العالم . يحدث هذا رغما من وجود العديد من الدول التي تعاني من مشكلة الضغط السكاني ووجود دول أخرى في حاجة إلى الأيدي العاملة لاستغلال قدر من مواردها الاقتصادية والطبيعية . وكذلك فإن حاجة الدول النامية إلى رؤوس الأموال لتحقيق زيادة في دخولها القومية من امهات المشاكل الدولية التي تقتضى علاجاً حاسماً وسريعاً .

التجارة بين الحرية والقيود .

لقد جنت دول العالم خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر ثمار حرية التجارة وحرية انتقال عنصرى العمل ورأس المال . ولم يكن هناك حينذاك من القيود والعقبات إلا القدر الضئيل . ولذلك حصل الافراد على السلع والمواد الأولية من مصادرها الطبيعية ، وانجبت رؤوس الأموال إلى حيث تحقق أكبر عائد ممكن ، كما هاجر العمال إلى الجهات التي تفتقر إليهم .

إلا أن الأوضاع تغيرت ابتداء من عام ١٩١٤ . ففرضت العديد من الضرائب على الواردات كما اخضعت تجارة المصادر والوارد لقيود كبيرة وإدارية اختلفت شدتها من دولة إلى أخرى . كذلك فإن الهجرة من دول إلى أخرى اصبحت خاضعة لقيود وحصص . كذلك فإن العديد من الدول حدد من انتقال رؤوس الأموال وحدد الأموال التي يحق للمسافرين اخراجها وادخالها ، إلا ان العديد من الدول تمكن في الآونة الأخيرة من إلغاء العديد من القيود . كما ان الهيئات الدولية تبحث الدول الأخرى - كلما كان ذلك ممكناً - نحو إلغاء أو تخفيف تلك القيود .

الفصل الاول

نظريات التجارة الخارجية

لماذا تدرس التجارة الخارجية على حدة

كان بعض الكتاب يبرز دراسة التجارة الخارجية مستقلة عن التجارة الداخلية على أساس أن في الأولى تنقل السلع لمسافات طويلة أما في الثانية فلا تنقل السلع إلا لمسافات قصيرة . إلا أن هذا الاعتبار كآساس للفرقة بين كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية غير كاف لأن التجارة بين دمشق وبيروت تعتبر تجارة خارجية بالرغم من قصر المسافة . بينما التجارة بين نيويورك وسان فرانسيسكو تعتبر تجارة داخلية بالرغم من بعد المسافة وارتفاع نفقات النقل . ويعتقد بعض الاقتصاديين الكلاسيك أن السبب الرئيسي للفرقة بين كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية هو أن عوامل الإنتاج حرة في الانتقال داخل حدود الدولة . فرأس المال والعمال يتمتعان بحرية تامة في الانتقال داخل حدود الدولة بعكس الحال في انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى لأن هناك من القيود والعقبات - المباشر منها - وغير مباشر - التي تحول وتحد من التبادل . وواقع الأمر أن الفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية على هذا الأساس في القرن التاسع عشر لم يكن صحيحاً ، ففي القرن الماضي لم تضع الدول عقبات في سبيل هجرة الأفراد مما أدى إلى قيام الهجرة الواسعة من دول أوروبا إلى الدول الحديثة نسبياً كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا بل على العكس كانت تلك الدول الأخيرة تشجع الأجانب على الهجرة إليها بشتى الوسائل . وكانت رؤوس الأموال ، حتى في أوائل القرن الحالى ، حرة فانسابت من دول غرب أوروبا وعلى الأخص من إنجلترا وفرنسا وألمانيا إلى

الدول الفقيرة في رؤوس الأموال حينذاك، مثل الأمريكيتين وأستراليا وروسيا ودول أوروبا الشرقية، أي لم يكن هناك فارق كبير بين الاستثمار الداخلي والخارجي^(١). إلا أنه منذ انتهاء الحرب الأول دخل العالم مرحلة جديدة تميزت بأن الدول بدأت تقيم العديد من العقبات أمام المهاجرين إليها. فقدت الولايات المتحدة الهجرة إليها ابتداء من سنة ١٩٢٤ وبالمثل فعلت كل من كندا وأستراليا في فترات لاحقة. كما وضعت بعض الدول المصدرة للأفراد كإيطاليا وألمانيا قيوداً على الهجرة منها. كذلك بدأت معظم دول العالم تصنع العوائق والقيود على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها. فأصبح العديد من الدول يمنع رؤوس الأموال الأجنبية من دخول مباديها إنتاج معينة، كما حددت القوانين الخاصة بتحويل التوالد ورؤوس الأموال من الدول المستثمر فيها إلى الخارج من قدوم رؤوس الأموال، كذلك فإن تقلبات أسعار الصرف المتكررة، وتأمين بعض الصناعات ومصادرة الأموال الأجنبية في بعض البلاد، كل هذا أدى إلى نقص كبير في إنتقال رؤوس الأموال بين الدول.

(١) بلغت رؤوس الأموال البريطانية المستثمرة في الخارج عام ١٩١٣ - ١٩١٤ مليون جنيتها استراليا ٤٦٪ في داخل الامبراطورية، ٢٠٪ في دول أمريكا اللاتينية، أما الاستثمارات الفرنسية فبلغت ١٨٠٠ مليون جنيتها استراليا في عام ١٩١٤ منها ٢٥٪ في روسيا، دول أوروبا الأخرى، ٩٪ في المستعمرات الفرنسية، ١٣٪ في دول أمريكا اللاتينية، ٤٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. أما الاستثمارات الألمانية فكانت أقل من الاستثمارات الفرنسية وبلغت في نفس العام ١١٧٥ مليون جنيتها استراليا منها ٥٥٪ استثمرت في أوروبا، ١٦٪ في أمريكا اللاتينية ونفس النسبة تقريبا في الولايات المتحدة وكندا راجع:

J. Gandlefo, the Commerce of Nations pp. 311 - 316.

ويعتقد فريق ثالث أن السبب الحقيقي في إختلاف التجارة الداخلية عن الخارجية هو أن العالم ينقسم إلى دول وكل دولة أصبحت تقيد تجارتها الخارجية عن طريق الضرائب الجمركية المختلفة أو بتحديد الكميات المستوردة أو عن طريق الحماية الإدارية وغيرها من الأساليب العديدة . فبينما نجد أن التجارة الداخلية حرة تخضع التجارة الدولية لقيود عديدة . بالإضافة الى ذلك فإن إتقبال السلعة داخل حدود الدولة لا يثير مشاكل مالية كنتلك المتعلقة بتقلب أسعار الصرف بعكس الوضع في تجارة عبر الحدود . وقد يرد على النقطة الأخيرة بأن الاتحادات النقدية الدولية التي انتشرت في القرنين التاسع عشر والعشرين مثل الاتحاد اللاتيني (بين فرنسا وإيطاليا وفي ظله كانت عملات الدول الاعضاء تحول إلى بعضها البعض على أساس أسعار صرف ثابتة ، أو إتفاقية منطقة الاسترليني ، ساعدت على حل مشاكل قابلية تحويل العملات بعضها لبعض . إلا أنه يرد على ذلك بأن هذه الإتحادات لم يعش معظمها طويلا كما أن حرية التحويل تتحقق بين الدول الأعضاء في الاتحاد وكانت متعذرة بين الاتحاد من ناحية وبعض الدول الأخرى من الناحية الأخرى . كذلك فإن الدول التي تتبع عيار الذهب وفي ظله كانت أسعار الصرف شبه ثابتة . هجرته ولم تفكر في العودة إليه واتبعت نظام النقد الحر مع تقييد تقلب أسعار الصرف . وعلى ذلك فنستطيع أن نصل إلى حقيقة هامة — وأن أضحت واضحة في الوقت الحاضر — وهي أن السبب الحقيقي لبحث موضوع الإقتصاد الدولي على حدة هو انقسام العالم إلى دول كل منها يعمل على حماية صناعاته ومنتجاته بحجة العمل على زيادة الدخل القومي وتحقيق قدر من التوظيف ، كذلك فعدم قابلية العملات للتحويل لبعضها البعض يبرر دراسة التجارة الخارجية على حدة .

اسباب قيام التبادل الدول

يقول البعض أن السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي هو اختلاف الأسعار .
إلا أن الأسعار كما أنها تؤثر في التبادل الدولي فهي تتأثر به . فزيادة طلب دول
العالم على القطن المصري تؤدي إلى ارتفاع أسعاره وارتفاع دخوله وامل الإنتاج
التي تشترك في إنتاجه . لذلك فإن السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية هو
اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع المختلفة من دولة إلى أخرى . فكثيراً
ما نجد أن دولة ما تستورد السلع من الخارج بالرغم من إمكانية إنتاجها محلياً
بأسعار أقل . يرجع ذلك إلى أن من مصلحتها أن توجه عوامل إنتاجها ناحية
أخرى غير إنتاج تلك السلع . ومن هنا كان من اللازم دراسة موضوع النفقات
النسبية . ويجدر قبل مناقشة وتحليل نظرية النفقات النسبية أن نستعرض الفكر
الاقتصادي الذي عالج هذا الموضوع في الفترات السابقة ، وعلى ذلك فندرس
في الصفحات القليلة التالية نظريات وأفكار التجاريين والطبيين وآدم سميث
وغيرهم من أوائل الاقتصاديين .

أولاً - نظرية التجاريين في التجارة الدولية :

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في
ثروة الأمة ، فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه
من إضافة فيهما ، وكان التعدين هو الطريق الطبيعي للحصول على المعدن
النفيس ، فإذا لم يكن بالدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد
للحصول عليهما هو التجارة الدولية ، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضاً
في ميزانها التجاري ، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن
النفيس ، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها
المختلفة على بلوغ هذه النتيجة .

ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية .

١ — الفترة الأولى : وهي التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة ، لذلك نجد انجلترا في وقت ما تمتع بتصدير الذهب والفضة كلية وتخضع كل عمليات الصرف الأجنبي لرقابة صراف الملك .

٢ — الفترة الثانية : اكتسفت الدولة - نتيجة لتجاربها - بأن تسفر معاملاتها مع كل دولة على انفراد عن فئض ، ومن ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج ، وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة .

٣ — الفترة الثالثة : اتضح للدولة أن مراكزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها ومجموع وارداتها ، ويمكن أن تحقق الدولة فائضاً في معاملاتها مع العالم الخارجي في نهاية العام . وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها . وتجدر الإشارة إلى أن العديد من التجاريين أشاروا إلى ما نسميه في الوقت الحاضر بالصادرات والواردات غير المنظورة - كنفقات النقل البحري ونفقات الجيوش في البلاد الأجنبية - بمعنى أن الميزان التجاري كان يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات المنظورة والواردات غير المنظورة .

ولقد اقتضى منطق التجاريين - الذي وضحناء - ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية ، ولذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود - والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها - بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري .

ولقد امتد التدخل الحكومى الى العديد من أوجه النشاط الاقتصادى .
فلقد اقتضى نظام اعانة الصادرات اشراف الدولة على انتاج سلع التصدير .
كذلك التدخل فى تقرير أسعار السلع وفى التأثير على مستوى الأجور ، كما
قامت بإنشاء صناعات وطنية . ودراسة التاريخ الاقتصادى لبريطانيا فى القرن
السابع عشر ومراجعة القوانين الجديدة التى أصدرتها الدولة فى تلك الفترة
يفسر هدف سياسة التجارىين نحو تحقيق فائض فى معاملاتها مع العالم الخارجى

ثانيا - الطبيعىون والتجارة الدولية

كان من الوسائل التى اتبعها التجارىون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية
كى ينخفض ثمنها وبالتالى تنخفض مستويات الأجور . وهذا من شأنه خفض
نفقة الإنتاج فى الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية . من هذا المنطلق توصل
الطبيعىون إلى أن قيود التصدير كانت مسئولة عن انخفاض أثمان الحاصلات
الزراعية . ولما كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة فى الطلب على الحاصلات
الزراعية حتى يسود ما أسموه بالثمن المجزى ، لذلك نجدهم يؤكدون على حرية
التجارة . ذلك لأن حرية التجارة هى الإطار المصالح لسيادة الثمن المجزى
وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافى .

ثالثا - آراء جيمس ستوارت فى التجارة الدولية

يعتبر جيمس ستوارت من رواد علم الاقتصاد الأوائل^(١) . ومن الصعب
وصفه - هو ومجموعة من الاقتصاديين كويليام بتي وكايلون وغيرهم - بانطوائهم
تحت لواء الفكر التجارى أو الطبيعى ذلك لأصالة تفكيرهم ومدى أهميتها فى

(١) جمع ستوارت آراءه فى كتابه (الذى نشر فى ١٧٦٧) .

The Principle of Political Economy.

التأثير على الفكر الكلاسيكى . ولقد هاجم ستوارت فكرة دافيد ميوم فى
العوازن التلقائى - والى سنناقشها فى الصفحات التالية - على أساس عدم وجود
علاقة بين كمية النفود ومستوى الأسعار . وعلى ذلك نجده يصل إلى أن من
مصلحة الدولة أن تقيد تجارتها بالدرجة التى تؤدى إلى وجود فائض فى ميزان
تجارتها ، وهى نفس النتيجة التى وصلت إليها المدرسة التجارية .

ولقد ميز ستوارت بين التجارة الخارجية الإيجابية *Active Trade Foreign*
والتجارة الخارجية السلبية *Passive Foreign Trade* ويقصد بالتجارة
الإيجابية تلك التى تستند على صناعة قائمة بحيث يعتمد التصدير فيها بصفة رئيسية
على ما ينتجه عنصر العمل وليس الطبيعة ، ويقصد بالثانية الصناعات التى تعتمد
أساساً على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس العمل . معنى ذلك أن النفع الأكبر
من التجارة يعود إلى البلد التى تصدر منتجات صناعية . ذلك لأن التجارة السلبية
تزيد الطلب على السلع الزراعية مما يؤدى إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية وهذا
- من وجهة نظره - يحول دون نمو الصناعة التى تتوقف على وفرة المسود
الغذائية الرخيصة . ولقد ميز ستوارت بين ثلاث مراحل التجارة . تعرف
المرحلة الأولى بمرحلة التجارة الناشئة *Infant Trade* حيث يقتصر نشاط الدولة
على المبادلات الداخلية . أما مرحلة التجارة الخارجية *Foreign Trade* فتبدأ
سلبية ثم تتحول إلى إيجابية إذا توفرت السياسة الاقتصادية الرشيدة . أما
المرحلة الأخيرة - التجارة الداخلية *Inland Trade* - فإنها تتحقق فى النهاية
إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول تؤدى إلى انكماش الأسواق الخارجية .
نتيجة لذلك تنتشر البطالة إلا اذا حاولت الدولة أن تتجنب ذلك عن طريق
الهجرة وتشجيعها .

رابعاً : الكلاسيك ونظريات التجارة الخارجية :

نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتداداً طبيعياً لمبدأ الحرية الاقتصادي . وعندهم أن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح ليس فقط في مجال التجارة الداخلية وإنما كذلك على مستوى التبادل الدولي ، ويستند مبدأ حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي الى ثلاث نظريات .

١ - نظرية التوازن الثنائي لدافيد هيوم :

وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع تلقائياً على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون حاجة الى تدخل من قبل الدولة كما نادى التجاريون ، فإذا زاد مالدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذى يتناسب مع نشاطها الاقتصادي ، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها وفي النهاية يحدث عجز في الميزان التجاري مما يؤدي الى تسرب الذهب الى العالم الخارجي . وعلى عكس ذلك في حالة نقص الذهب عن القدر الذى يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي الى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي الى تدفق الذهب الى الدولة من العالم الخارجي .

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه ، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على

التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس .

وقد استقرت هذه النظرية في الفكر الكلاسيكي وأيدها آدم سميث وان كان لم يوافق كلية على الحرية المطلقة التي تنادى بها هذه النظرية .

٢- نظرية التكاليف النسبية لريكاردو Theory of Comparative Cost

صاغ ريكاردو نظريته المعروفة « نظرية النفقات النسبية » . ولتفهم النظرية الخاصة بالتجارة الدولية لابد أن نذكر باختصار الاسس التي قامت عليها نظريته العامة . فلقد فرض ريكاردو أن المنافسة التامة لابد وان تكون متوفرة كذلك فرض حرية وسهولة انتقال العمال من منطقة لأخرى وأخيرا فرض ان اجر العامل وحدة هو الذي يؤلف تكاليف الانتاج (١) .

واعترض على هذه النظرية بأنها أهملت اخذ عامل رأس المال في حساب تكلفة الانتاج . فرد ريكارد بأن النسبة بين العمل ورأس المال ثابتة بمعنى انه اذا كان انتاج سلعة ما يحتاج الى خمسة عمال وآله لمدة يوم وانتاج سلعة اخرى يحتاج الى عشرة عمال وآلتين لمدة يوم ، فلا بد وان يكون ثمن السلعة

(١) اجاز آدم سميث الحماية في حالتين ، الاولى اذا كانت مقتضيات الدفاع عن البلاد تستوجب قيام صناعه معينه وكان من المستحيل قيام تلك الصناعات في ظل حرية التجارة ، والثانية اذا كانت السلعة المنتجة محليا تخضع لضريبة محلية . فانه يجوز للبلد ان يفرض ضريبة جركيه مسـاوية على ما يستورد منها .

الثانية ضعف الأولي أى الثمنين يتناسبان مع العمل المبذول في إنتاجها^(١).

إلا أن النظرية العامة لا يمكن تطبيقها على التجارة الدولية وذلك لاستحالة أو صعوبة انتقال العمال من إقليم لآخر . فهناك قيود وصعوبات اقتصادية واجتماعية تمنع أو تحد العمال من الانتقال عبر الحدود . لذلك صاغ ريكاردو نظرية خاصة بالتجارة الدولية كان من أهم نتائجها أن أثمان السلع لا تتناسب مع ما تتكلفه من أجور . كذلك من نتائجها أنه إذا كانت هناك دولة متفوقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى فمن مصلحتها أن تخصص في إنتاج السلع التي تكون درجة تفوقها فيها أكبر وتستورد الباقي من الخارج . وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو الفروض الآتية لتسهيل فهمها .

(١) أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية .

(٢) أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين .

(٣) لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية .

(٤) تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الإنتاج بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وأن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة .

ووضح ريكاردو المثال الآتي لشرح نظريته .

يوجد دولتان قومتان بإنتاج المنسوجات والخبز . فدولة انجلترا تحتاج لإنتاج وحدة المنسوجات إلى ١٠٠ ساعة من العمل وتحتاج إلى ١٢ ساعة لإنتاج

(١) راجع نظرية العمل في تحديد قيمة السلعة لدافيد ريكاردو ، حيث يرى أن قيمة السلعة تتوقف على العمل الحاضر والعمل الماضي مع أخذه في الحسبان قيمه الوقت المنقضى بين الإنتاج أو الاستهلاك .

وحدة مخور . بينما تحتاج دولة البرتغال لإنتاج وحدتين من السلعتين على التوالي إلى ٩٠، ٨٠ ساعة عمل . فكأن البرتغال متفوقة على إنجلترا في إنتاج السلعتين وإذا فرض وكانت إنجلترا والبرتغال دولة واحدة فإن مقاطعة إنجلترا ستعتمد على مقاطعة البرتغال في مدها بما تحتاج اليه من السلعتين وبالتالي ينتقل العمل من الأولى إلى الثانية . وعلى ذلك ففي العلاقة بين اقليمين من بلد واحد تكون العبارة بالنفقات المطابقة لكل سلعة من السلع . أما في العلاقة بين بلدين مختلفين فإن العبارة تكون بالنفقات النسبية^(١) .

ونظراً لأن إنجلترا والبرتغال دولتان مختلفتان فإن هذا الأمر لا يحدث . فإن لم تكن هناك تجارة بين الدولتين فإن إنجلترا تقوم بإنتاج السلعتين وتكون نسبة الاستبدال بينهما .

وحدة من المخور = ١٠٢ من المنسوجات .

وذلك لأن تكلفة إنتاج الخمر فيها تفوق تكلفة المنسوجات .

وبالمثل تقوم البرتغال بإنتاج السلعتين وتكون نسبة الاستبدال بينهما :

وحدة من الخمر = ٨٨٨ وحدة من المنسوجات .

وذلك لأن تكلفة إنتاج وحدة الخمر أقل من تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات .

ولاجدال في أن إنجلترا تربح إذا تمكنت من الحصول على وحدة من الخمر بأقل من ١٠٢ وحدة من المنسوجات . وذلك لأن وحدة الخمر تكلفها ١٢٠ ساعة بينما وحدة

(١) النفقة النسبية هي عبارة عن النسبة بين نفقتين مطلقتين وعلى ذلك فالنفقة النسبية في البرتغال هي النسبة بين النفقة المطلقة للخمور والنفقة المطلقة للمنسوجات .

المنسوجات تكلفها ١٠٠ ساعة، وكذلك فإن البرتغال تربح إذا حصلت على أكثر من ٨٨٨ وحدة من المنسوجات مقابل وحدة من الخمر وذلك لأن الأولي تكلفها ٦٠ ساعة عمل بينما الثانية لا تكلفها إلا ٨٠ ساعة . فإذا قامت التجارة الدولية بين الدولتين فإن البرتغال تطالب بأكثر من ٨٨٨ وحدة من المنسوجات مقابل كل ١٠٠٠ وحدة من الخمر وإلا فلا تعود عليها التجارة الدولية بالفائدة. كذلك فإن إنجلترا ستقبل تصدير أى كمية أقل من ١٢٠٠ وحدة من المنسوجات مقابل ١٠٠٠ وحدة من الخمر لأن الفرق بين الكمية الأقل و ١٢٠٠ وحدة يمثل ربح إنجلترا . فإذا افترضنا أن كان معامل الاستبدال :

وحده من الخمر = وحدة من المنسوجات .

فإن إنجلترا ستحصل على وحدة من الخمر كانت تكلفها ١٢٠ ساعة عمل مقابل وحدة من المنسوجات (أى أن ربح إنجلترا هو ٢٠ ساعة عمل) أما عن البرتغال فإنها ستحصل على وحدة من المنسوجات كانت تكلفها ٩٠ ساعة مقابل تصديرها لوحده من الخمر لا تكلفها إلا ٨٠ ساعة عمل (أى ربح البرتغال هو ١٠ ساعات عمل) أى أن ربح الدولتين هو الاقتصاد فى ٣٠ ساعة عمل .

من هذا يتضح أنه بالرغم من أن البرتغال يمكنها انتاج السلعتين بثمان أقل إلا أن هناك فائدة من تخصصها فى انتاج السلعة التي تنفوق فيها بنسبة أكبر بينما تخصص إنجلترا فى انتاج السلعة التي درجة تأخرها فى انتاجها أقل .

الا ان ريكاردو لم يوضح النسبة التي يتم على أساسها التبادل الدولي ، فعلى أى أساس يتوزع الربح بين الدولتين ؟

في المثالا السابق ان تزيد نسبة التبادل الدولي عن :

١ نجر : ١٢٢ منسوجات .

وان تقل عن :

١ حمر : ٨٨٨ - منسوجات .

٠ . فلا بد أن تقع نسبة التبادل بين المعدلين السابقين .

فلو اقتربت من النسبة الأولى كان ذلك في صالح البرتغال ، فالبرتغال في هذه الحالة تحصل مقابل وحدة من النمر تكلفها ٨٠ ساعة على ١٢٢ أو ١١٠ أو وحدة من المنسوجات تكلفها أكثر من ذلك .

ولو اقتربت من النسبة الثانية كان ذلك في صالح إنجلترا حيث انها يمكنها أن تحصل مقابل ٨٨٨ - أو وحدة من المنسوجات على وحدة من النمر تكلفها أكثر من ذلك .

هذه هي نظرية النفقات النسبية التي تعتبر من اهم نظريات ريكاردو والتي اصبحت منذ ظهورها في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (١٨٢٧) النظرية التقليدية المعتمدة في بيان اسس التخصيص الدولي .

٣ - نظرية القيم الدولية لجون استوارت ميل

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية ببيان ان التخصيص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للآخرى . وفي المثال الذي ساقه ريكاردو كان الحد الأدنى لثمن النمر بالنسبة إلى وحدة المنسوجات هو :

٩٠ وحدة مخور = ٨٠ وحدة منسوجات .

وكان الحد الاقصى لثمان المخور بالنسبة إلى المنسوجات هو .

١٠٠ وحدة مخور = ١٢٠ وحدة منسوجات .

وأوضح ريكاردو ان التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين هذين الحدين إلا أنه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينفطوى على عجز في نظريته كما ان ريكاردو لم يبين القوى التي تحدد تقسيم نفص التجارة بين بلدين بالرغم مما لهذه الناحية من أهمية كبرى .

لذلك وجه جون ستيورات ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى إلى نتائج هامة .

لقد أوضح جون ستيورات ميل ان القيمة الدولية للساعة لا تتحدد على اساس نفقة انتاجها ، وإنما تتحد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر^(١). ذلك أنه من بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحدين الأدنى والاقصى يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الواردات . ولما كانت صادرات البلد هي واردات الآخر ووارداته هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر . أى معدل آخر غير هذا

(١) راجع مذكرات الدكتور سعيد النجار في «تطور الفكر الاقتصادي» تحت موضوع نظرية القيم الدولية.

المعدل الذى يؤدى الى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات ، بحيث يقع أحد البلدين فى فائض ويقع الآخر فى عجز (بدون النظر الى انتقال رؤوس الأموال) .

وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين :

أولا : الطلب

أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الأخرى .
فيتوقف معدل التبادل الدولى على شدة طلب إنجلترا على المنسوجات والخمر بالنسبة الى شدة طلب البرتغال على السلعتين ، ويطلق على هذا القانون الطلب المتبادل فكلا زاد طلب إنجلترا (فى المثال السابق) على الخمر البرتغالية كلما مالت نسبة الاستبدال الى صالح البرتغال (تصبح النسبة قريبة من وحدة مخمر مقابل وحدة منسوجات) وبذلك تحصل الدولة الأخيرة على معظم الربح من التجارة الخارجية وقد تكون قيمة السلع التى تطلبها إحدى الدولتين من الأخرى أكبر من قيمة السلع التى تطلبها الثانية من الأولى ويرجع ذلك الى اختلاف حجم السوق والمقدرة الشرائية ، فلا شك أن حجم السوق وقدرة البريطانى على الشراء تفوق حجم السوق البرتغالى ومقدرة المستهلك البرتغالى على الشراء .
وعلى ذلك يعود النفع الأكبر من التجارة الى صاحب الطلب الصغير ، ويؤول النفع الأقل الى صاحب الطلب الأكبر . وقد استخلص ميل من هذه القاعدة أن للنفع الأكبر من التجارة يؤول الى البلاد الفقيرة ويؤول النفع الأقل الى البلاد الغنية .

ثانيا : مرونة الطلب

أى مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى .

تميل نسبة الاستبدال الى الاتجاه فى صالح الدولة التى يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة أى أن حجم الطلب لا يتأثر كثيراً بتغير السعر والعكس فى حالة السلع التى طلبها مرناً . ولا يمكن أن نتصور هذا الوضع إلا اذا فرضنا توفر المنافسة الحرة وعدم وجود اتفاقات بين المنتجين . ولعل السبب فى ذلك أنه كلما ازدادت مرونة طلب دولة على سلعة دولة أخرى فإن ذلك يؤدى الى زيادة الطلب على الصادرات نتيجة انخفاض ثمن السلعة . وطالما أن التجارة الدولية (فى ظل الفرضين السابقين) تعمل على خفض ثمن السلع سواء أكان هذا التخفيض فى تكلفة الانتاج عن طريق الاستفادة من الانتاج الكبير أو إدخال التحسينات التى تؤدى الى وفورات داخلية أو وفورات فى تكلفة النقل ، فإن طلب الدولة المرن على سلعة الدولة الأخرى يزداد بانخفاض الثمن ويزداد بنسبة قد تكون كبيرة ويؤدى الى اختلال فى ميزان المدفوعات « للدولة المستوردة » وهذا يؤدى الى خروج الذهب من الأولى الى الثانية وإلى حصول الأخيرة على معظم الربح من التجارة الدولية .

إلا أن هذه القاعدة لا يمكن التسليم بها على إطلاقها حيث أنها تركز النظر على مرونة طلب أحد البلدين مع اغفال مرونة طلب البلد الآخر . ويضيف الدكتور النجار الى ذلك أن العلاقة بين مرونة الطلب وتوزيع ثمن التجارة لا يمكن المطع بها إلا من ضوء الحالة التى عليها الميزان التجارى لكل من البلدين فإذا افترضنا أنه على أساس معدل معين للتبادل الدولى وضع أحد البلدين فى حالة عجز فى ميزانه التجارى والآخر فى فائض ، فإن ذلك الوضع لا بد أن

يؤدي الى تدهور معدل التبادل لبلد العجز وتحسين معدل التبادل لبلد الفائض (١).

حالة التعادل في التكاليف النسبية :

في حالة تعادل نسبة تكاليف انتاج السلعتين في الدولة الأولى مع تكاليف انتاجها في الدولة الثانية لا توجد أية مصلحة من قيام التجارة الدولية .

فمثلا لو غير المثال السابق إلى .

في إنجلترا : وحدة المنسوجات تحتاج إلى ١٠٠ ساعة ووحدة الخمر تحتاج إلى ١٢٠ ساعة .

في البرتغال : وحدة المنسوجات تحتاج إلى ٥٠ ساعة ووحدة الخمر تحتاج إلى ٦٠ ساعة .

١٢٠	١٠٠	فنسبة تكاليف الانتاج في إنجلترا هي
٦٠	٥٠	ونسبة تكاليف البرتغال هي

فالنسبتان متعادلتان ولذلك لا توجد مصلحة من قيام التجارة الخارجية .

فإنجلترا تنتظر مزايا ١٢٠ وحدة من المنسوجات أن تحصل على أكثر من ١٠٠ وحدة من الخمر ولكن البرتغال لا تجد أية مصلحة في الشراء من إنجلترا وذلك لأن منتجي الخمر يحصلون من منتجي المنسوجات المحليين على ١٢٠ وحدة مقابل ١٠٠ وحدة من الخمر .

عودة الى نظرية ريكاردو واستبعاد فروضه

ولنستبعد الآن الفروض الأربعة التي سبق وذكرناها في صدر استعراض

(١) مذكرات الدكتور سعيد النجار السابق الإشارة إليها .

نظرية النفقات النسبية ، وذلك بفرض معرفة أثر استبعاد الفروض على مدى صحة النظرية أو عدم صحتها .

١ - استبعاد فرض المقايضة وادخال النفود

إذا فرضنا أن هناك دولتان تقومان بإنتاج سلعتين .
ففي الولايات المتحدة الأمريكية .

١٠ أيام عمل تنتج ٢٠ وحدة قمح

١٠ أيام عمل تنتج ٢٠ وحدة تيل

وفي ألمانيا :

١٠ أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح

١٠ أيام عمل تنتج ١٥ وحدة تيل

فالولايات المتحدة (كما كانت البرتغال في المثال السابق) متفوقة في إنتاج السلعتين إلا أن درجة تفوقها النسبية أكثر في ساعة القمح مما يؤدي إلى تخصصها في إنتاج القمح . وألمانيا متخلفة في إنتاج السلعتين إلا أن درجة تخلفها أقل في إنتاج التيل مما يؤدي إلى تخصصها في إنتاجه . فإذا فرضنا أن الأجر اليومي في الولايات المتحدة هو ١٥ وحدة نفود وفي ألمانيا ١٠ ، لكان ثمن القمح في الولايات المتحدة أقل منه في ألمانيا والعكس في حالة التيل كما بعض مما يلي :

الأجر اليومي	الاجور الكلية	المنتج	تكلفة الوحدة
الولايات المتحدة ١٥	١٥	٢٠ وحدة قمح	٠.٧٥
الولايات المتحدة ١٥	١٥	٢٠ وحدة تيل	٠.٧٥
ألمانيا ١٠	١٠	١٠ وحدات قمح	١.٠٠
ألمانيا ١٠	١٠	١٥ وحدة تيل	٠.٦٧

لكن إذا فرضنا أن الأجور اليومية كانت مختلفة عما ذكرنا . فمثلاً إذا كانت الأجور ٣ في الولايات المتحدة بدلاً من ١٥ بينما بقيت في ألمانيا كما كانت لأدى ذلك إلى رخص السلع في ألمانيا عنها في الولايات المتحدة ، وكذلك إذا كانت الأجور ٣ في ألمانيا وبقيت في الولايات المتحدة كما كانت لأدى ذلك إلى رخص السلع في الولايات المتحدة .

ولكن يرد على ذلك بأنه في حالة ارتفاع الأجور في الولايات المتحدة فإن التجار الأمريكيين يستوردون الساعة من ألمانيا فتضطر الولايات المتحدة إلى الدفع نقداً فيخرج الذهب منها إلى ألمانيا فيؤدي ذلك إلى نقص في كمية النقود في الأولى وزيادتها في الثانية فتتخفض الأجور في الولايات المتحدة وترتفع في ألمانيا ويصبح من مصلحة الدولتين تبادل السلع .

وكذلك في حالة ارتفاع الأجور في ألمانيا فإن الذهب يخرج من ألمانيا إلى الولايات المتحدة فتقل النقود في الأولى مما يؤدي إلى انخفاض الأجور إلى الحد الذي يجعل التجارة الدولية مفيدة لكل من الدولتين .

٢ - حالة تعدد السلع

افترضنا في الأمثلة السابقة وجود سلعتين فهل يتغير الوضع لو كان لدينا عدداً أكثر كما هو الحال في الحياة العملية ؟

وبفرض وجود دولتين مثل جمهورية مصر العربية وتركيا وأن كلا منهما ينتج ٨ سلع وأن عدد الأيام (على فرض تساوى الأجور في الدولتين) اللازمة لإنتاج هذه السلعة هي :

السلعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الدولة								

١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	جمهورية مصر العربية
٢	٤	٦	٨	١٠	١٢	١٦	٢٠	تركيا

فطبقاً للمبادئ السابقة ذكرها تصدر مصر الى تركيا السلع من ١-٣ وتستورد من تركيا السلع من ٥-٨ أما السلعة رقم ٤ فانها تنتج في كل من الدولتين وتصبح المجموعه من ١-٣ سلع تصدير بالنسبة إلى الدولة الأولى و سلع استيراد بالنسبة إلى الدولة الثانية . أما السلعة رقم ٤ فهي تنتج في كل من الدولتين للاستهلاك المحلي والسلع من ٥-٨ سلع استيراد بالنسبة إلى الدولة الأولى و سلع تصدير بالنسبة إلى الدولة الثانية .

والتقسيم السابق (سلع التصدير والاستيراد والسلع المحلية) تقسيم مرن وعرضة للتغير من وقت لآخر . فإذا فرضنا أن طلب مصر على السلع ٥-٨ زاد بينما بقي طلب تركيا على السلع ١-٣ على حالة فإن ذلك يؤدي إلى وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأولى فيخرج منها الذهب فثقل فيها كية النقود وعلى العكس من ذلك تزيد كية النقود في تركيا . يترتب على ذلك أن تقل الأجور في الأولى وتزداد في الثانية مما يؤدي إلى تغير في تكلفة انتاج السلع ويحدث أول تغير في السلعة الرابعة (التي تنتج في كل من الدولتين) فترتفع أثمانها في تركيا ولذلك لم تعد تنتج للاستهلاك المحلي في جمهورية مصر العربية بل تنقلب الى سلعة تصدير ، وتصبح في تركيا سلعة استيراد . وإذا كانت زيادة الطلب في تركيا على السلعة الرابعة كافية لإعادة التوازن فإن انتقال الذهب من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية يتوقف ، أما إذا استمر خروج الذهب فإن السلعة الخامسة قد تأخذ مركز السلعة الرابعة أي تنتج في الدولتين

ولما تقوم تركيا بتصديرها الى جمهورية مصر وهكذا حتى يحدث التوازن في التجارة بين الدولتين .

٣ - تكاليف النقل

ان يؤدي استبعاد هذا الفرض كذلك الى تغيير في جوهر نظرية التكاليف النسبية . وفي هذه الحالة، فإن السلعة ان تنتقل من دولة الى أخرى إلا إذا كان ثمنها في الدولة المنتجة زائدا نفقة النقل أقل من ثمنها في الدولة الثانية المستوردة .

ولعل الاثر الرئيسي لادخال هذا العامل هو أن السلع التي تدخل في نطاق التبادل الدولي سيقبل عددها مما يؤدي إلى انتاج نفس السلعة في عدد كبير من دول العالم بالرغم من اختلاف تكلفة الانتاج فيها وذلك لأن نفقات النقل كثيراً ما تحد من التبادل . لذلك فاحتمال انتقال السلعة من نطاق سلع التصدير احتمال ضعيف إلا إذا كانت تكلفة النقل لا تكون الاجزاء بسيط من قيمة السلعة .

وكما إرتفعت أجور النقل وزادت نسبتها الى ثمن السلعة كلما وجدنا نفس السلعة تنتج في عدد كبير من دول العالم ، مما يعنى أن عوامل الانتاج ليست موجهة التوجيه الاقتصادي الذي يعود بأكثر فائدة مرجوه وهذا بدوره يؤدي إلى قلة حجم الانتاج العالمي وإلى انحطاط في مستويات المعيشة .

ومما قلناه بخصوص تكاليف النقل ينطبق على الرسوم الجمركية المفروضة على التبادل الدولي سواء في صورة رسوم جمركية أو اتحادات جمركية أو نظام الحصص التي تؤدي في مجموعها الى نقص في معدلات التبادل الدولية

وبالتالى إلى المخطط فى مستويات الدخول والانتاج (سنعالج هذه النقطة بالتفصيل فيما بعد) .

تغيير نفقات الانتاج

سبق وفرضنا أن نفقات الانتاج للوحدة لا تتغير تبعا لتغيير حجم الانتاج وهذا الفرض لا يتفق والواقع حيث أن معظم مشروعات الانتاج تخضع لقانون تزايد النفقة أو تناقص القلة .

فى أحد الأمثلة السابقة إذا زاد طلب الولايات المتحدة على التيل الألمانى فإن ألمانيا ستوسع فى إنتاج التيل (وفى نفس الوقت تقلل من إنتاجها للقمح) فترتفع نفقات إنتاج التيل الحديثة نظرا لاستخدام أراض أقل جودة (تستخدم أراضى جديدة أقل كفاية من الأراضى السابقة أو تستخدم بعض أراضى القمح) وفى نفس الوقت تنخفض النفقات الحديثة للقمح وذلك لأن الأراضى المستعملة فى زراعته ستكون أجود الأراضى نسبياً (حيث أن الأراضى الأقل صلاحية لإنتاج القمح تتحول إلى إنتاج الكتان) .

والعكس يحدث فى الولايات المتحدة حيث ترتفع نفقات إنتاج القمح الحديثة بينما تنخفض بالنسبة إلى التيل فزيادة الطلب على القمح تؤدي إلى استخدام أراض أقل جودة من الأراضى المستغلة ومن الناحية الأخرى تنخفض النفقات الحديثة لإنتاج الكتان .

نتيجة لذلك فإن تفوق كل من الولايات المتحدة وألمانيا فى انتاج القمح والتيل على التوالى يقل تدريجياً فى الحالة الأولى نجد أن الولايات المتحدة من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضيتها لزراعة الكتان وفى الحالة الثانية نجد ألمانيا من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضيتها لزراعة القمح . فكان ازدياد

تكاليف الانتاج عند التوسع او انخفاضها عند النقص يؤدي إلى الحد من آثار نظرية النفقات النسبية فلو كانت تكاليف انتاج القمح الحدية في الولايات المتحدة تزداد بسرعة عند التوسع نظراً لعدم وجود اراض مناسبة بينما تقل بسرعة في المانيا عندما تحد من الانتاج ، فان هذا يؤدي إلى قلة اعتماد المانيا على الولايات المتحدة اما إذا كانت نفقة الانتاج الحدية لا تتغير بسرعة في كل من الدولتين فان درجة التخصص في الدولتين تبلغ حدا كبيرا .

وطالما ان نفقات الانتاج الحدية في الحياة العمالية تتغير - الا أن نسبة تغيرها تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لوفرة او ندرة عوامل الانتاج ومدى توظيفها فان التخصص الكامل لا يمكن ان يحدث .

يتضح جلياً من هذا العرض ان استبعاد الفروض لن يؤثر على جوهر نظرية النفقات النسبية وإن كان سيؤثر على فاعليتها والأمر يتوقف على عدة اعتبارات لعل أهمها نفقات النقل والرسوم الجمركية وسياسات الدول الاقتصادية .

تقييم نظرية النفقات النسبية

يوجد من يدافع عن نظرية النفقات النسبية لأنها تقيم حالة قوية من اجل التخصص وتقسيم العمل الدولي ، كما انها تعد حصناً للدفاع عن سياسة الحرية الاقتصادية كما ان نظرية النفقات النسبية تقوم على اساس فروض علمية محددة لعل من المفيد تلخيصها فيما يلي :

- أ - سيادة المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا .
- ب - التوظيف الكامل لعناصر الانتاج .
- ج - حرية انتقال Perfect Mobility لعناصر الانتاج داخليا وليس خارجيا

و - تشابه الازواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة .

كما أن ريكاردو - ومن ادخلوا على النظرية من إضافات أمثال جون ستوارت ميل - اتبع منهج علميا سليما وبلغ في النهاية نتائج منطقية .

وبمراجعة النظرية يتضح لنا أن الفروض التي ذكرناها والتي سادت في القرن التاسع عشر لم تعد تناسب الأوضاع حاليا وعلى ذلك أوضحت محل شك - وعلى العموم فيمكننا أن نلخص الانتقادات التي وجهت إلى نظرية النفقات النسبية فيما يلي .

١ - يصعب في الوقت الحالي التعرف على النفقات الخاصة بالسلع التي تتداولها الدول وذلك حتى نتعرف على السلع التي تكون موضعه للتبادل دوليا . فمن المتعذر على منتج سلة معينة في دولة ما التعرف على تكاليف إنتاج نفس السلة في الدول الأخرى . لذلك اقترح البعض الاستعاضة عن نفقات الإنتاج بأسعار السلع وعلى الأخص وأن افترض توفر المنافسة لا يدع ضرورة التفرقة بين النفقات والأسعار (في ظل المنافسة الحرة يسعى المنتج حتى يحقق أقصى ربح ممكن - إلى الاستمرار في الإنتاج عندما تتساوى النفقة الحدية مع سعر السوق) . إلا أن هذا الأمر لا يتحقق حاليا إذ أن ظروف المنافسة لم تعد قائمة وحلت محلها أسواق المنافسة الاحتكارية أو منافسة القلة . وعلى ذلك فإن تلك الأسعار قد تختلف كثيرا عن النفقات .

وفي ظل هذه الانظمة كثيرا ما تتحول السلع التي تنتج للسوق الداخلي إلى سلع تصدير لأن المنتج يستطيع تطبيق مبادئ التمييز في الثمن ، فيبيع السلة في السوق الداخلية بسعر مرتفع - حيث يشتمع بقدر من الاحتكار - ويبيع نفس السلة في السوق الخارجية بسعر أقل إذ أنه يواجه طلبا مرنا

نظرا لقيام منافسة من قبل منتجين آخرين . وعلى عكس ذلك فقد يقل انتاج سلعة معينة في ظل الاحتكار عنها في حالة توفر ظروف المنافسة ذلك لأن المحتكر لا يقبل توظيف عوائد الانتاج إلا عند أجرة معين . بترتب على ذلك نقص المصدر من تلك السلعة كما قد يؤدي إلى تصدير مجموعة من السلع الأخرى استخدمت في انتاجها عناصر الانتاج التي احجم المحتكر عن توظيفها.

٢ - افترضت النظرية سيادة حالة التوظيف الكامل - إذ أنها الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد . وكان الكلاسيك يعتقدون أن قوى السوق الحرة كفيلة باصلاح أى خلل في توازن الاقتصاد بطريقة تلقائية ودون حاجة إلى تدخل من قبل السلطات . إلا أن ما توارد على العالم من أزمات وعلى الأخص الأزمة التي عرفت بالكساد الكبير - أثبتت خطأ هذا الافتراض وعدم قدرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على استعادة التوازن تلقائيا ودون تدخل من السلطات النقدية والحكومية . كذلك فإن معظم الدول المتخلفة اقتصاديا تعاني من عدم استغلال مواردها الاقتصادية الاستغلال الكامل ولا يمكن الإدعاء بعوافر التوظيف الكامل بها .

ولا شك أن عدم توفر هذا الشرط يدخل بنظرية النفقات النسبية ، إذ أن وجود عوامل انتاج غير موظفة يؤدي إلى امكانية زيادة البلد لصادراته دون ما حاجة إلى نقص في انتاج السلع التي يحتاجها السوق المحلي .

٣ - افترضت النظرية أن عرض عناصر الانتاج في الداخل تتمتع بقدرة تامة على الحركة أى أنه من السهل تحويل عناصر الانتاج إلى السلع التي تعود على البلد بأكثر فائدة ممكنة . إلا أن الواقع لا يؤيد هذا الرأي إذ توجد العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون حرية انتقال عناصر الانتاج

من نشاط إلى آخر . فمثلا نجد أن بعض المنتجين يحجمون عن تحويل عناصر الانتاج إلى نشاط أكثر ربحية نظراً لعدم رغبتهم في المخاطرة أو لأنهم يرغبون في الحصول على معدل ارباح مستقر وبمضمون أو لعدم مقدرتهم من الناحية التنظيمية ولعدم توفر الخبرات لديهم لدخول الميدان الجديد وغير ذلك من الأسباب .

كذلك فإن افتراض النظرية عدم قابلية عناصر الإنتاج للانتقال خارج حدود الدولة أمر تنقصه الدقة إذ كان لحركات رؤوس الأموال وهجرة العمال والمنظمين آثار واضحة في التطور الاقتصادي الذي تحقق في كثير من الدول حتى وقت قريب . ولذلك فإن قيام هذا الافتراض بجانبه الصواب .

٥ - النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول ، إلا أنها لم تتعرض للأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي السويدي أولين^(١) وإن كان قد اعتمد على أفكار مواطنه هكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية بنظرية هكشر - أولين .

وقد بنى أولين نظريته على أساس فكرة التخصص الدولي والذي أرجعه إلى توفر عاملين :

(١) مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدوائية للدكتور محمد زكي شافعي
صفحة ٢٩٠ .

أولاً : وفرة وندرة عوامل الإنتاج

تختلف الدول فيما بينهما من ناحية توفر عناصر الإنتاج المختلفة ، فتتوفر الأرض في بعض الدول دون توفر العدد اللازم من الأيدي العاملة والقدر اللازم من رؤوس الأموال والأرض . ومن البلاد ما تتوفر لديها نسب ملائمة من العمال المدربين ورؤوس الأموال والموارد الطبيعية .

واختلاف نسب عناصر الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها عوامل الإنتاج . فالبلاد المكثفة بالسكان مثل اليابان ومصر تنخفض فيها مستويات الأجور والبلاد التي توجد بها وفرة من الأراضي الزراعية الخصبة كما في الولايات المتحدة وكندا تنخفض فيها أثمان الأراضي . ومن البلاد كذلك ما تتوفر لديها رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيها . كل هذا يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع والخدمات في الدول المختلفة . فالدول التي توجد بها مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مثل الدول الحديثة نسبياً (استراليا والارجنتين مثلاً) تخصص في إنتاج اللحوم والصوف وفي تصديرها إلى الدول الأخرى . والدول التي توجد بها وفرة في الأيدي العاملة المدربة تخصص في إنتاج مجموعة أخرى من السلع مثل المنسوجات والمحاصيل الزراعية الكثيفة . أما الصناعات التي تتطلب قدرأ كبيراً من رأس المال مثل صناعة السيارات فإنها تميل إلى التوطن في الدول ذات الدخل المرتفع والقادر على تكوين المدخرات .

لذلك في ظل نظام المنافسة تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير مجموعة السلع التي تتلائم الأساليب الفنية لإنتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة مواردها وعلى أن تستورد السلع التي تتلائم الأساليب الفنية لإنتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة موارد الدول الأخرى .

ويمكن أن نميز الحالات الرئيسية الآتية من ناحية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج .

ظروف العرض النسبي لعوامل الانتاج	البلد (١)	البلد (٢)	البلد (٣)
وفير	العمال	الارض	رأس المال
متوسط الوفرة	الارض	رأس المال	العمال
نادر	رأس المال	العمال	الارض

والبلد (١) يتخصص في الزراعات الكثيفة والصناعات اليدوية .

والبلد (٢) يتخصص في الزراعات الواسعة وفي انتاج اللحوم والصفوف

والبلد (٣) يتخصص في انتاج السلع الانتاجية والمنتجات المرتفعة الثمن .

ثانيا - تناقص الكفاءة وتزايد الفاقة بالتوسع في الانتاج

رأينا أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الاجور والمكافآت التي تحصل عليها تلك العوامل وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الانتاج ، وبالنتيجة أثمان السلع مما يؤدي إلى قيام القبادل .

ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين بلاد لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في كل منها ، ويرجع ذلك إلى أن الانتاج قد يتخذ أشكالا مختلفة في كل دولة فبعض الدول تتوسع في انتاج بعض السلع - وعلى الاخص من المنتجات الصناعية - وبعض الدول تطبق التكامل الرأسى والافقى مما يؤدي إلى تمتعها بمزايا الانتاج الكبير وما يسببه من وفورات داخلية وخارجية . فتتخفض نفقات انتاج السلع وبالتالي أثمانها . ولاتلائم الظروف في بعض الدول الاخرى الانتاج الكبير مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات

الانتاج . وبينما نجد أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج يؤدي إلى قيام التبادل الخارجى بين دول تختلف فى الموارد الزراعية أو الثروة المعدنية أو درجة كثافة السكان . نجد أن اختلاف حجم المشروعات وبالتالى نفقة الانتاج يؤدي إلى قيام التبادل بين الدول الصناعية .

تقدير نظرية هكشر / أولين (١) :

١ - اتسم وصف ظروف العرض النسبى لعناصر الانتاج من حيث الوفرة والندرة النسبية بالعمومية والتبسيط الزائد فالنظرية تفترض تجاهس هذه العناصر ولا تبرز وتهم إلا بالاختلافات الكمية لعناصر الانتاج بمعنى أنها تتجاهل الاختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الانتاج .

وإذا كنا لانوافق مطلقاً على افتراض تجاهس عناصر الانتاج الرئيسية ، فإنه قد يستحيل قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لعناصر الانتاج بأنواعها المتعددة . فإذا تنازلنا كل عنصر من عناصر الانتاج بالدراسة السطحية فانا نجد أننا أمام أنواع متعددة منها . فالأرض تختلف فيما بينها من نواحي الخصوبة والغطاء النباتى (حشائش ، أشجار ، غابات .. الخ) ومن ناحية الموقع (على المجارى المائية - على الطرق البرية - موقع متوسط .. الخ) ومن ناحية التركيب المعدنى (نارى ، ارسابى ، تحولى) وهكذا نجد أنفسنا أمام تشكيلات متعددة تختلف عن بعضها اختلافاً كبيراً .

كذلك من العوامل التى تؤدي إلى ظهور أخطاء فى قياس درجة وفرة أو

(١) راجع دكتور عبد الرحمن يمرى مقدمه فى الاقتصاد الدولى ، صفحات

٧٧ - ٨٦ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

ندرة الأرض (المصادر الطبيعية) عامل التقدم التكنولوجي ، ولعل أحسن مثال ذلك التطور المذهل الذي تحقق في البحث عن زيت البترول .

وأخيراً وليس آخراً فانه كثيراً ما يتعذر التفرقة بين أنواع المصادر الطبيعية وعنصر رأس المال . فلا يمكن استصلاح واستزراع الأراضي دون خدمات رأس المال ، ولا يمكن انتاج المعادن دون وجود مورد كاف من عنصر رأس المال .

ويقال نفس الشيء عند مناقشة عنصر العمل ، فلا يمكن افتراض تجانس عنصر العمل - فهناك العمل العادي والعمل الفني والعمل النصف فني أي أن هذه اختلافات واضحة في المهارات والتي قد تكون ناجمة عن اختلاف عوامل البيئة الاجتماعية ، أو اختلاف في المقدرة التنظيمية أو اختلاف في درجة تقدم المعرفة الفنية . ولا تجدى المقارنة بين العمال من نواحي أجورهم النقدية إذ العبرة بالأجور الحقيقية والتي كثيراً ما يتعذر معرفتها ويمكن القول أن توفر عنصر العمل في دوله مالا يؤدي بالضرورة إلى إنتاج السلع كثيفة العمل بتفوق . إذ العبرة ليس بوفرة عنصر العمل ولكن بتفوق انتاجية العمل فلا شك أن عنصر العمل الرخيص نقدياً يتوفر في بلد مثل مصر ، على حين ان اجور عنصر العمل مرتفعة نقدياً في بلد مثل المانيا ومع ذلك نجد ان المانيا اكثر تفوقاً من مصر في صناعات القزل والنسيج . يرجع ذلك أساساً الى ارتفاع إنتاجية العامل الالماني . كذلك فان اليابان وهي الدولة الكثيفة السكان نجدها قد تحولت في الفترة الاخيره الى التوسع في انتاج وتصدير العديد من السلع كثيفة راس المال بنجاح مذهل . ولا شك ان هذا لا يتفق والفروض التي صاغتها نظرية هكشر / اولين .

واخيرا فالتنا نجد انواعا متعددة من رأس المال فهناك رأس المال الانتاجي كالعدد والآلات والادوات ، ورأس المال الاجتماعي كالطرق والموانئ وشبكات الكهرباء ورأس المال من المخزون من السلع وآلات ورأس المال النقدي وغيرها . كذلك فان تقديرات رأس المال كثيرا ما تختلف من دولة إلى أخرى وعلى ذلك فان التعميم والتبسيط لا يتفق والواقع .

٢ - اشتركت نظرية هكشر / أولين مع نظرية ريكاردو في اهامها لا انتقال عناصر الإنتاج دوليا . ولا شك أن هناك استحالة في انتقال عنصر الأرض وأن هذه عقبات وقيود على حرية انتقال عنصر العمل وأن هناك تردداً في انتقال رؤوس الاموال . ومع ذلك فلا يمكن تجاهل أثر حركة عنصرى العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة ولعلنا نلاحظ هذا الوضع حاليا في وطننا العربي حيث هناك حركة واسعة لا انتقال عنصر العمل من الدول المزدهرة بالسكان إلى دول النفط الغنية ، ومن ناحية أخرى انتقال عنصر رأس المال من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الفقيرة في رأس المال والتي تتوفر لديها امكانيات التقدم الاقتصادي .

٣ - تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بمعنى أن انتاج سلعة معينة في دولة ما يحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل ، هذه السلعة لا يمكن انتاجها في دولة أخرى برأس مال وفير وعمل قليل . حقيقة أن النظرية قررت أنه بالإمكان تغيير أسلوب انتاج السلعة الواحدة ولكن في حدود ضيقة ، إلا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع وعلى الأخص في ظل التقدم الدول يشهده العالم حاليا .

الخلاصة :

تستند نظرية النفقات النسبية على فكرة بديهية هي التخصص الدولي — فكل دولة تتخصص في فروع الانتاج التي تتمتع فيها بأعظم كفاية نسبية ممكنة، فينتجون من تلك الضروب أكثر من احتياجاتهم ويبادلون فائض انتاجهم بالسلع والخدمات التي تتخصص الدول في انتاجها ، كما تعتمد هذه النظرية على فكرة العمل أساساً للقيمة وعلى وجود فروق واضحة بين طبيعة التجارة الخارجية وطبيعة التجارة الداخلية . ويتضح من دراسة تلك النظرية أن نفقات النقل ومبدأ تناقص العلة وتزايد النفقة يعملان على تحديد التبادل الخارجي . أما نظرية هكشر / أولين فتعتمد على فكرة مؤداها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي . وأن الأسعار في المجال الدولي تتحدد على نفس نمط تحديد الأسعار في المجال الداخلي ، وتبادل السلع بين الدول المختلفة إنما يتوقف على وجود اختلاف بين الأثمان المقدرة التي تباع بها السلع داخل كل دولة . ولما كانت أثمان السلع والخدمات تتحدد بنفقات انتاجها لذلك بحثت النظرية الحديثة الأسباب التي تؤدي إلى وجود اختلاف بين نفقات إنتاج السلع في الدول المختلفة .

وعلى ذلك فالتجارة تؤدي إلى انسياب السلع من المناطق التي تتوفر نسبياً فيها إلى المناطق التي تندر نسبياً بها . المفروض أصلاً أن تؤدي التجارة إلى إحداث التكافؤ في أسعار السلع في الدول المختلفة إلا أن نفقات النقل والرسوم الجمركية تؤدي إلى وجود فروق ملموسة في مستويات الأسعار في الدول المختلفة . ويجب ألا يزيد الفرق في أثمان السلع عن نفقات النقل — وهي عائق طبيعي — زائد الرسوم الجمركية — وهي عائق صناعي .

والأثر الاقتصادي للتجارة الخارجية هي أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة . فتصدير السلع — التي تتوفر عوامل إنتاجها — يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العوامل فيجعلها أقل وفرة ، ومن الناحية الأخرى فاستيراد السلع — التي لا تتوفر عوامل إنتاجها — يؤدي إلى نقص الطلب على تلك العوامل فيجعلها أكثر وفرة . وبذلك تميل مكافآت عوامل الإنتاج إلى التعادل إلا أن هذا لا يعنى تساوى المكافآت النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة للعوائق الطبيعية — نفقات النقل والعوائق الصناعية إن وجدت كالرسوم الجمركية .

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات

المعاملات الجارية والرأسمالية

والعوازن والاختلال

١ - مقدمة

هناك تبادل السلع - أى الصادرات والواردات المنظورة - كأن تصدر مصر إلى الهند قطناً وتستورد منها أجوتاً . وهناك تبادل الخدمات المختلفة كخدمات شركات النقل البحرى والجوى والبرى وهيئات البريد والتلغراف والتليفون الدولى وكذلك خدمات شركات التأمين والسياحة وما تقوم الهيئات الدبلوماسية والثقافية به من خدمات . فتفقات السائحى المصرى فى الخارج والطلبة المصريين الذين يتلقون العلم فى الدول الأجنبية تعتبر بمثابة واردات . ذلك لأن كلا من السائح أو الطالب يعرض كمية من العملة الوطنية ويطلب بما يقابلها من العملة الأجنبية لانفاقها هناك مثلها فى ذلك كمثل المستورد المصرى الذى يعرض عملته ليحصل على العملة الأجنبية ثمناً للسلع الأجنبية والفارق بينهما أن الفئة الأولى تحصل على خدمة والفئة الثانية تحصل على سلعة . وبالمثل فالعمولة لشركات التأمين والبنوك الأجنبية وأجور الشحن المستحقة لشركات الملاحة الأجنبية قبل المصريين تعتبر بمثابة واردات غير منظورة وذلك بعكس تفقات السائحى الأجانب فى مصر أو عمولة البنوك المصرية قبل المستوردين الأجانب فهى بمثابة صادرات غير منظورة وذلك لأن مصر ستحصل على عملات أجنبية مقابل قيامها بخدمات للأجانب .

كذلك هناك القروض والاستثمارات الخارجية التي قد تأخذ شكل إيرادات أو مدفوعات، فالقروض الأجنبية تزيد من طلب الأجانب على العملات المصرية وبذلك فهي تدخل باب الإيرادات (شأنها شأن الصادرات) أما القروض والاستثمارات المصرية في الخارج فهي تزيد من طلبنا على العملات الأجنبية وذلك فهي تدخل في باب المدفوعات (شأنها شأن الواردات). وتعتبر القروض والاستثمارات الدولية الطويلة الأجل بمثابة استثمارات حقيقية وتؤدي إلى تنمية عوامل الانتاج في الدولة المستثمر فيها. أما الاستثمار القصير الاجل فقد يكون نتيجة للتهرب من بعض الظروف الطارئة أو بغرض المضاربة. وهذا اللون من الاستثمار غير مرغوب فيه لما يؤديه من تقلبات وقتية في أسعار الصرف ويجب على الدولة المقرضة أن تزيد من صادراتها إلى الدولة المقرضة فتزيد من عرض عملتها للحصول على عملة الدول المدينة. فإذا فرضنا أن مصر حصلت على قروض من إنجلترا فإن على الأخيرة أن تزيد صادراتها إلى مصر أو أن تستخدم مصر القرض - أي التسهيلات الائتمانية الممنوحة - في سداد بعض ديونها الأجنبية أو الحصول على سلع وخدمات من العالم الخارجي أو أن تزيد من ارصدها من الاسترليني وتستخدمها في الوقت المناسب. اما عند دفع القوائد وعند سداد الديون فيجب على الدولة المقرضة ان تزيد من صادراتها إلى الدولة المقرضة وان تزيد من صادراتها عموما لتحقيق فائضا (العمليات المثلثية) يستخدم في سداد ما عليها من ديون والتزامات.

٢ - تصاريح

الميزان الحسابي هو السجل الحسابي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة، وبين الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة، جري

العرف أن تكون سنة ميلادية . ويقال أن ميزان المدفوعات الدولية favourable Balance of International Payments «موافق» أو «في فائض» عندما يفوق اجمالي المتحصلات عن صادراتنا إلى الخارج وما في حكمها، اجمالي مدفوعاتنا عن الواردات وما في حكمها إلى باقي اجزاء العالم . وعلى العكس ، يقال أن ميزان المدفوعات الدولية للدولة adverse «غير موافق» أو «في عجز» عندما يقل اجمالي متحصلاتها عن اجمالي مدفوعاتنا . ويطلق على هاتين الحالتين عبارة (اختلال التوازن الخارجي external imbalance) بينما تكون الدولة في حالة توازن خارجي (عندما لا يكون ميزان مدفوعاتنا لا في فائض ولا في عجز^(١) . وحتى يكون التعريف أكثر تحديدا للمعنى الذي يكون مقصودا في سياق البحث ، فإنه يتعين تبيان الموازين الفرعية التي يتضمنها ميزان المدفوعات ومشتملاتها وهي كما يلي : —

(١) ميزان التجارة — ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة ، أو ميزان تجارة السلع^(٢) . وتظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن وللواردات منها في الجانب المدين ، وهي السلع التي تمر من خلال السلطات الجمركية .

وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة متحصلات بينما تعتبر الواردات منها بمثابة مدفوعات .

(٢) ميزان الخدمات — أو ميزان التجارة غير المنظورة ، ويوضح في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدولة للخارج كنفقات السياح

Thy Balance of Payments. . J.E. Meade, p' 3. (١)

Balance of Visible Trade, or Balance of commodity trade (٢)

الأجانب فيها ، وفي الجانب المدين نفقاتها فى الخارج ، مثل مصروفات بعثاتها الدبلوماسية والتعليمية فى باقى أجزاء العالم .

(٣) ميزان التجارة والخدمات — أو ميزان الصفقات التجارية ، وهو يعبر عن مجموع الميزانين السابقين .

(٤) ميزان الدوائد والأرباح — يوضح فى جانبه الدائن قيمة الفوائد والأرباح التى تسلمها الدولة سنوياً عن قروضها للخارج واستثماراتها فى الدول الأخرى ، وفي الجانب المدين قيمة الفوائد والأرباح التى تدفعها للخارج عن قروضها من الدول الأخرى وعن الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول فيها .

(٥) ميزان المعاملات الجارية (١) — أو ميزان الصفقات الدخلية أو حساب الدخل فى ميزان المدفوعات ، (٢) وهو يشمل ميزان التجارة والخدمات ، وميزان الدوائد والأرباح .

(٦) ميزان التحويلات الرأسمالية — أو ميزان المعاملات الرأسمالية ، ويقيد فى الجانب الدائن منه رؤوس الأموال المستوردة كاستثمارات أو القروض الخارجية الخاصة والحكومية وهى متحصلات تعتبر بمثابة إيرادات للدولة فى السنة التى تسلمتها فيها رغم أنها تزيد مديونيتها أو تنقص دائيتها ، ويقيد فى هذا الجانب أيضاً الهبات والمنح والمساعدات التى تحصل عليها الدول الأخرى . بينما يقيد فى الجانب المدين صادرات الدولة من رؤوس الأموال إلى الخارج على شكل استثمارات أو قروض وكذا الهبات والمنح والمساعدات التى تدفعها للدول الأخرى . ومن المفيد لأغراض التحليل تقسيم هذا الميزان إلى ميزانين فرعيين هما :

ميزان حركات رأس المال طويل الأجل ، وميزان حركات رأس المال قصير الأجل ، وهذا بدوره يتضمن عناصر التحويلات المستقلة ، وتحويلات الموازنة .

(٧) ميزان حركات الذهب — فالذهب من وسائل الدفع التي تقبل في الوفاء بالالتزامات الدولية فمستوى الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بصدير الذهب إلى الخارج ، كما تسوى الفائض باستيراد الذهب من الخارج . وهذا الذهب الذي يسوى العجز أو الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كخطء أو احتياطي للنظام النقدي ، وصادراته كمصادرات السلع تدرج في الجانب الدائن من هذا الميزان والواردات منه تدرج في الجانب المدين . أما السلع الذهبية كالحلى والمصوغات فتظهر في ميزان التجارة .

٣ — الارصدة الإيجابية والأرصدة السلبية للموازن

عندما يزيد الجانب الدائن عن المدين في أى من الموازين السابقة ، يقال أن رصيده إيجابيا ، ويرمز إليه بعلامة + . وبالعكس إذا زاد الجانب المدين عن الدائن قيل أن رصيد الميزان سلبيا ويرمز إليه بعلامة — .

٤ — العمليات الجارية في ميزان المدفوعات

توضح القائمة التالية العمليات الجارية التي تظهر في ميزان المدفوعات كما وضحتها صندوق النقد الدولي ^(١) .

محتويات ميزان المدفوعات للعملات الجارية لدولة |

(1) P . T Ellsworth The International Economy, The Macmillan Co., 1964, PP. 265, 266 ,

الجانب المدين (المدفوعات)

- ١ - السلع المستوردة (جميع السلع المستوردة من المصادر الخارجية) .
- ٢ - السفريات للخارج (قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى رعايا دولة ا الذين يقيمون مؤقتاً بالخارج أو السائحين من رعاياها) .
- ٣ - نفقات النقل (نفقات سفر الركاب أو نقل البضائع لصالح رعايا دولة ا من قبل شركات النقل الأجنبية) .
- ٤ - التأمين (أقساط تأمين مستحقة على رعايا الدولة ا لشركات مركزها بالخارج وتعبضات بموجب عقود تأمين تستحق لأجانب على شركات وطنية)
- ٥ - عوائد استثمارات (فوائد وأرباح أوراق مالية أو ممتلكات من دولة ا مملوكة لرعايا دولة أجنبية) .
- ٦ - عمليات حكومية (شراء سلع أو خدمات من الأجانب بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها بالخارج) .
- ٧ - مدفوعات أخرى (وتشمل مدفوعات عوائد الأفلام السينمائية والبرق والهاتف ، مكافآت إدارية وفنية وغيرها) .

الجانب الدائن (الإيرادات)

- ١ - السلع المصدرة (جميع السلع المصدرة إلى العالم الخارجى) .
- ٢ - السفريات (قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى الأجانب الذين يقيمون مؤقتاً بالدولة ا أو السائحين من الأجانب) .

٣ - نفقات النقل (نفقات سفر الركاب أو نقل البضائع لصالح الأجانب تستحق لشركات مركزها دولة أ) .

٤ - التأمين (أقساط تأمين مستحقة على الأجانب لشركات مركزها دولة أو تعويضات بموجب عقود تأمين تستحق لرعايا دولة أعلى شركات أجنبية) .

٥ - عوائد استثمارات (فوائد وأرباح أوراق مالية أو ممتلكات في العالم الخارجي مملوكة لرعايا دولة أ) .

٦ - عمليات حكومية (شراء سلع أو خدمات من رعايا دولة أ) .
(بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها الأجنبية) .

٧ - إيرادات أخرى (وتشمل إيرادات عوائد الأفلام السينمائية ، البرق والهاتف مكافئات إدارية وفنية وغيرها) .

على أن بند صادرات وواردات السلع هو أهم تلك البنود ويمثل في معظم الحالات الثلثين أو أكثر إلى المجموع . ومع ذلك فإن بند السياحة والاتفاق الخاص قد تكون أهميته كبيرة بالنسبة لبعض الدول كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ، كذلك فإن أهمية الانفاق الحكومي أضحت واضحة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة .

حسابات ميزان المدفوعات

نجد أن عمل ميزان المدفوعات يخضع لقواعد القيد المزدوج العادية . لتوضيح ذلك نفترض دولة مثل فنزويلا نطلق عليها دولة أ يقوم رعاياها

بدفع قيمة مشترياتهم من السلع والخدمات والتزاماتهم إلى العالم الخارجى عن طريق بنوك مدينة نيويورك كما أنهم يحصلون على قيمة مبيعاتهم وخدماتهم إلى العالم الخارجى بنفس السبيل ، وإذا افترضنا أن تلك الدولة استوردت من السلع في عام معين ما قيمته ١٨٠٠ مليون دولار وأنها صدرت في نفس الفترة بما قيمته ٢٣٠٠ مليون دولار وأنها قدمت إلى العالم الخارجى خدمات قيمتها ٢٠٠ مليون دولار ، وفي نفس الوقت حصلت من العالم الخارجى على خدمات قيمتها ٣٠٠ مليون دولار ، على أساس هذه الفروض فإن ميزان مدفوعات هذه الدولة للعمليات الجارية يظهر على الوجه التالى :

ميزان المدفوعات للعمليات الجارية للدولة |

مدین	دائن
(بالمليون دولار)	(بالمليون دولار)
٢٣٠٠ زيادة في أرصده نيويورك	٢٣٠٠ السلع المصدرة
١٨٠٠ السلع المستوردة	١٨٠٠ نقص في أرصده نيويورك
٢٠٠ زيادة في أرصده نيويورك	٢٠٠ خدمات
٣٠٠ خدمات	٣٠٠ نقص في أرصده نيويورك
٤٦٠٠	٤٦٠٠

وعلى ذلك فإن الحسابات تتعادل طالما أن كل عملية تقيّد في كل من الجانب الدين والجانب الدائن .

ويبدو من هذا المثال أننا قصدنا التبسيط ، ذلك لأن الخدمات يتعين تصنيفها إلى مجموعات منسجمة كما سبق ووضحنا في نموذج صندوق النقد الدولي .

كذلك يتضح من هذا المثال أن فنزويلا حصلت على ٢٥٠٠ مليون دولار (٢٣٠٠ صادرات السلع + ٢٠٠ قيمة الخدمات) وأنها دفعت للعالم الخارجى ٢١٠٠ دولار (١٨٠٠ قيمة الواردات + ٣٠٠ قيمة الخدمات) وعلى ذلك فإن حسابها الدولى يمكن تصويره على الوجه التالى:

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية

مدين	دائن
١٨٠٠ مليون دولار الواردات من السلع ٣٠٠ الخدمات ٤٠٠ الزيادة في رصيد نيويورك ٢٥٠٠	٢٣٠٠ مليون دولار الصادرات من السلع ٢٠٠ الخدمات ٢٥٠٠

وتتحقق نفس النتيجة لو أن دولة فنزويلا أجريت بعض معاملاتها الخارجية عن طريق لندن أو غيرها من المراكز . يترتب على ذلك زيادة أو نقص فى أرصدة بنوك فنزويلا فى لندن أو غيرها .

وحتى نتقدم فى التحليل فدعنا نفترض أن الدولة أ يوجد لديها سوق نقدية دولية . وعلى ذلك فإن قدرأ من معاملاتها يسوى عن طريق نقدها وليس بعمليات الدول الأخرى . وعلى ذلك فإن استيرادها للسلع والخدمات يقتضى قيام المستوردين من دولة أ بزيادة ودائع البنوك الأجنبية فى مصرف دولة أ كذلك فإن تصديرها للسلع والخدمات يتضمن قيام المستوردين الأجانب بالدفع للمصدرين مما يؤدى إلى نقص الارصدة الأجنبية فى مصارف دولة أ بينما لو تمت

المعاملات عن طريق المراكز النقدية الاجنبية فانه يترتب على الصادرات زيادة الارصدة الاجنبية للدولة ، كما يترتب على الواردات نقص في تلك الارصده . أما في حالتنا هذه فانه يترتب على الصادرات نقص في التزامات النمو العالم الخارجى ويترتب على الواردات زيادة فيها .

وعلى ذلك فانه يتعين التمييز بين المعاملات التي تتم على أساس العملات الأجنبية وتلك التي تتم على أساس العملة الوطنية في ميزان المدفوعات ولتوضيح ذلك نفترض أن حصلت الدولة ا على ما يقابل ٣٠٠ مليون دولار بعملتها الوطنية مقابل قدر من صادراتها ، وأنها دفعت ما يقابل ١٠٠ مليون دولار بعملتها الوطنية في عمليات الاستيراد . وعلى ذلك فان معاملاتها الجارية تصبح على الوجه التالي .

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية للدولة (ا)

مدین	دائن
مليون دولار	مليون دولار
١٨٠٠ الواردات من السلع	٢٣٠٠ الصادرات من السلع
٣٠٠ الخدمات	٢٠٠ الخدمات
٣٠٠ الزيادة الصافية في الارصدة الاجنبية	
١٠٠ النقص في الارصدة المستحقة للخارج	
٢٥٠٠	٢٥٠٠

المعونات وميزان المدفوعات :

تختلف المعونات عن المعاملات التجارية من ناحية عدم حصول الدولة التي

تقدمها على مقابل لها ، وعدم دفع الدولة التي تحصل عليها على قيمتها. وتشمل المعونات : المساعدات العسكرية ، المساعدات الاقتصادية ، المعونات التقنية، تحويلات المهاجرين ، المساعدات التي تقدمها الهيئات الدينية والخيرية وغيرها ، وعادة يطلق عليها المعاملات من طرف واحد (Unilateral transfers).

ولتبيان المعاملة الحسابية للمعونات بميزان المدفوعات نفترض أنه كان ضمن صادرات الدولة والتي تبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار ما قيمته مائة مليون من المواد الغذائية قدمتها الدولة ١ إلى الدول المختلفة في صورة معونة إقتصادية. يرتب على هذا أن حصيللة الدولة ١ من صادراتها تنقص بمقدار مائة مليون دولار ولذلك لا بد من التنويه إلى ذلك في ميزان المدفوعات .

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية للدولة (١)

مليون دولار	مليون دولار
٢٣٠٠ الصادرات من السلع	١٨٠٠ الواردات من السلع
٢٠٠ الخدمات	٣٠٠ الخدمات
	٢٠٠ الزيادة الصافية في الارصدة الاجنبية
	١٠٠ النقص في الارصدة المستحقة للخارج
	١٠٠ معونات
٢٥٠٠	٢٥٠٠

٤ - المعايير الراسمالية في ميزان المدفوعات :

رأينا حالاً ميزان مدفوعات الدولة ١ للمعاملات التجارية . فكانت

صافرات السلع والخدمات (البالغ قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار) تزيد على قيمة الواردات والمعونات بمقدار ٣٠٠ مليون دولار. ترتب على ذلك زيادة في أرصدة النقد الأجنبي قدرها ٢٠٠ مليون دولار ونقص في التزاماتها نحو العالم الخارجي بمقدار ١٠٠ مليون دولار، يعني هذا زيادة في ممتلكات الدولة من الأصول الأجنبية السائلة ونقص في الخصوم القصيرة الأجل. ولما كانت الأصول والخصوم بمثابة جزء من رأس مال الدولة، لذلك يتعين إعادة تنظيم الميزان الحسابي بما يوضح هذه الحقيقة.

ميزان مدفوعات الدولة (١)

المعاملات الجارية

مليون دولار	مليون دولار
٢٣٠٠ صافرات السلع	١٨٠٠ واردات السلع
٢٠٠ الخدمات	٣٠٠ الخدمات
	١٠٠ المعونات
<u>٢٥٠٠</u>	<u>٢٢٠٠</u>

المعاملات الرأسمالية

٢٥٠٠	٣٠٠ رؤوس أموال قصيرة الأجل
	<u>٢٥٠٠</u>

وفي هذه الصورة الأخيرة لميزان المدفوعات نقلنا المعاملات الخاصة برأس المال إلى ميزان المعاملات الرأسمالية، وأصبح هذا التصوير الجديد لرأس المال القصير الأجل يشمل ٢٠٠ مليون دولار زيادة في رصيد رأس المال الأجنبي،

١٠٠ مليون دولار نقص في التزامات الدولة الأجنبية من الخوصوم القصيرة الأجل .

ونتيجة لزيادة حصيللة صادرات الدولة أ عن مجموع قيمة واردتها ومعوناتها للعالم الخارجى فإنه يقال أن ميزان المعاملات الجارية حقق فائضاً (يقال فى الحالة العكسية أن ميزان المعاملات الجارية انتهى بهجز) . والفرق بين حصيللة الصادرات وقيمة الواردات - باعتباره إجمالاً ممثلاً للمعاملات الجارية - يمثل استثمارات الدولة الأجنبية $(I_f = X - M)$ ^(١) بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية = حصيللة الصادرات - قيمة الواردات .

وعلى اعتبار أن جملة المدخرات تساوى جملة الاستثمارات (المحلية والأجنبية) فإن المدخرات = الاستثمارات المحلية + الاستثمارات الأجنبية $(S = I_a + I_f)$ وعلى ذلك فإن المدخرات - الاستثمارات المحلية = الاستثمارات الأجنبية .

أى أن المدخرات - الاستثمارات المحلية = حصيللة الصادرات - قيمة الواردات
(بالتعويض من معادلة ١)

$$S - I_a = X - M$$

معنى ذلك أن الدولة التى لها استثمارات أجنبية فإن مدخراتها لابد وأن تفوق استثماراتها المحلية . ويتجه جزء من مدخراتها إلى مجالات الاستثمار المحلى أما الجزء الآخر فيتجه إلى حيازة أرصدة أجنبية ، أرصدة محلية كانت مملوكة لأجانب أو إلى حيازة الذهب . وفى بعض الحالات - عندما تكون معدلات العائد مرتفعة فى الخارج - تتجه الاستثمارات إلى حيازة الأوراق المالية الأجنبية . فإذا فرضنا فى مثالنا السابق أن رعايا دولة أ جذبهم فرص الاستثمارات

الأجنبية فقرروا حيازة أسهم وسندات أجنبية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار وعلى ذلك فإن المعاملات الرأسمالية في ميزان مدفوعات دولة تشمل :

- ٥٠ مليون دولار في صورة رؤوس أموال قصيرة (ودائع في الخارج)
 - ٢٥٠ مليون دولار في صورة رؤوس أموال طويلة (أسهم وسندات أجنبية)
- وفي هذه الحالة لا يختلف ميزان المدفوعات عن الحالة السابقة إلا في :

ميزان المعاملات الرأسمالية

• ٥٠ رؤوس أموال قصيرة الأجل
• ٢٥٠ رؤوس أموال طويلة الأجل

ولكن إذا فرضنا أن فرص الاستثمار الأجنبي كانت مغرية وأن رعايا دولة أ استثمروا في اقتناء الأسهم والسندات ٥٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يزيد عن فائض المعاملات الجارية. لقد سبق ورأينا أن ميزان المعاملات الجارية انتهى بفائض مقداره ٣٠٠ مليون دولار وهو يمثل رؤوس أموال قصيرة الأجل يمكن تحويلها - إذا توفرت الرغبة - إلى رؤوس أموال طويلة الأجل ولكن من أين لرعايا الدولة أ بمبلغ المائتين مليون دولار الأخرى ؟ يمكنهم استخدام أرصدهم من النقد المخلق شراء نقد أجنبي في حوزة الجهاز المصرفي كذلك يمكنهم شراء الذهب ثم تصديره ، وقد يمكنهم الدفع إلى البنوك الأجنبية بعمالتهم الوطنية إذا ما قبلتها البنوك الأجنبية . ويمكن تمثيل الوضع الأخير على الوجه التالي :

ميزان مدفوعات الدولة ١

المعاملات الجارية	مليون دولار
٢٣٠٠ صادرات السلع	١٨٠٠ واردات السلع
٢٠٠ خدمات	٣٠٠ خدمات
٢٥٠٠	١٠٠ معونات
	٢٢٠٠

المعاملات الرأسمالية

١٥٠ رؤوس أموال قصيرة	٥٠٠ رؤوس أموال طويلة
٥٠ صادرات ذهب	
٢٧٠٠	٢٧٠٠

أما الدولة التي تفوق قيمة وارداتها حصيلة صادراتها وخدماتها فيقال أن لديها عجزاً في معاملاتها الجارية . في حالة هذه الدولة - ولتكن دولة أ - فإن استثماراتها الأجنبية تصبح بالسالب (على أساس المعادلة السابقة $S - I_f = x - M$) وعلى ذلك فإن استثماراتها المحلية تفوق مدخراتها المحلية ويقوم الأجانب بتزويدها بالفارق بينها . فيحصل الأجانب على أرصدة نقدية إضافية أو على ذهب أو يخفضون من أصولهم في الدولة أ ، أو يقومون بتحويل الأصول القصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل .

الفائض والعجز Surplus and Dificit

فلما يتبادل طرفا ميزان المعاملات الجارية كما سبق ورأينا ، بل وقد يكون هناك فائض ، أى أن الإيرادات قد تزيد عن المدفوعات ، أو قد يكون هناك عجز نتيجة لزيادة المدفوعات على الإيرادات . ويتربط على الحالة الأولى وجود

فائض من العملات الأجنبية لدى الدولة تنصرف فيه بإحدى أو كل الطرق الآتية:

- (أ) تزيد من طلبها على السلع والخدمات الأجنبية .
- (ب) تقرر هذا الفائض الدول الأجنبية أو تستثمره فيها .
- (ج) تزيد من إحتياطياتها من الذهب والنقد الأجنبي .

فيضان المعاملات الجارية للولايات المتحدة عام ١٩٢٩ حقق فائضا قدره ٧٨٤ مليوناً من الدولارات أى أن الولايات المتحدة حينذاك كان لديها ٧٨٤ مليوناً من الدولارات بعملات أجنبية وكان فى إمكانها أن تزيد من وارداتها بهذا القدر من المال إلا أنها فضلت أن تستثمر هذا المبلغ فى الخارج .

ويترتب على الحالة الثانية (أى زيادة المدفوعات على الإيرادات) وجود عجز فى العملات الأجنبية يعين على الدولة أن تعمل على مواجهته بطرق تختلف فى الفترة القصيرة عنها فى الفترة الطويلة .

وتلجأ الدولة لمعالجة العجز فى الأجل القصير عن طريق السحب على أرصدها من الذهب أو النقد الأجنبي أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى .

وقد يتوازن ميزان المعاملات الجارية بل دائماً ينتهى بفائض أو عجز وتعمل الدولة حينذاك على تلافيه بطرق شتى ذكرنا بعضها وسنناقشها بالتفصيل فى مكان آخر من هذا المؤلف . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تؤدى دائماً إلى تحقيق التوازن فى طرفى الميزان نجملها فيما يلى :

- (١) قد يتعذر تحويل بعض عناصر ميزان المدفوعات إلى العملة فترى الدولة الاحتفاظ بها فى الخارج بعملات الدولة المدينة كما فى حالة العوائد والأرباح أو الإيرادات الأخرى مقابل قيام الدولة بخدمات أخرى (إيرادات التأمين والنقل . . . الخ) .

(٢) هناك بعض الصاخرات والواردات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تظهر في المطبوعات الرسمية لأن في ذلك مخالفة صريحة للقانون كما في حالة تهريب الذهب أو المعاملات في المخدرات والمواد المحظورة .

(٣) إن وجود فائض في ميزان المعاملات الخارجية لمدة طويلة يشجع الدولة صاحبة الفائض على استثماره أو إقراضه إلى الدولة ذات الميزان السالب فيعمل ذلك على توازن الميزان في المدة الطويلة (حيث أن القروض والاستثمارات الأجنبية تعمل على دعم اقتصاد الدولة ذات الميزان السالب) وعن العكس من ذلك فإن وجود العجز المستمر في ميزان المدفوعات يدفع الدولة إلى الحصول على قروض خارجية لسد ذلك العجز .

ونمة ظاهرة يجدر الإشارة إليها هي أن العجز المستمر في ميزان المعاملات التجارية قد يكون أمراً مرغوباً فيه وينهض دليلاً على أن الدولة في الة دة تستورد سلعاً رأسمالية لاستثمارها في تنمية مواردها الاقتصادية - إلا أنه قبل أن نصل إلى تلك النتيجة يجدر بنا أن ندرس المفردات المختلفة في ميزان المعاملات التجارية .

• - معنى التوازن والاختلال الخارجي أو الدولي .

يرجع إلى ميزان مدفوعات الدولة لمعرفة ما إذا كانت علاقاتها الاقتصادية الدولية متوازنة أو مختلة ، بالنظر إلى الطريقة التي تم بها التساوي الحسابي المحتسب لهذا الميزان . إذا كان التساوي الحسابي قد تم بطرق وعوامل ثابتة أصلية تهيء لتبلسك أساسي ، كان ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الاقتصادية ، أما إذا كان التساوي الحسابي قد تم بطرق وعوامل غارضة أو طارئة غير مستمرة وغير مهيئة لثبات أساسي ، كان الميزان في حالة اختلال اقتصادي .

ونعرض فيما يلي بإيجاز لأنواع التوازن والاختلال الدولي :

أولاً - أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

(أ) التوازن أو التساوى الحسابى لميزان المدفوعات

ان الفائض (الرصيد الإيجابى) في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوى تماماً مقدار العجز (الرصيد السلبى) في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركات الذهب) . وكذلك فان العجز (الرصيد السلبى) في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوى تماماً مقدار الفائض (الرصيد الإيجابى) في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركات الذهب) . فغايه ميزان المدفوعات يجب حتماً أن يكونا متساويين حسابياً في كل سنة . وعلى الدولة أن تسوى عجز ميزان المعاملات الجارية إما بالاقتراض من الخارج ، أو بالدفع من أرصدها من العملات الأجنبية أو بتصدير الذهب ، وأن تسوى الفائض في ميزان معاملاتها الجارية باقتراض الدولة التي حققت معها العجز أو تحصيل قيمته منها بالعملات الأجنبية أو استيراد الذهب من دولة العجز . ويتضح ذلك في المثالين التاليين^(١) ، لكل من تركيا وبريطانيا .

ميزان المدفوعات التركي ميزان المدفوعات البريطانى

عام ١٩٢٩

عام ١٩٢٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)

— ١٨٥٤

— ٤٥١

ميزان التجارة

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية - للدكتور محمد لبيب شقير - طبعة ١٩٦١

صفحتى ١٣٦ ، ١٣٠

ميزان الخدمات	—	٢٧٧	+	١١٣٨
ميزان التجارة والخدمات	—	٤٧٨	—	٧١٦
ميزان الفوائد والارباح	—	٢٧٢	+	١٢١٧
ميزان المعاملات الجارية	—	٥٠	+	٥٠١
ميزان التحويلات الرأسمالية	+	٥٤	—	٥٧٥
ميزان حركات الذهب	—	٤	+	٧٤

ويطلق على التحويلات الرأسمالية التي تتم لأشياء سوى لتحقيق التساوى الحسابي في ميزان المدفوعات، اسم تحويلات الموازنة *equilibrating transfers* تميزها عن تحويلات الرأسمالية المستقلة *autonomous transfers* التي تتم أساسا للاستفادة من الفرق بين معدلات الربح في البلاد المختلفة أو هربا من ظروف سياسية.

(ب) التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

ان التوازن الاقتصادي هو الذي يعتد به وليس التوازن الحسابي. ويستدل على التوازن، أو الاختلال في ميزان المدفوعات وهو الذي يعبر عنه بوجود الفائض أو العجز، بالرجوع الى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة. وهناك تعريفان، أحدهما يعتد بالتحويلات الرأسمالية المستقلة، ومن ثم يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة مساوية للمدفوعات منها، فيكون في حالة فائض إذا زادت المتحصلات عن المدفوعات، وفي

حالة عجز اذا قلت المتحصلات عن المدفوعات . ويرر هذا التعريف أن المعاملات الجارية والتحويلات المستقلة هي معاملات مستقلة تتم نتيجة للتفاعل بين القوى الاقتصادية ، ولا يؤخذ بهم هذا التعريف الا اذا كانت التحويلات الرأسمالية المستقلة تتميز بصفة الاستمرار ، اما اذا كانت طارئة غير مستمرة فيؤخذ بالتعريف الآخر الذي يعتد فقط بالمعاملات الجارية - وطبقا لهذا التعريف يعتبر ميزان المدفوعات في حالة توازن اذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية مساوية للمدفوعات عن هذه المعاملات . ويعتبر في حالة فائض اذا كانت المتحصلات عن المعاملات الجارية أكبر من المدفوعات والعكس في حالة العجز .

ويشترط ألا يكون هذا التوازن قد تحقق عن طريق ، الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية ، ولا يكون هذا التوازن الخارجي قد تحقق عن طريق اختلال داخلي باتباع سياسة انكماشية في الداخل تؤدي الى انتشار البطالة وانخفاض الدخول انخفاضاً كبيراً ، ولا ان يكون هذا التوازن في ميزان المدفوعات قد تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الاجنبية .

ثانياً - أنواع الاحتلال (١) :

-
- (١) — التجارة الدولية — للدكتور سعيد النجار — طبعه أولى ١٩٥٩
— ١٩٦٠ صفحات ٣٨٨ وما بعدها ، العلاقات الاقتصادية اديه الدولي —
للدكتور عهد ليبب شقير طبعه ١٩٩١ صفح ٢٢٣ وما بعدها .

أمكن التمييز بين أنواع مختلفة من اختلال ميزان المدفوعات بحسب
الاسباب التي تحدثها :

الاختلال الوقي وله صورتان :

١ - الاختلال الموسمي - ويحدث في البلاد الزراعية التي تعتمد على
محصول واحد كأهم صادراتها ، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم
تصدير هذا المحصول ، بينما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة
الباقية من السنة . ولا يعتبر هذا اختلالاً في ميزان المدفوعات ، لأن هذا
الميزان يأخذ بعين الاعتبار ، مقدار الإيرادات والمدفوعات خلال السنة
بأكملها .

٢ - الاختلال الطبيعي أو العارض - ويقصد به اختلال ميزان
المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محصوله لأحدى الكوارث في
أحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته ، وهو اختلال مؤقت
يزول بزوال السبب الذي أوجده ويمكن للبلد أن يواجه بموارده الخاصة
أو بالاقتراض القصير الأجل من الخارج . ويدخل في هذا النوع ما تحدثه
الحروب من زيادة في طلب المواد الأولية ، وتزداد صادرات البلاد المنتجة
لها ويحدث فائض كبير في ميزانها التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات .

(ب) الاختلال الدوري - وهو الذي يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية
التي تنتاب النظام الاقتصادي الرأسمالي في فترات الانكماش ينخفض الإنتاج
والدخول والائتمان وتنتشر البطالة فتعكش الواردات مما قد يؤدي لحدوث
فائض . وفي فترات التضخم يتوسع الإنتاج وترتفع الائتمان والدخول فتقل

قدرة البلد على التصدير وتزويد وارداتها مما قد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. وقد تعاني إحدى البلاد اختلال في ميزان مدفوعاتها نتيجة لأنكاش معاصر أو تضخم معاصر انقل إليها من العالم الخارجي. وتنقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الأهمية في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى عن طريق تقلبات التجارة الخارجية. ويكون علاج الاختلال الدوري باتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة، كالسياسات المالية والنقدية والمصرفية. ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت شدتها في كل منها. وكذلك يختلف الهيكل الاقتصادي لكل دولة عن الأخرى فهناك دول ذات هيكل تغلب فيه الصناعة، وأخرى يغلب على هيكلها الزراعة، وثالثة ذات هيكل متكامل. وتنعكس حالة الهيكل الاقتصادي الداخلي على نوع الصادرات والواردات. ولما كان لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة للطلب عليها والعرض منها بالنسبة لتغيرات الدخل والأمان، فإن ذلك يترك آثاراً مختلفة في ميزان مدفوعات كل دولة. وقد تزداد الصادرات عن الواردات أو العكس نظراً لحدوث تغيرات في الأمان أو الدخل، ونظراً لأختلاف درجة مرونة الصادرات والواردات.

(ج) الاختلال الزمن - ينشأ هذا الاختلال في الدول المختلفة والمتطورة التي تعاني انخفاضاً في الانتاجية، ويرجع بصفة أساسية إلى قلة أدوات الانتاج التي تتعاون مع العمل، ومن ثم فإن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول، تعتمد دائماً إلى رفع مستوى الاستثمار والذي غالباً ما يجاوز طاقة تلك البلاد على الادخار الاختياري. ويترتب على هذا التفاوت بين مستوى

الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه مزمن نحو التضخم . وهو اتجاه مزمن من حيث أنه ، سنة بعد أخرى ، يحدث أن مقدار الاستثمار الذى تقتضيه التنمية يجاوز مقدار الادخار الاختيارى . ونتيجة لهذا التضخم ، ولزيادة واردات الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان المدفوعات . وبمختلف التضخم الناشئ عن التنمية ، والتضخم الناشئ عن الدورة الاقتصادية ، في أن الأول ينشأ عن سياسة واعية تهدف إلى زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار الاختيارى ، بينما ينشأ الثانى ايضا عن التفاوت بين الاستثمار والادخار ليس نتيجة لسياسة هادفة ، وإنما نتيجة للتفاعل بين القوى التى تولد الدورة الاقتصادية . وبمعالج هذا الاختلال في الدول المتخلفة والمتطورة بالقروض الطويلة الأجل التى تحصل عليها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا .

(د) الاختلال المتصل بالأسعار - قد يرجع اختلال ميزان مدفوعات إحدى الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية . ولما كانت هذه العلاقة تتوقف على مستوى الأسعار الداخلى وعلى قيمة عمله الدولة في سوق الصرف بالنسبة للعملة الأخرى وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى ، فقد أمكن التمييز بين أربعة صور للاختلال المتصل بالأسعار :

١ - ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية ، دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف بما يلائم هذا التغير ، بحيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها ، مما يؤدي إلى اختلال سلبي أو إيجابي .

٢ — رفع قيمة العملة في سوق الصرف دين أن يكون ذلك مرتبطاً بالأسعار الداخلية ، أو دين أن تنخفض الأسعار الداخلية بما يتلائم مع هذا الارتفاع . فرفع قيمة العملة مع ارتفاع الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار العالمية ، يقل الطلب على صادرات الدولة لارتفاع ثمنها ، فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها .

٣ — خفض قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية دون خفض مماثل . فتصبح أسعار السلع الوطنية مرتفعة بالنسبة للأسعار العالمية ، فتقل الصادرات ويظهر العجز في ميزان المدفوعات .

٤ — انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة ، فلا تقوى أسعار صادراتها على منافسة أسعار صادرات الدول الأخرى ، فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها .

وأياً كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار ، فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف بحيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية حتى تصبح العملة الوطنية غير مقومة تقوياً مغالى فيه لا بالارتفاع ولا بالانخفاض ويشرط لنجاح هذا التعديل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرناً بالنسبة للتغيرات في الائتمان ، أو تعديل الائتمان في الداخل بما يتفق والعلاقات السعرية المطلوبة للتوازن الخارجى .

(هـ) الاختلال الميكلى — وهو الذى يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، لأسباب متصل ، بقدرة كل منها على الإنتاج ،

ويعتبر التكاليف والنفقات فيها ، وبالتقدم التكنولوجي الذي تطبقه في أساليب إنتاجها ، ومستوى معيشة سكانها ، وباتجاه الطلب العالمي الى سلع بديلة أخرى ، ومركز الدولة كدائرة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية .

فقد يتغير عامل أو أكثر من هذه العوامل المختلفة ، ويؤدي الى احداث تغير في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدي الى اختلال إيجابي أو سلبي في موازين مدفوعات الدول المختلفة .

ومن أمثلة التغيرات التي تؤدي الى الاختلال الهيكلي ؛ أن زيادة القدرة على الانتاج تعني زيادة الصادرات ، وكذلك تزيد الصادرات نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج وتطبيق الأساليب الانتاجية الحديثة ، بينما أن اتجاه الطلب العالمي الى سلع بديلة أخرى يقلل من صادرات الدولة التي تحول الطلب عنها ، وكذلك يؤدي ارتفاع مستوى معيشة السكان إلى زيادة الميل للاستيراد ، كما أن نقص الدائنية الدولية للدولة يؤدي الى نقص فوائد وأرباح القروض والاستثمارات التي كانت تحصل عليها من الخارج وتستخدمها في تسوية العجز في ميزانها التجاري وتتميز أسباب هذا الاختلال بأنها ليست مؤقتة وإنما هي قائمة ومستمرة تتعلق بظروف العرض والطلب الدوليين ، وبالعوامل الرئيسية الحقيقية التي تؤثر بالتالي في قدرته الانتاجية أو الاستهلاكية للدولة أو في قدرتها على الاقتراض والاقتراض الخارجي ، وهي عوامل راسخة وليسب عارضة لذا يصعب تغييرها بسهولة أو بسرعة . فعندما تعاني إحدى الدول من عجز في ميزان مدفوعاتها ناشيء عن تغير في الاندواق

بانصراف المستهلكين عن سلعها ، أو عن حدوث تقدم فى الخارج يؤدي الى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدولة فى الخارج ، فإن السياسة السليمة للتغلب على أسباب هذا الاختلال ، هى توجيه الموارد من انتاج السلع التى انصرفت عنها أذواق المستهلكين الى السلع الأخرى ، و انتاج الاساليب الانتاجية الحديثة التى تماثل تلك التى تطبق فى الدول التى حدث فيها التقدم الفنى . ولكن ليس تحويل الموارد وتطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة فى الانتاج أمراً هيناً يتم بسرعة أو سهولة . وازاء هذه الصعوبات قد تجد حكومات الدول التى تعاني من عجز هيكلى نفسها مضطرة الى التدخل فى العلاقات الاقتصادية بينها وبين الخارج بفرض رقابة على تجارتها الخارجية :

(و) الاختلال الأساسى - ورد فى اتفاقية صندوق النقد الدولى و أنه

متى اقتنع الصندوق ، بناء على طلب العضو ، أن قمة اختلال أساسى ، ظاهر أو مكبوت ، فى ميزان المدفوعات فإنه يميز له تغيير سعر التعادل ، ... الخ ويمكن القول بأن الاختلالات الوقتية والمزمنة والمتصل بالأسعار ، تخرج من معنى الاختلال الأساسى الذى ورد باتفاقية الصندوق ، ويدخل الاختلال الهيكلى فى معنى الاختلال الأساسى . اما الاختلال الدورى فإنه لا يعتبر اختلالاً أساسياً إلا بعد اتباع السياسة الداخلية المناسـبـة . ونستذكر هنا ماسبق الإشارة اليه من أن الدولة إذا كانت تطبق رقابة شديدة على الصرف أو على التجارة الخارجية ، فإن التوازن يكون ظاهرياً فقط فى ميزان المدفوعات بمعنى وراه اختلالاً مكبوتاً .

الخلاصة :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه الحساب الذى يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجى وذلك نتيجة لمبادلاته ومعاملاته التى تنشأ بين المقيمين فى هذا البلد المقيمين بالخارج خلال فترة فى العادة عام . وبدراسة مفردات ميزان المدفوعات يمكن التعرف على درجة التقدم الاقتصادى فى هذا الإقليم كما يمكن تحديد مركز الدولة المالى بالنسبة للعالم الخارجى .

ويشمل ميزان المدفوعات أو الميزان الحسابى الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وهى التى تعرف بالمعاملات الجارية كما يشمل حركات رؤوس الأموال سواء فى صورة قروض طويلة الأجل أو متوسطة أو فى صورة اعتمادات تجارية كذلك حركات الذهب ، وليس من الضرورى أن يتساوى طرفا ميزان المعاملات الجارية بل قد يكون هناك فائض كما قد يكون هناك عجز وينبغي على الدولة أن تعمل على تلافى العجز وإن كان وجوده فى بعض الحالات لا يعنى وجود مشكلة اقتصادية. وتلجأ الدولة إلى وسائل عديدة لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات واخضاع الصرف الخارجى لرقابة محكمة واتجار الحكومة المباشر .

الفصل الثالث

أسعار الصرف

المبحث الأول

أسعار الصرف في ظل الأنظمة النقدية الرئيسية

وجدنا أن كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي ، إذ يبين أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية . وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية .

كيف يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات

يحدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية عن طلب الدول الأجنبية على عملتها فتضطر الدولة إلى استخدام ما لديها من أرصدة العملات الأجنبية بما في ذلك الذهب ، أو تحاول أن تحصل على قروض خارجية لتغطية ذلك الفرق مما يعني زيادة التزامات الدولة نحو البلاد الأخرى ، أو أن تحصل على معونات ومساعدات خارجية تمكنها من مساواة الجانب الدائن في ميزان المدفوعات .

ومن الناحية الإحصائية أي الحسابية لابد وأن يتوازن ميزان المدفوعات فإذا كانت العمليات التي تشملها التقديرات تتم بمقاييس في حالة تبادل السلع

والخدمات فإن هذا يؤدي إلى تغيير أرصدة العملات الأجنبية أو الالتزامات الخارجية بالعملات المحلية أو الحصول على قروض أو تسديداتها . وفي مثل هذه الأحوال فإن القيود الواردة ضمن المدفوعات الجارية يقابلها قيود عكسية في حساب رأس المال . أما في حالة تبادل السلع بالمقايضة فإن القيد الدائن المتعلق بالتصدير يقابله قيد مائل في بند الواردات . وأما إذا كانت العمليات رأسمالية فإنها تقيد كزيادة في الاستثمارات الخارجية (في حالة شراء أوراق مالية مثلاً) ويقابلها قيد عكسي يوضح الطريقة التي تم بها الدفع .

أما من الناحية التي توضح المركز الحقيقي من ناحية الصرف الخارجي فإن لميزان كثيراً ما لا يتوازن . في هذه الحالة فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ينشأ عن عدم توازن العمليات الجارية المنظورة أو غير منظورة أو عدم توازن التحويلات الرسمية . ولقد وضح صندوق النقد الدولي معنى الفائض أو العجز بأنه التحويل الرسمي التعويضي الذي يتعمم على السلطات التقديرية القيام به لسد الثغرة في ميزان المدفوعات^(١) . وتختلف الطرق التي تتبعها الدول لمعالجة هذا الأمر . ويمكن تمييز حالتين رئيسيتين أولهما حالة حرية سعر الصرف والثانية حالة ثبات سعر الصرف .

(١) أي أن الصندوق يميز بين التحويل الرسمي التعويضي الذي يتعمم على السلطات التقديرية القيام به والتحويل الرسمي الخاص الذي يتم بصرف النظر عن ميزان المدفوعات كدفع حصة في المؤسسات الدولية أو تسديد الدين العام الخارجي وهكذا ، والتحويل الرسمي الخاص قد يساعد على سد الثغرة أو قد يزيد من التباين . راجع ميزان المدفوعات للإستاذ هنري تادرس - معهد الدراسات المصرفية ص ٦ - ٧

الحالة الأولى - إذا كانت الدولة تدفع نظام حرية سعر الصرف أى تترك سعر الصرف يتحدد بحرية

إذا حدث عجز فى الميزان الحسابى للدولة ما نتيجته ازدياد المطلوب من العملات الأجنبية عما تطلبه الدول الأخرى من عملتها فإن سعر الصرف يميل إلى الارتفاع طبقاً لقوانين العرض والطلب طالما كان تحديد سعر الصرف حراً ويؤدي ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقومه بالعملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار الواردات حيث أن المستورد المحلى سيدفع بعملته الوطنية ثمناً أعلى مما كان يقوم بدفعه وهذا يحد فى معظم الحالات من طلب المستهلكين ويؤدي بدوره إلى نقص الواردات . ويختلف مدى النقص فى الواردات تبعاً لمدى مرونة الطلب عليها . فإذا كانت من الضروريات أى كان الطلب عليها قليل المرونة فإن ارتفاع الثمن لن يؤثر على الواردات بصورة كبيرة والعكس فى حالة الطلب المرن .

كذلك يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى نقص الطلب على خدمات الأجانب من سياحة واستشفاء وتعليم وهكذا . ومن الناحية الأخرى فإن السلع المحلية تصبح رخيصة فى نظر للمستورد الأجنبي حيث أنه يستطيع الحصول على قدر أكبر من العملة الأجنبية مقابل عملته الوطنية . وهكذا يؤدي إلى تشجيع الصادرات المتطورة والغير متطورة .

أما الأثر على العمليات المالية فى حالة ارتفاع أسعار الصرف (أى زيادة ما يدفع بالعملة الوطنية مقابل وحدة نقدية أجنبية) فإن الأشخاص الذين يرغبون فى استثمار أموالهم فى الخارج يجدون أنفسهم مضطرين إلى دفع مبالغ أكبر بالعملة الوطنية للحصول على قدر معين من العملات الأجنبية وهذا كثيراً ما يحد من الطلب على العملات الأجنبية بقصد الاستثمار . وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الصرف يشجع الدول الأجنبية على الاستثمار فى الدولة لأن

المستثمرين سيحصلون على وحدات أكثر من نقدها مقابل نفس الوحدات من نقدهم .

وعلى العموم فعندما تكون أسعار الصرف حرة فإنها تتقلب في حدود كفيhle لإعادة التوازن إلى الميزان الحسابي بطريقة أوتوماتيكية .

حدود تقلبات أسعار الصرف للعملات الورقية المستقلة

رأينا أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على حجم الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة - مما يؤدي في المدى الطويل إلى الحد من هذه التقلبات ويرجع ذلك إلى أن الطلب على الصرف طلب مشتق ، فالطلب على العملات الأجنبية مستمد من الطلب على سلع وخدمات وأوجه الاستهلاك وهكذا فإذا زاد الطلب الخارجي على سلع وخدمات دولة معينة فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر عملة الدولة مقومة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان سلع وخدمات تلك الدولة مقاسة بعملات الدولة المستوردة . وهذا بدوره يحد من الطلب على عملات الدول المستوردة . فالتقلبات في أسعار الصرف تؤدي في النهاية - في ظل نظام العملات الورقية - إلى وقف الانخفاض في أسعار الصرف الأجنبية . ويعتوق أن أثر تقلبات أسعار الصرف على الكميات المطلوبة أو المعروضة من العملات الأجنبية على درجة المرونة التي يتصف بها الطلب على الصرف وعرضه . فإذا كان الطلب على الصرف الخارجي مرنا تغيرت الكميات المطلوبة - بالزيادة أو النقص - بنسبة أكبر من نسبة التغير في سعر الصرف . وعلى العكس إذا كان الطلب على الصرف الخارجي قليل المرونة تغيرت الكميات المعروضة من الصرف بنسبة أكبر من نسبة التغير في السعر في حالة كون العرض كبير المرونة وعلى العكس تغير الكميات المعروضة من الصرف الخارجي بنسبة أقل في حالة العرض القليل المرونة . وتوقف مرونة الطلب والعرض للصرف الخارجي على عوامل عديدة

يتمين على المشتغلين بشئون الصرف الخارجى دراستها وتحليلها وسنقوم بدراستها
فى فصل آخر.

وطالما أن الطلب على الصرف الخارجى طلب مشتق فالطلب على العملات
الأجنبية إنما يتولد عن الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية
(الأوراق المالية الأجنبية — الاستثمارات فى الخارج وهكذا) . كذلك
فعرض العملات الأجنبية يتولد عن الطلب الاجنبى على السلع والخدمات
والاصول المالية للدولة . فلكأن درجة مرونة الطلب على الصرف الاجنبى
و رضى تتوقف على مرونة الطلب فى الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات
التي تتألف منها الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة وكذلك
تتوقف على موقف المستثمرين وما يتوقعونه فى المستقبل لاستثمارها فى الداخل
والخارج .

فإذا كانت الدولة تستورد مجموعة من السلع الضرورية كالمواد الغذائية
والمواد الأولية المطلوبة للصناعات القائمة مثلا — كما فى حالة المملكة المتحدة
وجمهورية مصر — أو كان عليها أن تدفع للدول الأجنبية ورعاياها فوائد
وأصول ديون تعاقدت على سدادها بالعملات الأجنبية فان طلب تلك الدول
على الصرف الاجنبى يتصف بعدم أو قلة المرونة ، وفى حالة كون الطلب
الاجنبى على سلع الدولة وبالتالى على صرفها قليل المرونة فان عرض الصرف
الاجنبى فى سوق الصرف الوطنى يصبح كذلك قليل المرونة .

الحالة الثانية — حالة ثبات الصرف

وفى ظل نظام ثبات أسعار الصرف نجد أن البنوك المركزية تحدد أسعار

العملات الاجنبية بالعملة الوطنية وفي العادة يوجد سعران - سعر الشراء وسعر البيع - والاخير في العادة يزيد عن الاول بنسبة ضئيلة (النفقات التي يتحملها البنك المركزي) . ولقد اتبعت مصر نظام أسعار الصرف الثابتة منذ خروجها من المنطقة الاسترلينية في ١٤ يوليو عام ١٩٤٧ فقامت بتحديد أسعار العملات الاجنبية بالنسبة للنقد المصري^(١) . وأصبح البنك الاهلي المصري على استعداد لشراء الجنية الاسترليني بمبلغ ٩٧د٤ قرش كما أعلن استعداده لبيعه بسعر ٩٧ر٦ قرش ويحدث مثل هذا النظام عندما تتبع الدولة قاعدة الذهب أو عندما تثبت أسعار الصرف لأطول مدة ممكنة بالرغم من عدم قيام أنظمة الذهب وبالرغم من اتباع الانظمة الرقمية المستقلة. ويرجع ذلك إلى أن الدول آمنت بمزايا تثبيت أسعار الصرف فليجأت الى فرض الرقابة على الصرف الخارجي لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار .

ففي ظل عيار الذهب أو في ظل معظم الانظمة النقدية الجالية حيث سعر الصرف ثابت أو شبه ثابت ، لن تؤدي زيادة الطلب على العملات الاجنبية

(١) تحدد سعر الجنيه الاسترليني بـ ٩٧د٤ قرشاً في حالة الشراء ٩٧د٦٦ في حالة البيع أما أسعار العملات الاخرى فتكون هي نفس الاسعار الرسمية في سوق لندن محولة إلى قروش على أساس سعر التبادل وهو ٩٧د٥ قرشاً للجنيه الاسترليني مع زيادة ١ في الالف عند البيع وتخفيض ١ في الالف عند الشراء وأستمر هذا القرار ساري المفعول حتى صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ وبموجبه يقوم للبنك الاهلي بالإشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد بتحديد أسعار التعادل التي يعلنها صندوق النقد الدولي على ألا تتجاوز هذه الاسعار إرتفاعاً أو هبوطاً ١٪ من سعر التعادل راجع كشف أسعار الصرف قبل صدور القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ ص ١٥ محاضرة الأستاذ محمد محمود فهمي عن أعمال قسم الصرف الاجنبي ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات عام ١٩٥٧ .

إلى زيادة سعر الصرف لأن أسعار الصرف ثابتة أو شبه ثابتة. ويعود التوازن في ظل الأنظمة الذهبية بطريقة تلقائية ، فيخروج الذهب من الدولة تقل كمية النقود وهذا يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستويات الأسعار ، فزيادة في طلب الأجانب على السلع والخدمات الوطنية ، فزيادة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية وهذا يعمل في النهاية على تحقيق التعادل في الميزان الحسابي.

أما في ظل الأنظمة النقدية الورقية وحيث أسعار الصرف شبه ثابتة فيجب على البنك المركزي في حالة وجود عجز في الميزان الحسابي أن يعمل بأسلحته التقليدية المختلفة على تخفيض دخل الأفراد حتى يقل طلبهم على السلع والخدمات بما في ذلك طلبهم على السلع والخدمات الأجنبية ، وبالتالي يقل الطلب على العملات الأجنبية من ناحية ، وتنخفض مستويات الأسعار في الداخل فيزيد طلب الأجانب على السلع والخدمات الوطنية من ناحية أخرى. كل هذا يؤدي إلى عودة التعادل إلى الميزان الحسابي . ويستطيع البنك المركزي - في الدول ذات السوق المالية المتسعة - أن يتبع سياسة السوق المفتوحة عن طريق بيع الأوراق المالية . وبذلك يمس جزءاً من النقود المتداولة فتقل مقدرة البنوك على خلق الائتمان ، وكذلك يستطيع البنك المركزي بتعديل سعر القسط - أي سعر البنك - أن يحقق نفس الهدف . فرفع سعر القسط يؤدي إلى إحجام البنوك التجارية عن خصم الكمبيالات الموجودة في حيازتها مما يؤدي إلى نقص في مقدرتها على الاقتراض كذلك فإن رفع سعر القسط يؤدي إلى رفع سعر الفائدة . وهذا يؤدي إلى تقليل التوسع في الاستثمار ، فتقل درجة النشاط الاقتصادي فتعيل الأسعار إلى الانخفاض وتميل الدخول والعمل إلى التناقص . وهذه كلها تؤدي في النهاية إلى انخفاض مستويات الأسعار مما يشجع على التوسع في التصدير .

فقيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة يبعاً وقيامه برفع سعر القطع يؤدي إلى تخفيض في مستويات الأسعار والدخول بما فيها الأجور .
ويؤدي انخفاض الدخل إلى نقص في الاستهلاك ونقص في الطلب على الواردات ؛ كذلك فإن نقص الطلب على السلع والخدمات المحلية يؤدي إلى تخفيض آخر في الأجور وبذلك تقل نفقة انتاج السلع المحلية مما يعمل على التوسع في تصديرها . فكان تلك السياسة تؤدي في النهاية إلى نقص الواردات من ناحية وإلى زيادة الصادرات من الناحية الأخرى وبذلك تعمل على عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

إلا أن هذه الأمور كثيراً ما لا تتحقق بسهولة ، فنقابات العمال في الدول الصناعية الكبرى كإنجلترا والولايات المتحدة في العادة تتمتع بنفوذ كبير وليس من السهل إقناعها أو إجبارها على تخفيض فئات الأجور . في مثل تلك البلاد لا تؤدي سياسة البنك المركزي ~~هذه إلى تخفيض في الأجور وبالتالي~~ توسع في الصادرات بل تؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال . لذلك يتعين دراسة آثار السياسات التي يقبها البنك المركزي في الدول المختلفة . فقد يكون العجز في الميزان الحسابي أقل ضرراً من انتشار البطالة بين العمال .

كذلك يؤدي رفع سعر القطع في الدول التي توجد بها سوق مالية واسعة وينتشر فيها التعامل بالكماليات إلى زيادة أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى إغتيال رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تسعى وراء الأرباح القصير الأجل كذلك يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة السوقية إلى توجيه رؤوس الأموال المحلية إلى الاستثمار الداخلي بعد أن كانت تستثمر في

الخارج (١) .

فكان سياسة البنك المركزي تؤدي الى نقص في الطلب على العملات الأجنبية من ناحية وزيادة في العرض منها من الناحية الأخرى ، وهذا يؤدي الى إحداث التوازن في الميزان دون حاجة الى تعديل سعر الصرف ، إلا أنه يتمين علينا دراسة الآثار الاقتصادية الأخرى لذلك السياسات .

(١) إلا أن الملاحظ أن سعر البنك أو سعر القطع ليس له نفس التأثير في الدول المتخلفة اقتصادياً وذلك لأن نجاح سياسة سعر القطع يتطلب وجود سوق واسعة للتعامل بالكمبيالات كذلك يجب أن تكون حركة عرض وطلب الائتمان كبيرة، كذلك يجب أن تكون البنوك التجارية مستعدة لمنح الائتمان - وعلى أمور غير متوفرة فيها - كذلك فإن سياسة السوق المفتوحة تتطلب وجود سوق مالية متسمة أي يجب أن يكون هناك عرض للأموال وعلى الأخص سندات وأذواق الخزانة وطلب عليها . وهذه كذلك لا تتوفر في الدول المتخلفة اقتصادياً - راجع دروس في البنوك للدكتور فؤاد مرسي - الطبعة الأولى ١٩٥٥ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

المبحث الثاني

تحديد اسعار الصرف

مقدمة :

كان التجاريون يحاولون بشقي الطرق زيادة العائدات عن الواردات ، فكانوا يتبعون السياسات التي تهدف الى تخفيض أجور العمال المحليين وذلك لاعتقادهم أن أجور العمال تكون البند الرئيسي في تكلفة الإنتاج ، وهذا يؤدي الى رخص أثمان المنتجات وما يترتب على ذلك من اقبال الدول الأخرى على شراء سلهم . وكذلك منعوا الإلياءات لصناعات التصدير حتى تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى . والغاية التي كانوا يهدفون اليها من تحقيق فائض في المعاملات الخارجية وبذلك يتدفق الذهب والفضة الى الدولة . ولشدة حرصهم على المعادن النفيسة كانوا يمنعون تصدير كل من الذهب والفضة إلا أن هذا لا يتفق والمنطق فكيف تتممكن تلك الدول من الحصول على الذهب والفضة في حالة ما اذا حظرت الدول الأخرى ومنعت تصدير المعادن النفيسة ??

أما الكلاسيك فتقوم نظريتهم على أساس حرية التجارة وحرية تحويل العملات فاذا حققت إحدى الدول فائضاً في ميزان مدفوعاتها فإن ذلك يؤدي الى تدفق الذهب الى تلك الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الدولة سوقاً جيداً للبيع فيها وسوقاً رديئاً للتصدير منها أي أن تدفق الذهب كفيل بإعادة التعادل الى الميزان الحسابي وإذا فرضنا أن ميزان المدفوعات لدولة أخرى انتهى بعجز فإن ذلك يؤدي الى انسياب الذهب الى الخارج فتتخفص الأسعار المحلية وتصبح الدولة سوقاً رديئاً للبيع فيها وسوقاً جيداً للتصدير منها مما يؤدي الى

زيادة الصادرات وإعادة التوازن الى الميزان الحسابي . وهذه النظرية عرفت باسم نظرية التوازن التلقائي التي صاغها الاقتصادي دايد هيوم ، والتي سبق توضيحها .

نظريات تحديد أسعار الصرف :

توجد عدة نظريات خاصة بتحديد أسعار الصرف وسنناقش أهمها في المصنفات التالية :

١ - نظرية الكمية Quantity Theory

تتلخص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود (زيادة البنكنوت والودائع أي زيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة في سرعة تداول النقود) تؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي الى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي . فتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة ، كما يتبين لرعايا هذه الدولة أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحديدها أو يؤدي الى خروج الذهب في حالة اتباع نظام الذهب . فيترب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الاقبال عليها ، كما يترب على انسياب الذهب الى العالم الخارجي نقص في كمية النقود في الدولة مما يؤدي في النهاية الى انخفاض مستويات الأسعار للسلع والخدمات .

لاحظ ذلك ريكاردو عندما توقفت إنجلترا عن الدفع بالذهب عام ١٨٠٩ وأقدمت على تخفيض قيمة الاسترليني الخارجية بمقدار ٢٠ ٪ عن قيمته

المبحث الثاني

تحديد اسعار الصرف

مقدمة :

كان التجاريون يحاؤون بشئ الطرق زيادة العبادرات عن الواردات. فكانوا يتبعون السياسات التي تهدف الى تخفيض أجور العمال المحليين وذلك لاعتقادهم أن أجور العمال تكون البند الرئيسي في تكلفة الإنتاج ، وهـ -- هذا يؤدي إلى رخص أثمان المنتجات وما يترتب على ذلك من اقبال الدول الأخرى على شراء سلهم . وكذلك منعوا الإلءات لصناعات التصدير حتى تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى . والغاية التي كانوا يهـديون إليها من تحقيق فائض في المعاملات الخارجية وبذلك يتدفق الذهب والفضة الى الدولة . ولشدة حرصهم على المعادن النفيسة كانوا يمنعون تصدير كل من الذهب والفضة إلا أن هذا لا يتفق والمنطق فكيف تتممكن تلك الدول من الحصول على الذهب والفضة في حالة ما اذا حظرت الدول الأخرى ومنعت تصدير المعادن النفيسة ??

أما الكلاسيك فتقوم نظريتهم على أساس حرية التجارة وحرية تحويل العملات فاذا حققت إحدى الدول فائضاً في ميزان مدفوعاتها فان ذلك يؤدي الى تدفق الذهب الى تلك الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الدولة سوقاً جيداً للبيع فيها وسوقاً رديئاً للتصدير منها أي أن تدفق الذهب كفيل بإعادة التعادل الى الميزان الحسابي وإذا فرضنا أن ميزان المدفوعات لدولة أخرى انتهى بعجز فإن ذلك يؤدي الى انسياب الذهب الى الخارج فتتخفـض الأسعار المحلية وتصبح الدولة سوقاً رديئاً للبيع فيها وسوقاً جيداً للتصدير منها مما يؤدي الى

زيادة الصادرات وإعادة التوازن الى الميزان الحسابى . وهذه النظرية عرفت باسم نظرية التوازن التلقائى التى صاغها الاقتصادى دايد هيوم والتى سبق توضيحها .

نظريات تحديد أسعار الصرف :

توجد عدة نظريات خاصة بتحديد أسعار الصرف وسنناقش أهمها فى الصنحات التالية :

١ - نظرية الكمية Quantity Theory

تتلخص نظرية الكمية فى أن الزيادة فى كمية النقود (زيادة البنكنوت والودائع أى زيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة فى سرعة تداول النقود) تؤدى الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدى الى تغيير كبير فى معامل التبادل الدولى . فتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة ، كما يتبين لرعايا هذه الدولة أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف فى حالة حرية تحديد سعرها أو يؤدى الى خروج الذهب فى حالة اتباع نظام الذهب ، فيرتب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها ، كما يترتب على انسياب الذهب الى العالم الخارجى نقص فى كمية النقود فى الدولة مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض مستويات الأسعار للسلع والخدمات .

لاحظ ذلك ريكاردو عندما توقفت إنجلترا عن الدفع بالذهب عام ١٨٠٩ وأقدمت على تخفيض قيمة الاسترليني الخارجى بمقدار ٢٠ ٪ عن قيمته

الأسية . وعلى سبب قيام انجلترا بهذا الاجراء هو لمقابلة الزيادة في كمية النقد المتداول التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية وهذا أدى إلى نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق . فارتفاع قيمة الذهب في رأي ريكاردو - كانت نتيجة للزيادة في كمية النقود . وما زال عدد كبير من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الأمريكي ماكلوب Macklop يرون أهمية عامل كمية النقود في التأثير على القيمة الخارجية للعمله .

نظرية الأرصدة Balance Theory

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعمله تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها ، فإذا فرض وكان الرصيد موجباً فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية . أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية .

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى . فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار . ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلاً فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية . وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم ، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر .

٣ - نظرية سعر الخصم Theory of Discount Rate

يقول Wicksell أن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعمله ذلك البلد ، وذلك لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك يزداد طلب الأجانب على عمله ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها. وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملية الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة فعجز في ميزان المدفوعات فتتخفص القيمة الخارجية للعمله . ولقد استشهد Wicksell على صحة هذه النظرية من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي . وكذلك فإن مارشال ذكر أهمية سلاح سعر الخصم في تحديد السعر الخارجي للعمله ^(١) ، وما زال عدد من الدول المتقدمة اقتصادياً في الوقت الحاضر يلجأ إلى تلك السياسة فلقد لجأت بريطانيا في الآونة الأخيرة إلى رفع سعر الخصم كوسيلة لعلاج عجز ميزان المدفوعات .

٤ - نظرية تعادل القوى الشرائية Theory of Purchasing Power

يقول جوستاف كاسل العالم السويدي أن القيمة الخارجية لعمله دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة

(١) كذلك فإن تعديل سعر الخصم وأسعار الفائدة تعتبر من أهم الأسلحة التي تستخدم لمعالجة التضخم الداخلي وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في الوقت الحالي راجع ميزان المدفوعات للاستاذ هنري تادرس - معهد الدراسات المصرفية ١٩٥٦ ص ٦ .

لقدرتها في الأسواق الخارجية أى على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى . فإذا فرضنا أن الجنيه الاسترليني كان يعادل أربعة دولارات ، وأنه كان يمكن الحصول على بوشل من القمح في الولايات المتحدة مقابل ثلاث دولارات ، بينما كان لا يمكن الحصول إلا على بوشل من القمح في إنجلترا مقابل جنيه استرليني . معنى ذلك أن أسعار القمح في الولايات المتحدة كانت أقل منها في إنجلترا ولا شك أنه يترتب على ذلك إقبال البريطانيين على شراء القمح من الولايات المتحدة . وهذا يؤدي إلى زيادة في عرض الجنيهات الاسترلينية للحصول على الدولارات الأمريكية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الدولارات مقومة بالاسترليني . ويترب على ذلك انخفاض القيمة الخارجية للجنيه إلى الحد الذي تتساوى عنده أسعار القمح في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا (ينخفض سعر الجنيه إلى الدولار حتى تصبح قيمة الجنيه مساوية لثلاثة دولارات) . وعندما تتساوى الأسعار في كل من السوقين تختفي واردات القمح الأمريكي إلى إنجلترا ولا يوجد عجز في ميزان إنجلترا الحسابي .

فكان هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية المستقلة محل عمل التعادل الذهبي الذي عرفناه عند الكلام على قاعدة الذهب . ويتوقف ذلك المستوى فيما بين عمله وأخرى على العلاقة بين القوى الشرائية لكل من العملتين داخل حدودها أى العلاقة بين الأسعار السائدة في كل من البلدين ويطلق على هذا المستوى « حد تكافؤ القوى الشرائية » .

ولا نزعم النظرية أنه من السهل تحديد حد التكافؤ وذلك للصعوبات الفنية

الخاصة بتركيب الأرقام القياسية وبالتالي صعوبة إجراء مقارنة بين مستويات الأسعار في الدول المختلفة وكذلك كثيرا ما يتعذر تركيب رقم قياسي للسلع التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية .

وفي الحياة العملية يجب أن لا نقارن أسعار سلعة واحدة في دولتين بل يجب مقارنة مستويات الأسعار العامة في كل من الدولتين . ويحدد سعر الجنيه إلى الدولار على أساس نسبة مستويات الأسعار بين الدولتين . فترتفع القيمة الخارجية للجنيه إلى الدولار نتيجة انخفاض في أسعار السلع البريطانية إلى الأمريكية وكذلك تنخفض قيمة الجنيه إلى الدولار إذا ارتفعت أسعار السلع البريطانية بمقارنتها بالسلع الأمريكية .

وتكون أسعار الصرف للعملة في حالة تعادل إذا تمكن الفرد من الحصول على نفس الكمية من السلع بنفس الوحدة من النقود في دولتين أو أكثر (على أساس المثال السابق فإن المقدرة الشرائية لأربعة دولارات في الولايات المتحدة يجب أن تتساوى مع المقدرة الشرائية للجنيه في إنجلترا) .

ولقد ذاعت هذه النظرية في فترة التضخم النقدي الذي اجتتاح دول أوروبا في الفترة ١٩١٤ - ١٩٢٢ . واعترف بهذه النظرية عدد كبير من كبار الاقتصاديين المعاصرين مثل فينر Viner و نيت Knight وبيجو Pigou وأدخلوا عليها بعض التعديلات .

وتعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية من أكثر النظريات المعترف بها في الوقت الحاضر وتمتاز عن النظريات السابقة من النواحي التالية :

(١) تعتبر نظرية الأرصدة ناقصة وذلك لأن وجود الرصيد (الدائن أو

المدين) إنما يرجع الى اختلاف فى مستويات الأسعار بين الدول لذلك فان هذه النظرية لا تعتبر كامله إلا بنظرية تعادل القوى الشرائية .

(٢) تعتبر نظرية سعر الخصم غير كافية كأساس لتحديد القيمة الخارجية للعملية وذلك لأن مستويات الأسعار ونسبتها الى مستويات الأسعار فى العالم الخارجى هى التى تؤثر فى سعر الخصم .

وبشروط لنجاح نظرية تكافؤ القوى الشرائية :

أولاً - أن لاتخضع للتجارة الدولية لأيه قيود وهذا أمر غير متوفر فى كل دول العالم فى الوقت الحالى حيث تنظم الحكومات التجارة الدولية بطرق متباينة وتخضعها لرقابه من أشكال متعددة .

ثانياً - أن لاتخضع عمليات تحويل النقود من دولة الى أخرى لأيه قيود بل يجب أن تكون حرة . وهذا أمر غير متوفر فى معظم دول العالم فى الوقت الحالى فالرقابة على الصرف والنيود على تحويل النقد تكاد تنتشر فى معظم دول العالم .

فالتجارة الدولية خاضعة للاتفاقات والمعاهدات وسياسات التمييز والتفضيل فى المعاملة ، وكذلك فان الرقابة على النقد شملت معظم دول العالم . لذلك يمكن القول أن نظرية كاسل صحيحة من الوجهة النظرية إلا أنه غير معمول بها فى معظم الحالات بين الدول نظراً لأن شروط تطبيقها غير متوفرة . بالإضافة الى ذلك فيمكن أن يوجه الى النظرية عدة انتقادات أهمها .

أولاً - ليس فى امكان النظرية حساب حد تكافؤ القوى الشرائية عن

طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر . ويرجع ذلك الى أن بعض السامع التي تنتجها الدول وتدخل في الحسبان عند تركيب الأرقام القياسية لا تدخل في نطاق التبادل الخارجى . والملاحظ أن عدد السلع الداخلة في نطاق التجارة الخارجية قد تناقص مستمر بسبب انتشار الاستكفاء الذاتى والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجى .

ثانياً — يتوقف تصدير السلع أو استيرادها على القوى الشرائية للعملة داخل بلادها بالقياس إلى القوى الشرائية في الداخل للعمليات الأخرى ، وكذلك على نفقات النقل وعلى القيود التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية فقد ينخفض سعر السلعة في ألمانيا عنه في مصر نظراً لزيادة نفقات النقل والرسوم الجمركية التي تفرضها مصر . ولذلك لا يكون مستوى الأسعار الداخلية في هذه الحالة من أثر في تحديد سعر انصرف الذى يتحقق التوازن بمقتضاها .

ثالثاً — لا تقيم النظرية أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود .

رابعاً — تفترض النظرية أن التغير في سعر الصرف يكون ناجماً فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود ، أما التغير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف .

هـ — نظرية الانتاجية Productivity Theory :

تلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجى فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات

المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد في كل من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار ، كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الانتاجية . فإذا اعتمدنا على عامل واحد دون العوامل الأخرى فلا يمكن أن ننتظر نتائج صحيحة ، ولقد رأينا أن النظرية السابقة — نظرية كاسل — تستخدم ظاهرة واحدة من ظواهر الإنتاجية وتهمل الظواهر الأخرى .

ويرد البعض على هذا الاعتراض بأن مستويات الأسعار تنبئ في نفس الاتجاه مع زيادة الإنتاج وزيادة الكفاية الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة ولكن يرد على ذلك بأنه كثيراً ما تقوم الحكومات بتحديد الأسعار أو توجد هيئات احتكارية تؤثر في مستويات الأسعار وهنا يصبح الاعتماد على النظرية السابقة في تحديد سعر العملة الخارجى أمراً خاطئاً .

وإذا فرضنا ان كانت معدلات الانتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملة كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٤ ، حيث كان انتاجها ، نتيجة لظروف الحرب والتعويضات والقيود المفروضة منخفضاً ، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية أدى هنا إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية مما أدى إلى صعوبة بل تعذر التصدير ومن الناحية الأخرى زادت الواردات من السلع والخدمات . وتلجأ الحكومات في مثل هذه الحالات إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية بوسائل مختلفة منها الرسوم الجمركية وتقييد وحظر الاستيراد . . . الخ . كذلك يصعب الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية حيث معدل الربح منخفض كل هذا يؤدي إلى انتشار الكساد وإلى انتشار البطالة وانخفاض في الدخل القومي عامة .

وقد لا تتمكن هذه الدولة وامثالها من اصلاح شئونها الاقتصادية إلا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية لعملتها وبذلك تقبل الدول الأخرى على شراء سلعها حتى تستعيد الدولة حالة التوازن النقدي والاقتصادى .

ولقد وقعت اللجنة المالية فى عصبية الأمم فى خطأ تقويم بعض العملات بأكثر من قيمتها الحقيقية بعد الحرب العالمية الأولى . حدث ذلك فى النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وفرنسا وغيرها .

وعلى العكس من ذلك فقد تقوم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية فمثلا زادت انتاجية الهند أثناء الحرب العالمية الأخيرة الا ان قيمة الروبية الى الجنيه الاسترليني كانت مثبتة ولم يكن فى الامكان تغيير العلاقة بينها ، فاذا فرض ولم يكن السعر ثابتاً فى الهند وكان هناك حرية فى التحويل إلى عملات أجنبية فان قيمة الروبية الى الجنيه الاسترليني كان ولا بد وأن تتغير لصالح الروبية ، وطالما ان سعر العملة مثبت عن طريق القانون فان اختلاف المقدرة الانتاحيه يؤدي الى وجود فروق فى الأسعار ، فلقد ترتب على زيادة الطلب على السلع الهندية أثناء الحرب العالمية الثانية ان ارتفعت الأسعار فى الهند حيث ظلت قيمة العملة ثابتة ، ويقال نفس الشيء عن مصر ، فلقد ارتفعت مستويات الأسعار فيها بينما ظل سعر الجنيه المصرى الى الاسترليني ثابتاً ، ولقد حدث نفس الشيء فى الهند أثناء الحرب العالمية الاولى ومع ذلك زادت صادراتها الى انجلترا وحققت الميزان الحسابى فائضاً إلا أن الوضع كان مختلفاً فعملتها لم تكن قيمتها الخارجية ثابتة بل كانت حرة مما أدى الى ارتفاع قيمتها إلى الجنيه بمقدار ٣٠٪ وبقيت الاسعار الداخليه على حالها .

وكذلك كانت عمله الارنجنطين (Peso) حرة ونتيجة لزيادة الطلب

عليها أثناء الحرب الأخيرة فان قيمتها الخارجية ارتفعت بينما لم تتغير مستويات
الأسعار الداخلية إلا في حدود ضيقة .

وكثيراً ما تلجأ الدول إلى تثبيت عملاتها إلى الذهب أو إلى عملة دولة
أخرى وتعتقد أن في هذا تثبيت واستقرار للأوضاع الاقتصادية إلا أنه
سرعان ما يتبين لها أن الاستقرار المنشود كثيراً ما يتطلب تغيير القيمة
الخارجية للعملة .

ولقد قامت معظم دول العالم بتثبيت القيمة الخارجية لعملاتها بعد الحرب
العالمية الأخيرة مما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية فيها واقتضى
ذلك بالتبعية تغيير سعر عملاتها ، فيجب أن يسير سعر الصرف في نفس الاتجاه
مع القوى الإنتاجية في الدولة إذا كان هدفنا الوصول إلى ميزان مدفوعات
متوازن الطرفين .

كانت الدول حتى الثالث الأخير من القرن الماضي تتبع النقود المعدنية في صورة نظام المعدنين . إلا أن المآخذ العديدة التي وجهت إلى هذا النظام بالإضافة الى اكتشاف الذهب بكميات وفيرة وفي مناطق عديدة أدى إلى التحول إلى الأنظمة الذهبية متمثلة في نظام الذهب الكامل ثم في نظام السيكة الذهبية ونظام الصرف بالذهب . إلا أن النظم الذهبي بدوره لم يتحقق له النجاح فلقد خرجت انجلترا عنه في عام ١٩٣١ وتبعها عدد كبير من الدول ثم اقتفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أثرها . ويرجع فشل نظام الذهب الى أن أسعار صرف بعض العملات كانت مقومة بأكثر من حقيقتها (الاسترليني) في حين كان البعض الآخر مقوم بأقل من حقيقته (الفرنك) . وكذلك فإن الكساد الكبير وما ترتب عليه من نقص في التبادل وتوقف عن دفع الديون أدى إلى أن البنوك البريطانية أصبحت عاجزة عن هقابلة التزاماتها نتيجة لنقص الذهب فيها ولذلك قررت انجلترا الخروج عن نظام الذهب وتبعتها عدد كبير من الدول الأخرى كذلك فإن شروط نجاح النظام الذهبي أصبحت غير متوفرة إذ أن الدول المختلفة لم تتبع قواعد الذهب بدقة كما أن الاستقرار السياسي لم يكن متوفراً هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الاقتصادية لم تتمتع بالمرونة التي هي شرط أساسي لنجاح أى نظام ذهبي .

ترتب على ذلك أن أسعار الصرف تعرضت لتقلبات أدت بدورها الى قيام مشاكل اقتصادية . فقد يكون سعر الصرف حراً كما قد يكون ثابتاً . ففي ظل حرية تحديد سعر الصرف فإن تقلب القيمة الخارجية للعملة كفيل لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات دون أن يصحب ذلك تغير في مستويات الأسعار

الداخلية . وحدود تقلبات أسعار الصرف تتوقف على مرونة الطلب في الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات التي تتألف منها الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وكذلك تتوقف على موقف المستثمرين وما يتوقعونه في المستقبل لاستثماراتهم في الداخل والخارج .

كذلك قد يكون سعر الصرف ثابتاً أو شبه ثابت فقد تقسم البنوك المركزية بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالعملة الوطنية . وعادة يوجد سعران متقاربان أحدهما للشراء والآخر للبيع . ويتعين على البنوك المركزية في حالة قيام عجز أو في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات أن تعمل عن طريق أسلحتها التقليدية على تحقيق التوازن . أما في ظل الأنظمة الذهبية فإن أسعار الصرف تصبح ثابتة ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بطريقة تلقائية ، إلا أن الأمر في ظل ثبات أسعار الصرف يتوقف أولاً وأخيراً على مرونة النظام الاقتصادي . وكما سبق وذكرنا فإن هذه المزية لم تكن متوفرة وذلك نتيجة لما كانت تتمتع به نقابات العمال من نفوذ متزايد ولأن اتحادات المنتجين لم تكن براغبة في المساهمة في توفير وسائل النجاح لنظم الذهب عن طريق قبولها تخفيض الأثمان .

المبحث الثالث

سياسات الصرف الأجنبي

اتبعت الدول ابتداء من عام ١٩٣١ وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي :

أولاً : خفضت بعض الدول من القيمة الخارجية لعملاتها .

ثانياً : أخضعت معظم دول العالم عمليات الصرف الخارجي لرقابة تختلف درجة شدتها من منطقة إلى أخرى .

ثالثاً ، أنشأت بعض الدول ما سمي بمال موازنة الصرف .

المجموعة الأولى : دول قامت بتخفيض القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملاتها و عملات الدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً ، وفي الحياة العملية فلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيراً ما تلجأ الى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابي ^(١) . فلقد عانى الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية . فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملاتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي . فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة

(١) ولو ان هذا لم يمنع ألمانيا واليابان وبعض الدول الأخرى من رفع قيم عملاتها عدة مرات في السنوات الأخيرة .

معينة يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات .

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات . على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلداً ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارده . فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرناً كذلك ، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات .

وبالمثل إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرناً وكان العروض منها مرناً كذلك ، أدى تخفيض عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . أما إذا زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة لتخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدولة من زيادة إنتاجها ، حينذاك تكون النتيجة نقص حصيلة الصادرات بدلاً من ارتفاعها . وكذلك يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكثر من زيادة قيمة الصادرات . وبذلك لا تنجح سياسة التخفيض في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . معنى ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرناً كذلك ، فإن التخفيض يعود بالنفع عليها . وأما في حالة كون طلبها على الواردات قليل المرونة وكون عرضها للصادرات كذلك قليل المرونة فإن التخفيض يعزود بالضرر عليها .

وإذا أدى التخفيض إلى الحصول على مزايا فيشترط لذلك ألا تقـوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملائها . كما يشترط لنجاح الدولة في الحصول على الفائدة المرجوة من تخفيض قيمة العملة ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر . فإذا حدث تخفيض في قيم عملات عدد كبير من الدول ، كذلك إذا قامت الدولة الواحدة بتكرير التخفيض فإن المزايا النسبية التي تحصل عليها الدولة تزول .

فعندما هجرت بريطانيا نظام الذهب في ١٦ سبتمبر عام ١٩٣١ وقامت بتخفيض قيمة عملتها الخارجية حصلت على ميزة نسبية نتيجة لزيادة صادراتها وقلة وارداتها إلا أن الدول الأخرى عندما شعرت بمنافسة الصادرات البريطانية لصادراتها في الأسواق الخارجية أو لمنتجاتها في أسواقها الداخلية بدأت بدورها تخفض من قيمة عملتها الخارجية ، ولم يأت عام ١٩٣٧ إلا وكانت القيم النسبية للعملات ، أي أسعار صرف معظم العملات ، في نفس الوضع الذي كانت عليه عام ١٩٣١ .

والشاهد حاليا أن التخفيض الجماعي هو اللون السائد من التخفيض ، ففي عام ١٩٤٩ خفضت مجموعه من الدول عملاتها الخارجية إلى الدولار ، وكانت تجارة تلك البلاد تمثل ٦٥ ٪ من تجارة العالم في ذلك الحين ، وكان تغيير أسعار تعادل العملات على هذا النطاق الواسع دليلا على تغيير المركز الاقتصادي الدولي لأجزاء كثيرة من العالم . كذلك قامت بريطانيا في نوفمبر ١٩٦٧ بتخفيض القيمة الخارجية للاسترليني بمقدار ١٤ ٪ وتبعته في ذلك عدد غير قليل من الدول الأخرى (١) .

(١) سنعود إلى دراسة الاسترليني وتطوره تفصيلا في مكان آخر من هذا المؤلف .

كذلك يؤدي تخفيض العملة إلى الذهب إلى، زيادة قيمة رصيد الدولة من الذهب مقوما بالعملة الوطنية . فإذا كان التخفيض عاما كما كان في الفترة بين الأزمة العالمية والحرب العالمية الثانية ، فإن القيمة الدفترية للذهب تزداد ، كذلك يشجع تخفيض قيمة العملة إلى الذهب إلى التوسع في إنتاج الذهب حيث ترتفع قيمته . فكان التخفيض يساهم في حل مشكلة عرض وإنتاج الذهب في العالم .

ولقد فشلت الدول التي قامت - في عام ١٩٤٩ - بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها بالنسبة إلى الدولار ، في سد العجز في ميزانها الحسابي مع منطقة الدولار . ففي المملكة المتحدة زادت مستويات الأسعار بنفس النسبة التي خفضت بها العملة عام ١٩٤٩ . لذلك نرى العديد من الاقتصاديين كانوا يجادلون في مدى نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لمقابلة العجز في ميزان المدفوعات وعلى الأخص مع منطقة الدولار (١) .

المجموعة الثانية - دول أدخلت نظام الرقابة على الصرف :

احتفظ عدد من الدول بسعر الصرف القديم ولم تلجأ إلى تخفيضه - كما فعلت دول المجموعة الأولى . كذلك قد لا تلجأ الدول إلى إجراء إنكماش كبير - أي أنها لم تقم بإجراء تخفيض ملموس في الدخول والأسعار - وإنما

(١) فهم يعتقدون أن نفرة الدولار مرحمها أن الولايات المتحدة تعمل على بيع سلعها في الخارج ولكن بشرط ألا تؤدي ثمن هذه السلع إلى الاضرار بسلع أخرى وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار بالنسبة إلى المعروض منه . راجع الرقابة على النقد في الاقتصاد الحديث للدكتور نيكولاى كستنر - معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٤٦ ، ص ١٢ .

تليجاً إلى فرض رقابه ، تختلف في درجة شمولها وشدتها من دولة إلى أخرى على الصرف الخارجى بقصد منع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين . فكانت هذه الدول تصدر قانوناً يجبر المصدرين ومن يحصلون على إيرادات بالعملات الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزى بالسعر الرسمى ؛ وفى بعض الأحيان كانت تطالبهم ببيع ما يملكون من أسهم وسندات مقومة بعملات أجنبية إليها . ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصة -ول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما . وكثيراً ما تقيد الحكومة أو تمنع استيراد بعض السلع منها باتاً . أو من مناطق نقديه معينة . بل قد توجه المستوردين نحو أسواق ترتفع فيها مستويات الأسعار عنها في الأسواق التقليدية وذلك محافظة منها على العملات الأجنبية أو تشجيعاً للتصدير . كذلك قد تليجاً الحكومات - إذا كانت من حكومات الدول ذات الأسواق المالية الهامة - إلى تقييد حق الدول الأجنبية في إصدار سندات بين الحين والآخر وبيعها في أسواقها كما كان يحدث في سوق لندن المالي . ولكن بعد أن أدخلت إنجلترا نظام الرقابة على الصرف الخارجى أصبح لا يجوز للدول الأجنبية بيع الأوراق المالية في سوق لندن المالي إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الهيئات المسئولة وغرض الحكومة من هذا كله هو تجميع إيرادات البلاد من الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي والإشراف على عملية التوزيع في الاستعمالات المختلفة بطريقة اقتصادية تتفق والسياسة العامة للدولة . ولقد انتشرت الرقابة على الصرف في العالم على نطاق واسع

في الفترة بين الحربين وعلى الأخص أثناء الكساد عندما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقها وامتد العمل بالرقابة أثناء الحرب وبعدها . وفي الوقت الحالي نجد أن بعض الدول قد أزال العديد من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي إلا أن عدداً كبيراً من الدول — وعلى الأخص الدول المتخلفة اقتصادياً — ما زال يرى ضرورة الإبقاء على الرقابة على الصرف الأجنبي لفترة أخرى من الوقت .

أغراض الرقابة على النقد

تتلخص أغراض الرقابة على النقد في الأمور التالية :

١ - محاولة منع هروب رؤوس الأموال : تؤدي الرقابة إلى منع هروب رؤوس الأموال المودعة بالمصارف وذلك لأن تحويل أى مبلغ لا يتم إلا بعد استئذان الجهات المختصة . ومع ذلك فقد تتمكن رؤوس الأموال من الهروب بوسائل مختلفة كما في حالات تهريب البنكنوت . لذلك تضع الدول في معظم الحالات حدوداً للمبالغ التي يسمح للأفراد حملها معهم في شكل بنكنوت عند خروجهم من الدولة كما تحدد الدولة المبالغ التي يسمح للأفراد بإدخالها معهم^(١) وتوجد مسائل متعددة عن طريقها يتمكن المعاملون من تهريب النقد كما في حالة تقرير المستوردين قيمة وارداتهم من الخارج بأكثر من الحقيقة وعلى أن يحتفظون بالفرق بالعملة الأجنبية في حساب خاص بالدولة الأجنبية .

(١) طبقاً للتنظيمات النقدية بجمهورية مصر لم يكن مسموحاً للسافرين إلى الخارج حمل بنكنوت مصرى معهم وكذلك لم يكن مسموحاً للقدامين من الخارج إدخال بنكنوت مصرى .

إلا أنه يمكن القول بأن مجال تهريب الأموال إلى الخارج قل بصورة كبيرة في العديد من الدول بعد فرض الرقابة على الصرف الخارجى .

٢ - حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور : تهدف الرقابة إلى حماية العملة من الانخفاض والتقلب أى تعمل على منع تدهور قيمتها الخارجية . ويقصد بحماية العملة الاحتفاظ بسعر صرفها وعدم القيام بتخفيضه خوفاً من أن يؤدي التخفيض إلى التضخم وما يتبع ذلك من معائب وصعوبات اقتصادية . كذلك فليس من مصلحة معظم الدول التى فرضت رقابة على عملاتها أن تقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها إذا كانت مثقلة بالديون الأجنبية ولا يمكن لإدارة الرقابة على الصرف الخارجى التحكم إلا فى عامل واحد وهو أن يحدد من الطلب المحلى على العملات الخارجية . ولذلك تتخذ الرقابة أحد أو بعض الأشكال التالية :

(١) الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمى دون تغيير على أن تدفع الدولة إعانة المصدر وعلى أن يقوم المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية . فمنح المصدر علاوة ومطالبة المستورد برسم أو ضريبة يعتبر بمثابة تخفيض فى القيمة الخارجية للعملة دون حاجة إلى إعلان رسمى بالتخفيض .

(ب) أن تسمح الدولة للمصدرين ببيع نسبة معينة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية فى سوق حرة بأسعار تتحدد دون أى تدخل من قبل الدولة . وفى تلك السوق يحصل المستوردون على جزء من حاجاتهم إلى العملات الأجنبية . ولا شك أن هذا الاجراء يعتبر مشجعاً على التصدير لأن المصدر يحصل على مبلغ أكبر بعملته الوطنية مما يمكنه من تخفيض ثمن البيع وهذا فى العادة

يؤدي إلى زيادة الصادرات فزيادة في حصيلة العملات الأجنبية - ومن الناحية الأخرى يعمل على نقص الواردات لأن المستورد يدفع ثمننا أعلى للحصول على العملات الأجنبية .

٣ - عزل الاقتصاد الداخل : تحاول الرقابة على الصرف الخارجي أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها وتوجهها لتوجيه السليم - فهي لا تعزل اقتصادها عزلا تاما وإنما انعزالا نسبيا بغرض حمايته من المؤثرات المزعجة والوقية .

وسائل الرقابة على النقد الأجنبي

تعتبر الرقابة على الصرف في الوقت الحالى جزءا لا يتجزأ من سياسات التخطيط الاقتصادي فوضع الخطة الاقتصادية يتطلب أحكام الرقابة على الصرف الخارجي ، فمن الحسابات الرئيسية المطلوبة عند وضع الخطة ، جداول خاصة بتحليل ميزان المروفوعات لمعرفة أرصدة العملات الأجنبية ووضع الخطة لاستخدامها (١) .

والرقابة على التجارة الخارجية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة . وتتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والاتجار الحكومي المباشر . أما أساليب الرقابة الغير مباشرة فتتجسد في الرسوم الجمركية وإمانات التصدير وتغيير القيمة

(١) تحليل ميزان المدفوعات وفقا لما يلي : المنتجات - الخدمات - الدول قابلة تحويل العملة بين هذه الدول - مدى القدرة على توسيع نطاق التبادل الخارجي وهكذا راجع رسائل التخطيط القومى رقم ٦ ص ٣١ .

الخارجية للعنله. وفي الحالة الأولى - أى في حالة الرقابة المباشرة - فإن الرقابة الادارية نحل محل قوى السوق في توجيه النشاط الاقتصادى في ميدان التجارة الخارجية ، أما الحالة الثانية أى حالة الرقابه غير المباشرة - فيبقى لقوى السوق سلطانها في تشكيل اتجاهات التبادل .

وستنصر الكلام هنا على الرقابه على الصرف الخارجى تاركين الكلام عن الوسائل الأخرى للفصول التالية .

وقبل أن نتفهم ونستعرض الرقابه على النقد فى تطورها الحديث ، يرى بقض الاقتصاديين أنه من الممكن إلغاء تلك الرقابه بينما تستمر القيود قائمة على التجارة حيث أن القيود على التجارة تؤدي الى نفس النتيجة التي تترتب على الرقابه على النقد .

ويعتقد البعض أن الرقابه على الصرف الخارجى لا تقوم بها إلا الدول المتخلفة اقتصاديا ، وأن الدول الغربية قد اضطرت الى هذا الإجراء للرد على سياسة تلك الدول . إلا أن الحقيقة هي أن الدول الغربية كانت تفرض القيود على التجارة الخارجية مما أدى الى إحداث ثغرات في العملات الاجنبية لدى الدول الفقيرة أو المتخلفة مما استدعى ضرورة الرقابة على النقد ~~صكرد~~ فعل لسياسة الدول الغربية (١)

(١) راجع الرقابة على النقد في الاقتصاد الحديث للدكتور نيكولاى كستر
السابق الإشارة إليها ، معهد الدراسات المصرفية ١٩٥٦ ص ٤٠

وتتلخص الرقابة على الصرف الخارجى في أن استيراد السلع من الخارج يصبح رهنا بالحصول على ترخيص لا بما يستقر عليه رأى المستورد على ضوء الأعباء التجارية (السعر — جودة السلعة — الكمية — شروط البيع والشراء ... إلخ) .

أى أنه من الجائز — فى ظل الرقابة على الصرف — استيراد سلع أقل جودة وبشروط أقل ملائمة وبسعر مرتفع نسبيا . كما أن على المصدر — فى ظل الرقابة على الصرف — أن يتنازل عما يحصل عليه من عملات أجنبية الى السلطات النقدية وعلى أساس سعر معين . وفى كثير من الحالات لا تعطى أذن التصدير الا على أساس البيع بعملات معينة وبشرط أن لا يقل ثمن البيع عن مبلغ معين . وطالما أن العملات الأجنبية أصبحت مركزه فى هيئة واحدة فإدارة الرقابة على النقد الأجنبي تشرف على أثمان الواردات والصادرات فانه يمكن فرض أسعار معينة لبيع وشراء تلك العملات كثيرا ما تختلف عن الأسعار التى تحددها فى حالة ما إذا كانت السوق حرة . وتحديد الأسعار له مهمتان الأولى تتعلق بتحديد حجم التجارة الدولية والثانية خاصة بتحديد تلك المبادلات . وإذا ميزت الدولة بين الدول المختلفة كأن تضيغ أسعارا مرتفعة مثلا بالنسبة لبعض العملات وأسعارا منخفضة بالنسبة للعملات الأخرى فانها ستؤثر فى شكل واتجاه التجارة الدولية .

فلقد حدث أن ارتفعت الاسعار فى ايران فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وكان اصلاح الامر يقتضى تخفيض القيمة الخارجيه للريال الإيراني حتى تستعيد إيران صادراتها وتقلل من وارداتها ، إلا أنها رفضت التخفيض

وذلك لأن الجزء الأكبر من إيراداتها من العملات الأجنبية كان يتألف مما كانت تدفعه شركة البترول الانجليزية الايرانية للحكومة في صورة أتاوات وضرائب وما كانت تدفعه الشركة للعمال والمستخدمين من أجور ومهايا وفي شراء لوازمها ومطالبا المختلفة ، إذ كان الدفع يتم عن طريق الجنيه الاسترليني . فاذا قامت الحكومة الايرانية بتخفيض سعر الصرف فان إيرادات إيران من العملات الأجنبية ينخفض بنسبة التخفيض .

فكان سعر الصرف الرسمي في إيران بين الريال الايراني والدولار الأمريكي هو : ٣٢٥٢٥ ريال ايراني = ١ دولار .

وكان البنك المركزي لا يبيع الدولار الأمريكي للمستوردين بشمن واحد بل بأثمان تختلف باختلاف الواردات . فكلما كانت ضرورة قرب السعر من السعر الرسمي وكلما كانت كمالية بعد السعر عن السعر الرسمي . فكان البنك يتبع السياسة التالية :

- (١) يبيع إلى الحكومة ما تحتاج إليه من الدولارات بالسعر الرسمي .
- (٢) يشتري من الحكومة ما تحصل عليه من الدولارات بالسعر الرسمي .
- (٣) يشتري العملات الأجنبية التي تحتاج شركة البترول الايرانية الى تحويلها الى ريالات إيرانية لتمويل عملياتها والحصول على حاجاتها في إيران بالسعر الرسمي .
- (٤) يبيع المصدرون الايراويون إلى البنك حصيلة صادراتهم بالسعر الرسمي ويحصلون منه على شهادة تبين مقدار ونوع العملة التي باعوها له .

(٥) بقسم المستوردون الى عدة أقسام :

أ - قسم يستورد سلعا أساسية للاقتصاد القومى وكانوا يحصلون على كل ما يحتاجون إليه من العملة الأجنبية بالسعر الرسمى .

ب - قسم يستورد سلعا أقل أهمية وكانوا يحصلون على معظم حاجياتهم من العملة بالسعر الرسمى .

ج - قسم يستورد سلعا أقل أهمية وكانوا يحصلون على جزء أقل من حاجاتهم من العملة الأجنبية بالسعر الرسمى .

د - قسم يستورد سلعا ككالية وكانوا يحصلون على نصيب بسيط من حاجتهم من العملات الأجنبية بالسعر الرسمى .

وكان المستوردون يحصلون على باقى ما يحتاجون اليه من العملات الأجنبية نظير شرايتهم للشهادات التى يحصل المصدرون عليها من البنك المركزى بسعر يتحدد فى السوق الحرة تبعا لظروف العرض والطلب . فإذا زاد الطلب على العملات الأجنبية فإن أثمانها ترتفع وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع أثمان الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدى الى نقص الطلب عليها ومن الناحية الأخرى فإن ارتفاع أثمان الشهادات يؤدى الى امكان التصدير بأسعار أقل مما يسبب التوسع فى الصادرات . والغرض من هذا النظام هو تشجيع التصدير باعطاء المصدرين قدر أكبر من العملة الوطنية مقابل نفس القدر من العملات الأجنبية والحصول على أقصى قدر ممكن من العملات الأجنبية دون تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

ولقد اتبعت الحكومة المصرية ، لفترة من الزمن ، نظاما شبيها بالنظام الايراني عرف باسم نظام « حسابات حق الاستيراد Entitlement Account » أو حسابات استحقاق الاستيراد والذي ابتكرته في فبراير سنة ١٩٥٣ والذي يتلخص في السماح للمصدرين ببيع كل أجزء من حصيلة يبيع بعض الصادرات المصرية بعملات معينة في السوق الحرة ، فالمصدر الذي يبيع قطناً في الخارج بالدولارات كان يحصل من السلطات النقدية على حصيلة الدولارات بالجنهات المصرية على أساس السعر الرسمي إلا أنه كان يتمتع بالحريه في بيع حق استخدام هذه الدولارات الى المستوردين بسعر يتحدد تبعاً للعرض من الدولارات والطلب عليها وكان يحصل من المستورد على الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق الحر ، ولا شك أن هذا النظام مكن المصدر من زيادة مبيعاته عن طريق السماح للمستورد الاجنبي بمشاركته في أجزء من العلاوة البقية يحصل عليها ، وقد ألغى هذا النظام في عام ١٩٥٥ بالنسبة لكل من الاسترليني والدوتش مارك ثم بالنسبة للدولار الامريكى والكندى بعد ذلك (١) .

هذه الأنظمة — أسعار الصرف المتغيرة من وقت لآخر وأسعار الصرف المتعددة تبعاً لطبيعة الساعمة المستوردة أو المصدرة — لها الكثير من العيوب . فالتجار كثيراً ما يتعرضون لبعض المخاطر نتيجة لتقلب أسعار الصرف كما أن

(١) يستطيع القارئ ، إذا شاء تفصيلات في موضوع حسابات حق الاستيراد ان يراجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ١٩٥٢ ، ص ٢١٩

المستوردين الاجانب تدفعهم تقلبات أسعار الصرف إلى الشراء من مناطق أخرى تقصف باستقرار عملاتها . كذلك فان تقسيم السلع إلى سلع أساسية وضرورية وشبه ضرورية وهكذا يعطي للبيئات المسئولة اختصاصات واسعة كثيراً ما يصعب عليها تنفيذها بدقة .

هذا ولقد صاحب انتشار الرقابة على الصرف الخارجي شيوع العمل بالاتفاقات الثنائية فعملت بها العديد من الدول في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين وأثناء الحرب الأخيرة وبعدها.

وتتخذ الاتفاقات الثنائية في الوقت الحالي صورة اتفاقات بين دولتين يضع تنظيمها لكيفية تمويل العمليات الجارية بينها عن طريق استخدام الواحدة منها لما ينشأ عن العمل بالاتفاق من حقوق في تسوية المدفوعات عن المعاملات التي يتناولها الاتفاق^(١) . وتعرف هذه باتفاقات الدفع

(١) الدكتور محمد زكي شافعي المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٩٦ .

وتأخذ اتفاقات الدفع إحدى صورتين ، ففي الأولى يفتح البنك المركزي في كل من الدولتين حساباً بعملته باسم البلد الآخر ، ويجرى عن طريق هذين الحسابين تسوية جميع المعاملات المنصوص عليها بالاتفاق. فيدفع المستوردون في كل من الدولتين ثمن مشترياتهم من الدول الأخرى بالعمللة الوطنية وتفيد النتيجة بالحساب بالبنك المركزي كما يحصل المصدرون على أثمان صادراتهم إلى الدول الأخرى بالعملات الوطنية من الحسابات السابقة . فالمصدر والمستورد في هذه الحالة يصبحان في معزل عن تقلبات قيمة كل من العملتين إلى الأخرى . أما الصورة الأخرى فهي أن يكتب بحساب واحد بعملة دولة أخرى يطلق على هذا الحساب في مصر « حساب التحصيل » وتستخدم المبالغ التي يدفعها المستوردون لتسوية المبالغ التي تستحق للمصدرين الوطنيين ثمناً للصادرات . وفي الحالتين نجد أن كلا من المصدر والمستورد لا يتأثر بتقلبات أسعار الصرف .

رأينا أن أسعار الصرف في ظل نظام استحقاق الاستيراد والذي سبق توضيحه تحدد على أساس قوانين الطلب والعرض أما في ظل اتفاقات الدفع فإن أهمية سعر الصرف تنحصر في التسوية النهائية (الرصيد) حيث يتفق الطرفان مقدماً على طريقة التسوية والتي تكون عن طريق استيراد وتصدير السلع أو عن طريق الدفع على أساس سعر صرف معين أو عن طريق الدفع بعملة ثالثة .

وفي حالة وجود عجز مستمر أو فائض مستمر في حسابات الدفع

بالنسبة لإحدى الدولتين فإن هذا ينهض دليلاً على أن سعر الصرف المحدد لم يكن واقعياً ويجب أن تقوم الدولتان بتعديل مستويات الأسعار والدخول أو تعديل سعر الصرف حتى تستمر المعاملات بين الدولتين بطريقة اقتصادية أو تنتهي الاتفاقية ويسوى الرصيد بالطريق المتفق عليه أو بأية وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان .

مثال :

كان بين كل من ألمانيا وتركيا اتفاقية دفع ، وكان هناك حساب خاص في البنك المركزي التركي وآخر في البنك المركزي الألماني . فعندما يستورد تاجر من تركيا سلعة من ألمانيا يقوم بدفع قيمتها بالعملة الوطنية في الحساب الألماني بالبنك المركزي التركي وعندما تصدر تركيا سلعة إلى ألمانيا فإن المصدر يحصل على ثمنها بالعملة التركية من الحساب السابق . وبالمثل في ألمانيا فإن كلا من المصدر والمستورد يتعاملان بالعملة الألمانية . فإذا تساوت الصادرات منها — فإن المصدر التركي لا يستطيع الحصول على ثمن صادراته إلا إذا تمكنت تركيا من زيادة وارداتها من ألمانيا ، وإذا فرض وكان هناك فائض في الحساب التركي — زادت واردات تركيا من ألمانيا عن صادراتها فإن على تركيا أن تعمل على زيادة صادراتها إلى ألمانيا .

إذا فرض وكانت الدولتان في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي أو كان كل منهما يعتمد على الآخر بنفس الدرجة فلا تؤدي اتفاقية الدفع إلى تحكم أو سيطرة أحد الطرفين . ولكن إذا كانت الدولتان مختلفتان من ناحية مراحل التقدم الاقتصادي ، فاحداهما متخلفة نسبياً والأخرى متقدمة نسبياً في ميادين الزراعة والصناعة والتعدين أو اختلفتا من ناحية القوة والنفوذ الاقتصادي ،

فإن اتفاقية الدفع كثيراً ما تؤدي إلى تحكم إحدى الدولتين في الأخرى ، ففي المثال السابق كانت صادرات تركيا إلى ألمانيا تمثل ٦٠٪ من جملة صادراتها بينما لم تزد الصادرات الألمانية إلى تركيا عن ٣٪ من مجموع صادراتها مما يعني اعتماد تركيا اعتماداً كبيراً على السوق الألمانية وإلى إمكان تحكم ألمانيا في صادرات وواردات تركيا وقد تكون صورة التحكم في تحديد سعر صرف مناسب للدولة القوية أو فرض سلع على الدولة الضعيفة تجدد الدولة القوية صعوبة نصريفها (كأن تفرض ألمانيا على تركيا شراء قدر من لعب الأطفال وذلك لأنه تعذر عليها التخلص منها) .

ومن الجلي أن نجاح الاتفاقات الثنائية للمدفوعات يتوقف على مدى التعادل بين معاملات الدولتين طرفي الاتفاق ، وهذا كثيراً ما لا يتحقق ، مما يؤدي إلى وجود عجز مستمر في المعاملات بالنسبة إلى إحدى الدولتين . ويؤدي في النهاية إلى وقف التعامل بينهما . لذلك نجد أن عدداً كبيراً من الدول التي اتبعت هذا اللون من الثنائية في التجارة الدولية أقلعت عنه وفضلت عليه المعاملات المتعددة الأطراف .

المجموعة الثالثة : دول انشاءات مال موازنه الصرف :

عندما تركت بعض الدول نظام عيار الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب في حدود واسعة مما أدى الى اقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد الربح . كما أخذت رؤوس الاموال تنتقل من دولة الى أخرى سعياً وراء الامن والطمأنينة . واجتنباً لتقلب أسعار الصرف أنشأت إنجلترا عام ١٩٣٢ وتلتها الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ما سمي بحساب موازنة الصرف Equalization Fund إذا أنشأت وزارة المالية البريطانية حساب « موازنة

الصرف ، وعهدت بإدارته الى البنك المركزى على أن يكون حسابا مستقلا عن حسابات البنك حتى يمكن المحافظة على سرية . ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف البنك ١٠٠ مليون جنيه استرلينى فى صورة سندات خزينة وإزداد المبلغ تدريجيا بنمو عمليات موازنة الصرف .

ولقد استخدم هذا الرصيد من الاسترلينى فى شراء العملات الاجنبية والى أصبحت نواة لاحتياطى يستخدم لوقف وتخفيف حدة تقلبات اسعار الصرف وفى عام ١٩٣٣ تجمع لدى انجلترا رصيد كبير من العملات الاجنبية وكان من المؤكد — لولا وجود مال موازنة الصرف — أن يحدث ارتفاع كبير فى أسعار الاسترلينى فى سوق الصرف الخارجى .

إلا أن نجاح سياسة تحقيق التوازن فى سعر الصرف وحل مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق مال موازنة الصرف لم يتحقق . ويرجع ذلك الى أن الدول الفقيرة ليس فى قدرتها توفير احتياطى كاف لمقابله التقلبات فى الطلب والعرض للعملات الاجنبية ، أما الدول الكبيرة كـ انجلترا والولايات المتحدة الامريكية فـ ن سياسة مال موازنة الصرف كانت متأثرة بالسياسة النقدية الوطنية مما أدى الى أن مال موازنة الصرف كثيرا ما حاد عما كان يجب أن يتبع . حقيقة أن الذى يقوم بإدارة مال موازنة الصرف فى معظم الحالات هو البنك المركزى إلا أن البنوك المركزية فى الفترة الاحيرة إزدادت تأثراً بالسياسات الحكومية وأن كل البنوك المركزية التى أنشأت فى العالم منذ عام ١٩٣٧ كانت مملوكة للدولة^(١) .

(1) J. B. Condliffe, The Commerce of Nations, p. 723.

(٢) كانت معظم البنوك المركزية فى القرن التاسع عشر مستقلة عن =

لذلك يعتقد البعض أن نجاح سياسة مال موازنة الصرف تستلزم قيام هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي ذات إمكانيات مالية كبيرة وعلى أن تقوم بتجميع رصيد ضخم من العملات الأجنبية لمقاومة التقلبات الشديدة في أسعار العملات المختلفة .

ولقد حذا عدد كبير من دول أوروبا مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا وحذو انجلترا فأنشأوا مال موازنه الصرف على النمط البريطاني ، وقام عدد آخر من الدول بتخفيض قيم عملاتها الى الذهب وبتحويل الربح الذي نتج عن إعادة تقويم الذهب الى موازنة الصرف، فقامت الولايات المتحدة مثلاً في عام ١٩٣٢ بتخفيض قيمة الدولار (خفضت القيمة الخارجية للدولار عددهمات بين أبريل ويونيو ١٩٣٣ بحوالي ٨٢٪ مما كانت عليه أصلاً) والربح الذي نتج عن هذا التخفيض والذي بلغ ألفين مليون دولار حول الى مال موازنة الصرف في صورة ذهب^(١) . وتلجأ العديد من البنوك المركزية في الوقت الحاضر للتأثير في أسعار العملات الرئيسية - كالدولار مثلاً - عن طريق شرائه أو بيعه .

== الهيئات الحكومية في معظم دول العالم ، أما في الفترة الأخيرة فنجد تغيراً شاملاً في هذا الأمر ، ففي الفترة التالية للحرب العالمية الأخيرة كان ٢٣ بنكاً مركزياً مملوكة للدولة كلية وثمانية بنوك تشترك الدولة في ملكيتها ، وباقي البنوك المركزية في العالم الحر - والبالغ عددها ٣٣ - كانت في طريقها الى التأميم أو قبلت تدخلاً وإشرافاً كبيراً من قبل الدولة - المرجع السابق ص ٧٢٤ .

(١) أدى تخفيض قيمة الدولار وغيره من العملات المرتبطة بالذهب الى ارتفاع أثمان الذهب وتشجيع انتاجه ، فبلغت أسعار الذهب الرسمية في أول يناير ١٩٣٤ - ٣٥ دولار للاوقية بعد ان كانت ٢٠.٦٧ دولار في أبريل ١٩٣٣ أي قبل تخفيض قيمة الدولار - المرجع السابق ص ٢٢٢ .

ماهية مال موازنه الصرف :

نفرض أنه لسبب ما زاد الطلب على الجنيه الاسترليني مما يؤدي بالضرورة في ظل سوق حرة للصرف إلى ارتفاع قيمته . إلا أن شيئاً من هذا لا يحدث في ظل مال موازنة الصرف لأن زيادة الطلب على الاسترليني سيقابلها زيادة في عرض الأسترليني وذلك من الرصيد الموجود لديه . وفي حالة ما إذا حدث العكس أي زاد الطلب على العملات الأجنبية (وهذا معناه زيادة العرض من الاسترليني) فان قيمة الاسترليني أصلاً كانت تنخفض إلا أن مال موازنة الصرف يتدخل ويقوم ببيع ماله من العملات الأجنبية بالاسترليني وعلى أساس الأسعار المحددة لمصلحة الطلب الإضافي عليها ، مما أدى إلى عدم انخفاض قيمة الاسترليني الخارجية . فكأن عمل مال موازنة الصرف هو التعامل في العملات الأجنبية شراء وبيعاً بقصد منع التقلبات العنيفة في سعر الصرف ، ولا يختلف هذا كثيراً عن السياسة القطنية للحكومة المصرية في بعض الفترات في الماضي فمتى ما كان ينخفض سعر القطن كانت تتدخل الحكومة بالشراء وإذا ارتفع قامت ببيع جزء من المخزون لديها . ويمنع مال موازنة الصرف التقلبات الموسمية التي تطرأ على قيمة العملة أما التغيرات الحقيقية والمستمرة فانه لا يقوى على منعها ، وحتى إذا تمكن فسيكون ذلك لفترة قصيرة . فالتقلبات في أسعار الصرف الناتجة عن انخفاض موسمي في كمية الصادرات ، أو نقص أحد المحاصيل الهامة ، للاستهلاك المحلي أو التصدير بسبب عدم ملائمة العوامل الطبيعية ، يمكن مقابلتها باستخدام مال موازنة الصرف ، أما العجز المزمن في ميزان المدفوعات الناتج عن عيب أصيل في اقتصادات الدولة فلا يستطيع مال موازنة الصرف من إصلاحه .

رأينا أن مال موازنة الصرف كان يقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية بغرض منع التقلبات في أسعارها . وكثيراً ما تقلبت قيم تلك العملات صعوداً وهبوطاً لذلك ، - حتى يقى نفسه شر التقلبات - كان يستبدل جزءاً منها بالذهب في البلاد التي كانت متبعة لنظام عيار الذهب . فكان بنك إنجلترا يثبت سعر الاسترليني إلى الدولار وإذا زاد ما يملكه من الدولارات عن حد معين استبدل ذلك القدر الإضافي بالذهب . ولما خرجت الولايات المتحدة عن عيار الذهب عام ١٩٣٢ استبدل بنك إنجلترا سي-استه وأصبح يثبت قيمة الاسترليني إلى الفرنك الفرنسي حيث كانت فرنسا متبعة لنظام الذهب إلا أنها بدورها خرجت عنه عام ١٩٣٦ . لذلك لم يعد أمام البنك عملة رئيسية يتعامل فيها إلى أن قامت مفارضات بين الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وكانت من نتائجها عقد اتفاقية عرفت بالاتفاقية الثلاثية بمقتضاها أصبحت البنوك المركزية لتلك الدول الثلاث تتعامل بعملات بعضها البعض . فتعامل فرنسا بالدولار والاسترليني ويسمح لها باستبدال الفائض عن حاجتها من تلك العملات بالذهب وعلى أساس سعر ثابت متفق عليه وبالمثل في حالي كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . فعلى الرغم من ترك نظام عيار الذهب فإن بنك إنجلترا استطاع في حالة زيادة أرصده من الفرنكات أو الدولارات من استبدالها بالذهب بسعر ثابت كما نصت الاتفاقية على ضرورة التشاور وتبادل الرأي بين الدول الثلاث قبل اجراء تعديل في سعر الصرف .

سعر الصرف وعمليات المراجعة أو الموازنة :

يقصد بعمليات المراجعة تلك العمليات التي تعيد التوازن إلى أسعار الصرف ويكون الغرض منها تحقيق ربح من اختلاف أسعار الصرف في

أسواق مختلفة في نفس الوقت . ويمكن التمييز بين نوعين من تلك العمليات :

اولاً عمليات الموازنة البسيطة : وهي عمليات تتم بين سوقين كسواء عمله في فرنسا وبيعها في إيطاليا للاستفادة من فروق الأثمان . فإذا فرضنا أن سعر الصرف بالسترليني في نيويورك كان ٣٠ سنتا و ٢ دولار بينما كان في لندن ٤٠ سنتا و ٢ دولار . لا يمكن في ظل الظروف العادية بقاء هذا الفرق بين السوقين لمدة طويلة حيث أن فئة من المشتغلين بعمليات الكيويو «المراجيحون» يعملون على موازنة الاسعار في السوقين . فإذا فرضنا أن تاجرا في نيويورك كان معه ٢٣٠٠ دولار فإنه يستطيع عن طريق مصرفه أن يحصل على شيك على أحد البنوك انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه استرليني . ويمكنه بوسيلة ما ، بالتلغراف أو بالتليفون أن يحول الـ ١٠٠٠ جنيه إلى ٢٤٠٠ دولار في سوق ليدن ، فكان العملية بدأت بـ ٢٣٠٠ دولار في نيويورك وانتهت بـ ٢٤٠٠ دولار في لندن أي أن الربح هو ١٠٠ دولار يخصم منه نفقات الاتصالات والعمولة وغيرها من النفقات .

أدت فروق الأسعار في السوقين إلى زيادة الطلب على الاسترليني في نيويورك فيميل سعره إلى الارتفاع ، أما في سوق لندن المالي فزيادة العرض من الدولار تعمل على انخفاض سعره وهذا يؤدي إلى أن يميل السعر في السوقين إلى التعادل . ويبدو من هذا أن عمليات الموازنة تحتاج إلى سرعة كبيرة في التنفيذ ولذا فهي كثيرا ما تتم عن طريق التليفون والتلغراف المستعجل والتلكس ، ومع ذلك فإن انقضاء فترة بسيطة جداً قد تؤدي إلى تغيير الأسعار .

ثانيا - المراجعة او الموازنة المتعددة الجوانب او المربكة

وتختلف عن الحالة السابقة في وجود أكثر من عمليتين فهي تم بين ثلاثة أسواق أو أكثر كمشراء عملة اجنبية في سوق وتحويلها في سوق آخر إلى عمله أخرى تباع في السوق الأوله . ويمكن تفهمها من المثال المبسط التالي :

نفرض أن الجنيه الاسترليني كان يساوي ٥ دولارات (٥٠٠ سننا) ، وفي نفس الوقت كان الجنيه الاسترليني يساوي ١٠٠ فرنك . ففي حالة التعادل يجب أن يكون الفرنك مساويا لخمس سننات ؛ فإذا فرضنا أن الجنيه الاسترليني كان لا يساوي إلا ٩٠ سنت ، و ٤ دولار (٤٩٠ سنت) ، فالتعادل - امل في انجلترا بفضل الحصول على الدولارات بطريقة مختلفة وذلك عن طريق شرائه فرنكات ثم تحويلها إلى الدولارات ، فإذا كان لديه ١٠٠٠ جنيه استرليني فانه يحصل في مقابلها على ١٠٠٠٠٠ فرنك ثم يقوم بتحويل تلك الفرنكات في سوق باريس المالي إلى دولارات فيحصل على ٥٠٠٠٠٠ ألف سنت أي ٥٠٠٠ دولار . فحصوله على الدولارات بطريقة غير مباشرة - عن طريق التزجيج - وفر عليه مبلغ ١٠٠ دولار حيث أن الألف جنيه لا تساوي إلا ٤٩٠ دولار في سوق لندن فنقص الطلب في لندن على الدولارات أدى إلى انخفاض قيمته . وهذا يؤدي إلى إن الأسعار الثلاث تميل إلى التعادل .

ويطلق على سعر الصرف لعملة أجنبية في سوق أجنبي كسعر الاسترليني في نيويورك مثلا « سعر الصرف المشتق » وفي حالة إمكان القيام بعمليات الموازنة لا يمكن أن يختلف سعر الصرف المشتق عن النسبة بين سعر الصرف للعملةين .

سعر الصرف وعمليات الكمبيو الاجل Forward Exchange

تتقلب أسعار الصرف في حدود واسعة أو ضيقة ويمكن تخفيض هذا الخطر على المشتغلين بالتجارة الخارجية باتباع عمليات الكمبيو . فإذا توقع شخص الحصول على عملات أجنبية بعد فترة معينة كما في حالة المصدر الذي يبيع سلعة ببيعاً آجلاً على أن يحصل ثمنها بعد فترة معينة . مثل هذا المصدر يمكنه أن يبيع العملات الأجنبية التي سيحصل عليها إلى أحد البنوك أو السماسرة بسعر يحدد الآن على أن يقوم بتسليم المبلغ في المستقبل ، وبذلك لا يتحمل نتائج تغير القيمة الخارجية للعملة ، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك مستورداً تعهد بدفع ١٠٠٠ دولار مثلاً بعد فترة من الوقت ، فلما أن يقوم بشراء الدولارات شراء آجلاً الآن على أساس السعر الحالي وعلى أن يستلمها في الوقت المحدد لدفعه ثمن وارداته أو ينتظر حتى ميعاد الدفع ، وفي الحالة الأولى يصبح في مأمن من تقلب القيمة الخارجية للعملة أما في الحالة الثانية فقد يحصل على ربح أو يتحمل خسارة . كذلك لو أراد مصري استثمار أمواله لفترة معينة في إيطاليا مثلاً وكان مسموحاً بذلك ، فإنه يقوم بتحويل الجنيهات المصرية إلى ليرات إيطالية . وعند رغبته في إعادة تلك الليرات إلى جنيهات فإن تغير سعر الصرف قد يحمله خسارة قد تزيد عن الأرباح التي حققها خلال فترة الاستثمار . ولتغطية التقلبات يمكن إجراء عملية شراء حاضرة Spot Purchase لليرات الإيطالية وبيعها آجلاً Forward في نفس الوقت ، وتسمى هذه العملية عملية مزدوجة للاستثمار Swap and Investment . وبذلك يقي المستثمر نفسه شر تقلبات أسعار الصرف . فكأن هناك فئة من المتعاملين تتعرض لخطر ارتفاع أسعار الصرف وفئة أخرى لخطر انخفاضها مما يستدعي ضرورة تدخل بعض الهيئات ، كالبنوك ، للقيام بهذه العملية وتحمل النتائج المترتبة عليها ، ولا تتعرض البنوك لخطر يذكر لأنها تتعاقد على الشراء وعلى البيع ، فالخطر كثيراً ما يلغي بعضه بعضاً .

فإذا فرضنا أن بنكاً تعاقد على بيع ١٥٠٠٠٠٠ دولار وعلى شراء ١٠٠٠٠٠٠ دولار فقط لنفس الأجل فهو يتأثر بتقلب أسعار الصرف في حدود ٥٠٠٠٠٠ دولار . في هذه الحالة يلجأ البنك إلى إجراء عملية تغطية فيشتري ٥٠٠٠٠٠ دولار « بضاعة حاضرة، حتى يصبح في مركز أمين . يحدث ذلك عن طريق تحويل ليرات لبنانية كانت تدر عليه فائده إلى دولارات تودع في أحد البنوك ويتوقف ربح أو خسارة البنك من جراء هذه العملية على سعر الفائدة في كل من السوقين . فإذا كان سعر الفائدة في سوق نيويورك المالي أعلى منه في السوق اللبنانية فإن البنك يستطيع أن يحدد سعراً آجلاً للدولار أقل من السعر الحالي ويقال في هذه الحالة أن سعر الصرف الآجل بخضم At a Discount

أما إذا كانت أسعار الفائدة في لبنان أعلى منها في الولايات المتحدة فإن البنك يتحمل بخسارة يستردها عن طريق إضافتها في صورة علاوة Primum إلى سعر الصرف الآجل . .

الفصل الرابع

السياسات التجارية

المبحث الأول

الحرية والحماية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع ، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لأن هذا يكون في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا ، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود الدولة بعد ذلك إلى سياسة الحرية . وقبل دراسة حجج أنصار الحرية وحجج أنصار الحماية نرى ضرورة التنبيه إلى أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الدول في تقييم التجارة الدولية أو تحريرها من القيود ، إذ توجد اعتبارات سياسية وأمور خاصة بالأمن ، لها كبير الأثر على تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال .

حرية التجارة

لا يعترض أنصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا إلا أنهم يرون أي ظروف معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية . وعلى ذلك فإن أنصار الحماية لا يعترضون على سياسة حرية التجارة .

وقد تمسك الفيزيوقراط بحرية التجارة ودافعوا عنها - وحرموا على الحكومات التدخل في الشؤون الاقتصادية . ذلك لأن مصالح الافراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة . كما أضافوا إلى ذلك أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل Bon Prix وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحاً معقولاً وفي نفس الوقت يعتبر مقبولا من من وجهة نظر المستهلك (١).

ولقد اتبعت انجلترا سياسة حرية التجارة ودافعت عنها لفترة طويلة فألغت قوانين الغلال Corn Laws في عام ١٨٤٦ وألغت آخر قوانين الملاحة التي كانت تميز السفن البريطانية بمعاملة خاصة عام ١٩٥٤ (٢) . وظلت تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى إلى أن أصيب اقتصادها بمشاكل

(١) راجع مذكرات في التاريخ الاقتصادي ، السابق الإشارة اليه - ،

ص ٥ - ٦ .

(٢) فرضت انجلترا قوانين الغلال عام ١٨١٥ وذلك لحماية انتاج القمح وغيره من الحبوب من المنافسة الأجنبية ولكن منذ سنة ١٨٤٠ مالت الحكومة نحو الحرية فأتمت ثلاث خطوات رئيسية :

١ - إلغاء قوانين الملاحة التي حظرت نقل التجارة البريطانية على السفن الأجنبية .

ب - إعادة النظر في التعريف الجمركي .

ج - إلغاء قوانين الغلال .

فألغيت قوانين الغلال في ١٨٤٦ على أن تنفذ ابتداء من عام ١٨٤٩ .

راجع : للتطور الاقتصادي في أوروبا - للدكتور جمال الدين سعيد -

صفحات ٢٧٠ - ٢٧٥ .

استدعت ضرورة تدخل الدولة واتباع سياسية حمائية كان من صورها سياسة التمييز الامبراطوري .

وبدافع أنصار الحرية عن تلك السياسة ، في الوقت الحالي ذاكرين الحجج التالية :

أولاً — يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي . وتقسم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق . فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق درلي .

ثانياً — تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف في النفقات النسبية ، ويرجع ذلك الى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة . فمثلاً نجد أن عامل الأرض يتوفر في استراليا ، وعامل العمل يتوفر في الهند ، وعامل رأس المال يتوفر في الولايات المتحدة . لذلك يتعين إنتاج السلع التي تحتاج الى مساحة واسعة من الأرض الرخيصة في استراليا ، وتلك التي تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة الرخيصة في الهند . وإقامة الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية . ولن يتحقق ذلك إلا في ظل الحرية .

ثالثاً — يصعب في ظل حرية التجارة قية - ام المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك لأن الاحتكار (الدولي والإقليمي) لا يقوم إلا في ظل الحماية ، فمثلاً نلاحظ أن درجة ونسبة الاحتكار في مصر قبل عام ١٩٣١ -

أى منذ فرض التعريف الجمركية الجديدة فى مصر - كانت أقل منها بعد ذلك التاريخ فالحماية الجمركية أدت إلى تمتع بعض الشركات والمهيشات بصورة من صور الاحتكار .

رابعاً - يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب والنائج الاقتصادية الغير مرغوب فيها . فهم تفقد ثقة رجال الأعمال والتعاملين فى ميدان التبادل الدولى فى الأوضاع الاقتصادية وذلك لأن بحوثهم ودراساتهم قد تستدعى إقامة مشروع معين فى منطقة معينة ، ولكن إذا فرضت الدول رسوماً جمركية على تلك المنتجات فان قدرتهم على البقاء لا تصبح ممكنة .

كذلك فان الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدى إلى زيادة نفقات المعيشة . وقد يدافع البعض عن الرسوم الجمركية بأنها ضرورية للصناعة فى مراحلها الأولى ولكن يرد على ذلك بأن الصناعات التى يحتمل لها النجاح فى دولة ما - أى الصناعات التى تتوفر مقوماتها - ستتمو وتنشط وتزدهر دون حاجة إلى حماية أو رسوم ، وتؤدى الرسوم أو الحماية عادة إلى اعتماد الصناعة عليها مما يؤدى إلى طلب الاستمرار فى المساعدة والمزيد من الحماية^(١) .

خامساً - تؤدى الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس فى التجارة الدولية . فتقليل الواردات يؤدى بالتبعية إلى نقص فى الصادرات - وحتى إذا أثبتت الدولة سياسة تشجيع الصادرات - كما فعل التجاريون - وفى نفس الوقت حدث

(١) راجع دروس فى الاقتصاد الدولى للدكتور عبد المنعم اليه ، ص

من وارداتها فان التجارة الخارجية لا بد وأن تقل . فالتجارة الخارجية مقايضة والواردات هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء المنتجات الوطنية . كذلك فان اتباع دولة أو مجموعة من الدول لسياسة الرسوم أو الحماية يؤدي الى انتشارها بين الدول الأخرى فينتشر مبدأ معاملة المثل بالمثل ، ونخلق مثل هذه السياسة جنفاً وعداء بين الدول المختلفة .

سادساً — تحتاج سياسة الحماية — رسوم وحصص وامتيازات وغيرها — الى تشريعات عديدة كثيراً ما يترتب عليها آثار ونتائج اقتصادية متعددة وفوق هذا وذلك فهي تحتاج الى ادارة حكيمة وإلى نفر غير قليل من المتخصصين .

الحجج وانصار الحماية

لا يعترض أنصار الحماية الجمركية على ما لحرية التجارة من مزايا فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي وأن التبادل يتعين أن يقوم على أساس الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج كما سبق ورأينا . بل يرون أن هناك أهدافاً أخرى يتعين على الدولة العمل على تحقيقها ولو أدى الأمر الى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص

وسنبداً بعرض الحجج الواهية التي ينادى بها البعض لتحقيق مصلح فئات معينة ثم نخلص منها إلى الآراء الجديدة التي يتعين على الدول الاسترشاد بها لوضع سياستها التجارية .

الحجج العامة

١ — ينادى أرباب الأعمال وبعض الكتاب — معبرين في ذلك عن آراء

المنظمين وارباب الأعمال - بضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لان ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلاد . فالصناعة المحلية تتمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلاً من اتفاق الأموال بصدد استيرادها . فاذا استوردنا سلعا من الخارج بألف جنيه مثلاً فإننا نحصل على السلع المطلوبة ولكن في مقابل ذلك نفقد النقود ، أما إذا قمنا بانتاج هذه السلع في جمهورية لبنان مثلاً فإننا نحصل على السلع وفي نفس الوقت نحتفظ بالنقود . وجه الخطأ في هذه الحجة هو أن التجارة الدولية تقوم على أساس المقايضة بين الدول ، فزيادة الواردات في دولة تتمكن الدول الأخرى من شراء منتجات تلك الدولة فكأن الواردات هامة جداً لقيام الصادرات . كذلك فتقييد الاستيراد بغرض حماية الصناعات المحلية يؤدي بالدول الأخرى إلى اتباع سياسة المثل وتقييد الواردات من تلك الدولة ، وبذلك يتعذر عليها تصدير إنتاجها .

٢ — الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي فكأن هناك اعتبارات تتعلق بالدفاع الوطني تبرر قيام الحماية ، هذا أدى إلى أن معظم دول العالم أصبحت تقوم بانتاج الاسلحة دون نظر للاعتبارات الاقتصادية ، أو نجد دولة مثل إنجلترا رأت ضرورة انتاج المواد الغذائية وحمايتها من المنافسة الاجنبية حتى لا تواجه بنقص كبير فيها أثناء الحرب .

٣ — تؤدي الحماية إلى توسع الصناعة المحلية وازدياد توظيف العمال فيها . وجه الخطأ في هذه الحجة هو أن الزيادة في التوظيف وفي دخل فئة من السكان تأتي على حساب دخل جمهر المستهلكين بما

فيهم العمال . والعملية لا تعدو عن كونها تحويل حسابي من مستهلكي السلعة الذين يدفعون أثماناً مرتفعة أو يحصلون على سلعة أقل جودة الى المنتجين والعمال الذين يحققون دخلاً أكبر. فالذين ينفقون أثماناً عالية بصدد الحصول على السلع المنتجة محلياً يدفعونها في صورة دخل إضافي لفئة المنتجين والعمال ، وإذا كانت الحماية ناجحة وأدت الى توسع في حجم الإنتاج الصناعي المحلي وبالتالي نقص في استيراد المنتجات الصناعية فإن الدول الأجنبية لن تحصل إلا على مقدار أقل مما يؤدي إلى نقص طلب الأجانب على منتجاتها وهذا كثيراً ما يؤدي إلى مشاكل وصعوبات في ميزان المدفوعات . فكأن التوسع في الصناعة المحلية أثر على دخول المستهلكين من ناحية وعلى مقدرة صناعات التصدير من ناحية أخرى .

٤- ليس من مصلحة الدولة أن تتبع حرية التجارة في عالم تتبع معظم الدول فيه مبدأ الحماية . فابتداء من الفترة التالية للحرب العالمية الأولى قيدت معظم دول العالم الواحدة تلو الأخرى تجارتها بوسائل متعددة ومتباينة فأدخلت الرقابة على الصرف الخارجى وفيدت من الاستيراد وفرضت الرسوم الجمركية . لذلك لم تجد الدول من وسيلة إلا مجاراة التيار وتقييد تجارتها الخارجية . ولكن يرد على هذه الحجة بأنه إذا كان فرض الحماية على منتجاتنا من الدول الأجنبية يضر بمصالح البلاد فلا يجب أن نزيد من الضرر بفرض الحماية على المنتجات الأجنبية لأن هذا يؤدي مرة أخرى الى زيادة الحماية . فسياسة معاملة المثل بالمثل تزيد من الضرر الذي يحدثه فرض الحماية .

٥ - يقول أنصار الحماية أن التعريفات الجمركية الحماية ضرورية لتعويض

المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الانتاج فى الداخل والخارج . فاذا كانت نفقات الانتاج فى المانيا مرتفعة عنها فى انجلترا فيتمتع على الدولة أن تفرض الحماية لتعويض المنتج المحلي إذا مارأت ضرورة قيام تلك الصناعة وجه النقد هنا هو أننا إذا طبقنا هذه الحجج على كل السلع لأدى هذا إلى إختفاء التجارة الدولية إختفاء تاماً . كذلك ينادى هؤلاء بضرورة حماية الصناعة من منافسة الدول التي تتمتع بانخفاض مستويات الأجور فيها أو حيث لا يتمتع العمال واتحاداتهم بخدمات اجتماعية كبيرة . فإذا تركت التجارة حرة زادت الواردات من البلاد ذات الاجور المنخفضة وهذا يؤدي إلى ضرورة تخفيض مستويات الأجور فى الدولة . تلقي هذه الحجة تأييداً وقبولاً عاماً من نقابات العمال ومن الأحزاب الاشتراكية . ولقد ترددت هذه الحجة فى الاوساط الأمريكية فطالب رجال الأعمال بضرورة حماية الصناعة حيث مستويات الأجور مرتفعة وباقتفال الأسواق المحلية فى وجه السلع الأجنبية التي تستخدم أيدى عاملة رخيصة ، ومن ناحية أخرى طالب رجال الاعمال فى أوروبا باقتفال الاسواق الاوربية أمام المنتجات الأمريكية نظراً لعظم الكفاية الانتاجية التي تتمتع بها الايدى العاملة فى أمريكا .

هذه الحالة غير صحيحة ، ذلك لأن البلاد التي تكون أجور العمال المنقديه فيها مرتفعة تكون انتاجية العامل فيها مرتفعة ، فهناك عادة علاقة طردية بين أجر العامل وانتأجيته وفي قلبه من الحالات تكون الاجور مرتفعة دون أن يقابلها تفوق فى الانتاجية كما كان الحال فى الفترة بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ وذلك لان الجنيه الاسترليني كان مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية ، فى مثل هذه الحالة يجب أن تخفض الاجور إذا شاءت الدولة التمتع بالنتائج المترتبة

على التبادل الدولي كذلك فإن هذه الحجة ستحمي الصناعات التي تنتج للاستهلاك المحلي ولن تؤدي إلى توسع في صناعات التصدير .

كذلك يمكن الرد على هذه الحجة بأن الدول التي لديها عدد كبير من العمال ذوي الأجور المنخفضة تتمتع بميزة في إنتاج السلع التي تحتاج إلى وفرة من العمل الرخيص شأنها شأن الدول التي تتوفر فيها الأرض الرخيصة . فالصين والهند وجمهورية مصر العربية تتوفر فيها الأيدي العاملة الرخيصة مما يؤدي إلى إمكان تخصصها في إقامة صناعة المنسوجات والصناعات التي تحتاج إلى وفرة من العمل الرخيص بينما تتخصص الدول الأوروبية والأمريكية الصناعية في إنتاج السلع الرأسمالية مثل الآلات والسيارات والمواد الكيماوية التي تحتاج إلى وفرة من رأس المال والخبرة الفنية .

الحجج الاقتصادية

بالإضافة إلى تلك الحجج العامة والتي يمكن اعتبارها حججاً غير اقتصادية توحد حجج تستند إلى تحليل اقتصادي مما دعي إلى تسميتها بالحجج الاقتصادية وأهمها

أولاً - حماية الصناعات الناشئة

كتب الكسندر هاملتون الأمريكي في عام ١٧٩١ تقريراً عن الصناعة طالب فيه بضرورة رعاية وحماية الدولة للصناعات القومية لأهميتها للاقتصاد من ناحيته ولشدة حاجتها إلى تلك الصناعة من الناحية الأخرى، وفي عام ١٨٤١ أكمل فردريك ليست الألماني دراسة هاملتون ووضع كتاباً عن النظام الأمثل للاقتصاد السياسي مطالباً فيه بحماية الصناعات الناشئة، أي الصناعات في مرحلة

طفولتها ، من المنافسة الأجنبية . وعندما نادى ليست بهذا المبدأ كانت ألمانيا مقسمة إلى عدد كبير من الولايات ، يفرض كل منها الحواجز والعقبات أمام منتجات الولايات الأخرى . فطالب ليست بتوحيد ألمانيا وإلغاء الحواجز الجمركية بين الولايات وحماية الصناعات الناشئة من منافسة الدول الصناعية العريقة كإنجلترا . وتتلخص حجة حماية الصناعات الناشئة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك التكاليف (في المرحله الثانية) وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر . فعلى الصناعات الناشئة في كثير من الحالات أن تقوم بأعمال هي من اختصاص الحكومات فعليا أن تشيد الطرق وتقيم مساكن للعمال ، وتعد وسائل اتقالمهم . وعليها كذلك أن تقوم بتوليد القوى الكهربائية وتوفير المياه بل في حالات عديدة عليها أن تنشأ مدناً بما تحوى من مساكن وخدمات عامة ووسائل ترفيه وما إلى ذلك . كانت هذه الحجج هي سبيل معظم دول غرب أوروبا إلى التصنيع في القرن التاسع عشر مما أدى إلى تطور الصناعة وتقدمها فيها خلال فترة وجيزة .

انتشرت هذه النظرية وأصبحت الدول النامية اقتصاديا تنادى بها في الوقت الحاضر كوسيلة من وسائل التقدم الإقتصادي . فثلاثا اتفقت كلمة بعض الدول النامية اقتصاديا (دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في مؤتمر هافانا الذي عقد في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة لوضع ميثاق التجارة الخارجية) على ضرورة إقرار تلك الدول في فرض الحماية الجمركية كمضرورة لقيام الصناعة . فطالبت الدول المجتمعة بالأخذ بمبدأ الحماية في مراحل الصناعة الأولى حيث أنها تلقى منافسة حادة من الدول العريقة في التصنيع . ولاشك

أن الحاجة إلى حماية الصناعة الناشئة لانهاء الصناعة في الدول النامية اقتصاديا في الوقت الحالي تفوق الحاجة اليها في دول غرب أوروبا في القرن التاسع عشر. فالصناعات الناشئة في الدول المتخلفة اقتصاديا لا تعاني من منافسة صناعات عريقة سبقتها في ميدان التقدم الفني بعشرات السنين فحسب ولكنها تعاني من السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتهاربها في كافة الأسواق .

والسبب في ارتفاع تكلفة الإنتاج في المراحل الأولى هو أن الصناعة الجديدة تحتاج الى تدريب العمال وإلى الاستعانة بخبرة الفنيين الأجانب كاتجد نفسها مضطرة لإقامة مساكن للعمال أو تدبير وسائل اقتصادية للرواصلات ، كذلك تضطر الصناعة في حالات عدة الى إقامة جميع أطوارها . فقد تجد صناعة المنسوجات من الضروري إقامة جميع مراحل الصناعة وتحقيق تكامل رأسى (غزل - نسيج - تسويق) . كذلك توجد صعوبات تتعلق بالصيانة والتمويل هذا بالإضافة إلى أن الصناعة في بعض الأحيان تكون دون الحجم الأمثل . ويضيف أنصار هذه الحججة أن الحماية ستؤدي الى رفع أثمان السلع المحمية أى الى تضحية من جانب المستهلكين ، إلا أنها ستكون تضحية مؤقتة سرعان ما تنقلب الى ميزة وذلك عندما تقوى الصناعة وتحقق ما حلقته الصناعة القديمة من مزايا .

وبقبل بعض الاقتصاديين المحدثين هذا الضرب من الحماية إلا أنهم يتمسكون ببعض الشروط والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

١ — أن تكون الحماية مؤقتة فلا تفرض إلا لأجل معين فإذا انتهى الأجل فيجب على السلطات رفعها .

ب - أن تكون الحماية معتدلة ومعقولة وبذلك لا تكون تفضحية المستهلكين كبيرة .

ح - أن تكون الصناعة المحمية من الصدمات التي تتوفر لها فرص النجاح أى أن تتوفر مقوماتها ويصبح في الإمكان إقامة صناعة اقتصادية كما يستطيع السوق استيعاب المنتجات .

ومن الناحية التطبيقية كثيراً ما يصعب التحقق من تلك الشروط . فمثلاً من الصعب التحقق من أن الصناعة سيكون النجاح حليفها ، كذلك ليس من المؤكد أن أرباب الأعمال سيقبلون في المستقبل لإزالة هذه الحماية بل على العكس بمرور الوقت سيطالبون ببقاء الحماية أو زيادتها ، كما أن الصناعة ستصيح في معزل عن الصناعات المنافسة في الدول الأخرى فتهمل التجديد والتحسين في وسائل الإنتاج معتقدة أن الحماية أصبحت حقاً مكتسباً ولا يجوز إزالتها هذا ما يحدث حالياً في كثير من الدول ، بل إن صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر تمتعت بحماية جمركية عالية وقد انقضى على تلك الحماية أكثر من أربعين عاماً ومع ذلك فلا تزال الصناعات تطالب بمزيد من الحماية والإعانة^(١) .

(١) ضوعفت الرسوم الجمركية على الوارد من خيوط الغزل في عام ١٩٤٩ إلى ما يزيد عن ١٠ جنيهات عن المائة كيلو جرام على النمر حتى ١٢ وزيدت بنسبة مماثلة على النمر الأعلى وبلغت نسبة الرسوم الجمركية على واردات المنتجات القطنية حوالي ٢٠ ٪ من قيمتها في عام ١٩٥٠ ومع ذلك كانت الصناعة تشكو من سوء الأحوال .

راجع التطور الاقتصادي في مصر للدكتور جمال الدين سعيد ص ٢٢٢

فكان الصناعة المحمية كثيراً ما تزدهر وقد لا تستطيع الوقوف على قدميها دون تلك الحماية ولكنها من الناحية السياسية تكون قد وجدت لها من يدافعون عنها ويطالبون باستمرارها ذاكرين أن اتباع سياسة الحرية سيؤدي الى الحرمان من قيام صناعة هامة توظف عددا كبيرا من العمال . وتساهم في رفع مستويات المعيشة .

لذلك يرى البعض عدم الأخذ بمبدأ حماية الصناعة والاستعاضة عنه بتقديم الإعانات الى الصناعات الناشئة ذاكرين للإعانات المزايا التالية :

١ - أن لها آثاراً مباشرة . فالصناعة التي تحصل على الإعانة يتعين عليها إنفاقها في نواح معينة ، ويحتمى للسلطات مانهجة الإعانات أن تراقب أثرها على الانتاج والتكاليف والأثمان .

ب - أن الإعانة لا تؤدي الى ارتفاع الثمن ، بل يحصل المستهلك على السلعة بنفس الثمن لأن الدولة هي التي تقوم بدفع فرق التكلفة في صورة إعانة .

ج - لا يقل المعروض من السلع المستوردة بعكس الوضع في حالة الحماية على ذلك لا تختفى المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجة محلياً ، وإذا حاول المنتج المحلي رفع الثمن فإن المنافسة من المنتجات الأجنبية كفيلة بتحقيق الثمن العادل .

د - تؤدي الإعانة الى تشجيع التصدير لأن المصدر يصبح في وضع يمكنه من البيع في الأسواق الأجنبية .

ثانياً : الحماية لترشيد الصناعة

إنقلب الوضع أخيراً وأصبحنا نسمع عن مطالبة بعض الصناعات القديمة بحمايتها من منافسة الصناعات الحديثة . فصناعة الصلب والحديد في إنجلترا طالبت

في عام ١٩٣١ بحمايتها من صناعات الحديد والصلب الحديثة في كل من ألمانيا وبلجيكا بدعوى أن هذه المصانع تستعمل آلات أحدث ووسائل انتاجية أكثر كفاية وأقل نفقة . فالصناعات البريطانية طالبت بحمايتها لفترة من الوقت وذلك حتى يتسنى لها « ترشيد الصناعة » أي التخلص من الآلات القديمة وادخال الوسائل الحديثة .

كذلك تعرضت صناعة الفحم في إنجلترا لمصاعب كثيرة وذلك نتيجة لمنافسة صناعة الفحم الحديثة في كل من الولايات المتحدة والمانيا . فقامت الحكومة بمنح بعض الصناعات اعانات حتى تتمكن من مواجهة منافسة صناعة الفحم الحديثة في كل من الولايات المتحدة والمانيا . وقدمت لها الرعاية والمساعدة ، ولم ينصح حالها إلا بعد تأميمها بعد الحرب العالمية الثانية . فقامت الحكومة باغلاق المناجم الحديدية ودون الحديدية وأولت رعايتها المناجم الأخرى مما أدى إلى زيادة كبيرة في كفاءتها الانتاجية .

ثالثا - الحماية من الإغراق

يطالب البعض بحماية الصناعة ضد الإغراق . والكلام على هذه الحجة يتطلب معرفة الإغراق وأنواعه والآثار الاقتصادية المترتبة عليه .

تختلف تعريفات الإغراق ، فيعرفه أرباب الأعمال بأنه استيراد سلعة رخيصة أى الحصول على السلعة من الخارج بثمان أقل من ذلك الذى يضمن للمنتجين المحليين ربها معقولاً . ويعرفه بعض الكتاب بأنه البيع في الخارج بثمان يقل عن نفقة الانتاج . إلا أن هناك صعوبة بصدد الاتفاق على معنى نفقة الانتاج فهناك ثمن التكلفة المتوسطة وثمان التكلفة الحدى كما أن ثمن

للتكلفة يختلف من وقت إلى آخر تبعاً لطريقة المحاسبة المستعملة . هذا إلى أنه من المعروف أن المنتجين في فترات الكساد - عندما يقل الطلب على سلعهم يقبلون التخلص من منتجاتهم في الاسواق الخارجية - بثمن يقل عن ثمن التكلفة مما يجعل التعريف السابق عرضه للنقد .

ولعل أشمل التعريفات وأدقها بأنه يبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبثمن الشروط في السوق الداخلية . أهمية هذا التعريف تظهر عند وضع التشريعات الخاصة بفرض ضرائب الاغراق فيجب على المشروع أن يتأكد من أنه يقارن نفس السلعة (السلع تنقسم إلى أصناف مختلفة) . كذلك لا بد أن تكون مقارنة الأثمان في وقت واحد فمن الجائز أن تتغير الأثمان في الفترة المتقضية بين تصدير السلعة ووصولها ، كذلك يجب أن نتأكد من أن سعر البيع في السوق المحلي والعالمي يتضمن نفس الشروط فكثيراً ما يتساوى السعر إلا أن الشروط تختلف كأن يكون البيع بالنقد في أحد السوقين وبالأجل في السوق الآخر .
فالتعريف الشامل للاغراق إذن هو أن تباع نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في الخارج بسعر أقل من سعر البيع في نفس السوق .
ويمكن أن تميز بين أنواع ثلاثة للاغراق .

لولا الاغراق الروسي

كانت روسيا في عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣١ تبيع كميات كبيرة من السلع في الخارج بثمن منخفض حتى تحصل على عملات أجنبية ضرورية لتمويل مشروعاتها الانتاجية فكما احتاجت الدولة إلى أموال قامت بعرض سلعها في الخارج وبيعها بالسعر المعروض بغض النظر عن تكلفتها .

ويقول البعض أنه لا يمكن أن نسمي هذا اغراقا حيث سعر التكلفة الحسابي في روسيا لا معنى له ، فكثيرا ما يتضمن اعانات حكومية أو تكون الخامات مقومة بأقل من ثمن التكلفة كذلك فإن الغرض الرئيسي منه لم يكن المنافسة الغير مشروعة بل الحصول على عملات أجنبية لتمويل مشروعات إنتاجية .

ثانيا - الاغراق المؤقت

كان لدى العديد من المصانع فائضا من بعض السلع في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، ولقد عجزت هذه المصانع عن تصريفه محليا فلجأت إلى تصديره وبيعه بأى ثمن في الخارج . فكأن الغرض الرئيسى من هذا الاغراق هو التخلص من الفائض وليس العمل على اكتساب أسواق أجنبية . أما إذا كان الغرض منه القضاء على المنافسين فإن أضراره تصبح جسيمة .

ثالثا - الاغراق الدائم

يشترط لقيمه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلى قوى نتيجة حصوله على امتياز بانتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذى له صبة احتكارية . كذلك يشترط أن يكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج وإلا كان من الممكن استيراد نفس السلعة المصدرة لبيعها مرة ثانية في السوق المحلي . فإذا كان ثمن الوحدة - مرة للتصدير عشر وحدات نقدية وفي السوق الداخلية خمسة عشر وحدة وكانت مصاريف النقل في الاتحادين (التصدير والاستيراد) ثلاث وحدات فمن السهل شراء السلعة التي صدرت واستيرادها وبيعها في السوق المحلي والحصول على ربح .

كذلك من شروط الاغراق الدائم أن يخضع المشروع لمبادئ تزايد الغلة وتناقص التكلفة أى أن زيادة الانتاج تؤدي إلى تخفيض في نفقة الانتاج وبذلك

يستطيع المنتج البيع في الخارج بأثمان منخفضة . وأخيراً يشترط أن تكون مرونة الطلب على السلعة في السوق المحلي أقل من مرونة الطلب في الأسواق الخارجية . فتخفيض ثمن السلعة في السوق الخارجية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة بنسبة أكبر في الطلب الخارجي وذلك لأن الثمن الجديد للسلعة يمكنها من منافسة سلع الدول الأخرى . ويوضح المثال التالي هذه الشروط .

إذا فرضنا منتجا يقوم بإنتاج ١٠٠٠ وحدة من سلعة ما وكانت تكلفه إنتاج الوحدة ثمانية قروش أي كان ثمن التكلفة الكلي هو ٨٠٠٠ قرشا . فإذا باع الوحدة بعشرة قروش في الداخل والخارج فإن ثمن البيع الكلي يكون ١٠٠٠٠ قرشا فيحقق المنتج ربحا قدره ٢٠٠٠ قرشا . وإذا فرضنا أن المنتج توسع في الإنتاج وأنتج ١٢٠٠ وحدة أي بزيادة مقدارها ٢٠٠ وحدة ولما كان المشروع يخضع لمبدأ تناقص التكلفة وتزايد الغلة فإن نفقة إنتاج الوحدة في المتوسط يهبط إلى ٧ قروش وتصبح التكلفة الكلية مساوية ٨٤٠٠ قرشا . يستطيع هذا المنتج أن يبيع ألف وحدة في السوق المحلي بسعرها القديم فيحصل على ١٠٠٠ قرش ويبيع الكمية الباقية وقدرها ٢٠٠ وحدة في السوق الخارجي بسعر ٦ قروش وذلك لمقاومة المنافسة الأجنبية فيحصل على ١٢٠٠ قرشا وبذلك يصبح ثمن البيع الكلي ١١٢٠٠ قرشا . فكأن ربح المنتج ارتفع إلى ٢٨٠٠ قرشا بعد أن كان ٢٠٠٠ . أهمية تخفيض ثمن البيع في السوق الخارجي هو أن السوق الداخلي لا يتحمل أكثر من ألف وحدة كما أن السوق الخارجي لا يقبل السعر المرتفع لمنافسة المنتجين الآخرين في الدول الأخرى لمرونة الطلب قليلة في السوق الداخلية وشديدة في السوق الخارجية .

الآثار الاغراق

لا يضار المستهلك في الدول التي يقوم فيها المنظم بالإغراق طالما أن السعر لم يرتفع ، وكل ما يحدث هو أن جمهور المستهلكين يحرم من مزايا التوسع في الانتاج . فالزيادة في الانتاج وما يتبعها من تخفيض في تكلفة إنتاج السلعة لم تعد عليهم بربح إلا أن المستهلك قد يضار إذا كانت السلعة المفرقة مادة أولية أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى فتصبح تكلفة الانتاج في الدول الأجنبية أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة . وهذا ما حدث في ألمانيا قبل الحرب الأخيرة حيث كانت تباع الصلب إلى هولندا بثمان أقل من ثمن البيع في الأسواق المحلية مما أدى إلى حصول شركات السفن الهولندية على مادة أولية هامة في صناعة السفن بثمان منخفضة نسبياً فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا مما ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها عنها في معظم دول أوروبا .

أما عن الأثر في الدولة المفرق فيها فإذا كان الأغراق مؤقتاً فإنه كثيراً ما يضر بمصالح المنتجين ويحملهم بخسائر كبيرة دون أن يعود على الصناعة بربح . فهدف المفرق هنا هو القضاء على الصناعة المحلية عن طريق البيع بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تدهور الصناعة المحلية إلا إذا كان لديهم من الاحتياطات والامكانيات ما يمكنها من الصمود فإذا لم تتمكن ، فإن المنتجين الأجانب سرعان ما يسيطرون على السوق المحلية ويفرضون أسعار مرتفعة . في هذه الحالة تصبح الحماية - بأشكالها المختلفة - ضد الاغراق ، ضرورة لحماية أركان الاقتصاد القومي . أما إذا كان الاغراق دائماً ، أى يؤدي إلى تصدير سلعه رخيصه باستمرار ، فإن الحماية تحرم المستهلكين من الحصول على سلعه رخيصه ، أى أنه لا يبدو أن يكون بيع السلعه باستمرار بثمان منخفض .

وابدا : الحماية بغرض تنويع الانتاج وحماية امن الدولة فى الداخل والخارج
يؤدى تنويع الإنتاج الى تقلييل أثر الكساد لأن الدولة ستمقل من
اعتمادها على العالم الخارجى فى تصريف منتجاتها وفى الحصول على بعض
حاجياتها وبذلك تقل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التى قد تكون شديدة
على الدخول والتوظيف والنشاط الاقتصادى عموما . كذلك يؤدى تنويع
الانتاج الى عدم حدوث التفكك الاقتصادى أثناء الحرب فلا تصبح الدولة
تحت رحمة الأسواق الأجنبية لذلك تعمل بعض الدول على حماية الصناعات
الأساسية وعلى توفير أسباب الأمن الاقتصادى فى فترات الحروب حتى وإن
كانت المبادئ الاقتصادية لا تبرر إنماء ورعاية تلك الصناعات . وفى هذه
الحالة نجد أن الاعتبارات السياسية هى وحدها التى تبرر فرض الحماية . ويذكر
المدافعون عن هذه الحجة أنها تؤدى إلى قيام اقتصاد متوازن كما أن زيادة
الانتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة .

إلا أن معارضى الحماية بغرض تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتى
يأخذون عليها :

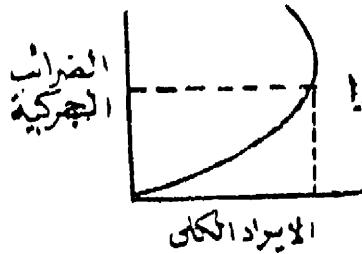
أ - لا تستطيع معظم الدول - فيها عدا الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد السوفيتى - تحقيق الاكتفاء الذاتى فى السلع الضرورية .

ب - لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الصناعات بل أن الكساد
يكون فى العادة نتيجة للقوى والعوامل الداخلية وعلى الأخص العوامل التى
تنطوى تحت موضوع الاستئزاز . كما أنه توجد أسلحة عديدة - دون تنويع
الانتاج يمكن عن طريقها محاربة الكساد .

ومع ذلك نجد هؤلاء الذين يعترضون على الحماية يوافقون عليها إذا كانت تتعلق بالسلع الأساسية التي تدعو الحال إلى ضرورة توفير قدر من الاستكفاء الذاتي ودرء مخاطر انقطاع ورودها من الخارج .

خامساً : الحماية بفرض الحصول على إيراد :

كثيراً ما تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على دخل . فالرسوم الجمركية حتى أوائل الحلقة الرابعة من القرن الحالي كانت تؤلف نسبة كبيرة من إيرادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، والرسوم الجمركية ما زالت تكون معظم إيرادات الحكومات في العديد من الدول المتخلفة اقتصادياً . وكثيراً ما تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي كما يتضح من الرسم البياني التالي :



فعند النقطة 1 يبلغ الإيراد الكلي من الضرائب الجمركية حده الأقصى ثم يأخذ بهـد ذلك في التناقص بزيادة الضريبة والسبب في ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الضريبة عن ذلك الحد الذي يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الأجنبية بنسبة أكبر .

كذلك تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى إنباع الدول الأخرى لسياسة معاملة المثل وخضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية .

سادسا - الحماية لمقابلة العجز الشديد في الميزان الحسابي وتحقيق معدل اصلح للاستبدال الأوفى :

وقد تكون الحماية بفرض مقابلة العجز في الميزان الحسابي فتفرض الدولة رسوما دالية على الواردات من بعض السلع وعلى الأخص من الكماليات وبذلك تقل الواردات فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبية . إلا أن فرض الحماية - كما سبق ورأينا - كثيراً ما يدعو الدول الأخرى إلى فرض الحماية فقل صادرات الدولة . لذلك يرى البعض معالجة العجز في الميزان الحسابي بتخفيض القيمة الخارجية للعملة . فتخفيض القيمة الخارجية للعملة بمقدار ١٠٪ ينتظر أن يؤدي إلى زيادة ثمن السلع الأجنبية بمقدار ١٠٪ وفي نفس الوقت يؤدي إلى تشجيع التصدير بمقدار ١٠٪ أي تعتبر بمثابة ١٠٪ ضريبة على الوارد، ١٠٪ إعانة للصادر.

المفروض أصلاً أن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات الأجنبية حتى تستطيع منافسة المنتجات المحلية في سوق الدولة التي فرضت الضريبة وبذلك تدفع الدولة المستوردة مبالغاً أقل ثمناً لوارداتها فينقلب معدل الاستبدال الدولي لصالحها إلا أن الأسعار المحلية قد ترتفع وبذلك لا تنخفض أسعار الواردات بكل الضريبة . ويتوقف أثر فرض الضريبة على عدة أمور وعلى الأخص على مرونة الطلب ومرونة العرض في كل من الدولتين كما سترى في دراستنا للرسوم الجمركية وآثارها الاقتصادية .

سابعا - الحماية لزيادة العمالة :

تفرض الدولة الحماية - في حالات عديدة - لتزيد من الطلب المحلي على المنتجات المحلية . فتفرض مصر ضرائب مرتفعة على المنسوجات الأجنبية

مما يؤدي إلى تحويل الطلب إلى المنتجات القومية ، وبذلك يزداد طلب الصناعات على الأيدي العاملة ، إلا أن فرض الحماية في مصر بفرض زيادة الأيدي العاملة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ معاملة المثل الذي يؤدي إلى نقص الطلب على السلع المصرية في الخارج . وكلما كانت صناعات التصدير هامة في الدولة ، كلما أدت سياسة الحماية إلى نقص في الطلب الأجنبي بنسبة أكبر على منتجات صناعات التصدير الوطنية وكلما فشلت سياسة الحماية في تحقيق زيادة في التشغيل .

لذلك كثيراً ما تلجأ الدولة إلى إتباع سياسات أخرى للمحافظة على مستوى العمالة ولكافة البطالة فتريد من النفقات العامة أو تغير من أسعار الصرف على أنه حيث يعتذر الاعتماد على تعديل سعر الصرف أو حيث يصعب تغيير النفقات العامة فلا مناص من أن يكون فرض القيود على التبادل الدولي سبيل الدولة إلى المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في أراضيها .

المبحث الثاني

الضريبة الجمركية

تنقسم الضرائب الجمركية إلى ضرائب على الصادرات ورسوم على الواردات وحالات ضرائب المصادر محدودة لأن معظم دول العالم تسعى لزيادة صادراتها ولا تتبع إلا في حالات احتكار الدولة لإنتاج وتصدير إحدى السلع كما في حالات ضرائب المصادر على المطاط في الملايو وعلى نترات شيلي وعلى القطن في جمهورية مصر العربية . وإذا ما غالت الدولة في فرض ضرائب المصادر فإن الدولة الحديثة في الإنتاج والدول المستوردة تشجع انتاج السلعة حتى وان

كانت تكاليف الإنتاج فيها مرتفعة . و بذلك تفقد الدول المصدرة مصدراً هاماً من مصادر دخلها . فغالباً شيلي في فرض الضرائب أدى إلى انتشار صناعة الأسمدة الأزوتية في العديد من الدول الأخرى بالمثل في حالات المطاط الصناعي والألياف الصناعية وغيرها .

كذلك قد تفرض الدول رسوم الصادرات بهدف مشاركة المصدرين في أرباحهم . كما كان الغرض من ضريبة الصادرات على القطن المصري حتى وقت قريب^(١) . كما قد تفرض الدولة ضريبة الصادرات بهدف تقليل الصادرات كما في حالة الأخشاب للحفاظ عليها وضمان حصول الأجيال القادمة عليها . وأخيراً فقد يكون الغرض من ضريبة الصادرات تشجيع الصناعة كما لو فرضت لبنان ضريبة على التفاح المصدر وأعفت مربى التفاح أو عصيره أو كما كان يحدث في رومانيا حيث كانت تفرض رسم صادر على البترول الخام لتشجيع إقامة صناعة تكريره محلياً .

(١) تبين للحكومة أخيراً أن ضريبة الصادرات على القطن تؤدي إلى ارتفاع أثمانه في الأسواق الأجنبية مما يحول دون التوسع في تصريفه ، ففكرة تمتع القطن المصري بسوق عالمية واسعة وأنه لا يلقى منافسة من الأقطان فكرة لم تعد مقبولة ، لذلك تجدد الحكومة تسارع إلى تخفيض رسم الصادرات على القطن عام ١٩٥٥ خفض من ٨ ريالات إلى ٥ ريالات للقطن من الكرنك أو المنوفى ، ومن عشرة ريالات إلى ريالين اثنين للقطن الأشمونى أو جيزة ٣٠ تعويضاً لما ستحمله ميزانية الدولة من خسارة تقرر فرض رسم اضافى بواقع ٧ ٪ على معظم الواردات - راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصري ، ١٩٥٥ العدد الثالث ص ٢٢٤

أما الضرائب على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم لتحقيق الأغراض التي سبق أن رأيناها وهي تنقسم إلى :

١ — ضرائب إيرادية : وت فرض على سلع في العادة لا تنتج محليا كما في حالة الضرائب على البترين وعلى الدخان في العديد من دول العالم ، وفي العادة تكون الضرائب الجمركية نسبة كبيرة من إيرادات الدولة المتخلفة اقتصاديا (١) .

٢ ضرائب حامية : والفرض منها تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

وتنقسم الضرائب الجمركية - الإيرادية والحامية - من الناحية الإدارية إلى ثلاثة فروع رئيسية :

(أ) ضرائب قيمية : أي على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع ، فالضرائب في مصر حتى وقت قريب كانت في معظمها قيمية .

(ب) ضرائب نوعية : حيث تقرر الضريبة على أساس الوزن أو الحجم

(١) بلغت جملة الإيرادات الجمركية ٩٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ، ٨٨٣٨٠ مليون جنيه عام ١٩٥٦ . أي أن الإيرادات الجمركية كانت تكون حوالي ٤٠٪ من إيرادات الدولة (في ١٩٥٦ / ١٩٥٧ بلغت الضرائب المباشرة ٤٦٢ مليون جنيه والرسوم الجمركية ١٠٠ مليون جنيه ، ودخل المشروعات الحكومية ٥٥ مليون جنيه والإيرادات الأخرى حوالي ٧٠ مليون جنيه) راجع تقرير مصلحة الجمارك للتجارة الخارجية في الاقليم المصري عام ١٩٥٧ ص ٤٠٣ وكذلك الاقتصاد المصري هيكله وتطوره ، ترجمة الدكتور زكريا أحمد نصر ص ٢٨٠ .

أو العدد وهكذا ، وتختلف تبعاً لنوع السلعة ومواصفاتها ، فمثلاً تكون ضريبة الدخان على أساس وزنه ونوعه ، وضريبة المنسوجات على أساس أطوالها وهكذا .

(ج) ضرائب اسمية : وهي التي تعمل على الاحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية خفضت الضريبة وإذا انخفضت أسعارها في الخارج رفعت الضريبة .

نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين :

من الأمور التي يتعين على المسؤولين في الدولة دراستها معرفة نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين .

فالمصدر يتحمل الضريبة في حالتين :

١ — كون الدولة المستوردة على جانب كبير من الأهمية في استيراد السلعة أي أن الدولة المستوردة تتمتع بمركز شبه احتكاري في الشراء نظراً لأن طلبها يكون نسبة كبيرة من مجموع صادرات تلك السلعة . في هذه الحالة يتعين على المصدر عدم رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة ، أي يتعين عليه أن يتحملها وإلا قلت صادراته .

٢ — كون الدول المصدرة متمتعة باحتكار مطلق ، فإذا فرضت الدولة المستوردة رسم جمركي على تلك السلعة فمن المحتمل أن يتحمل المصدر تلك الضريبة لأنه يحصل على أكبر ربح ممكن ويحقق ربح احتكاري ومن مصلحته أن يتنازل عن جزء منه وإلا نقصت مبيعاته وقل حجم ربحه .

وفي الأوقات والظروف العادية ترتفع الأسعار بمقدار الضريبة لأنها إذا

ارتفعت بأكثر من الضريبة زاد العرض مما يؤدي الى انخفاض الثمن وإذا لم ترتفع بكل فئة ضريبة انكش العرض وارتفعت الأثمان بالتالي . وتوجد خمس قواعد على أساسها نستطيع أن نحدد الجهة التي تتحمل عبء الضريبة^(١).

(أولاً) مرونة العرض في الدولة المصدرة

فإذا كان العرض في الدولة المصدرة مرناً فإن الضريبة من قبل الدولة المستوردة يؤدي الى عدم تحمل المصدر بها لأنه يستطيع دائماً أن يحدد من تصدير تلك الساعة إلى الدولة على أن يزيد من صادراته إلى الدول الأخرى أو يستطيع أن يحدد من إنتاجه وبذلك يقل العرض فلا يجد المستورد وسيلة إلا تحمله بالضريبة .

(ثانياً) مرونة العرض في الدولة المستوردة

إذا كان في الإمكان — كان زيادة العرض في الدولة المستوردة أي إذا كان العرض مرناً في تلك الدولة فإن الرسم الجمركي على الواردات يشجع الإنتاج

(١) يوجد مبدأ ينظم توزيع الضريبة بين البائعين والمشتريين ، فإذا فرضت الحكومة ضريبة على سلعة « أو خدمة » معينة ، فإنها تستطيع أن تحصل الضريبة إما من البائعين أو من المشتريين — وتوجد قاعدة تنظم توزيع الضريبة على الوجه التالي :

$$\frac{\text{مرونة الطلب}}{\text{مرونة العرض}} = \frac{\text{عبء الضريبة على المنتج}}{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}$$

أي أن عبء الضريبة يوزع بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب .

المحلى ويحميه من المنافسة الأجنبية . لذلك كثيراً ما يتحمل المصدر بكل أو معظم الضريبة أما إذا فرضت الضريبة على سلعة لا يمكن انتاجها محلياً أو كانت طبيعة العرض المحلى منها تميل إلى قلة المرونة أو كان الإنتاج يخضع لمبدأ تزايد النفقة أى تؤدي الزيادة فى العرض المحلى إلى زيادة نفقات الإنتاج فإن أثر فرض الضريبة يتوقف على مدى مرونة العرض فى الدولة المصدرة .

أما إذا فرضت الضريبة وكان عرض سلعة الدولة المصدرة -درة فى الدولة المستوردة مرناً - بمعنى أن الدولة المصدرة تتحكم فى عرض السلعة - فإن الدولة المستوردة تتحمل بمعظم أو كل الضريبة (الدولة المستوردة لا تستطيع انتاج السلعة والدولة المصدرة لا تستطيع التحكم فى عرض السلعة) . فزيادة الضرائب الجركية على السيارات الأمريكية فى جمهورية مصر مثلاً يؤدي إلى ارتفاع ثمنها بكل مقدار الضريبة وذلك لأن عرض السيارات الأمريكية مرن بالنسبة للسوق العربية ومن الممكن دائماً تحديد عدد السيارات المباعة فى الأسواق الأخرى لذلك فإن أثمان السيارات ترتفع بمقدار الضريبة وهذا يؤدي إلى نقص الطلب عليها . وفى النهاية -أداة تاجاً الدولة إلى هذا النوع من الضرائب الجركية لتوفير العملات الأجنبية .

(ثالثاً) مرونة الطلب فى الدولة المصدرة

ويؤدي فرض الضريبة على سلعة ما فى الدولة المستوردة إلى نقص صادرات الدولة المصدرة -درة من تلك السلعة إذا كان الطلب فى الدولة مرناً وبذلك لا يتحمل المنتج بكل الضريبة لأنه لا يستطيع أن يزيد من مبيعاته فى الداخل وبذلك يقلل من عرضه للتصدير مما يؤدي إلى تحمل المستورد بكل أو بحظه من الضريبة ، فإذا فرضنا أن الطلب على السيارات فى سوق الولايات

المتحدة الأمريكية مرنا فان زيادة معدلات الضريبة الجركيه على السيارات المستوردة فى جمهوريه مصر العربية مثلاً لن يؤدى إلى تحمل المصدر بها لأنه يستطيع تحديد العرض فى السوق العربية وبيع كيات أكبر فى السوق المحلية إذا قام بتخفيض بسيط فى الائتمان المحلية .

أما إذا كان الطلب المحلى عديم المرونة فان الدولة المصدرة تتحمل الضريبة لأنها لا تستطيع زيادة رقم المبيعات فى الداخل ، فإذا لم تخفض الثمن بمقدار الزيادة الجديدة فى الضريبة فانها ستجد لديها فائضاً يؤدى إلى تحديد الإنتاج وهذا يؤدى إلى ارتفاع فى متوسط النفقة . فالطلب المحلى (فى دولة شيلي) على أسمدة شيلي قد يكون قليل —ل المرونة بمعنى أنه اذا فرضت دول الشرق الاوسط وبعض الدول المستوردة الاخرى مثلاً رسوماً جركية على نترات شيلي فان الدولة المصدرة قد تتحمل بكل الضريبة لأنها لا تستطيع زيادة رقم المبيعات فى الداخل الا باستصلاح وزراعة أرض جديدة .

(رابعاً) مرونة الطلب فى الدولة المستوردة

إذا كان الطلب مرناً فى الدولة المستوردة فان ارتفاع الاسعار نتيجة لفرض الضريبة يؤدى الى نقص فى الطلب . فإذا كانت السوق هامة للمصدر فانه سيجد نفسه مضطراً الى تحمل كل أو معظم الضريبة . أما اذا كان طلب الدولة المستوردة عديم المرونة أو قليلها فان الضريبة ستؤدى الى زيادة فى الاسعار فى سوق الدولة المستوردة ويتحمل المصدر بكل أو بهجزء من الضريبة .

(خامسا) درجة النشاط الاقتصادي

إذا كانت الدولة المستوردة في حالة نشاط ورواج اقتصادي فمن المحتمل أن يقع عبء الضرائب على المستهلكين فيها ، فارتفاع الأسعار بمقدار الضريبة لن يؤدي الى نقص الطلب وذلك نتيجة لزيادة الدخل والأمر يتوقف على مقدار الزيادة في الضريبة بالنسبة الى الزيادة في الدول الأخرى ، أما لو كانت الدول تعاني من الكساد ومن النقص الحقيقي في الدخل فإن العبء يقع على الدولة المصدرة . فإذا لم تقبل الدولة المصدرة تحمل الضريبة فإن الطلب ينكمش بنسبة كبيرة .

المبحث الثالث

نظام الحصص

وقد تكون الحماية اإدارية أو قد تكون بفرض الضرائب الجمركية على الواردات كما سبق ورأينا . وكذلك فقد تقيد بعض الدول الواردات عن طريق فرض نظام الحصص . ويقصد بهذا النظام التقييد الكمي للواردات أى تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع . فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر نظاما ينظم استيرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة معينة ومن أحسن الأمثلة لذلك الحصص المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على واردتها من القطن الطويل النيلة فلقد كانت الولايات المتحدة حتى قبل الحرب العالمية الأخيرة تفرض ضرائب على القطن المستورد لحماية المنتجين الأقطان المحليين ، ولكنها عدلت عن هذه السياسة منذ أوائل الحرب الأخيرة نتيجة لزيادة نفوذ منتجى القطن الطويل النيلة هناك — وأخضعت استيراد القطن الطويل النيلة لنظام الحصص فأصبح

لا يسمح باستيراد هذا القطن إلا في حدود ٥ مليون رطل سنوياً . وكان هذا النظام شائع الاستخدام في القرن التاسع عشر ، ولكن نتيجة لانتشار مبادئ حرية التجارة فإن معظم دول العالم ألغته إلا أنها سرعان ما عادت إليه في الفترة بين الحربين عندما انتشرت سياسات تقييد التجارة من جديد .

فعندما بدأ تيار المنتجات الزراعية يتدفق على دول أوروبا ذات التعريفية الجمركية المعتدلة ، فإن الوضع الجديد أصبح يقتضي من هذه الدول الأوربية التدخل لحماية إنتاجها الزراعي فكان أن أدخل نظام الحصص ، وكانت قائمة السلع الخاضعة للتعديد الكمي في مبدئها محدوفة ولكنها سرعان ما زادت ولقد كانت فرنسا من أولى الدول في فرضه (كان يعرف باسم Contingent) ثم تبعها عددا كبيرا من الدول التي عانت من اختلال الميزان الحسابي نتيجة للمنافسة الأجنبية التي أدت إلى نقص كبير في حصيلة إيراداتها من صادراتها الزراعية ولقد لجأت الدول إلى هذا النظام لأنه تبيّن لها أن الحماية عن طريق الحصص أسهل وأبسر من الحماية عن طريق الضرائب الجمركية . فالأولى تفرض بأسر إداري من وزير المالية أو الاقتصاد أما الثانية فتحتاج إلى تصديق من السلطات التشريعية وهو أمر يحتاج إلى فترة طويلة ، كذلك فإنه يمكن التوقع بنتائج تطبيق نظام الحصص بدقة بينما يتعذر ذلك في حالة الرسوم الجمركية .

انتشر استعمال نظام الحصص في معظم دول العالم في فترات الكساد وكذلك في الدول التي كانت تتبع سياسات الذهب إلا أن هذا النظام لم يكن منتشرًا خارج أوروبا حتى الحرب العالمية الأخيرة . وكانت بعض الدول تتبع ما يسمى بالحصص الاجمالية وموداه أن الحكومة تحدد كمية ما يسمح باستيراده من إحدى

السلع خلال فترة معينة (في العسادة تتراوح ما بين ثلاثة شهور وعام) وعندما
تثبت احصاءات الجمارك أن الحصبة قد استنفذت فإن الاستيراد يصبح محظوراً .
وجه النقد الذى يوجه الى هذه الطريقة أنها تمكن كبار التجار والمستوردين
من الاستئثار بمعظم الحصبة . ففي حالة تحديد حصص استيراد القطن الطويل
التيله بالولايات المتحدة الأمريكية نجد أن قلة من البيوت الأمريكية تستأثر
باستيراد معظم الحصبة المحددة ، وذلك لتوفر الامكانيات الخاصة بالقيام
بعملية الاستيراد كلها أو معظمها دفعة واحدة لديها ، كما أن بعضها يحظى
بوجود ممثلين لها في الدول المصدرة أو الهامة في التعامل كما أنه يتوفر لديها
الأموال اللازمة لتمويل كل الحصبة أو معظمها . وما أن تعان الدولة عن
الحصبة حتى يقوم الوكلاء بشحن الأقطان إلى الولايات المتحدة . وإذا
ما وصلت الكميات المحددة إلى موانئ الولايات المتحدة فإن السلطات
الجمركية تعلن عن وقف الاستيراد . هذا كثيراً ما يجعل من المستورد
محتكراً فيستطيع أن يفرض الأثمان التي تعود عليه بأكبر ربح . كما يؤدي
هذا النظام إلى حرمان المستوردين الآخرين من الاشتراك والمساهمة في
عملية الاستيراد . كما تؤدي هذه الطريقة إلى تمييز في معاملة الدول المختلفة
إذ تصبح الدولة القريبة في مركز ممتاز عن سواها من الدول .

ولعلاج هذا القصور تلجأ بعض الدول الى توزيع الحصبة بين الدول
المصدرة . ولكن على أى أساس توزع الحصبة بين الدول المختلفة؟ قد يكون
التوزيع على أساس المستورد فعلاً في سنة طبيعية سابقة (كأن تكون من
السنوات العادية) أو متوسط الواردات فعلاً من الدول المختلفة خلال فترة
 معينة . فتقسم الحصبة بين الدول المختلفة على أساس وارداتها منها خلال العشر

سنوات الماضية مثلاً . إلا أن هذا يؤدي ، بعد مرور فترة من الزمن ، الى شكوى بعض الدول لأن الحصص المقدرة لم تعد عادلة إذ أن انتاجها قد زاد ، أو قد تكون الشكوى من أن الدولة لم تكن منتجة في الماضي وأصبحت حالياً من الدول المنتجة بما يستدعي ضرورة إعادة النظر في توزيع الحصص بين الدول المختلفة من حين الى آخر . كذلك توجد صعوبة توزيع الحصص على المصدرين في الدول المصدرة ، لذلك تتفق الدولة مع الغرف التجارية أو الصناعية أو اتحادات المصدرين في الدول المصدرة لتوزيع الحصص بين المصدرين المختلفين . وفي العادة نجد أن الحصص توزع بين المصدرين على أساس صادراتهم في الماضي مع الاحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد . كذلك يجب على الدولة أن تجد طريقة عادلة لتوزيع رخص الاستيراد بين المستوردين في الدول التي تفرض نظام الحصص فيكون التوزيع على أساس الكميات المستوردة فعلاً بواسطة كل مستورد في تاريخ سابق . إلا أن هذا يؤدي الى حرمان الطبقة الناشئة والجديدة من الاشتراك في التجارة الخارجية . وفي جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول التي عانت من تحكم الأجانب في اقتصادياتها نجد أن الأجانب كانوا يحتكرون تجارة الاستيراد والتصدير حتى الحرب العالمية الأخيرة فإذا ما طبقنا المبادئ السابقة فإننا سنحرم طبقة المواطنين التي دخلت ميدان الاستيراد حديثاً . لذا يتعين على تلك الدول أن تشجع الوطنيين على دخول ميدان التجارة الخارجية بتقرير حصص معقولة لهم .

ولقد حرمت إتفاقية التجارة الدولية ITO على الدول الأعضاء تطبيق نظام الحصص في معاملاتها لبعضها البعض . وإذا اقتضت الأحوال إتباع نظام الحصص فيتمتع على الدولة أن تحصل على موافقة الدول المصدرة والاعضاء

في الاتفاقية... أو موافقة هيئة ITO. وإذا جاز للدولة أن تطبق نظام الحصص فيتعين عليها أن تعلن الدول الاعضاء باتباعها لنظام الحصص ، كما يتعين عليها أن تقوم بتوزيع الحصص على أساس عادل يلقي موافقة الدول الاخرى والتي تتمتع بعضوية ITO^(١).

ويجوز للدول الاعضاء أن تتبع نظام الحصص بغرض حماية الصناعة الناشئة وفي ظل شروط معينة . فإذا كانت السلع - موضع تطبيق نظام الحصص - متفق على تبادلها بين الدول الاعضاء فإن فرض نظام الحصص يتطلب الحصول على موافقة الدول الاخرى ، أما إذا لم تكن خاضعة لتنظيمات بشأن تبادلها فإنه يجوز إخضاعها لنظام الحصص بالرغم من النصوص الواردة في المواد ١٨، ٢٠ من اتفاقية التجارة الدولية^(٢). فكأنه من الممكن فرض نظام الحصص في الحالات :

- أ - إذا وافق الاعضاء الآخرون على تطبيق نظام الحصص .
- ب - إذا سمحت الهيئة المشرفية على التجارة الدولية ITO للدولة بتطبيق هذا النظام .
- ج - إذا تبين للدولة ضرورة اتباع هذا النظام كإجراء ضروري على أن يتقرر مصيره بموافقة أو رفض ITO في خلال فترة خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها .

(١) راجع World Trade and Investment, Donald Barclay March, p. 491.

(٢) المرجع السابق ٤٧١ .

الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

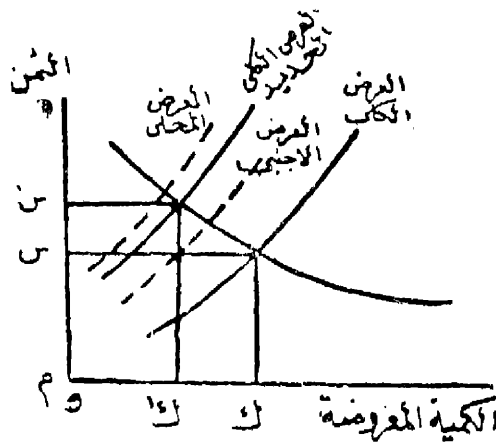
رأينا أن الغرض من فرض نظام الحصص هو تقييد الواردات مباشرة وذلك لحماية صناعة جديدة أو إصلاح خلل في الميزان الحسابي وبعد أن تستنفذ الحصة تنقطع العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي ومن الجائز أن ترتفع الأسعار في الداخل عن مستويات الأسعار العالمية والامر يتوقف على كمية الحصة وعلى مدى مراقبة الدول للأثمان . أما في ظل الضريبة الجمركية فلا يمكن أن يحدث ذلك فالرسوم الجمركية تترك مجالاً للمنافسة بين السوقيين أما نظام الحصص فهو نظام جامد ويعمل على فصل العلة كلية بين السوقيين الخارجية والداخلية ، وفي حالة واحدة نجد أن العلاقة تظل قائمة بين السوقيين كما اذا اتبعت الدولة نظام الحصص والحماية في آن واحد Tariff quota . فانخفاض السعر لا يؤدي الى زيادة الواردات في ظل الحصص بينما يؤدي الى زيادتها في ظل الحماية . ويحصل على الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي للسلعة فئات المشتغلين بالتجارة الدولية (المصدرون والمستوردون) ، فإذا كان المستوردون في وضع احتكاري فإنهم يحصلون على القدر الأكبر من الربح وإذا كان المصدرون يتمتعون بمركز احتكاري قوي فإنهم يحصلون على الجزء الأكبر منه ، أما في حالة الضرائب الجمركية فتحصل الدولة على الجزء الأكبر من الربح في صورة ضرائب . وقد يشترك كل من المصدر والمستورد في اقتسام الربح في حالة نظام الحصص ، وتحدد نسبة ربح كل منها تبعاً لمركزهما في المساومة ولذلك يقترح البعض الاستاضة عن نظام الحصص وإدخال نظام الضرائب المتدرجة Scale duty كما حدث في فرنسا عندما قامت إنجلترا بتخفيض القيمة الخارجية لعمليتها في الثلاثينات .

وأخيراً فإن أحد أعراض نظام الحصص هو إصلاح بعض العجز في

الميزان الجسبي . إلا أنه كثيراً ما يؤدي الى العكس حيث أن الدول المصدرة تبدأ في اتباع نفس السياسة - أي سياسة معاملة المثل - من قبيل الأخذ بالنار فيؤدي الى نقص في صادرات الدولة التي تسعى نحو اصلاح ميزان مدفوعاتها عن طريق تطبيق نظام الحصص على وارداتها .

رأينا أن الاختلاف في الأسعار بين السوقين المحلي والأجنبي في ظل نظام الحصص كثيراً ما يفوق نفقات النقل والضرائب الجركية إن وجدت وأن المستوردين والمصدرين يحققون أرباحاً كبيرة ، لذلك يلجأ العديد من الدول الى نظام المزايدات في توزيع الحصص على المستوردين كوسيلة لتحديد تلك الأرباح .

ويوضح الرسم البياني التالي في الأسعار التي تنجم عن اتباع نظام الحصص



(أثر نظام الحصص على الأثمان)

فالعرض الكلى (مك) قبل تطبيق نظام الحصص كان يتألف من العرض
المحلى زائد الأجنبي وحينذاك كان الثمن هو م س ولكن بتطبيق نظام الحصص
فإن العرض الكلى الجديد (مك) أصبح أقل مما كان عليه وهذا يؤدي إلى
ارتفاع الأثمان إلى م س' .

المبحث الرابع

المعاهدات التجارية

تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول لتنظيم مسائل إقتصادية
عديدة كشئون الملاحة وتنظيم الإزدواج الدولى فى الضرائب إلا أن أهم
المعاهدات هى تلك التى تنظم التعريفات الجمركية أى تنظم أمور الصادرات
وتتضمن المعاهدات التجارية فى العادة شرط معاملة المثل أو تبادل المزايا .
فمثلاً إذا تعهدت ألمانيا بفرض ضريبة على القطن المصرى بسعر أقل من الضريبة
على القطن المستورد من يبرو . فمقابل هذه المزية تعهد الحكومة المصرية بفرض
ضريبة على المنسوجات الألمانية أقل من الضريبة على المنسوجات اليابانية أو
الانجليزية مثلاً .

كذلك كثيراً ما تحوى المعاهدات التجارية شرطاً آخر يعرف باسم «امتياز
الربايه» أو (امتياز الدولة الأولى بالرعايا) Most favored national clause
ويأخذ فى العادة هذا النص :

«تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على أنه فيما يتعلق بشئون التجارة يتمتع
رعايا كل منهم بأى امتياز أو إعفاء قائم أو مستقبل منح أو يمنح لرعايا دولة
ثالثة وذلك فى الحال وبدون قيد أو شرط» .

وكانت جميع المعاهدات التجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتضمن بالإضافة إلى شرط معاملة المثل أو تبادل المزايا شرط امتياز الدولة الأولى بالرعاية . ففي معاهدة كوبدن عام ١٨٠٠ بين كل من فرنسا وإنجلترا واتفاقات بريطانيا مع كل من بلجيكا في عام ١٩٦٣ والزولفن والنمسا في عام ١٨٦٥ كان شرط امتياز الرعايا معمولاً به^(١).

ولقد أدى وجود هذا الشرط في معظم المعاهدات التجارية في القرن الماضي إلى انتشار سياسة حرية التجارة ولم يعد في مقدور الدولة أن تحدد من تلك السياسة طالما أن كل الاتفاقات مع الدول الأخرى تحوي شرط الدولة الأولى بالرعاية .

وحاولت بعض الدول التضييق من نطاق تطبيق هذا الشرط بأن استثنت منه الامتيازات التي تمنحها الدول المتاخمة لها. فتصبح الإعفاءات الممنوحة للمناطق المجاورة غير سارية على الدول التي تجمع بشرط امتياز الرعاية .

كذلك كثيراً ما استثنى من « شرط الدولة الأولى بالرعاية » حالات الإعفاء أو التخفيضات أو الامتيازات التي كانت تمنح لدول ترتبط مع الدولة بروابط سياسية ، كما في نظام التفضيل الإمبراطوري حيث اتفق على أن تمنح كل دولة في الإمبراطورية البريطانية مزايا للدول الأخرى^(٢).

(1) I. G. CondliEFE, op. cit, p 123.

(٢) كانت الممتلكات المستقلة Dominions تتبع منذ أوائل القرن الحالي سياسة حماية على بعض وارداتها فيما عدا الواردات من إنجلترا ، ثملا كانت =

فكانت واردات إنجلترا من القمح الكندي يدفع عليها ضرائب أقل من الضرائب على وارداتها من قمح الأرجنتين ، ولا يجوز للأرجنتين أن تطالب بتطبيق السعر المنخفض عليها بحجة تمتعها بامتياز الرماية، وذلك لإرتباط كندا بروابط سياسية واقتصادية مع إنجلترا .

ونتيجة لانتشار الحماية في الفترة بين الحربين نجد أن الدول تحاول أن تحد مرة أخرى من نطاق تطبيق شرط امتياز الرماية . فمثلا أجاز فرض الضرائب الجركية ضد الاغراق على سلع الدول الأخرى رغم تمتعها بامتياز الرماية ، كما تحايلت الدول على هذا الشرط بالتوسع في تطبيق نظام الحصص ، أى تحديد الواردات من الدول الأجنبية عموماً بما فيها الدول التي تتمتع بشرط امتياز الرماية كذلك فإن مزايا أعطيت لدولة أخرى مقابل مزايا منحتها لهاها الدولة الأخرى . فالامتياز الذي منحتة الدولة الأولى للثانية ليس على سبيل التبرع ولكن نتيجة لأن الدول الأخرى منحتها بعض الامتيازات . فإذا

== كندا تتبع تلك السياسة منذ ١٨٩٨ وفي مؤتمر أوتاوا Ottawa Conference في صيف عام ١٩٣٠ تم الاتفاق بين المملكة المتحدة والمستعمرات والممتلكات المستقلة على تطبيق سياسة التفضيل الامبراطوري Imperial preference التي تقوم على أساس حرية التجارة داخل المنظمة الاسترلينية وتقيدها في الخارج . ولقد أدى اتباع هذه السياسة إلى شكوى بعض الدول المصدرة لإنجلترا مثل اليابان وإلى دخول عدة دول مع إنجلترا في اتفاقات ثنائية مثل الدانمارك والأرجنتين وإيسلندا والسويد ولاتفيا، واستونيا وفنلندا والاتحاد السوفيتي - المرجع السابق ٤٩٨ - ٤٩٩ .

خففت لبنان الضرائب على الأخشاب المنسوبة دون أن تمنح النمسا لبنان امتيازات ، فإن هذا التخفيض يسرى على الدول الأخرى التي تتمتع بامتياز الرماية . أما إذا كان التخفيض نتيجة لقيام النمسا بتخفيض الضريبة على الفاكهة اللبنانية فإن الدول الأخرى لا تحصل على الخصم إلا إذا منحت لبنان امتيازاً .

أدى هذا الوضع إلى قيام عدة صعوبات منها أن درجة الحماية أصبحت متفاوتة في الدول المختلفة وهذا أمر غير مرغوب فيه . كذلك فإن للمصعب قياس الأهمية النسبية لتخفيضات المختلفة ، فإذا خففت لبنان الضرائب على أخشاب النمسا نتيجة لتخفيضها الضرائب على الفاكهة اللبنانية وقبلت إيطاليا أن تمنح لبنان تخفيضاً على زيت الزيتون اللبناني فكيف يمكن قياس النفع السبي للتخفيض .

الخلاصة

ترتب على اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية وجود منبهين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة لأن ذلك يبيح للدولة الجمع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي على مستوى العالم وكذلك الاستفادة من وجود فروق في التكاليف النسبية ، هذا بالإضافة إلى أن الحرية تحول دون قيام وانتشار الهيئات الاحتكارية . أضف إلى ذلك أن الرسوم الجمركية ووسائل الدخل الأخرى لها العديد من العيوب والآخذ الاقتصادية والتي كثيراً ما تؤدي إلى نقص في التجارة الخارجية . أما المنهج الآخر فيرى ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية التي تقتضيها السياسة العليا

أو قد يكون ضرورة مؤقته على أن تمود الدولة بعد ذلك إلى سياسة الحرية. ويورد أنصار الحماية حججاً عامة منها أن مساعدة الحكومة للصناعات الوطنية يؤدي إلى بقاء الأموال داخل البلاد، ومنها أنها تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع التي بتعذر الحصول عليها في فترات الحروب ومنها أنها تؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم العمالة. ويضيفون إلى ذلك أن معظم دول العالم أصبحت تتبع سياسة الحماية لذلك لم تجد الدولة من وسيلة إلا بحاراتها نفس السياسة وتقييد تجارتها الخارجية. ويمكن القول أن تلك الحجج في معظمها لا تستند إلى أسس منطقية مقبولة أما الحجج الاقتصادية فلعل أهمها جميعاً هي حماية الصناعات الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية الراسخة إلا أنه من اللازم أن تكون سبل النجاح مضمونة لمثل تلك الصناعات كما يتعين أن تكون الحماية لفترة محددة وأن تكون معقولة. وهناك كذلك الحماية لترشيد الصناعة أي من سياسة الاغراق وعلى الأخص إن كان الاغراق مؤقتاً. وأهم أساليب الحماية هي الضرائب الجمركية. وحالات ضرائب الصادرات محدودة لأن معظم دول العالم تسعى إلى زيادة صادراتها، أما الضرائب على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم في الوقت الحاضر. والمهدف من الضرائب على الواردات أما إيرادياً وعلى الأخص في الدول النامية أو حماية وعلى الأخص عندما تدخل الدول في مراحل التصنيع. ويتعين على الدولة أن تختار الضرائب الملائمة وأن تتعرف على من الذي سيتحمل عبء الضريبة. كذلك من أساليب الحماية فرض نظام الحصص أي تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع. وبالرغم من فاعليته نظام الحصص في علاج مشاكل ميزان

المدفوعات في بعض الفترات فإن اتفاقية التجارة الدولية ITO حرمت استخدامها إلا بشروط معينة . كذلك من أساليب التدخل في التجارة الخارجية عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى والتي كثيراً ما ينص فيها على امتياز الدولة الأولى بالرعاية . ولاشك أن وجود هذا الشرط في معظم المعاهدات التجارية في القرن الماضي أدى إلى انتشار سياسة حرية التجارة .

الفصل الخامس

تابع - السياسات التجارية

المبحث الخامس

الاتحادات الاقتصادية

ماهية الاتحادات الاقتصادية : يقصد بالاتحاد ادماج اقتصاديات الدول المتضمنه في الاتحادات وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الانتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بما يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دولة الاتحاد المختلفة ، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة ، وذلك بقصد زيادة الانتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية وتنمية الطلب والمقدرة على الشراء .

جملة القول أن الاتحاد الاقتصادي يهدف إلى توسيع نطاق السوق ويشجع على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً .

وفي العادة تكون أول خطوة في انشاء الاتحاد هي تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالتعريف الجمركي كأن تتبادل دول الاتحاد شرط الدولة الأولى بالرعاية مثلاً أو تكون معاملاتها لبعضها البعض بمقتضى تعريفه مخفضة أو بتخفيف القيود المفروضة على التبادل الخارجي والخاصة بأنظمة الاستيراد والتصدير والتحويل الخارجي وغيرها .

وفي العادة لا تنشأ الاتحادات الاقتصادية « كاملة » إلا في عدد قليل من الحالات . وهي أكثر ما تكون الحالات التي تجمع بين كل من الاتحاد الاقتصادي والوحدة السياسية . فالإتحاد الاقتصادي والذي قام بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ واستمر حتى عام ١٩٦١ قام مرتبطاً بوحدة سياسية . لذلك فهو يعتبر اتحاداً كاملاً وإن كانت شئون الاندماج الاقتصادي وتحقيق الوحدة التامة لم تتحقق كلية لضيق الوقت ولاختلاف الأوضاع والنظم الاقتصادية . ومن أمثلة الاتحادات الكاملة كذلك الاتحاد الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية . فتوحيد السلطة السياسية — في كافة أنحاء الاتحاد — يسهل اتخاذ القرارات لتحقيق الاندماج الاقتصادي .

كذلك قد تكون الاتحادات جزئية أي أن الاندماج والتوحيد لا يشمل إلا بعض التنظيمات في قطاع أو ميادين معينة . فالاتحادات الجمركية *Costums unions* التي تنظم شئون الجمارك والضرائب ، والاتحادات النقدية *Monetary unions* التي تنظم الأمور المتعلقة بتحويل العملات بعضها البعض ، هي بمثابة اتحادات اقتصادية جزئية . وكثيراً ما تكون الاتحادات الجزئية خطوة أولية للوصول إلى اتحاد اقتصادي شامل ، وإذا كانت الظروف المحيطة ملائمة فإن الاتحادات الاقتصادية تتطور بسرعة ويجوز أن تنضم بالوحدة السياسية .

وقد يطول عمر الاتحاد أو يقصر تبعاً للظروف المحيطة به حتى يتحول إلى اتحاد شامل أو وحدة سياسية . فإتحاد الزولفرين دام قرابة السبعين عاماً قبل أن يتحول إلى وحدة اقتصادية وسياسية شاملة (من ١٨١٨ حتى ١٨٨٥) في حين تحول اتحاد ولايات جنوب أفريقيا الجمركي إلى وحدة سياسية اقتصادية شاملة خلال فترة قصيرة (١٨٨٩ — ١٩٠٦) .

مزايـا الاتحادات الاقتصادية :

ويتوقف نجاح الاتحاد — بل وبقائه — على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء . والمفروض أن الاتحادات أساساً تحقق المزايا الاقتصادية التالية^(١) :

١ — تعمل الوحدة على حل مشكلة ضيق الأسواق ، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع وبجالات أكبر ، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة مصانع لم تكن قائمة قبل الاتحاد . فحجم الطلب الداخلي كثيراً ما يبرر إقامة صناعة من حجم وكفاية اقتصادية .

كذلك فإن اتساع السوق يؤدي إلى تخصص كل إقليم في إنتاج السلع التي يتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية ، وكثيراً ما يؤدي هذا إلى كبر حجم الصناعة وقيامها بمزايا الإنتاج الكبير التي من أهمها انخفاض النفقة وقد تنخفض تكاليف الإنتاج إلى درجة تمكن المشروعات من البيع في الأسواق الأجنبية . إذا حدث ذلك فإن السوق لم تعد قاصرة على سوق دول الاتحاد بل تشمل أسواقاً لدول أجنبية أخرى .

٢ — تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة . فامتداد حدود الدولة — اقتصادياً — وزيادة امكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها من السلع ومن عوامل الإنتاج .

(١) راجع الجوانب الاقتصادية للوحدة المصرية السورية للدكتور محمد لبيب شقير- صفحات من ٣-٤ وكذلك طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية للاستاذ يونس صالح الحريشي ص ١٧ .

فالاتحاد البنكولس ضم دولا إقتصادها متكامل إلى حد ما . فالصناعة ناهضة في بلجيكا والزراعة متقدمة في هولندا ، والعديد على درجة بالغة من الأهمية في لكسمبورج . وقيام الاتحاد بلا شك أدى إلى زيادة اعتماد الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها .

٣ — تيسر الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدى العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع . فالمفروض أن الاتحاد يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفنى والوظيفى ، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات ، والعمل على تهذيبها وتنميتها . فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ضروب ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية - ~~ال~~وحدة سياسية واقتصادية - منها لو أن كل ولاية استقلت سياسياً وإقتصادياً .

٤ — تصبح عملية التنمية الاقتصادية بعد الوحدة أسهل وأبسر مما لو قامت كل دولة مستقلة عن الأخرى . فالوحدة الاقتصادية بين الدول تضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء . مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل ، مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالانتاج والاستثمار والدخل والتشغيل .

وهكذا يؤدي الاتحاد إلى زيادة الدخل القومى وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادية في المحيط الدولى .

أما الزيادة في الدخل القومى فترجعها أن الاتحاد يمكن الدول من الاستغلال المتشمر لعوامل الانتاج المختلفة وأنه يؤدي إلى قيام صناعات جديدة أو إلى نمو الصناعات القديمة وأنه يعمل إلى زيادة التبادل التجارى ، كل هذا يؤدي إلى النهاية إلى زيادة الدخل القومى وإلى زيادة دخل الفرد .

أما الزيادة في قوة المركز الدولي الإقتصادي للدولة فمردّها أن الاتحاد كثيراً ما يزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض المنتجات الهامة ، فالإتحاد بين مصر وسوريا مثلاً زاد من قدرة جمهورية مصر العربية في المجال الدولي لأن الإقليمين معاً كانا يمثلان الطريق الذي يمر منه حوالي ٩٠ في المائة من البترول المصدر من الشرق الأوسط لأوروبا^(١) . وإذا تحقق الإتحاد بين جميع الدول العربية فإن قوتها في المجال الدولي تزيد لأنها تساهم بنصيب الأسد في صادرات البترول الدولية . كذلك فزيادة قوة المركز الإقتصادي الدولي للدولة مردّها أن الإتحاد قد يصبح متحكماً في شراء سلعة معينة فيملئ شروطه على الدول المصدرة التي تضطر إلى قبولها نظراً لأهمية سوق الإتحاد . فالسوق الأوربية المشتركة وهي إحدى صور الإتحادات الجزئية ، أصبحت ذات نفوذ اقتصادي كبير لأنه يمكنها التحكم وإملاء شرطها في شراء العديد من المنتجات من الدول الأخرى .

هـ — وأخيراً فإن الإتحاد يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية . وليس معنى ذلك أن الإتحاد يؤدي بالضرورة إلى نقص المبادلات الخارجية بل أنه كثيراً ما يعمل على زيادتها .

فالإتحاد — كما سبق ورأينا — يسهل مهمة التنمية الاقتصادية وهذه بدورها تعمل على زيادة الواردات من السلع الإنتاجية وغيرها . كذلك فالإتحاد يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فتحسن في معدلات التبادل الخارجي . ومن الواضح أن مزايا الإتحاد تكون أكثر وأشمل كلما كانت اقتصاديات

(١) المرجع السابق (للدكتور لييب شقير) .

الدول المشتركة متكاملة بدرجة أكبر ، وأنه كلما كانت الرسوم الجمركية مرتفعة أصلا في الدول الأعضاء فإن الفناء سوف يؤدي إلى مزايا أعم وفوائد أعظم .

نتائج الاتحادات الاقتصادية :

رأينا باختصار المزايا التي تعود على الدول من الاتحادات ، ونعرض فيما يلي النتائج وأهم التطورات التي تترتب على قيام الاتحادات .

١ — سوف يؤدي الاتحاد إلى توسيع المساحة التي تتنافس في نطاقها المشروعات مما يؤدي إلى إبقاء الصناعات ذات الكفاية الانتاجية النسبية المرتفعة فيتمكن المستهلك من الحصول على العديد من السلع والخدمات بأقل الأثمان . فقيام السوق الأوروبية المشتركة سيؤدي بعد فترة من الوقت إلى منافسة جديدة بين الصناعات المتشابهة . فيوجد في دول السوق صناعات متشابهة وعندما تتوفر ظروف المنافسة الكاملة ، تضطر بعض المصانع إلى إغلاق أبوابها أو تخصص في إنتاج بعض السلع الأخرى التي تتمتع بمزايا خاصة في إنتاجها .

٢ — الاتحاد يؤدي الى توقع قيام ظروف اقتصادية جديدة وهذه لابد أن تؤثر على اتجاهات الاستثمار ويجعل أكثرها أربحية في السوق الجديدة أنجحها من الناحية العمالية . وبعبارة أخرى فإن الاتحاد يؤدي إلى زيادة في أهمية التجارة الداخلية وإلى تنمية اقتصادياتها بصورة واضحة .

٣ — لا يؤدي الاتحاد إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل فحسب بل يؤدي كذلك إلى تحسين المركز التنافسي للمنطقة الموحدة كلها وتحسين ميزان المدفوعات للدول التي تؤلف الاتحاد . فالملاحظ أن العديد من الدول في

الفترة الأخيرة أصبح يشكو من الشكوى من مشاكل ميزان المدفوعات .
وتحاول الدول علاج تلك المشكلة بوسائل متعددة منها تنويع الإنتاج
والصادرات وزيادة الاستثمار في صناعات التصدير ، وإمانة الصادرات
وتخفيض القيمة الخارجية للعملة واتباع السياسات النقدية التجارية الملائمة
وهكذا . ومع الاتحادات الاقتصادية في أحوال كثيرة من أحسن الحلول
التي تستطيع الدول المختلفة أن تستخدمها في الفترة القصيرة لتحسين وضع
مدفوعاتها الخارجية . فإزالة العوائق الجمركية تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري
بين الدول المتحدة وبين العالم الخارجي ، وهي تؤدي إلى تنويع الصادرات
واقامة علاقات تجارية جديدة ، وكذلك تعمل على تقليل الحاجة إلى الاستيراد
من الخارج ، فتستطيع الدول أن تسد جزء من حاجياتها والحصول على
المواد الأولية لأغراض الاستثمار ، وتوسع من نطاق السوق بها .
تصريف الفائض .

٤ - كذلك من نتائج قيام الاتحادات الاقتصادية الكاملة أو الجزئية
توحيد سياسة المفاوضات التجارية الخارجية فتتمكن الدول من الوصول إلى
شروط أحسن في الحصول على سلعها وفي تصريف فائض إنتاجها .

مشاكل الاتحادات

يصعب تحقيق الاتحاد الشامل أو الاتحاد الجزئي - مثل الاتحادات الجمركية
واتحادات المدفوعات - دون وجود فترة انتقالية لها مشاكلها الخاصة ودون
تحمل العديد من التضحيات والمصاعب . وفي الفترة الانتقالية يتعين اتباع
سياسة اقتصادية معينة . فيتعين إزالة العوائق الجمركية بين دول الاتحاد ، كما
يتعين توحيد السياسة الجمركية حيال العالم الخارجي ، وهـ -

تكون مدعاة ومشاراً للخلافات من أصحاب المافع . كمال يعين على الاتحاد أن يعمل على توحيد النقد أو تثبيت معدلات الصرف وإباحة حرية التوحيد . فلا يمكن أن يقوم الاتحاد في ظل وحدات نقدية منفصلة وسياسات الثمانية متباينة تؤدي الى تفاوت في الأثمان والنشاط الاقتصادي .

وفي العادة تواجه الاتحادات الاقتصادية المشاكل الرئيسية التالية :

١ — اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الاتحاد مع بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى . فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل عن سياستها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية وأن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها كذلك فإن السياسة العليا والمصلحة العامة قد تقتضي تشجيع بعض المشروعات وعدم تشجيع البعض الآخر .

٢ — المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفية ومستويات الرسوم الجمركية في الدول المنضمة الى الاتحاد . فيتمتع الاتفاق على تطبيق تعريفية تلائم اقتصاديات دول الاتحاد . ففي الاتحاد بين مصر وسوريا لم يثر توحيد التعريفية صعوبات وذلك لأن كلا منهما كان يطبق قبل الوحدة تعريفية حماية ، والصعوبة كانت تتركز في تحديد فئات الرسوم . ومن المفيد في تلك الحالة الاتفاق على تطبيق تعريفية تأخذ بالنسبة لكل سلعة بأعلا الرسمين المطبقين في الدولتين . أو يؤخذ رسم يساوي المتوسط الحسابي للرسمين المطبقين فيهما أو الرسوم المطبقة فيهما^(١) .

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

٣ — كذلك هناك مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء وإذا علمنا أن الدول المتخلفة اقتصدت ديكاً مازالت الرسوم الجمركية تؤلف نسبة كبيرة من إيرادات الحكومة فيها لأدركنا أهمية تلك المشكلة . إلا أن هذه المشكلة يمكن حلها بعدة طرق منها أن تقسم الإيرادات بين الدول بنسبة عدد السكان فيها أو بنسبة الإنتاج والاستهلاك فيها أو بالنسبة إلى إيرادات كل في فترة سابقة .

٤ — تفاوت مستويات الضرائب في دول الاتحاد الناجمة عن اختلاف مناسيب ضرائب الدخل والأرباح وقيام الاحتكارات العامة في بعضها، وصعوبة التقريب بين تلك المستويات .

٥ — توحيد السياسة النقدية ولا يقصد بها توحيد الصكوك والنقود المعدنية في دول الاتحاد وإنما يقصد بالسياسة النقدية في ظل الاتحاد توحيد النقد على أساس يحقق التوازن بين القوى الشرائية لنقد دول الاتحاد وهذا يعطل الوصول إلى النسبة التي يتم على أساسها التحويل بين النقود الحالية والنقد الموحد الجديد .

كذلك يجب أن نلاحظ أن قيمة النقد في أي بلد إنما يعوقف على عوامل متعددة لعل أهمها السياسات التجارية والنقدية والضريبية والاجتماعية . لذلك يتعين دراسة تلك السياسات والعمل على توحيدها .

بعض أشكال الاتحادات الاقتصادية المعاصرة

نورد فيما يلي بعض أشكال للاتحادات الاقتصادية المعاصرة :

أولا - التكامل الاقتصادى فى غرب أوروبا

اعتمدت دول غرب أوروبا فى حل المشكلات الاقتصادية التى واجهتها بعد الحرب العالمية على إقامة أشكال من التعاون أو التكامل فيما بينها ، وقد اتخذت ذلك صوراً مختلفة نجملها فيما يلى :—

١ — منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى (OEEC) ١٩٤٨ .

بدأت محاولات التكامل الاقتصادى فى أوروبا الغربية بتطبيق أولى درجات «التفضيل الجزئى» ، فأنشئت منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى، لتضم البلاد التى كانت تتلقى معونة (مشروع مارشال) ، وكانت المنظمة تستهدف تنمية العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وذلك بالتدرج فى إلغاء نظام الحصص، وقد كان للمنظمة أثر ملموس فى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء وبينها وبين العالم الخارجى خاصة الولايات المتحدة حيث زادت التجارة بين الدول الأعضاء خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ بنسبة ٩٧٪ كما زادت صادراتها إلى الدول الأخرى بنسبة ٦٠٪ فى نفس الفترة .

ثم ألغيت هذه المنظمة لتحل محلها منظمة التعاون والاتحاد الاقتصادى (OECD) التى انضم بموجبها إلى الدول الاعضاء فى المنظمة السابقة كل من ، الولايات المتحدة و كندا وأسبانيا واليابان وكان الغرض من إنشاء المنظمة الجديدة هو تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، ومعاونة البلاد النامية،

ثم تم الاتفاق بين البلاد الاوربية على الشاء اتحاد المدفوعات الاوربي (EPU) الذي يمنح الدول الاهضاء الحق في استخدام مايتحقق لها من فائض في تسديد ماعليها من ديون إلى بلد ثالث عضوقى الاتحاد، ويعتبر إنشاء هذا الاتحاد خطوة هامة في سبيل القضاء على اتفاقيات الدفع الثنائية ، وقد توقفت أعمال الاتحاد عام ١٩٥٨ ، بعد أن قام معظم الاعضاء باعلان قابليه عملاتها للتحويل بالنسبة لغير المقيمين ، ثم وقعت الاتفاقية الاوربية (EMA) لتعمل على تسهيل اجراءات المدفوعات بين الدول الاعضاء . وذلك في حدود أضيق مما كان سائداً في فترة قيام اتحاد المدفوعات الاوربية .

٧ - المجمع الأوربي للفحم والصلب :

تتطلب أشكال التكامل كلها عملاً منسقاً في ميدان النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك بالغاء الجواجز الجركية أو تنسيق السياسة المالية ، وهناك أسلوب آخر يتمثل في تحقيق التكامل الاقتصادي من طريق تكامل القطاعات تباماً ، وقد كان لهذا الرأي أنصاره في الفترة التالية للحرب الثانية . وقدمت مقترحات لعوحيد قطاعات معينة كالحديد والصلب والنقل والزراعة . ويرى مؤيدو هذا الرأي أن الحكومات الوطنية كانت على استعداد لقبول التزامات محددة ، أكثر من استعدادها لقبول تحقيق التكامل بين جميع القطاعات دفعة واحدة . وقد أنشئ المجمع الاوربي للفحم والصلب (ECSC) لتحقيق التكامل الاقتصادي في صناعتي الفحم والصلب ، وذلك بمقتضى معاهدة باريس التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٥١ بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج . وتنص هذه الاتفاقية على اعفاء تبادل منتجات الفحم والصلب

من الرسوم الجمركية ، والقيود الكمية ، وتحرير انتقال العمل ورأس المال في هذين القطاعين .

٣ - السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market) :

أسهم إنشاء المجتمع الأوروبي للفحم والصلب بما أدى إليه من زيادة الإنتاج والتجارة في الصناعات المشتركة ، وما أظهره من إمكانية التكامل في أوروبا ، في قيام السوق الأوروبية المشتركة . فقد وقعت الدول الأوروبية الأعضاء في المجتمع معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، وتنضم الاتفاقية التي وضعت موضع التنفيذ في أول عام ١٩٥٨ بادماج الدول الأعضاء في سوق مشتركة ، يتاح للسلع والخدمات والأموال والأشخاص الانتقال في إطارها دون قيود ، وذلك عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والقيود التي تعرقل هذا الانتقال ، وتنص الاتفاقية على التدرج في إلغاء هذه القيود خلال فترة انتقالية تقدر بأثني عشرة سنة تنتهي في أول يناير ١٩٧٠ ، وذلك على ثلاث مراحل لا تزيد مدة كل منها على أربع سنوات ، كما منحت الفترة الانتقالية مدة أخرى إضافية لانتجاوز الثلاث سنوات ، بحيث يتم في نهايتها وضع التعريفات الجمركية المشتركة التي تتبع إزاء العالم الخارجي وتطبق في جميع بلاد السوق وتحقق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في نطاق السوق .

٤ - منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)

ومن جهة أخرى انضمت سبع بلاد أوروبية (إنجلترا والسويد والنرويج والدانمرك والبرتغال والنمسا وسويسرا) سنة ١٩٥٩ على تكوين منطقة للتجارة تكتفي بإلغاء القيود المعوقة لانتقال السلع ، دون توحيد التعريفات

الجركية فيما بين الدول الأعضاء ، وإزاء باقى دول العالم ، وهى بذلك تكتفى بتحقيق أولى درجات الاندماج الاقتصادى . وقد نصت الاتفاقية على التدرج فى تخفيض الرسوم الجركية ، والغاء القيود الكمية على مراحل تنتهى عام ١٩٧٠ ، ولم تهتم الاتفاقية بإنشاء هيئات مسئلة بسند اليها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية كما اتبع فى اتفاقية السوق المشتركة ، بل اكتفت بإنشاء هيئة واحدة هى مجلس الوزراء الذى يعتبر الهيئة الادارية والاستشارية للمنطقة التجارة الحرة ، وتتألف من واحد لكل دولة . ولم تحقق المنطقة الأوربية للتجارة الحرة نجاحاً يذكر ، ولعل ذلك يعود الى عدم توفر مقومات التكامل الاقتصادى وأهمها التجاور الجغرافى بين البلاد الأعضاء ، كما أن انشاء هذه المنطقة جاء كرد فعل لعدم موافقة بعض الدول على الالتزام باتفاقية انشاء السوق الأوربية التى تستهدف اقامة وحدة اقتصادية تمهيداً لاقامة وحدة سياسية بين الدول الأوربية الست .

ثانيا : التكامل الاقتصادى بين البلاد الاشتراكية :

أعلن الاتحاد السوفيتى^(١) ودول الديمقراطيات الشعبية فى يناير ١٩٤٩ انشاء مجلس التعاون الإقتصادى المتبادل .

Council for mutual Economic Assistance-Comecon

وهو المنظمة الاقتصادية للكتلة الشرقية - وقد جاء انشاء هذا المجلس

(١) وهذه البلاد هى : الاتحاد السوفيتى وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا وألمانيا الشرقية وألبانيا التى وقفت عن حضور الاجتماعات فى أواخر عام ١٩٦١ كما انضمت إليها منغوليا عام ١٩٦٢ .

لمواجهة مشروع مارشال الاقتصادي ، وانشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ، وقد كان الهدف من انشائه العمل على زيادة البديل الاقتصادي بين البلاد الاشتراكية والتقليل من اعتمادها على الاموال والاسواق الغربية وكان الهدف الرئيسي لانشاء المنظمة ، كما جاء في الميثاق ، هو تطوير وتنمية الاقتصاد القوي للدول الأعضاء ، وتنمية التعاون العالمي والفنى فيما بينها ، ودعم عمالية التنمية الاقتصادية على أساس تقسيم العمل الدولي الاشتراكي .

وقد مر نشاط مجلس التعاون الاقتصادي بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى ١٩٤٩ - ١٩٦٥

لم يكن للمنظمة في هذه الفترة دور هام من الناحية الاقتصادية لأن هذه الفترة كانت مرحلة التحول الاشتراكي في الدول الأعضاء ، وتفسير النظام الاقتصادي والاجتماعي من الأساس الرأسمالي إلى الأساس الاشتراكي ، وقد نشأت كثير من المشاكل في هذه الفترة نتيجة تبنى النموذج السوفيتي للتنمية كما ظهرت مشكلة التفاوت في مستويات النمو بين هذه الدول بوضوح ، ولذا انحصر التعاون الاقتصادي بين دول (الكوميكون) في هذه الفترة ، في تنمية التبادل التجاري ، وتنسيق التجارة الخارجية ، وتبادل بعض القروض والائتمان وقد كان من الواجب أن تنهز الدول الأعضاء أن هذه المرحلة كانت فترة التصنيع السريع وتستفيد منها في تصنيع هذه البلاد ، بما يحقق أهداف التكامل فيها بينها جميعاً ، وقد يكون هذا سبباً في ضالة النتائج التي تحققت في مجال تنمية تجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء ، فبالرغم من أن المجلس قام بالتنسيق بين الخطط التجارية الخارجية للدول الأعضاء وعقد الاتفاقيات الثنائية المرتبطة

بخطط التنمية ، إلا أنه لم يتم تنفيذ إلا القليل من هذه الاتفاقيات ذلك أنها لم تكن متبينة عن خطط قومية تقوم على أساس مبدأ تقسيم العمل ، كما أن عدم قابلية عملات الدول الأعضاء للتحويل ، وتسوية المدفوعات على أساس نتائج أدى الى تخفيض حجم التبادل التجارى بين هذه البلاد .

المرحلة الثانية ١٩٥٦ - ١٩٦٢

في هذه المرحلة تم تحويل الأساس الاقتصادى للدول الأعضاء إلى الملكية العامة لأدوات الإنتاج كما تم تصنيف البلاد ، وزادت مقدراتها على القيام بعملية التخطيط الشامل ، وتتميز هذه الفترة بأنها بداية عملية التنسيق بين الخطط الاقتصادية وتجاوز التعاون الاقتصادى بين هذه الدول في مجال الإنتاج فقد كان من أم قرارات المجلس في هذه الفترة القرار الخاص بالتنسيق بين الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء ، تنسيقاً زمنياً ، يتوحد بموجبه موعد وبداية ونهاية الخطط ، إلا أن ذلك لم يصحبه تنسيق لمجموع الخطط الاقتصادية إلا في نطاق ضيق ، كما بدأ في هذه الفترة إقامة المشروعات المشتركة التي تسهم في انشائها دولتان أو أكثر لاستغلال الموارد الطبيعية المعروفة في إحدى الدول ، مع تخصيص انتاج هذه المشروعات لمواجهة احتياجات البلاد التي شاركت في انشائها ، ومن أم هذه المشروعات ، انشاء خط أنابيب البترول بين الاتحاد السوفيتى في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا واتفاق كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا على إقامة صناعة الأسمدة ، وتعاون الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية على إقامة بعض الصناعات الكيماوية ، وإقامة مراكز الأبحاث النووية ، وآخر للأبحاث الفنية والاقتصادية ، ومكتب لتنسيق السلع الصناعية .

المرحلة الثالثة ١٩٦٢ حتى الآن .

تم الاتفاق بين الدول الاعضاء في هذه الفترة على وضع برامج لزيادة العلاقات الاقتصادية لمواجهة الحاجات الحيوية للدول الاعضاء ، وكان هذا يتطلب ضرورة تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، ولما كان من الصعب تحقيق هذا المبدأ إلا في إطار تخطيط مركزي (فوق الدول) يعمل لمصالح المنطقة بأكملها ، كما يراعى مصالح الدول الاعضاء ، فقد تقرر أن يتم التنسيق بين الخطط طويلة الأجل (١٥ - ٢٠ سنة) للدول الأعضاء على أساس مبدأ تقسيم العمل ، وعلى أن تنبثق منها الخطط متوسطة الأجل - غير أن صعوبة الاتفاق على وضع المعايير التي يتم على أساسها توزيع التخصص ، شكل عبة واجهت نشاط المجلس في هذا الشأن كما كان من الصعب أن تقبل الدول التنازل بسهولة عن جزء من سلطاتها في التخطيط ، الى هيئة عليا ، تكون قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء ، ولذا اضطر المجلس الى وضع قواعد تكملية بالنسبة لبعض الفروع الانتاجية ، وذلك الى حين تحديد الاسس العلمية لمبدأ تقسيم العمل ، وإيجاد التخطيط المركزي المطلوب .

ثالثا - التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية :

اتجهت البلاد النامية في كثير من المناطق الى الأخذ بالتكامل الاقتصادي وانتشرت المحاولات التي تهدف الى توثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية بتطبيق شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي في كل من أمريكا اللاتينية ، وشرق وجنوب آسيا ، وفي كثير من مناطق أفريقيا ، وفي منطقة الشرق الأوسط حيث أعلنت البلاد العربية عزمها على انشاء سوق عربية مشتركة . ولعل أهم هذه التجارب هي تجربة التكامل التي تمت في

أمريكا اللاتينية وقد كان وراء الجهود التي بذلت في هذا الشأن خلفية عربية من التاريخ والثقافة المشتركة لهذه البلاد ، كما كان للجهود التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

(Economic Commission for Latin America) دور هام في خلق فكرة التكامل ، وتنتمي الأغلبية الكبرى لبلاد أمريكا الجنوبية اما الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وأما إلى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى :

منطقة التجارة الحرة بأمريكا اللاتينية

Free Trade Area for Latin America

أنشئت هذه المنطقة بمقتضى معاهدة (متفديو) التي دخلت دور التنفيذ في يونيو ١٩٦٠ وهي تتكون من تسعة بلاد (حالياً إحدى عشر دولة) وهذه البلاد هي : الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، إكوادور ، المكسيك ، باراجواي ، بيرو ، أورجواي ، فنزويلا ، بوليفيا .

وقد استلقت هذه المعاهدة : لنص على تحقيق أولى درجات التكامل الاقتصادي وأحدث في اعتبارها ضرورة التدريب ، فنصت على أن يتم إنشاء المنطقة على مراحل تستغرق ١٢ سنة ، تلغى خلالها الحواجز المماثلة أو الموقفة لانسياب السلع تدريجياً وتضم هذه المعاهدة أكثر من ٨٠٪ من سكان المنطقة .

ولم يغفل واضعوا الاتفاقية اختلاف الظروف بين البلاد والاعضاء من حيث مستوى النمو ، ودرجة التصنيع ، فقررت الاتفاقية منح البلاد الأقل

تقدما في المنطقة ، معاملة تفضيلية خاصة من حيث التخفيضات والاعفاءات الجمركية ، وإزالة القيود الكمية مع اعانتها فنياً ، وذلك خوفاً من أن يؤدي تحرير التجارة داخل المنطقة الى زيادة حجم التبادل التجاري لصالح البلاد الأكثر تقدما في المنطقة على حساب البلاد الأقل تقدما .

كما رأى واضعو الاتفاقية أن إلغاء الحواجز التجارية وغيرها من القيود ، لا يكفي لتحقيق التكامل الإقتصادي ، الذي يقوم أولاً وقبل كل شيء على ضرورة القيام بتنسيق السياسات الإنتاجية للدول الأعضاء ، فهي اتفاقيات تكميلية تتناول المجموعات المختلفة من السلع أو القطاعات الصناعية ، وقد تم فعلاً التفاوض على هذه الاتفاقيات التكميلية ، إلا أن الحكومات لم توافق إلا على اثنتين منها فقط ، كما أجريت دراسات خاصة بتنسيق التعريفات والسياسات التجارية تجاه العالم الثالث ، وكذلك أعد البنك المركزي للبلاد الأعضاء في منطقة التجارة الحرة سنة ١٩٦٥ ، نظاماً للائتمان المتبادل والمقاصة الجماعية ، يتم كل شهر ، لتخفيض الأثر الناشئ عن عدم توفر الدولارات على التبادل التجاري ، وقد كان من نتائج هذه الجهود أن زادت الصادرات داخل المنطقة من ٢٩٩ مليون دولار سنة ١٩٦١ الى ٦٣٥ مليون دولار سنة ١٩٦٥ أي أن الزيادة قد بلغت أكثر من ١١٥٪ وبينما كانت هذه الصادرات لا تمثل إلا ٦٪ فقط من جملة التجارة في هذه البلاد وصلت هذه النسبة الى ١١٪ سنة ١٩٦٥ ولا يزال حوالي ٧٥٪ من هذه التجارة من المواد الأولية والمنتجات الزراعية والصيد والغابات .

الخلاصة

كذلك من صور السياسات التجارية الاتحادات الاقتصادية والتي تهدف إدماج اقتصاديات الدول المنضمة في الاتحادات وتوجيهها توجيهها يؤدي إلى زيادة الانتاج وتنمية الاستثمار وتكامل اقتصادياتها . ومن المفروض أن يترتب على الوحدة حل مشكلة ضيق الأسواق وتحقيق تنوع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الانتاج المختلفة ، وتطبيق مبادئ تقسيم العمل الفنى والوظيفي كما أنه في ظل الاتحادات الاقتصادية تصبح عملية التنمية سهلة وبسيطة نسبياً . معنى ذلك أن الاتحادات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي ومن الناحية الأخرى فيجب أن نعلم وجود صعوبات ومشاكل يصعد نجاح الاتحادات الاقتصادية . فالاتحادات تواجه مشاكل اختلاف المصالح الاقتصادية للمشرعات والصناعات المحلية في دول الاتحاد مع بعضها البعض من ناحية وبين المصالح العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، كذلك هناك المشاكل الناجمة عن اختلاف الرسوم الجمركية في الدول المنضمة إلى الاتحاد ومشكلة توزيع إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء ثم انفارت مستويات الضرائب وتوحيد السياسة النقدية .

الفصل السادس

مضاعف التجارة الخارجية

يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل القومي . فمن ناحية تؤثر تغيرات الصادرات في الدخل القومي ، فيزيد زيادتها وينقص بنقصانها وتكون هذه الزيادة أو النقص في العادة بمقدار مضاعفة ومن ناحية أخرى يترتب على تغيرات الدخل القومي تغيرات في نفس الاتجاه في الواردات . فعندما يزيد الدخل القومي يزيد طلب الأفراد من السلع والخدمات المختلفة بما فيها السلع والخدمات الأجنبية فيزيد الاستيراد من الخارج بنسبة معينة وعندما يقل الدخل القومي ، يقل طلب الأفراد على السلع والخدمات المختلفة بما فيها السلع والخدمات الأجنبية فيقل الاستيراد من الخارج بنسبة معينة . وتتوقف تغيرات الدخل على ما يعرف بالميل الحدي للاستيراد $Marginal propensity to import$ ويقصد به النسبة بين زيادة أو نقص الواردات وزيادة أو نقص الدخل القومي التي أوجدتها .

وتقوم الفكرة الأساسية في موضوع مضاعف الاستثمار على أن الاستثمار والتصدير يعتبران من العوامل الإيجابية - أي عوامل الإضافة - التي تؤدي إلى وجود قوة شرائية إضافية إلى تيار الإنفاق العام فيزيد الطلب والدخل . أما الادخار والاستيراد فيعتبران من العوامل السلبية - أي عوامل التسرب - التي تؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية عن تيار الإنفاق العام مما يؤدي

إلى عدم استمرار تزايد الدخل أو إلى نقصه (١) .

وفي اقتصاد مغلق Closed Economy ، أى اقتصاد ليس بينه وبين العالم الخارجى معاملات تجارية ، تعتبر زيادة الاستثمار من صور الإضافة ذلك لأنه لو أنشأنا مصنعاً جديداً أو مشروعاً آخر فسوف يترتب على ذلك إضافة قوة شرائية جديدة تتمثل فى إنشاء المصنع التى تتوزع بين عدد من أفراد المجتمع . فيزيد هؤلاء - الذين حققوا دخلاً - من إنفاقهم على الاستهلاك طبقاً لطبيعة الميل الجدى للاستهلاك Marginal propensity to consume كذلك فى ظل الاقتصاد المغلق يعتبر الادخار من صور التسرب Leakage إذ أنه يترتب عليه سحب قدر من القوة الشرائية عن تيار الإنفاق الكلى مما يضعف من قوة هذا التيار .

وفي اقتصاد مفتوح Opened Economy تعتبر الصادرات من عناصر الإضافة مثل الاستثمار تماماً وذلك لأنه يترتب عليها إضافة قوة شرائية جديدة إلى تيار الإنفاق النقدى الكلى ، بحيث لم تكن تضاف هذه القوة الشرائية الجديدة لولا وجود هذه الصادرات . فعندما تزيد صادرات بلد الى الخارج يحصل المصدرون على قوة شرائية جديدة تؤدى الى زيادة إنفاقهم على أوجه الاستهلاك المختلفة طبقاً للميل الحدى للاستهلاك مما يؤدى إلى حدوث الزيادات المتلاحقة فى الدخل القومى . كذلك تؤدى زيادة الصادرات الى زيادة إنتاج السلع التى تصدر مما يترتب عليه حدوث إضافة جديدة الى تيار الإنفاق تؤدى

(١) العوامل الإيجابية هى التصدير والاستثمار والإنفاق الحكومى ، أما العوامل السلبية فهى الاستيراد والادخار والضرائب .

بدورها الى زيادلت متلاحقة من الدخل العموى بناء على الميل الحدى للاستهلاك .

وفى الاقتصاد المفتوح كذلك ، يعتبر الاستيراد تسربا كشل الادخار تماما وذلك لأنه يترتب عايه عدم توجيه جزء من القوة الشرائية الى تيار الإنفاق النقدى الداخلى ، فتحبس هذه القوة الشرائية من التيار الإنفاق الوطنى مما يضعف من الزيادات اللاحقة فيه . فالاستيراد فى طبيعته يعتبر إنفاقا ولكنه اتفاق منصعب على سلع أجنبية ، فهو يؤدى الى زيادة تيار الإنفاق فى الخارج أى البلد الذى يتم الاستيراد منه . وعلى ذلك فان الاستيراد بالنسبة للاقتصاد الوطنى يعتبر سحبا لقوة شرائية من تيار الإنفاق الداخلى شأنه فى ذلك شأن الادخار تماما .

وتقوم الفكرة الأساسية فى نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية فى الاستثمار أو التصدير ، فان الزيادة الكليه فى الدخل القومى لا تقتصر فقط على هذه الزيادة المبدئية بل أنه قد تحدث زيادة مضاعفة . ذلك لأن الزيادة المبدئية فى الإنفاق تؤدى الى توزيع دخول جديدة على الافراد فيزداد طلبهم على الاستهلاك مما يؤدى الى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية . وهذا يؤدى الى زيادة توزيع دخول جديدة (عوائد عناصر الانتاج) على الذين أسهموا فى انتاج هذه السلع . فيزداد مقدار الدخل الذى معهم مما يؤدى الى تخصيصهم لجزء من هذه الزيادة للاستهلاك (تبعاً لميل الحدى للاستهلاك) فيزداد انتاج السلع الاستهلاكية ويزداد الدخل مرة ثانية .

وهكذا تترتب على الزيادة المبدئية فى الاستثمار أو التصدير زيادات

وطبقاً للبداءى الرياضية يكون مجموع هذه السلسلة من الزيادات .

$$١٠٠ \left(\frac{1}{s-1} \right) ، وتكون \left(\frac{1}{s-1} \right) هى قيمة المضاعف .$$

أى المعدل الذى يبين النسبة بين تغير الدخل الكلى النهائى ومقدار الزيادة الأولية فى الاستثمار التى سببت هذا التغير . أو هو القيمة التى تضر بها فى مقدار الزيادة الأولية فى الاستثمار للحصول على الزيادة الكلى النهائية التى تحدث فى الدخل القومى بناء على هذه الزيادة الأولية فى الاستثمار .

ولما كانت $s - ١ = \text{الميل الحدى للادخار}$ ، فإنه يمكن التعبير عن المضاعف بالصورة الآتية : $\frac{1}{s-1}$ فكان قيمة المضاعف مساوية لمقلوب الميل الحدى للادخار .

ثانياً : فى الاقتصاد مفتوح

وهنا يعتبر التصدير عنصر إضافة مثل الاستثمار أما الاستيراد فيعتبر عنصر تسرب كالادخار . ويقاس هذا التسرب بالميل الحدى للاستيراد كما يقاس التسرب الناشئ عن الادخار بالميل الحدى للادخار .

وعلى ذلك إذا كانت (س) تمثل الميل الحدى للاستهلاك وتساوى $\frac{2}{4}$ وكانت (ح) تمثل الميل الحدى للادخار وتساوى $\frac{1}{8}$ وكانت (ت) تمثل الميل الحدى للاستيراد وتساوى $\frac{1}{8}$ وإذا افترضنا أن التصدير قد زاد بمقدار ١٠٠ فتعتبر هذه الزيادة إضافة أولية ، يترتب عليها زيادة مضاعفة فى الدخل القومى بالصورة الآتية :

$$١٠٠ + ١٠٠س + ١٠٠س^٢ + ١٠٠س^٣ + ١٠٠س^٤$$

$$= ١٠٠ \left(\frac{١}{١-س} \right)$$

ولكن فلاحظ أن (١-س) في الاقتصاد المفتوح هي الميل الحدي للاذخار + الميل الحدي للاستيراد .

$$\frac{١}{ح+ت} : \text{وعلى ذلك تكون قيمة المضاعف هي}$$

أى أن المضاعف يساوى حاصل قسمة الواحد الصحيح على مجموع التسرب الذى نقيسه بالميل الحدى للاذخار والميل الحدى للاستيراد .

وفي المثال السابق حيث كان الميل الحدى للاستهلاك $\frac{٣}{٤}$ وحيث حدث تصدير اضافى بمقدار ١٠٠ وطبقا لصيغة المضاعف .

$$\left\{ \frac{١}{\frac{٣}{٤}} = \frac{١}{\frac{٣}{٤}-١} = \frac{١}{١-س} \right\}$$

فإن الدخل القومى يزيد بمقدار ٤٠٠ على أن يخصص $\frac{٣}{٤}$ هذه الزيادة الكلية للاستهلاك (٣٠٠) ويخصص الربع الأخير نصفه للاذخار والنصف الباقي للاستيراد .

وعلى ذلك نصل الى أنه عند إدخال التجارة الخارجية في حساب المضاعف

تصبح قيمته هي $\frac{١}{\frac{١}{\text{التسرب}}}$ ونقيس مجموع التسرب بالميل الحدى للاذخار والميل

الحدى للاستيراد

المضاعف والتوازن الخارجى

للوصول الى ذلك دعنا نفترض حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات اللبناى بسبب إقبال الأجانب على السلع الوطنية مما أدى الى زيادة قيمة صادرات لبنان بمقدار مليون ليرة .

فانتعاش الصادرات بسبب إقبال الأجانب عليها يؤدي الى تغييرات فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى .

فإذا كان الميل الحدى للادخار $\frac{1}{4}$ والميل الحدى للاستيراد $\frac{3}{4}$ فإن نسبة

التسرب تكون: $\frac{1}{4} + \frac{3}{4} = 1$ ، ويكون المضاعف مساويا $\frac{1}{1} = 1$ التسرب $\frac{1}{4}$

$\frac{1}{4}$. أى أن زيادة الصادرات بمقدار مليون ليرة تؤدي ، بعد مضي فترة معينة ، الى زيادة الدخل بمقدار $\frac{3}{4}$ مليون ليرة .

وبعبارة أخرى ، فإن زيادة الصادرات بمقدار مليون ليرة يؤدي الى زيادة الواردات بمقدار $\frac{3}{4}$ مليون ليرة ، وهذا يدفع البلد فى طريق التوازن .

وبلاحظ أن مقدار الزيادة فى المدخرات ومقدار الزيادة فى الواردات لابد وأن تساوى الزيادة الأصلية فى الصادرات ، ذلك أن $\frac{1}{4}$ مليون ليرة زيادة مدخرات $+$ $\frac{3}{4}$ مليون ليرة زيادة واردات $=$ مليون ليرة وهى الزيادة المبدئية التى حدثت فى الصادرات .

ومعنى ذلك أن زيادة الصادرات بمبلغ معين تؤدي الى زيادة الدخل الكلى الى ذلك المستوى الذى يجعل التسرب فى صورة مدخرات وواردات مساويا للزيادة المبدئية فى الصادرات ، ومن ثم فإن الواردات بمفردها لا يمكن أن

تزيد بمقدار الزيادة الأصلية في الصادرات وطالما أن نسبة معينة من الزيادة في الدخل (أي طالما أن الميل الحدي للادخار أكبر من الصفر) فإن الزيادة في الواردات لابد وأن تكون أقل من الزيادة الأولية في الصادرات . ولا تكون الزيادة في الواردات مساوية للزيادة الأولية في الصادرات إلا حيث يكون الميل الحدي للادخار مساوياً للصفر . ولما كان الميل الحدي للادخار في أي بلد من الصفر . فإن التغير في مستوى الدخل لا يكفي بذاته لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإنما يدفع البلد في طريق التوازن .

افترضنا فيما تقدم أن الاختلال في ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب إقبال الأجانب على السلع اللبنانية بحيث زادت صادرات لبنان مليون ليرة . ورأينا أن هذه الزيادة الأصلية في الصادرات أدت الى زيادة في مستوى الدخل وهذا أدى بدوره الى زيادة الواردات بقدر أقل من الزيادة الأولية في الصادرات وبصدق ذلك تماماً حيث ينشأ الاختلال في ميزان المدفوعات بسبب انصراف الأجانب عن السلع اللبنانية بحيث انكشت صادرات لبنان بمقدار مليون ليرة مثلاً .

إذا كان الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد على ما قدمنا . فإن نقصان الصادرات بمقدار مليون ليرة يؤدي بعد مرور فترة زمنية الى انكماش الدخل بمقدار $\frac{2}{3}$ مليون ليرة ، وهذا الانكماش في الدخل يستتبع انكماش في واردات لبنان بمقدار $\frac{3}{4}$ مليون ليرة مما يدفع البلد في طريق التوازن .

وكما أن الاختلال في ميزان المدفوعات اللبناني قد ينشأ بسبب إقبال الأجانب على الصادرات اللبنانية أو انصرافهم عنها ، فإنه ينشأ كذلك بسبب

إقبال اللبنانيين على السلع الأجنبية أو انصرافهم عنها . فلو فرضنا أن واردات لبنان بسبب شدة إقبال اللبنانيين على السلع الأجنبية ، فإن هذا يعنى زيادة صادرات البلاد الأخرى وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل في الخارج بمقدار يتوقف على الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد لدى الأجانب ويتسرب جزء من الدخل الاجنبي الى السلع والخدمات اللبنانية بحيث تزيد صادرات لبنان في هذه الحالة تبعاً لزيادة محدودة وذلك لأن التسرب في الدخل الاجنبي يوزع على بلاد كثيرة وليس على لبنان وحدها . كذلك الحال لو أن الاختلال في ميزان المدفوعات قد بدأ أصلاً بتقصصان أصلي في الواردات بسبب انصراف اللبنانيين عن السلع الاجنبية ، فان صادرات لبنان تنخفض ولكن في حدود ضيقة .

الخلاصة :

يترتب على زيادة الاستثمار والتصدير وجود قوة شرائية إضافية يترتب عليها زيادة في الدخل . في حين يترتب على الإدخار والاستيراد سحب قدر من القوة الشرائية مما يؤدي إلى عدم استمرار تزايد الدخل . وهكذا يترتب على الزيادة المبدئية في الاستثمار أو التصدير زيادات متتالية في الدخل ، إلا أنها تم - من حيث ينسب متناقصة نظراً لأن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح . ويطلق اسم المضاعف على النسبة بين الزيادة الكلية من الدخل والزيادة المبدئية التي أحدثت هذه الزيادة الكلية . ورياضياً يمكن حساب المضاعف إذ أنه يساوي حاصل قسمة الواحد الصحيح على مجموع التهرب الذي نقيسه بالميل الحدي للإدخار والميل الحدي للاستيراد . ومضاعف التجارة الخارجية بدفع ميزان مدفوعات الدولة نحو التوازن . فيترتب على زيادة صادرات دولة ما زيادة في دخلها القومي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات . وعلى العكس فإن انصراف الأجانب عن السلع الوطنية يؤدي إلى انكماش الدخل الذي يستقيم نقصاً في واردات تلك الدول مما يدفعها في طريق التوازن .

الفصل السابع

مشاكل العالم النقيديه

ومشاكل الصرف وأسس التعاون الدولى

كانت معظم دول العالم فى الفترة التالية للحرب العالمية الأخيرة من المعجز المستعمر فى موازين مدفوعاتها فليجأت إلى تسديده عن طريق السحب على أرصبتها من الذهب ومن الدولارات ومن أرصبتها من العملات الأجنبية (مصر والهند والعراق واستخدماها لأرصبتها من الاسترليني). كما لجأت بعض هذه الدول إلى الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة قروض ومعونات وإعطانات وغيرها^(١).

ويرجع المعجز فى موازين مدفوعات تلك الدول وعلى الأخص دول غرب أوروبا إلى الأمور الآتية :

١ - نقص دخل هذه الدول من أموالها المستثمرة فى الخارج ، ونقص إيراداتها من الخدمات التى تؤديها للعالم الخارجى . فالعديد من أوجه الاستثمار أغلقت أمام الأموال الأجنبية الأوربية ولم تعد للدول الآسيوية والأفريقية بحاجة إلى قدر كبير من خدمات الدول الأوربية .

٢ - نقص صادرات هذه الدول إلى العالم الخارجى وذلك لارتفاع أسعارها بدرجة أكثر من ارتفاع الأسعار فى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية -

(١) حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدأت تعاني من عجز ميزان مدفوعاتها فى الفترة الأخيرة .

من ناحية - ولنقص مقدرتها على التصدير نتيجة لتوجيه جزء كبير من مواردها الاقتصادية نحو إصلاح مدمرته الحرب من مصانع ومنشآت ومساكن ١٠٠ الخ وإلشباع حاجتها من السلع الاستهلاكية التي ظلت محرومة منها لفترة طويلة من الناحية الأخرى .

٣ - تغير معامل التبادل الدولي Terms of Trade إلى غير صالح دول غرب أوروبا (١) . فاقدر ازادات أسعار المنتجات الزراعية في هذه الفترة بنسبة

(١) يجدر أن نفرق بين معدل التبادل الإجمالي ومعدل التبادل الصافي فالأول عبارة عن كمية الصادرات أي عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة لقاء كل وحدة تصدرها والثاني عبارة عن :

تمن الوحدة من الصادرات
تمن الوحدة من الواردات أي قياس العلاقة بين صادرات ووردات بلدى إطار
نقدي فإذا كانت مصر تصدر القطن وتستورد المنسوجات وإذا فرضنا أن
تمن قنطار القطن هو عشرين جنيها وأن تمن الوحدة من المنسوجات تساوى
نصف جنيه مصرى فان معدل التبادل الدولي $= \frac{2000}{100} = 20$ أي قنطار
واحد من القطن يساوى ٢٠ وحدة من المنسوجات أي أننا بقسمة تمن الوحدة
من صادرات بلد ما على تمن الوحدة من وارداته فانما نحصل على عدد الوحدات
المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة مصدرة وفي العادة إذا
ذكر معدل التبادل الدولي دون تخصيص فانه يقصد بذلك معدل التبادل
الصافي .

فاقت نسبة زيادة أسعار المنتجات الصناعية^(١) . ولما كانت دول غرب أوروبا تتخصص في الإنتاج الصناعي وتعتمد في الحصول على نسبة كبيرة من حاجياتها من المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية على العالم الخارجى فإن ذلك أدى إلى زيادة الضغط على موازين المدفوعات لتلك الدول .

٤ - فقدت دول أوروبا بعض المميزات النسبية في المنافسة الدولية وأصبحت الولايات المتحدة تحتكر البيع في معظم الأسواق العالمية وعلى الأخص أسواق أمريكا الجنوبية ، يرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة كبيرة بينما تناقص إنتاج دول غرب أوروبا بسبب نقص مقدرتها على الإنتاج من ناحية وبسبب التحول إلى إنتاج السلع الحرة من ناحية أخرى .

ولقد بحث صندوق النقد الدولي الأحوال النقدية والاقتصادية لهذه الدول ونشر عند انعقاد المؤتمر السنوى الرابع في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقريره الذى جاء فيه :

« يرى صندوق النقد الدولي أن على الدول التى اسعمر العجز في ميزانها الحسابى أن تعمل كل ما فى وسعها لزيادة صادراتها وخصوصاً صادراتها لمنطقة الدولار عن طريق تخفيض بعض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب وقد يمكن تخفيض بعض أسعار الصادرات عن طريق تخفيض أسعار الصادرات

(١) حدث ذلك لفترة وجيزة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للحرب الكورية إلا أن معدلات التبادل سرعان ما اتجهت إلى صالح الدول المنتجة للمنتجات الصناعية .

بالنسبة للدول الأجنبية ، التخفيض اللازم لإصلاح الاختلال في الميزان الحسابي لكثير من الدول دون تغيير سعر صرفها . . إلا أن معظم الدول الأوربية والكثير من الدول الأخرى فضلت عدم تخفيض عملتها كعلاج لمقابلة العجز في الميزان الحسابي - قبل أن تقوم إنجلترا بتخفيض القيمة الخارجية للجنيه الانجليزى وذلك لأهميته في التجارة الدولية والمعاملات النقدية .

المبحث الأول

تخفيض القيمة الخارجية للعملة (١)

رأينا أن دول أوربا الغربية والعديد من الدول الأخرى عانت من ارتفاع مستويات الأسعار فيها مما أدى إلى نقص في صادراتها وبالتالي في إيراداتها من العملات الأجنبية . فلو تمكنت تلك الدول من تخفيض إنتاج السلع ، وعلى الأخص نفقات الإنتاج الخاصة بمصناعات التصدير ، فإن صادراتها وبالتالي إيراداتها من العملات الأجنبية تزيد ، وهذا يساعد في علاج مشاكل ميزان مدفوعاتها .

ويعتقد الكلاسيك أنه من الممكن الوصول إلى نفس النتيجة - أى زيادة العائدات - عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة . وذلك لأن الطلب الخارجي على السلع والخدمات له مرونة تزيد عن الوحدة . فانهخفاض القيمة

(١) ينبغي أن نفرق بين تخفيض العملة devaluation وبين انخفاض قيمتها depreciation فالانخفاض يحدث تلقائياً أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات .

المخارجية للعملة بنسبة معينة - وهذا يعنى انخفاض أثمان السلع والخدمات للدولة التي قامت بالتخفيض - يؤدي إلى زيادة في الصادرات بنسبة أكبر ، أى يؤدي إلى زيادة مطلقة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية .

إلا أن القول بأن تخفيض القيمة يعتمد أساساً على مرونة الطلب الخارجى على الصادرات فأمر تنقصه الدقة وذلك لأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية عن مرونة الطلب الخارجى .

فنجاح سياسة التخفيض يتوقف على مرونة العرض الخارجى للصادرات ومرونة العرض الداخلى لها . كذلك يتوقف على مرونة العرض الخارجى للواردات ومرونة الطلب الداخلى عليها . فلو كان الطلب الخارجى غير مرن فلن تكون هناك زيادة في الصادرات أو في قيمتها ، وإن كان الطلب الخارجى قليل المرونة فإن الصادرات تزيد ولكن قد لا تزيد قيمتها . ولو كان العرض الداخلى للصادرات عديم المرونة أى كان هناك استعجالة في زيادة الصادرات نظراً لعدم توفر عوامل الإنتاج المطلوبة مثلاً - فإن كمية الصادرات لن تتأثر ، لذلك تقل قيمة الصادرات بمقدار التخفيض . أما إذا كانت مرونة العرض كبيرة فإن الصادرات تزيد وقد تزيد حصيلة أثمانها بالعملات الأجنبية .

تزيد قيمة الواردات - بعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة - إذا كان الطلب المرن - عديم المرونة أو قليلاً . أما إذا كان الطلب المرن كبير المرونة فإن انخفاض القيمة الخارجية للعملة بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات بنسبة أكبر . وكلما كان العرض الأجنبى للواردات قليل المرونة - أى لا يمكن تعديله كلها أدى التخفيض إلى ارتفاع بنسبة أكبر في أثمان الواردات والأمر حينذاك يتوقف على مرونة الطلب المرن وكذلك على مرونة العرض

فإذا كان الطلب عديم المرونة وكان العرض المحلي هديم المرونة كذلك فإن التخفيض يؤدي إلى الأضرار بالدولة أما أن كان الطلب المحلي مرناً فإن التخفيض يعود بالفائدة الكبرى على الدولة .

لذلك يتعين دراسة هذه الأمور قبل الإقدام على تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

وللتخفيض آثار اقتصادية عديدة يتعين علينا أن نستوضح أهمها :
أولاً - ذكر الكلاسيك أن مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي تقوم بتخفيض عملتها تفوق الوحدة ، إلا أن الأبحاث التي قام بها غيرهم مثل Hinchshaw وكذلك Dr. Changو تدل على أن مرونة الطلب في العادة لا تزيد عن الوحدة^(١) .

وعلى العموم فإن الآراء مختلفة ولا يمكننا الجزم بصحة آراء الكلاسيك كما لا يمكننا الجزم بصحة ودقة الآراء المعارضة ، لذلك يتعين على كل دولة أن تدرس ظروف الطلب الخارجي قبل أن تقدم على عملية التخفيض .

(١) تدل الأبحاث التي قام بها نفر غير قليل من الاقتصاديين على أن المرونة بالنسبة للطلب الخارجي على مجموع صادرات دولة معينة تميل في الغالب إلى أن يكون أقل من الوحدة وعلى العكس من ذلك تجد بعض الاقتصاديين المحدثين مثل Habeler يعتمدون أن تلك النتيجة ليست على درجة عالية من الدقة وأن مرونة الطلب الدولي تكون في الفترة الطويلة آلية أي أنه يؤيد ما ذكره

الكلاسيك . راجع : T. C. Chang. A Statistical Note on World for Export, R. S. E. May, 1948.

وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور يحيى الملا - صفحات

١٨٣ - ١٨٥ .

ثانياً — يؤدي تخفيض القيمة الخارجية إلى الاضرار ببعض الطبقات كما يؤدي الى افادة البعض الآخر . فالتخفيض يؤثر في مستويات الأسعار وبالتالي في الدخول الحقيقية . فارتفاع أسعار الواردات ، وارتفاع أسعار الصادرات . نتيجة لما يؤديه التخفيض من زيادة فيها — يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات والاعابات ويزداد العبء الحقيقي كلما كانت مرونة الطلب لتلك الثقات على الواردات قليلة أى كلما كانت مقدرتهم على الاستغناء عن استعمال السلع المستوردة محدودة . أما حملة الأسهم وأرباب الصناعات ورجال الأعمال وعلى الأخص صناعات التصدير والمتعاملين في ميدان التجارة الخارجية فإن دخولهم تزداد بنسبة تفوق الزيادة في نفقات المعيشة .

ثالثاً — يعتقد البعض أن تخفيض القيمة الخارجية — بالرغم من أنه يؤدي الى حصول الدولة على قدر أكبر من العملات الأجنبية ، فانه كثيراً ما يؤدي الى ميل شروط التبادل الخارجي الى غير صالحها . فتتخفيض القيمة الخارجية للعملة — ان لم يكن مصحوباً بانخفاض حقيقي في نفقات الانتاج نتيجة للتحسينات الفنية أو نتيجة لكبر حجم المشروع وتمتعه بوفورات خارجية وداخلية أكبر — يعنى أن الدول تتنازل على قدر أكبر من سلعها أى مجهوداتها الانعاجية — مقابل قدر أقل من السلع الأجنبية . وتميل شروط التجارة الى غير صالح الدولة بنسبة أكبر كلما كان الطلب الخارجي على صادراتها قليل المرونة . إذ لن يؤدي التخفيض في الأثمان الناجم عن تخفيض العملة الى زيادة تذكر في الطلب .

رابعاً — تؤثر أنواع الصادرات والواردات على النتائج المترتبة على تخفيض

القيمة الخارجية للعملة فإذا كانت صادرات الدولة تتألف من سلع صناعية لا تتمتع في إنتاجها بأية صفة احتكارية فإن طلب العالم الخارجي يكون في هذه الحالة مرناً ويؤدي التخفيض في قيمة العملة الى زيادة قد تكون كبيرة في صادرات الدولة . أما اذا كان طلب العالم الخارجي غير مرن أو قليل المرونة كأن تكون صادرات الدولة مؤلفة من مواد أولية ومواد غذائية فإن التخفيض لا يؤدي الى زيادة في صادرات الدولة .

خامساً — توجد عدة عوامل اذا اتبعها الدول الأخرى فإنها تؤثر على مدى نجاح وتحقيق الأغراض من التخفيض . فقد ترى الدول التي لم تقم بالتخفيض حماية إنتاجها المحلي من منافسة منتجات الدولة التي قامت بتعديل صرفها الخارجي وذلك بتعديل تعريفها الجمركية واتباع سياسة جمائية ، أو قد تحدد الدولة كمية المستورد من الدولة التي قامت بالتخفيض ، كأن تحدد الواردات منها على أساس ما كان يستورد قبل التخفيض بل في حالات عديدة يؤدي تخفيض معدل الصرف الخارجي لعملة إحدى الدول الى التجهاء الدول الأخرى الى سياسة معاملة المثل فتخفض هي بدورها من قيم عملاتها الخارجية . هذا التنافس التخفيضي يمنع إمكانية تحسين المركز التنافسي لصادرات دولة معينة بالنسبة لباقي الأول لأن أسعار صادرات تلك الدولة مقومة بالعملات الأجنبية لم تعد رخيصة .

سادساً — كثيراً ما يؤدي التخفيض الى انتقال رؤوس الأموال بقصد الاستفادة من التخفيضات المرتقبة وتحقيق الأرباح . فإذا توقع الأفراد أن العملة ستخفض في المستقبل فإن هذا سيؤدي الى الاسراع بتحويل النقود الوطنية الى العملات الأجنبية ويؤدي في نفس الوقت الى عدم اقبال الأجانب

على تحويل عملاتهم بل كثيراً ما يؤدي إلى تردد الأجانب في الشراء من الدولة
انتظاراً لانخفاض الأسعار المترتب على تخفيض قيمة العملة .

وفي الدولة التي تقوم بالتخفيض ترتفع أسعار الواردات وهذا كثيراً ما
يؤدي إلى زيادة ما يقوم التجار بشراؤه من السلع الأجنبية ارتفاعاً لا ارتفاع
أكثر في الأسعار في المستقبل وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية .

فكان التخفيض كثيراً ما يؤدي إلى نقص العائدات — لانتظار
المستوردين الأجانب لانخفاض جديد — وكذلك يؤدي إلى زيادة الواردات
— لتوقع المستوردين المحليين لارتفاع جديد في الأسعار .

لذلك توجد حالات عديدة يؤدي التخفيض فيها إلى آثار سلبية على
ميزان المدفوعات^(١) .

(١) أدى تخفيض قيمة الدولار في عام ١٩٣٢ إلى انقاص الفائض في الميزان
التجاري للولايات المتحدة بسبب اعراض الأجانب عن شراء السلع الأمريكية
انتظاراً لهبوط جديد — فتخفيض القيمة الخارجية للعملة الأمريكية لم يشجع
القيام بعمليات شرائية ضخمة من الخارج ارتفاعاً لا انخفاض جديد في قيمة
العملة . وبالمثل أدى تخفيض الفرنك الفرنسي في عام ١٩٣٧ إلى تدهور ميزان
المدفوعات نتيجة لارتفاع أجور العمال والحركات رؤوس الأموال — المرجع
السابق ص ١٩٠ ، ١٩١ .

سابعاً — المفروض أن يؤدي التخفيض الى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الصادرات فزيادة في الإيرادات من العملات الأجنبية ، إلا أن التخفيض كثيراً ما يؤدي إلى عكس ذلك فالتخفيض يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات . وفي الجمالات التي تتألف نسبة كبيرة منها من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية ومواد الوقود المطلوبة للصناعة فإنه يؤدي الى ارتفاع في أجور العمال وكذلك في تكاليف الإنتاج . فكان التخفيض كثيراً ما يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار عموماً فلا يشجع على التوسع في الصادرات وبالتبعة لا يترتب عليه إصلاح العجز في الميزان الحسابي . ولقد أدى التخفيض في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٢ وفي فرنسا ١٩٣٧ إلى تدهور حالة ميزان المدفوعات لأن أجور العمال ارتفعت في الدولتين ارتفاعاً كبيراً نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة .

أسباب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في عام ١٩٤٩ :

نظراً لأهمية الجنيه الاسترليني في المعاملات الدولية وعلاقته وتأثيره الواضح على العديد من العملات الأخرى حتى وقت قريب . فقد رأينا دراسة الأمور والأوضاع التي أدت الى تخفيض قيمته الخارجية وبالتالي الى تخفيض القيمة الخارجية لعملات أكثر من ثلاثين دولة ، على أن تتبع ذلك بدراسة الآثار التي ترتبت على التخفيض . وتتلخص الأسباب التي أدت الى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الاسترليني فيما يلي (١) .

(١) قسم الدكتور القيسوني الأسباب التي أدت بالجملة الى تخفيض القيمة الخارجية للاسترليني الى أسباب ظهرت خلال الحرب وإلى أسباب

اولا - اسباب ظهرت خلال وبعد الحرب واهمها

١ - ازدياد الديون الخارجية على المملكة المتحدة نتيجة لتمويل عمليات الحرب فلقد قبل عدد من الدول أذونات وسندات الخزانه البريطانية سدادا للنفقات التي كانت تقوم السلطات البريطانية بانفاقها فيها (المنطقة الاسترلينية). كذلك اقترضت انجلترا مبالغ كبيرة من الدول الأخرى وقدرت الديون المستحقة عليها حتى آخر ١٩٤٥ بمقدار ٢٩٧٦ مليون جنيهه انجليزي في نهاية عام ١٩٤٩ كانت الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمجموعة من الدول في حدود أرقام ١٩٤٥ .

٢ - نقص الاستثمارات الخارجية خلال الحرب إذ اضطرت انجلترا إلى تصفية بعض تلك الاستثمارات سواء كانت مملوكة للحكومة أو لرجالها حتى تتمكن من دفع بعض التزاماتها الخارجية ، فلقد نقصت الأصول البريطانية في الخارج بمقدار ١٠٠٠ مليون جنيهه في الفترة بين ١٩٢٩ ، ١٩٤٥ .

٣ - هبطت الكفاية الانتاجية الصناعية في انجلترا بسبب قدم الآلات وعدم التمكن من استهلاكها وادخال التحسينات اللازمة . ومن الأمثلة على ذلك انخفاض الانتاجية من مناجم الفحم والمطالبة بضرورة ترشيد تلك الصناعة الهامة المستخدمة في التعدين ، كذلك كانت معظم الصناعات تعاني من سوء استعمال أدواتها وعدم القيام بصيانتها واصلاحها أدى ذلك إلى ارتفاع نفقات

== ظهرت بعد الحرب وإلى أسباب حديثة راجع مقدمة النفود والتجارة الخارجية للدكتور عبد المنعم القيسوني .

الانتاج مما أدى إلى نقص الإيرادات من العملات الأجنبية فيل شروط التبادل الخارجي إلى غير صالح بريطانيا .

٤ - استمرار التضخم في بريطانيا في الفترة التالية للحرب . فقد ارتفعت مستويات الأسعار والأجور ولم يصحبها ارتفاع مماثل في الكفاية الإنتاجية . أدى ذلك إلى نقص في الصادرات نظرا لارتفاع الأسعار في بريطانيا عن أسعار معظم الدول الأخرى . كما أدى هذا إلى تحويل عوامل الإنتاج من صناعات التصدير التي قل الطلب عليها إلى صناعات الاستهلاك المحلي .

٥ - عدم ازدياد حجم الإنتاج في بريطانيا بنسبة كبيرة لضعف وقدم جهازها الإنتاجي مما أدى إلى ارتفاع أثمان المنتجات البريطانية بالنسبة إلى المنتجات الأمريكية . حدث هذا في وقت كانت بريطانيا في حاجة إلى زيادة إنتاجها حتى تموض ما أصاب مقدراتها على الإنتاج والمنافسة من المنتجات الأجنبية .

٦ - استمرار التوسع في الائتاق على الأعمال الحرة بعد الحرب سواء في الداخل أو الخارج نتيجة للخلافات المستعكة بين الحلفاء من ناحية ودول الكتلة الشيوعية من ناحية أخرى .

٧ - تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج إما في شكل استثمارات جديدة أو لتسديد ديونها لدول مثل الهند ومصر وغيرها . فالمشروعات الاستراتيجية البريطانية في الخارج مثل إنتاج البترول والنحاس وغيرها من المعادن الهامة كانت في حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة في صورة عدد وآلات ومعدات

جديدة كما طالبت الدول الدائنة بريطانيا بتحرير أرصدها من الاسترلينى التى ظلت مجمدة لفترة طويلة .

ثانيا - أسباب جديدة - ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية - أدت الى الزيادة فى عجز ميزان الميزان الحسابى

١ - زيادة المقدرة الإنتاجية الصناعية فى الدول المتخلفة اقتصاديا وعلى الأخص فى إنتاج السلع الصناعية التى كانت تحصل عليها بريطانيا كما فى صناعة المنسوجات مما أدى إلى نقص فى الطلب على السلع البريطانية فلقد أقيمت صناعات كبيرة فى تلك الدول لإنتاج السلع الاستهلاكية والمعدات والآلات و أصبحت بريطانيا تتعرض لمنافسة شديدة فى تصريف منتجاتها وعلى الأخص من إنتاج الصناعات فى الهند واليابان وغيرها من الدول الحديثة فى الصناعة لذلك تعين على بريطانيا أن تعيد النظر فى صناعاتها وتعمل على تدعيمها وترشيدها حتى تتمكن من مقابلة الأوضاع الجديدة .

٢ - نقص طلب الولايات المتحدة على السلع البريطانية إبتداء من ١٩٤٩ نتيجة للانخفاض العام فى مستويات الدخل والأسعار بالولايات المتحدة فنقص طلب الولايات المتحدة على المطاط والكافور والبن وغيرها من السلع التى تنتجها الامبراطورية البريطانية والتى كانت تشتريها الولايات المتحدة والتى كانت تعتبر من أهم مصادر الدولارات للمملكة المتحدة ، أثر تأثيراً على رصيد العملات الحرة لدى المملكة المتحدة

٣ - نقص الطلب على السلع البريطانية بسبب الاشاعات التى راجت عن احتمال تخفيض قيمة الجنيه الانجلىزى، إذ أن الوضع فى بريطانيا كان يقتضى التخفيض مما أدى إلى تأجيل التعامل مع إنجلترا حتى تنجلي الأمور .

٤ - نقص إيرادات بريطانيا من الدولارات نتيجة لتأميم صناعة زيت
البترو في ايران ونتيجة لتعديل عقد الامتياز مع الدول الأخرى المنتجة
لزيت البترول وعلى الأخص امارات ودول خليج العرب (١).

• - كانت إنجلترا بمقتضى اتفاقية الكتلة الاسترالية تقدم لدول المنطقة
بعض ما تحتاج اليه من الدولارات .

أدت الاسباب السابقة في إنجلترا وبعض دول غرب أوروبا إلى إرتباك في
اقتصادياتها وهجز مستديم في موازين مدفوعاتها فتقدمت تلك الدول إلى
صندوق النقد الدولي مطالبة الموافقة على تخفيض القيمة الخارجية لعملائها
بالنسبة للدولار فتقدمت بريطانيا يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ مطالبة بخفض
القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزي بمقدار ٣٠.٥٪ وتبعها مباشرة عدة دول

(١) كانت صناعة البترول في ايران مملوكة لإنجلترا وكانت الحكومة
البريطانية تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركة البترول الايرانية الانجليزية ولقد
أدى التأميم إلى نقص كبير في نصيب إنجلترا وزيادة نصيب الحكومة
الايرانية كما أدى إلى اشتراك شركات البترول الدولية الأخرى كذلك نقص
نصيب إنجلترا من امتيازاتها البترولية في فنزويلا وفي العراق والكويت وقطر
وغيرها كذلك نقصت إيرادات إنجلترا من العملات الأجنبية نتيجة لتأميم
قناة السويس ولاقتشار سياسات التحرر الإقتصادي في أفريقيا وآسيا ومع
ذلك فلا يجب أن يفهم من ذلك عدم أهمية الصناعة البترولية الدولية كمصدر
للنقد الأجنبي لبريطانيا ، إذ أنها - بالرغم من التطورات الحديثة - مازالت تعد
بريطانيا بقدر كبير من النقد الأجنبي .

أخرى (استراليا - كندا - بلجيكا - الدانمرك - مصر - الهند - العراق - هولندا - النرويج - اتحاد جنوب أفريقيا - النمسا - فنلندا - اندونيسيا - ايطاليا - البرتغال - السويد - سيام .) مطالبة بتخفيض عملاتها إما بنفس النسبة أو بنسب مقاربة فوافق صندوق النقد الدولي على تخفيض العملات الأخرى على أساس الدراسات التي قام بها عن مركز عملات الدول السابقة وبعد التأكد من ضرورة التخفيض في اصلاح شؤونها الاقتصادية .

والتخفيض قد يساعد مساعدة فعالة على اصلاح الاختلال في الموازين الحسابية للدول المختلفة ويساعد في التغلب على مشكلة ندرة بعض العملات إنما يجب على الدولة التي قررت أن تقوم بإجراء الخطوات اللازمة لمكافحة التضخم وزيادة الكماية الإنتاجية في صناعاتها المختلفة . وإلا فوسمحت لمستويات الاسعار الداخلية فيها أن ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات ونتيجة لارتفاع أثمان الواردات وبالتالي نفقة المعيشة وأجور العمال ، فان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى الأضرار بالطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل الثابتة (لأنه سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وإلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة)^(١) .

ويجب على الدولة التي تقوم بالتخفيض أن توجه جزءا أكبر من السلع التي تنتجها نحو التصدير . أى توجه الاستثمارات الجديدة بقدر الإمكان نحو

(١) راجع ماسبق وذكرناه عن الآثار الاقتصادية لتخفيض القيمة الخارجية للعملة .

صناعات التصدير حتى لا تؤدي زيادة الطلب الخارجي إلى ارتفاع في أثمانها ، ويجب على الدول التي يتوافر لديها فائض من رؤوس الأموال مثل ألمانيا الاتحادية وسويسرا وكندا أن تزيد من تصدير رؤوس الأموال إلى الدول الأجنبية التي تعاني من ندرة رؤوس الأموال ، كما يتعين على الدول الدائنة أن تحافظ على دخلها الأهلي في مستوى مرتفع حتى لا يقل طلبها على السلع الأجنبية وبذلك تزيد من مشكلة العملات الأجنبية لتلك الدول . كما يجب عليها أن لا تقيم العقوبات والصعوبات من رسوم جمركية أو حصص استيراد أو تشدد في منح رخص الاستيراد ... الخ . أمام الواردات من تلك الدول حتى تتمكن تلك المجموعة من الدول من التوسع في التصدير إليها فيزداد ما تملكه من العملات الأجنبية وعلى الأخص النادرة .

دول لم تقم بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها :

حدث أن كانت درجة التضخم في بعض الدول لا تقل عن درجة التضخم في بريطانيا بل ربما كانت تفوق نسبة التضخم فيها إلا أنها لم تقبل تخفيض قيمة عملاتها . ويرجع ذلك إلى أن قدراً كبيراً من إيرادات تلك الدول من العملات الأجنبية يتألف مما تدفعه الشركات الأجنبية للحكومة والعمال المحليين أو تنفقه في شراء حاجياتها من أسواقها^(١) ، فالجزء الأكبر من إيرادات إيران بالعملات الأجنبية كان يأتي مما تدفعه شركة البترول

(١) راجع المثال الذي ذكر عن إيران في البند الخاص بحدود أسعار

الصرف .

الانجليزية للحكومة (نصيبها في الربح) وللعمال وفي شراء حاجياتها من السوق المحلي . فإذا خفضت إيران عماتها الوطنية بالنسبة إلى الاسترليني فإنها ستحصل على قدر أقل من الجنيهات الاسترلينية عما كانت تحصل عليه . فإذا فرضنا أن مبيعات شركات البترول الانجليزية الإيرانية للحكومة والعمال والتجار كانت ١٠٠ مليون جنيه استرليني في العام ، فإذا خفضت إيران قيمة عملتها من ١٢٧ ريالاً للجنيه الاسترليني إلى ١٥٠ ريالاً مثلاً لحصلت على مبلغ أقل من الجنيهات الاسترلينية (في ظل الصرف القديم تحصل إيران على ١٠٠ مليون جنيه وبعد التخفيض ستحصل فقط على حوالي ٨٥ مليون جنيه)

لذلك فضلت إيران عدم تخفيض القيمة الخارجية لعملتها وإكتفت بتنظيم أسعار الصرف بالطريقة التي سبق وناقشناها وذلك حتى تكافح التضخم . (اتبعت وسيلة تعدد أسعار الصرف حتى تتمكن من تصدير بعض منتجاتها المرتفعة الثمن وحتى لا ترتفع أسعار وارداتها الأساسية ارتفاعاً ضاراً بالاقتصاد القومي فيها) .

رفع القيمة الخارجية للعملة

قامت السلطات النقدية بحكومة ألمانيا الغربية برفع أسعار التبادل للمارك الألماني بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي ٥ ٪ اعتباراً من ٦ مارس ١٩٦١ وازدادت السلطات الألمانية أسباب رفع القيمة الخارجية للمارك الألماني بحالة الرواج القوية التي تميز بها الاقتصاد الألماني وتعذر كبحها بوسائل متعددة (رفع الحد الأدنى للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ورفع سعر الخصم) . فلقد ازداد معدل الاستئثار في عام ١٩٦٠ بمقدار ٢٠ ٪ عما كان عليه في العام

السابق وازداد النشاط في سوق الأوراق المالية وانخفضت البطالة . وجملة القول أن الاقتصاد الألماني كان ينمو بسرعة فائقة (١) . ولقد كان من نتائج الرواج في ألمانيا أن زادت صادراتها وتدفع الذهب والنقد الاجنبي عليها وزاد فائض ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة مما دعا الدول الاخرى إلى إلقاء اللوم على أساس أنها مسؤولة عن اختلال توازن المدفوعات الدولية . لذلك لجأت ألمانيا إلى رفع قيمة المارك الألماني بنسبة ضئيلة وذلك بغرض تخفيف الضغط على الدولار الأمريكي وإصلاح اختلال موازين مدفوعات بعض الدول الاخرى .

تخفيض العملة واثره على الدخل والتوظف

تؤدي زيادة الصادرات ونقص الواردات إلى زيادة في الدخل القومي وزيادة في التوظف . ذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عيصر إضافة للدخل القومي مما يؤدي إلى زيادته وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية كما سبق ورأينا . على أن زيادة الدخل القومي عادة يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للنيل الحدي للاستيراد .

هذا ما يحدث في الدول التي قامت بإجراء تخفيض في قيمة عملتها الخارجية أما البلاد الأخرى التي لم تبهر تخفيضاً فاننا نتوقع زيادة وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وإلى نقص صادراتها مما يؤدي إلى عكس ما حدث في تلك

(١) راجع المجلة الاقتصادية - البنك المركزي - المجلد الأول العدد

الأول عام ١٩٦١ ص ٩٥ - ٩٧ .

الدولة إذ يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف فيصاحب ذلك نقص في الاستيراد طبقاً للميل الحدى للاستيراد .

فكان للتخفيض في هذه الحالة أثرين متعارضين :

أولاً - أثر الثمن : فتريد صادرات البلد الذى أجرى التخفيض على أثر انخفاض قيمة عملته الخارجية . إلا أن هناك أثر الدخل في البلاد الأخرى ، إذ أنه يترتب على نقص الدخول في البلاد الأخرى نقص استيرادها من البلد الذى أجرى التخفيض فتقل صادرات البلد نتيجة انقص الدخل في هذه البلاد .

ثانياً - أثر الثمن على الاستيراد : تنقص واردات البلد الذى أجرى التخفيض نتيجة لارتفاع سعر العملة الأجنبية بسبب التخفيض ، ولكن هناك أثر الدخل في هذا البلد ، حيث من المتوقع زيادة وارداته من العالم الخارجى على أثر زيادة الدخل فيه .

وعلى ذلك يمكننا أن نعمل من هذا التحليل الى نتيجتين على جانب من الأهمية هما :

أولاً - أن تحسن وضع ميزان المدفوعات بسبب أثر الثمن يضعف منه نقص صادرات البلد الى العالم الخارجى وزيادة وارداته وذلك بسبب أثر الدخل .

ثانياً - أن أثر الدخل قد يقضى على التحسن في ميزان المدفوعات
الناسي. عن أثر الثمن بحيث أن التحسن في ميزان المدفوعات النسبي الذي
يظهر أثر التخفيض في قيمة العملة في البداية بسبب أثر الثمن لا يلبث أن
يقضى عليه نقص العائدات وزيادة الواردات بسبب أثر الدخل - ل فيعود
الاختلال من جديد للميزان .

المبحث الثانى

مستقبل التجارة الدولية

زاد معدل التجارة الدولى لكل نسمة من السكان فى القرن التاسع عشر . ويمكن الحصول على أرقام تمثل معدلات التجارة الدولية فى الدول المختلفة عن طريق جمع قيم الصادرات والواردات للدول فى سنة ما وقسمتها على عدد السكان فيمثل الناتج معدل التجارة لكل شخص فى هذه الدولة . وبمقارنة هذه الأرقام منذ أوائل القرن التاسع عشر (ويمكن ادخال بعض تعديلات على الأرقام حتى تصبح صالحة للمقارنة) نجد أن التجارة الدولية عن كل نسمة ازدادت كثيراً منذ عام ١٨٠٠ . ويرجع ذلك إلى عدة أمور لعل أهمها جميعاً الانخفاض الكبير فى نفقات النقل . فلقد تميزت تلك الفترة بانتشار السكك الحديدية والتوسع فى استعمال البخار فى السفن وفى وسائل المواصلات المختلفة . أضف إلى ذلك زيادة الانتاج الزراعى والصناعى وهجرة رؤوس الاموال والعمال من غرب أوروبا إلى الدول الحديثة نسبياً Region of Recent Settlement مثل دول الأمريكتين وأستراليا وإلى الدول القديمة مثل الهند ومصر والعراق ودول أفريقيا وآسيا الاخرى ، وإلى وفرة ورخص الانتاج وهذا أدى إلى زيادة كبيرة فى معدلات التجارة الدولية . إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً وفى الفترة التالية للحرب العالمية الاولى دخل العالم فترة جديدة فلم تزد التجارة الخارجية بنفس نسب الزيادة السابقة بالنسبة إلى نمو الانتاج . فبالرغم من استمرار الزيادة فى الانتاج بعد عام ١٩١٤ فإن معامل

التجارة الخارجية لم يزد بنفس النسبة . برجع ذلك إلى عدة أسباب منها : استمرار تمويل خطر الحرب في أفق السياسة الدولية هذا بالإضافة إلى الحروب التي وقعت فعلا مثل الحرب الصينية والحرب الأهلية الأسبانية وحرب الحبشة التي أدت إلى بعض سياسات الاكتفاء الذاتي من جديد فوجدت الدول الزراعية الفرصة سانحة لتنمية الصناعة وحمايتها بالضرائب ومنحها الإعانات كما قامت بالاشراف على التجارة الخارجية عن طريق فرض نظام الحصص وتنظيم الاستيراد وتدخلت في شؤون الانتاج برسم مشروعات انتاجية لها أهداف محددة . ومن الناحية الأخرى إن الدول الصناعية مثل بريطانيا وألمانيا بدأت تشجع قيام الزراعة بشق الوسائل عن طريق منح إعانات للمنتجين الزراعيين ورفع أثمان المنتجات الزراعية بل أصبحنا نرى الدول الصناعية تصدر بعض المنتجات الزراعية لأتباعها سياسات تجارية مشروعة أو غير مشروعة .

كذلك تعرض الاقتصاد العالمى فى الفترة بين الحربين لأكبر كساد عالمى . فلجأت الدول المختلفة إلى زيادة الضرائب الجمركية بشق أنواعها وذلك بفرض حماية المنتجين . كما تعرض العالم خلال هذه الفترة لإضطرابات نقدية عديدة أدت إلى خروج معظم الدول عن نظام الذهب بأشكاله المختلفة وأتبعته الأنظمة النقدية الموجهة كما طبقت الدول نظام مراقبة الصرف وقيدت الواردات تقييدا مباشرا عن طريق نظام الحصص . كل هذا أدى إلى انخفاض نسبي فى معدل نمو التجارة الدولية فالدول الزراعية أصبحت تحمى انتاجها الصناعى والدول الصناعية تحمى انتاجها الزراعى وكل دولة تحاول تحقيق الاكتفاء الذاتى بالطرق المختلفة .

وتوضح الأرقام التالية تجارة العالم من أواخر القرن الماضي وتطورها حتى فترة قريبة (١) .

تجارة العالم في السلع

الواردات	المصادر	المتوسط السنوي
(بليون دولار)		
٧	٦	١٨٨٠-١٨٧٦
٩٨٨	٨٧٧	١٩٠٠-١٨٩٦
١٩٠٩	١٨٧٣	١٩١٤-١٩١١
٣٤٧٣	٢١٧٦	١٩٢٩-١٩٢٦
٢٤٧٨	٢٢٧٥	١٩٣٨-١٩٣٦
٨٢٧٩	٧٧٧٨	١٩٥٥-١٩٥٣ (دول الكتلة الشيوعية)

ودون أن تعدل الأرقام الموضحة في الجدول السابق بقيمة النقود فلمس

(١) يذكر الأستاذ Yatos العديد من الصعاب المتعلقة بالوصول إلى أرقام تمثل تجارة العالم الخارجية في السلع. فهناك الصعاب الخاصة بالحدود الجغرافية وتغيرها على مر السنين وعلى الأخص في الفترات الأخيرة، والصعاب المتعلقة بالاتفاق على مفهوم معين لمصادر وواردات السلع، والصعاب المتعلقة باختلاف مواعيد بدء وانتهاء العام بالنسبة لبعض الدول وتلك المتعاقبة بتقييم =

زيادة التجارة الدولية بهيئة منسمة بما عدا فترة الثلاثينات حيث تدهورت التجارة . ويمثل الفرق بين الأرقام الخاصة بالصادرات والواردات قيمة ما تحملته السلع من نفقات في نقلها والتأمين عليها . ولا شك أن تعديل تلك الأرقام بما يجعلها صالحة للمقارنة سيغير تماماً منها ويوضح الاتجاهات الحقيقية في التجارة الخارجية .

كل هذا دعى الدول في فترة الحرب العالمية الأخيرة إلى العمل نحو تحقيق التعاون الدولي في شؤون النقد والمال فاجتمع ممثلو عدد كبير من دول العالم في مؤتمر برتن وودز ، وطالب عدد كبير من الدول إلى ضرورة العمل على نمو التبادل الدولي فعقد لذلك مؤتمر التجارة الدولية في هافانا عاصمة كوبا عن هذا الاجتماع فكرة تكوين منظمة للتجارة الدولية International Trade Organization وكان المفروض أن تصبح هذه المؤسسة تابعة لهيئة الأمم شأنها شأن المنظمات الأخرى (صندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والعمير وغيرها) إلا أن هذه الفكرة لم تتحقق . ولقد دعا المؤتمر الدول المختلفة إلى نبذ أساليب تحديد التجارة الدولية ودعمها إلى العمل على التوسع في التبادل وتهيئة الجو لسياسة حرية التجارة إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق بل تمادت وتبارت الدول في القيود على التجارة الخارجية .

= صادرات كل دولة على أساس عمله معينة ، هذا بالإضافة إلى عدم توفر أرقام الصادرات والواردات في العديد من الدول . وعلى ذلك يتعين اعتبار الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية على أنها توضح الاتجاه العام لها .

R. L. martine Yates, Forty years of Foreign Trade, p. 34-30.

وتدل القرائن المختلفة في الوقت الحالي على أن التجارة الدولية لن تميل إلى الزيادة في المستقبل لأن التطورات الحديثة في الجهاز الإنتاجي يسرت على الدول إنتاج العديد من السلع محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج . ففي القرن الماضي كانت الآلات تعتمد على الفحم في توليد القوى المحركة أما في الوقت الحالي فأصبح في مقدور الدول المتخلفة أن تحصل على القوى المحركة من زيت البترول أو من مساقط المياه وربما تستخدم في المستقبل الطاقة الذرية على نطاق واسع في الاستعمالات التجارية . وبما أن كانت الصناعات مركزة في مناطق الفحم أصبحت توجد في عدد كبير من الدول المختلفة التي بها زيت جزل أو قوى محركة أو التي تستطيع الحصول على تلك المنتجات من الدول القريبة (زيت البترول يسهل نقله عن الفحم ، يمكن أن نكرر القول بعدد صناعة المطاط الطبيعي قديماً فأصبحت تعتمد على مواد كيميائية أخرى) . فلم يعد هنالك مواطن تقليدية للصناعة بل أصبح في الإمكان قيام العديد من الصناعات في أي مكان .

أدت التطورات والتحسينات التي أدخلت على وسائل النقل البري والبحري في القرن الماضي إلى الزيادة في معدل التجارة الدولية . أما في القرن الحالي فأن التحسينات تكاد تكون قاصرة على وسائل النقل الجوي . وإلى الآن نجد أن معظم التقلبات بطريق الجو تنحصر في السلع الثمينة والمستحضرات الطبية والذهب وبعض السلع المعرضة للتلف كاللحوم الطازجة والزهور وغيرها أي أن النقل الجوي لم يؤد حتى الوقت الحالي إلى زيادة

ملموسة في معدل التبادل الدولي كذلك نلاحظ أن من الأسباب الهامة في معدل التبادل الدولي في القرن التاسع عشر زيادة طلب أوروبا على المنتجات الزراعية . وفي الوقت الحالى نظراً لأن معدل النمو في سكان أوروبا يميل إلى التناقص (نسبة الزيادة في السكان في دول أوروبا تميل إلى التناقص) فإن طلب أوروبا على المنتجات الزراعية ينتظر أن يميل إلى التناقص ، ومن المتوقع أن يقل التبادل فيها نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة لأن هذا يؤدي إلى نقص في طلب تلك الدول على بعض المنتجات الزراعية ولو أنه لن يؤدي إلى نقص في معدل التجارة للدول النامية حيث سيزداد طلب تلك الدول على السلع الرأسمالية مثل العدد والآلات والصلب والحديد والساع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والبارادات وأجهزة التكييف والتسجيل والتصوير وغيرها والتي أصبح استهلاكها معبراً عن التقدم الحضارى .

الخلاصة

عانت معظم دول العالم ، وعلى الاخص دول غرب أوروبا ، في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية من العجز الدائم في موازين مدفوعاتها ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها ارتفاع مستويات أسعارها مما أدى إلى نقص صادراتها ومنها نقص إيراداتها من استثماراتها وخدماتها للعالم الخارجى وكذلك لميل معدل التبادل الدولي إلى غير صالحها ولمنافسة المنتجات الأمريكية التي غزت العديد من الأسواق التقليدية لدول غرب أوروبا ولقد استجابت تلك الدول إلى مشورة صندوق النقد الدولي الذي نصحتها بضرورة تخفيض القيمة الخارجية لعملتها . إلا أن معظم الدول الأوروبية والعديد

من الدول الأخرى رأيت عدم تخفيض عملتها قبل أن تقوم المملكة المتحدة بتخفيض القيمة الخارجية للاستيرليني وذلك لأهميته في المعاملات النقدية الدولية . وقد واجهت بريطانيا أسباباً عديدة دعتها إلى ضرورة تخفيض عملتها الخارجية ، منها نقص إيراداتها من استثماراتها الخارجية وهبوط الكفاية الانتاجية الصناعية ومنها زيادة التزاماتها قبل العالم الخارجي لأعباء الحرب ، ومنها ارتفاع أسعارها وعدم زيادة حجم انتاجها والاستمرار في الاتفاق على الأعمال العسكرية ، ومن ناحية ثانية فإن طلب الولايات المتحدة الأمريكية نقص على السلع والخدمات البريطانية وكذلك نقص طلب الدول النامية اقتصادياً نتيجة لزيادة قدرتها الانتاجية وسياساتها التجارية الحامية وكذلك سياساتها الاستقلالية .

لذلك قامت إنجلترا وبعض دول غرب أوروبا والعديد من الدول التابعة الأخرى في سبتمبر ١٩٤٩ بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها . والمفروض أن يترتب على التخفيض زيادة في طلب الدول الأجنبية على سلع وخدمات الدولة التي قامت بالتخفيض وكذلك نقص في طلبها على السلع والخدمات الأجنبية إلا أنه يتعين على تلك الدول أن تقوم بإجراء الخطوات اللازمة لمكافحة التضخم ، وأن تعمل على زيادة الكفاية الانتاجية في صناعاتها ، كما يتعين على تلك الدول أن توجه جزء أكبر من انتاجها نحو التصدير .

ويترتب على تخفيض العملة زيادة في حصيلة الصادرات وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة في التوظيف . إلا أن زيادة الدخل القومي يصاحبها زيادة

في الاتفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا
للميل الحدى للاستيراد. وعموما يمكن القول أن تحسن وضع ميزان المدفوعات
بسبب أثر الثمن يضعف منه نقص صادرات البلد إلى العالم الخارجى وزيادة
وارداته بسبب أثر الدخل . فالتحسن النسبى فى ميزان المدفوعات الناجم عن
تخفيض القيمة الخارجية بسبب أثر الثمن لا يلبث أن يقضى عليه نقص الصادرات
وزيادة الواردات بسبب أثر الدخل فيعود الاختلال من جديد الى ميزان
المدفوعات ..

الفصل الثامن

التعاون الاقتصادي الدولي

مقدمة

عانت ديل العالم في الفترة بين الحربين العالميتين الاخيرتين من مشاكل عديدة أدت إلى استحالة قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية. فكانت هناك المشاكل النقدية والمالية وعلى رأسها مشاكل الصرف الخارجي ومعالجة بعض الدول في تقييد وارداتها وهي في نفس الوقت تعمل بكافة امكانياتها على تشجيع صادراتها هذا بالإضافة إلى مشاكل الصرف الخارجي والمشاكل الخاصة بانتقال رؤوس الاموال ومشاكل التنمية الاقتصادية وهكذا اذلك اتفق عدد كبير من الدول على ضرورة العمل على توفير الاستقرار النقدي والاقتصادي. فاجتمع ممثلو ٤٤ دولة من ديل العالم في يوليو ١٩٤٤ في مؤتمر « بريتون وودز Bretten Woods » بالولايات المتحدة الامريكية واستقر الرأي على إنشاء منظمتين الأولى « صندوق النقد الدولي International Monetary Fund » حيث يتخصص الصندوق في المسائل النقدية الدولية ويعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي. والثانية « البنك الدولي للإنشاء والتعمير ». ويعمل البنك على إعادة بناء البلاد

التي خربتها الحرب وتقديم القروض للدول المتخلفة اقتصادياً^(١) .

المبحث الأول

صندوق النقد الدولي

اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في أول يوليو عام ١٩٤٤ في برتن وودز بالولايات المتحدة كما سبق ورأينا ، وناقش المجتمعون مشروعين ، الأول انجليزي وعرف باسم مشروع كينز والثاني أمريكي وعرف باسم مشروع هوابت^(٢) . ولقد وافق المجتمعون في ٢٢ يوليو من نفس العام على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

وفي أواخر عام ١٩٥١ اكتسبت الاتفاقيةان قوتها القانوني وبدأ الصندوق

(١) في مؤتمر برتن وودز تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية والفرض من المؤسسة الأولى تحرير المبادلات من القيود النقدية ويعطى للصندوق في الامور العالمية أما منظمة التجارة الدولية لتعطي مهنها في وضع واقتراح السياسات التجارية المؤدية إلى حرية التجارة الدولية — التي اجتمعت في هافانا عاصمة كوبا في عام ١٩٤٧/١٩٤٨ والتي وضعت ميثاق هافانا والتي لم يكتب لها النجاح ، ولقد اتفقت مجموعة من الدول ووقعت الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية في ١٩٤٧ والمعروفة باسم Gatt والتي بمقتضاها اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية بينها . أنظر الدكتور محمد زكي شافعي — المرجع السابق الذكر ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

(٢) أنظر الدكتور محمد زكي شافعي — المرجع السابق الذكر ص ٢٨٠ — ٢٩٨ لنههم مشروع كينز .

في مزاوله نشاطه إبتداء من مارس عام ١٩٤٧ . والغرض الأساسي من الصندوق هو إنشاء نظام تقدي دولي يتميز بالثبات وفي نفس الوقت بالمرونة فالنظام الذهبي الدولي الذي كان سائدا حتى الحرب العالمية الأولى والذي مادت إليه دول العالم في الفترة السابقة للكساد العالمي ، في ظله تكون أسعار الصرف ثابتة مما يؤدي إلى استقرار في التبادل وحرية في التحويل إلا أنه نظام جامد .

فالدولة التي يصعب ميزانها الحسابي بعجز — في ظل نظام الذهب — عليها أن تتبع سياسات انكماشية تؤدي الى احداث البطالة والكساد ، والدول التي اتبعت نظام الذهب في الفترة الأخيرة رأيت ضرورة اتباع سياسات تجارية ووضعت قيودا عديدة على حرية التجارة حتى تحافظ على سلامة نقدها وعلى توازن ميزانها مما حال دون فاعلية النظام الذهبي^(١).

وتتلخص أغراض صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي وفي تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول ، وفي التخلص من أساليب الرقابة والتحديد الصرفي التي تعوق التبادل الخارجي وفي تقديم للقروض للدول لمساعدتها في التغلب على مشاكل الدفع الخارجي^(٢).

وهي كما ذكرها — الدكتور محمد زكي شافعي — تلخص فيما يلي^(٣).

(١) راجع دروس في الاقتصاد الدولي للدكتور عبد المنعم البيه ص

١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) أنظر الدكتور يحيى الملا — المرجع السابق ذكره ص ٢٩٩ - ٣٠٠

(٣) أنظر الدكتور محمد زكي شافعي — المرجع السابق الاشارة اليه ص

٢٠٧ - ٢٠٨ نقلا عن المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي .

١ — تشجيع التعاون التام بين الدول عن طريق إيجاد مؤسسة دولية تسعى دائماً إلى حل المشاكل الدولية .

٢ — العمل على النمو المتوازن في التبادل وما يؤديه من زيادة في الدخل والتشغيل .

٣ — العمل على تحقيق الثبات في أسعار الصرف وتجنب سياسات تخفيض أسعار الصرف .

٤ — العمل على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء .

٥ — جعل موارد الصندوق في متناول الأعضاء لمساعدتها في التغلب على المصاعب التي تلابها في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان مدفوعاتها ولتتمكن بشروط معينة وبمقضى ضمانات كافية .

٦ — العمل على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء .

فكان صندوق النقد الدولي يسعى إلى تحقيق الاستقرار الدولي عن طريق تثبيت أسعار الصرف وتسهيل عملية التحويل وتسييد العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة تعمل متعاونة مع الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف .

ويتألف الصندوق من مجلس المحافظين — وهو بمثابة الجمعية العمومية —

الذي يتكون من محافظ ونائب يعينهما كل عضو ويقوم برسم السياسة العامة للصندوق على أن يترك تنفيذها لهيئة أخرى^(٢).

أما مجلس الإدارة — أو مجلس المديرين — فهو الإدارة التنفيذية للصندوق ويتكون من ستة عشر عضواً (خمس يمثلون الدول الكبرى — عضوان عن دول أمريكا اللاتينية وتسعة عن الدول الأخرى). ويتكون رأس مال الصندوق من الحصص التي اكتسبت بها الدول الأعضاء والتي قامت هيئة الصندوق بتعديدها^(٢) ويقوم العضو بدفع جزء من حصته بالذهب والجزء الباقي بعملة الأهمية. فيجب أن يقدم كل عضو ما يساوي ٢٥٪ من حصته أو ١٠٪ مما يمتلك رسمياً من ذهب ومن الدولارات الأمريكية وللعضو الحق في اختيار أى المبلغين. ويقدم الباقي بعملة في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي أو في شكل أذونات خزينة لا تغل فائدة — وتعتبر الحصص على درجة بالغة من الأهمية من ناحيتين :

أ — فالحصص تحدد أصوات الدولة في الصندوق فقد اتفق على أن

(١) ذكرنا أن لكل دولة الحق في تعيين محافظ ونائب ومنهم يتكون مجلس المحافظين فكان عدد المحافظين يكون على قدر دول الأعضاء — وفي العادة يجتمع مجلس المحافظين مرة سنوياً وينظر في السياسة العليا وفي قبول الأعضاء الجدد في إعادة النظر في الحصص وغيرها من الأمور الهامة .

(٢) بلغ رأس مال الصندوق في عام ١٩٥٦ طبقاً لتقريره السنوي حوالي ٨٧٠٠ مليون دولار — منها ١٨١١ مليوناً أرصدة ذهبية — ١٧٨٧ مليوناً بدولارات الأمريكية والباقي بالعملات الأهمية — أنظر :

International Monetary Fund, Annual Report, 1956

يكون لكل عضو ٢٥٠ صوتاً بالإضافة الى صوت واحد عن كل ١٠٠.٠٠٠ دولار وعلى ذلك تمتعت الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى بأكثر من ٥٥٪ من جملة الأصوات كما يتضح من البيان التالي :

حصص وأصوات الدول الخمس الكبرى

الدولة	الحصة في الصندوق	النسبة المئوية	عدد
(بملايين الدولارات)	في رأس المال الاصوات		
الولايات المتحدة الامريكية	٢٧٥٠	٢٧ر٢	٢٧٧٥٠
المملكة المتحدة	١٣٠٠	١٢ر٩٩	١٣٢٥٠
الصين (الوطنية)	٥٥٠	٥ر٩٣	٥٧٥٠
فرنسا	٥٢٥	٥ر٣٩	٥٥٠٠
الهند	٤٠٠	٤ر١٧	٤٢٥٠

ولذلك فإن هذه الدول كانت عند قيام الصندوق تملك الأغلبية في الأصوات وتستطيع أن توجه الصندوق للسياسة التي تراها .

ب — كذلك على أساس الحصة تحدد المساعدات التي تحصل عليها الدول الأعضاء من الصندوق . فإذا احتاجت دولة إلى دولارات لاصلاح جهاز في ميزان مدفوعاتها وأقر الصندوق حاجة الدولة إلى تلك الدولارات فإن الدولة لا تستطيع أن تحصل على أكثر من ٢٥٪ من حصتها في الصندوق في عام واحد ومقابل حصولها على تلك الدولارات يتعين عليها أن ترفع تحت تصرف الصندوق ما يوازي هذا القرض بعملتها الوطنية ولا تستطيع الدولة التمتع

بهذا الحق إلا لفترة خمس سنوات . ولتوضيح عملية الإقراض نورد
المثال التالي :

كانت حصة الباكستان في صندوق النقد الدولي ١٠٠ مليـون دولار .
والمقروض أن تكون دفعت منها ٢٥ مليوناً - بالذهب أو الدولارات
الأمريكية والباقي وقدره ٧٥ مليوناً قامت بدفعه بعملتها الأهلية : فإذا
احتاجت الباكستان إلى قرض لإصلاح خلل في ميزان مدفوعاتـها ، وأن
الصندوق أقر مساعدتها ، وإذا فرضنا أن هذا الخلل أستمـر لعدة أعوام فإن
الباكستان تستطيع أن تحصل على المساعدات التالية :

في العام الأول والثاني تحصل سنوياً على ٢٥ مليون دولار أمريكي
على أن تضع تحت تصرف الصندوق سنوياً ما يقابل ٢٥ مليون دولار
بالروبيات .

في العام الثالث والرابع تحصل سنوياً على ٢٥ مليون دولار أمريكي
على أن تضع تحت تصرف الصندوق سنوياً ما يقابل ٢٥ مليون دولار
بالروبيات .

في العام الخامس تحصل على ٢٥ مليون دولار أمريكي على أن تضع
تحت تصرف الصندوق ما يقابل ٢٥ مليون دولار بالروبيات .

وبذلك يكون تحت تصرف الصندوق ٢٠٠ مليون دولار بالروبيات
الباكستانية مقابل شرائها لمبلغ ١٢٥ مليون دولار . أي أن الأموال المتراكمة
لدى الصندوق يجب ألا تزيد عن ٢٠٠ ٪ من حصة العضو . أما عن المساعدات
إلى الدولة فيجب ألا تزيد عن حصة الدولة زائداً ٢٥ ٪ التي دفعت بالذهب
أو بالدولارات الأمريكية .

اسعار الصرف في ظل نظام الصندوق

يلتزم الأعضاء باخطار الصندوق بقيمة الأساسية لعملاتها على أنه يجب موافقة الصندوق على تلك القيمة المختاره وإلا حرمت الدولة من مساعدته . ويسمح للصندوق بتغيير قيمة عملته في حدود ١٠ ٪ من القيمة الأساسية دون حاجة إلى موافقة الصندوق . وإذا أراد العضو أن يعدل قيمة عملته مرة أخرى فيتعين الحصول على موافقة الصندوق . وتوافر المرونة في أسعار الصرف من طريقين : الأول بتقديم المساعدات للدولة حتى تواجه المشـاكل في ميزان مدفوعاتها ^(١) ، الثاني بالسماح للدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها بالدرجة التي تؤدي إلى إصلاح شئونها الإقتصادية الدولية . ويعترض البعض على الصندوق ذاكرين أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة - خلاف التخفيض الأول وفي حدود ١٠ ٪ من القيمة الأساسية - يتعين أن يكون بموافقة الصندوق . ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بأغلبية ملحوظة فإن التخفيض في الحقيقة لن يتم دون موافقتها ^(٢) . كذلك يتقصد البعض الصندوق من ناحية أنه يعمل

(١) والصندوق يتوقف عن مساعدة الدولة - أي عن تقديم القروض - إذا تبين أن الدولة لا تحسن استخدام تلك المساعدات - كأن تنفق الدولارات في شراء السلع الاستهلاكية أو السلع الترفيهية الأجنبية أو في المبالغة في الانفاق على التسليح وهكذا - أما إذا لم تؤدي المساعدات إلى اصلاح ميزان مدفوعاتها فيتعين على الصندوق أن يقوم بدراسة واسعة عن إقتصاديات الدولة وكثيراً ما ينصح بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها - أنظر الدكتور عبد المتعم اليه المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٣٩ .

(٢) أنظر الدكتور محمد زكي شافعي - المرجع السابق ذكره ص ٢١١ .

على ثبات أسعار الصرف دون أن يكون له سلطة في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء التي تهدف إلى تحقيق مستوى عال من التوظيف والدخل التي ترمي إلى تنمية عوامل الإنتاج للدول الأعضاء .

وإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها - بموافقة الصندوق - فإنه يتعين عليها أن تعيد قيمة ذهبها أو دولاراتها التي ساهمت بها في الصندوق إلى ما كانت عليه أي يتعين عليها أن تقدم للصندوق أو تضع تحت تصرفه قدر أكبر من عملتها الوطنية .

الصندوق وقيود الصرف

من أهداف الصندوق الرئيسية القضاء على قيود الصرف وتسهيل عمليات التحويل مما يؤدي إلى نمو النبادل الدولي إلا أن الاتفاقية رأت الإبقاء على بعض قيود الصرف خلال فترة الانتقال التي حددتها بخمس سنوات فإذا انقضت تلك الفترة فيجب على الصندوق أن يتباحث سنوياً مع الدول التي تحول دون اتباع سياسة حرية الصرف . فإذا أصررت الدولة على الإبقاء على تلك القيود جاز للصندوق أن يطلب من تلك الدولة الانسحاب من الاتفاقية . ومع ذلك ظلت معظم الدول المضممة إلى الاتفاقية تتبع قيود الصرف لفترة طويلة وما زالت العديد من العملات غير قابلة للتحويل ومع ذلك لم يطلب من أي عضو الانسحاب من الاتفاقية . يرجع ذلك إلى أن الصندوق لم يتمكن من مساعدة الدول على علاج ميزان مدفوعاتها ولذلك لم يشأ أن يتورط في الطلب من بعضها على الانسحاب .

كذلك رأت الاتفاقية الإبقاء على قيود الصرف في حالة نقص رصيده الصندوق من بعض العملات ، في هذه الحالة يحق للدول الأعضاء فرض

قيود الصرف على تلك العملة لأن مصادر الصندوق منها أصبحت قليلة ولم يعد بقادر عن تزويد الأعضاء بحاجتهم منها .

فالأصل اذن أن الدول الاعضاء يجب أن تمتنع عن فرض قيود الصرف ومع ذلك فإن الصندوق رأى الابقاء عليها خلال فترة الانتقال التي حدثت بخمس سنوات إلا أنها في حقيقة أكثر من ذلك . كما رأى الابقاء عليها في حالات العملات النادرة وعلى رأسها الدولار .

نقد صندوق النقد الدولي

من المآثر التي يتعين أن نذكرها عن الصندوق هو أنه يعتبر بداية طبيعية للتعاون في الشؤون النقدية الدولية . وأن في وجوده حل ودراسة للعديد من المشكلات النقدية التي تواجه العلم في فترة عصبيه . وكذلك فإن الصندوق تمكن من تقديم العديد من المساعدات للدول الاعضاء لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات المؤقتة أو الموسمية . إلا أن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى صندوق النقد الدولي نلخصها فيما يلي :

١ - لا يقدم الصندوق المساعدات للدول الاعضاء إلا لعلاج العجز المؤقت أو العجز الموسمي في الميزان الحسابي : فالصندوق لا يقدم المساعدات لمواجهة اختلال أساسي في الميزان أو لاغراض الانهش والتعمير التي كانت ضرورية في أول عهده (١) . وكذلك لا يجوز استعمال موارد الصندوق لمواجهة الحركات الواسعة النطاق لرؤوس الاموال (٢) .

(١) يرى الصندوق أن علاج الاختلال الاساسي في الميزان يكون عن طريق تخفيض قيمة العملة .

(٢) يرى الصندوق أن علاج حركات رؤوس الاموال الواسعة يكون عن طريق الرقابة على الصرف .

فكان الصندوق لا يقدم المساعدات إلا في حالة واحدة - وهي العجز المؤقت في الميزان .

٢ - لا يجوز للعضو أن يستخدم موارد الصندوق إلا لفترة قصيرة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . ومع ذلك فإن الصندوق لا يجبر الأعضاء على سداد قروضهم إلا إذا زادت احتياجاتهم من الذهب والعملات الأجنبية عن حد معين . وكلما طالت فترة القروض كلما زادت الفائدة إلى أن تصل إلى ٣ ٪ ، هـندئذ يجب على الصندوق أن يتشاور مع العضو في ضرورة سداد القروض - فإذا لم يقم بالسداد فإن البنك يقطع عنه المساعدات في المستقبل .

٣ - تعتبر موارد الصندوق قليلة وغير كافية بأي حال من الأحوال لمقابلة احتياجات الأعضاء - لذلك فإن مساعدات الصندوق أقتصرت على مواجهة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات كما سبق ورأينا . فوارد الصندوق طفيف وغير كافية لمساعدة الدول في مواجهة الانكماش فهي لا تتجاوز ٢٥ ٪ من القيمة الكلية - للواردات السنوية للدول الأعضاء (١) . لذلك كان من الطبيعي أن يحدد الصندوق قروضه للأعضاء - فاشترط أن لا يزيد ما يشتره العضو سنوياً من عملات الدولة الأخرى عن ٢٥ ٪ من حصته ، كما اشترط أن لا يزيد الموجود من عملة الدولة لدى الصندوق عن ٢٠٠ ٪ من حصته (٢) . من هذا يعين أن موارد الصندوق غير كافية لتحقيق الاستقرار التقدي المنشود والعمل على نمو التبادل الدولي ، مما أدى إلى أن مساعدات الصندوق

(١) يذكر الدكتور محمد زكي شافعي أن الدول الأعضاء ليست فيها من الارصدة الدولية السائلة ما يكفي لتغطية العجز في مساويزين المدفوعات هذا بالإضافة إلى بندرة تلك العملات لدى الصندوق المرجع السابق ذكره ص ٢٢١ .

(٢) أنظر المثال السابق توضيحه من الباكستان .

أصبحت قاصرة على نواح معينة وبمقادير محددة وعلى أن تكون لفترات قصيرة .
٤ - يعترض البعض على طريقة التصويت في الصندوق ، إذ أنها تعطي سلطة كبيرة لقلة من الدول كما سبق بيانه ، حقيقة أن تلك الدول تساهم بحجز من أموال البنك إلا أن التعاون الدولي قد يكون أكثر نفعاً ، وأسرع في الوصول إلى النتائج المنشودة لو أن الديمقراطية في التصويت لا تقوم أساساً على مدى أهمية العضو في أموال الصندوق .

٥ - أباح الصندوق للدول فرض القيود على المعاملات الجارية في حالتين : الأولى في فترة الانتقال التي لم يحدد طولها وإنما اشترط استشارة الأعضاء له إذا أقيمت على قيود الصرف حتى ١٩٥٢ . إلا أن الملاحظ أن معظم الدول كانت مبقية على تلك القيود حتى هذا العام وبعده (١) . وذلك لأن السياسات الاقتصادية الأهلية للدول الأعضاء لم تكن السياسات السليمة والمناسبة ولم يكن في مقدرة الصندوق أن يتدخل في تلك السياسات ، لذلك سمح بالإبقاء على الصرف خوفاً من مطالبة الأعضاء له بالمزيد من المساعدات لو أنه تمسك بضرورة وقف العمل بقيود الصرف . وحتى الوقت الحالي مازالت معظم الدول الأعضاء تفرض القيود الشديدة على الصرف ، لفترة الانتقال التي كان مقرراً لها خمس سنوات تعدت العشر سنوات وليس هناك بريق أمل لنهايتها .

كذلك يسمح الصندوق للدول الأعضاء - بإبقاء الرقابة على الصرف على العملات التي يعان الصندوق أنها أصبحت نادرة إلا أن فرض الرقابة كثيراً ما يؤدي إلى علاج مشكلة العملات النادرة ولذلك كان يتعين على الصندوق

(١) كانت ٤٣ دولة من ٤٨ دولة في عام ١٩٥٢ مازالت تحتفظ بالقيود على الصرف أنظر الدكتور عبد المنعم اليه المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٥١ .

أن يلزم الدولة صاحبة العملة النادرة بإفراض الصندوق ما يلزم من عملتها مقابل حاجات الاعضاء .

٦ - المفروض أن رصيد صندوق النقد الدولي يتألف من عملات جميع الدول المتضمنة إليه إلا أن الملاحظة أن معظم تلك العملات لا يستعمل ، وأن قلة منها مستعمل في المستويات الدولية ، لذلك فإن الصندوق بينا يواجه بهجز كبير في بعض العملات فإنه يتوفر لديه أرصدة ضخمة من بعض العملات الأخرى لمعظم دول العالم الاعضاء تطالب الصندوق بمساعدات في صورة دولارات مقابل لدفع بعملاتها على أن تستخدم الدولارات خرج الصندوق بينها تقوم الولايات المتحدة بدفع مطلوباتها الدولية عن طريق شراء عملات أجنبية الأمر الذي يؤدي إلى تعرض رصيد الدولارات لدى الصندوق - وهو محدود - إلى القفضان المستمر فالدول المدينة للولايات المتحدة قد تطلب مساعدة الصندوق لإصلاح موازينها مع الولايات المتحدة ، وهذه العملية تؤدي إلى نقص أرصدة الصندوق من العملات الأخرى - وعلى العكس من ذلك إذا كانت الولايات المتحدة مدينة إلى الدول الأخرى فإنها لا تقوم بشراء عملات الدولة الدائنة من الصندوق بل تدفع مباشرة بالدولار ، لذلك فإن أرصدة الدولار لدى الصندوق تميل إلى التناقص دائما .

٧ - رأى الصندوق أن تحتفظ الدول الاعضاء بمعدلات الصرف السائدة - دون مراعاة ملائمة هذه المعدلات لتحقيق التوازن في موازين المدفوعات ولا شك أن الاحتفاظ بمعدلات الصرف السائدة أدى إلى قيام العديد من المشاكل لكثرة من الدول الاعضاء . وطالما أن موارد الصندوق محدودة فإنه لم يستطيع أن يساعدها إلا في أضيق الحدود ، لذلك نراه يسمح باتباع بعض القيود التي يحدد من التبادل الدولي .

الأن المدافعين عن الصندوق بذكروا أن الوضع - مع كان يقتضي

الاحتفاظ بمعدلات الصرف مسائدة بالرغم من أن القيم الخارجية لكثير من العملات لم تكن متمشية مع مستويات الاجور والاسعار الداخلية ويرجع ذلك الى: ١- خشيت الدول تخفيض قيم عملاتها في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لان التخفيض سيؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات فارتفاع في الاجور والدخل فزيادة في التعرض الى التضخم فالدول تخشى من أن يؤدي التخفيض الى الاخلال بمحالة التوازن الداخلية ويحدث ارتفاع في الاجور وبالتالي في نفقة المعيشة وهكذا يؤدي التخفيض الى الدخول في دوامة جديدة هذا بالإضافة الى أن التخفيض كثير ا ما يؤدي الى خلق العوامل الفسادية المؤدية الى انتشار التضخم . كذلك فان التخفيض أو احتمال اجرائه - يزيد من رغبة الافراد في الاتفاق للتخلص من العملة قبل أن تنخفض قدرتها الشرائية وهذا بدوره يؤدي ارتفاع في الاسعار واختلال في ميزان المدفوعات . ب - كذلك خشي العديد من الدول أن يؤدي التخفيض الى نقص ايراداتها من العملات الاجنبية ، الى حد جعل بعضها يميل الى رفع سعر عملاتها بالنسبة الى الدولار والسترليني للمعصول على أقصى حد ممكن من هذه العملات . خشيت الدول - وهي في غالبيتها في حالة الاقتراض من الخارج - من أن يؤدي التخفيض الى زيادة في العبء الملقى عليها عند القيام بتسديد الفوائد ثم أصل الدين لذلك رأت الابقاء على معدلات مصرف القائمة .

عرض وتقييم لنظام بريتون وودز

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قيام نظام بريتون وودز - على حد ما سبق ورأينا - وحوث تلك الفترة الاسباب التي أدت الى فشله والتي انتهت أخيرا الى انهياره .

ولعل من المفيد أن نعرض لاهم التجارب التي صادفها هذا النظام ، وما اتخذ قبله من اجراءات .

فلقد قامت مجموعة من الدول (المملكة المتحدة - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - بلجيكا - هولندا - لوكسمبرج - النمسا - الدانمرك - فنلندا - ايرلندا - النرويج - السويد ، البرتغال) في نهاية عام ١٩٥٨ ، بتحرير التحويلات الجارية بالنسبة لغير المقيمين من القيود ، بمعنى أنها أطلقت حرية التحويل لغير المقيمين بالنسبة للمعاملات الجارية . وقد ترتب على ذلك أن أصبح قادراً هاما من تجارة العالم يتم تحويله عن طريق عملات قابلة للتحويل . ولقد استتبع ذلك أن اتبع العديد من الدول نفس الإجراء ، إذ بلغ عددها حوالي ثلثي الأعضاء طبعاً لتقرير الصندوق في عام ١٩٦١ . ولا يعنى هذا أن حرية التحويل التي ينشدها الصندوق قد تحققت ، إذ أن المعاملات الخاصة بالمقيمين ظلت خاضعة لما تراه السلطات المحلية من ترتيبات ، ثم كان أن أعلنت مجموعة من الدول في فبراير ١٩٦١ التخلي عن أحكام فترة الانتقال . كانت هذه الدول هي المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ، ايرلندا ، إيطاليا ، السويد ، بيلو . ثم زاد العدد حتى بلغ ثلاثة وثلاثين دولة في عام ١٩٦٦ .

وقد شغل الفكر الاقتصادي والمنظمات الدولية موضوع مدى كفاية الأرصدة الدولية السائلة ، لتأمين دول العالم المختلفة في مواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات . ويرى الكثيرون أن جملة الأرصدة من الأصول الدولية السائلة غير كافية لتأمين انتظام دوران النظام المبدى الدولي كما يهدف الصندوق لإقراره . كما أنه يتمين أن تزيد تلك الأرصدة بالمقدار الذي يتمشى مع اطراد نمو الإنتاج والتجارة في العلم . وتوجد ثلاث مصادر أساسية لزيادة احتياطيات العالم من الأصول الدولية السائلة هي : الذهب ، والعملات

الارتكازية وعلى الأخص الدولار ، والموارد المتاحة لمندوب النقد الدولي لتزويد أعضائه بالقروض (١) .

ففيما يتعلق بالذهب فهناك إجماع على أنه لن يلعب دوراً هاماً ضمن الأرصدة الدولية السائلة حتى في حالة زيادة أسعاره . وأما أرصدة العملات الارتكازية ، فقد رأينا الوضع المتدهور الذي بلغه الاسترليني ، أما الدولار الأمريكي فلقد أصابته عدة أزمات أدت إلى ضعف مركزه الدولي .

التطورات التي لحقت بالدولار الأمريكي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأربعينات (الفترة بعد الحرب العالمية الثانية) وحتى ١٩٥٦ تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وكان الدولار يعتبر من العملات الصعبة . وكان من حق الدول التي تملك دولارات أمريكية أن تحولها إلى ذهب على أساس السعر الرسمي (٣٥ دولار للأوقية) — ثم بدأت الصورة في التغير عندما بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يعاني من العجز ابتداء من عام ١٩٥٧ (وحتى الوقت الحاضر باستثناء فترات قصيرة لا تتجاوز العامين) ، ودأبت الولايات المتحدة الأمريكية على سد العجز عن طريق زيادة الأرصدة بالدولار الأمريكي في احتياطيها الدولي الدائنة .

ولتوضيح مقدار العجز المتزايد الذي ظل يلاحق الولايات المتحدة نذكر أن مجموع الأرصدة الدرلارية التي احتفظت بها البنوك الرئيسية في العالم كانت على الوجه التالي قرين كل عام :

(١) راجع : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دكتور محمد زكي

شامي ، ص ٢٥٦ - ٢٨٨ ، دار النهضة العربية ببلدان ، الطبعة الثالثة ١٩٦٠ .

١٩٤٦	٦١١	بليون دولار
١٩٦٠	١٨٧	» »
١٩٦٥	٢٥٢	» »
١٩٧١	٥٠٠	» »

وفي نفس الوقت نقص رصيد الولايات المتحدة من الذهب وبالعقيدة
لم يعد في استطاعة الدول الدائنة تحويل ما تحوزة من دولارات الى الذهب -
ويظهر ذلك من الأرقام التالية :

السنة	ما تمتلكه الولايات المتحدة من ذهب بلايين الدولارات
١٩٤٦	٢٤٨
١٩٦٠	١٨٨
١٩٦٥	١٤٨
١٩٧١	١١٨

وأما ما توارد على ميزان المدفوعات الأمريكية من عجز فكان في تزايد
مستمر . فعلى حين لا يتجاوز معدله السنوي في الستينات بليونين من
الدولارات نجده يرتفع إلى ١٠ بليون في عام ١٩٧١ ثم إلى ٢٠ بليون
خلال تسعة شهور من عام ١٩٧١ .

وعلى هذا يتضح أن النظام الدولي الذي وضع واعتقد العالم أنه كفيل
بإصلاح الأوضاع وتحقيق الاستقرار النقدي الدولي لم يعد صالحا .

واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه الحالة الى اتخاذ
اجراءات أعلنها الرئيس نيكسون في عام ١٩٧١ وهي :

١ - وقف تحويل الدولار الأمريكي المستحق للبنوك والهيئات الاجنبية
إلى الذهب .

٢ - فرض رسم جمرك اضافي على وارداتها بنسبة ١٠ ٪ .

٣ - تخفيض المساعدات الخارجية بمعدل ١٠ ٪ .

٤ - تجميد الأجور والأسعار لفترة ثلاثة شهور على أن يتبع ذلك فترة
تثبيت في الأجور والأسعار قبل السماح باطلاق حريتها .

٥ - خفض نفقات الحكومة بما يقارب من ٥٠ مليون دولار أو حوالى
٢ ٪ من الميزانية الجارية .

٦ - منح امتيازات واعفاءات ضريبية على الاستثمارات الجديدة .

وتهدف هذه الاجراءات إلى وقف نزوح الذهب من الولايات المتحدة
الامريكية ، ووقف أو تحديد تسرب الدولار الى الخارج عن طريق تقليل
الواردات من ناحية وتخفيض المعونات الخارجية من ناحية أخرى . كما
تهدف الاجراءات - على الصعيد المحلى - إلى الحد من الموجة التضخمية التي
اجتاحت الأجور والأسعار في الاسواق الأمريكية . ولما لم يتجم من هذه
الاجراءات النتائج المطلوبة فقد سارعت الولايات المتحدة في أواخر عام
١٩٧١ ثم في عام ١٩٧٣ إلى تخفيض القيمة الخارجية للدولار بحوالى ١٨ ٪
وكان الهدف من ذلك تقريب قيمة الدولار الاسمية إلى قيمته الحقيقية - ٤
والعمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات بهدف مواجهة العجز في ميزان
المدفوعات .

ولا شك أن هذه الإجراءات وأهمها وقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولارات التي في حوزة الدول الأخرى إلى الذهب على أساس السعر الرسمي وتخفيض الدولار مرتين وهو إجراء لم يحدث منذ عام ١٩٣٥ كان له أكبر الأثر على اختلال النظام النقدي الدولي إذا لم يعد الدولار الأمريكي متمتعاً بالثقة التي كان يتمتع بها من قبل .

حقوق السحب الخاصة General Drawing Rights

اتفق أعضاء صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٧ بمقتضى مشروع ريو على أحداث « حقوق السحب الخاصة » والتي بدأ العمل بها في عام ١٩٧٠ حيث صدر منها ٣٥ بليون دولار تم زيادته في عام ١٩٧١ بثلاثة بلايين أخرى ، تم صدر منها ثلاث بلايين أخرى في عام ١٩٧٢ ، أى يبلغ مجموع ما صدر منها خلال تلك السنوات الثلاثة ٥٩ بليون دولار .

وحقوق السحب الخاصة هي بمثابة وحدات نقدية وحسابية دفترية يتمتع بقوة شرائية معينة وتقبل من كل الأعضاء والمشاركين في الصندوق (والاشتراك حق متاح لجميع أعضاء صندوق النقد الدولي) كعملة قابلة للتحويل وذلك في حدود مقدار معين لا يتجاوز ثلاثة أمثال الحصصة التي تقرر للعضو في حقوق السحب الخاصة وتختلف حقوق السحب الخاصة عن الاحتياطات الأخرى (العملات والذهب) في أنها تخلق إدارياً ولا تعتمد على عجز في ميزان مدفوعات دولة ما (كما في حالة الدولار الأمريكي) أو على انتاج سلعة مثل الذهب .

وتمكن حقوق السحب الخاصة الدول الأعضاء من التأثير على حجم

الاحتياطات الدولية وتنظيم معدلات نموها ، بعد أن كانت هذه الاحتياطات تتأثر فقط بنتائج موازين المدفوعات لبعض الدول وبمقدار انتاج الذهب ومقدار الطلب عليه لأغراض غير نقدية^(١) فلا شك أن استقرار النظام الدولي النقدي لا يتحقق إذا ظل معتمدا على الذهب والعملات الدولية الارتكازية وعلى الاخص الاسترليني والدولار . فلقد لاحقت الازمات كل من الاسترليني والدولار ثم كان ان أوفت الولايات المتحدة الامريكية حرية تحويل الدولار الى ذهب . أما عن الذهب فان انتاجه لايزيد بالقدر المطلوب بالإضافة إلى ما يتسم به توزيعه من اختلال بين الدول . كل هذا استدعى ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي لكي يقوم بوظائفه الأساسية والتي سبق أن ذكرناها ونحن بصدد الحديث عن صندوق النقد الدولي .

وتتلخص خصائص حقوق السحب الخاصة بما يلي :

١ — جعلت قيمة كل وحدة من حقوق السحب الخاصة عند اصدارها — أي قبل تخفيض الدولار في عام ١٩٧١ — بما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب (٨٨٨٩٧ ومن الذهب الخالص) . تم جعلت في عام ١٩٧٤ مساوية للعدل المرجح لستة عشرة عملة دولية لدول لا تقل تجارة كل منها عن ١٪ من حجم التجارة الدولية ، ولقد تم هذا التغيير لتفادي التقلبات التي تواردت على الدولار الأمريكي كما سبق ورأينا .

(١) راجع : دراسة في السيولة الدولية : حقوق السحب الخاصة ، للدكتور عبد الرسول سليمان مقال منشور بمجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، السنة الخامسة ، آب ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

٢ — تكون حصة كل دولة في حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في رأسمال صندوق النقد الدولي إلى مجموع رأس مال حصص الدول المشتركة فيه . ونظراً لأن الدول الصناعية الغنية تستأثر بحصص كبيرة في الصندوق ، لذلك جاءت القرارات التي يتخذها الصندوق معشية مع وجهة نظرها .

٣ — يتمتع كل أعضاء الصندوق بحق الاسهام في نظام حقوق السحب الخاصة ، ويتعين على الأعضاء أن يقبلوا هذه الحقوق إذا قدمها عضو آخر ووقع عليه اختيار الصندوق ، وعليه في هذه الحالة أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل وذلك بمقد أقصى يبلغ ثلاثة أمثال حصة العضو .

٤ — تعولد حقوق السحب الخاصة نتيجة لمطالبة مديري الصندوق وبشرط موافقة ٨٥٪ من القوة التصويتية للأعضاء المشتركين في الصندوق وتوزع الحصص بعد اصدارها على الدول الأعضاء بنفس نسب حصصهم في الصندوق .

٥ — تستخدم حقوق السحب الخاصة لغرض تسوية العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، أولاً لإعادة تكوين احتياطياتهم وليس لتغيير مكونات هذه الاحتياطيات .

٦ — لا يجوز لأي عضو أن يستخدم أكثر من ٧٠٪ من مخصصاته للفترة المعينة .

٧ — تدفع فائدة واحدة لجميع الحائزين لهذه الحقوق من الأعضاء الذين استبدلوا حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للتحويل . وكان سعر

القائدة ٥٠٪ إلا أنه أصبح حالياً ٥٠٪ .

حقوق السحب الخاصة ومكونات السيولة الدولية :

تعتبر حقوق السحب الخاصة عنصراً من عناصر مكونات السيولة الدولية
فالسيولة الدولية تتألف من قسمين رئيسيين من العناصر :

أولاً — الاحتياطيات الدولية .

ثانياً — العناصر التي تنطوي تحت تسهيلات الاقتراض الدولي . فبقيا
يرتبطان بالاحتياطيات الدولية فإنها تتألف مما يلي :

أ — العملات الارتكازية أو القابلة للتحويل مثل الدولار الأمريكي .

ب — الذهب والذي تناقص دوره في الآونة الأخيرة .

ج — حقوق السحب الخاصة .

د — الشريحة الذهبية (Gold Tranche) أى مقدار الشريحة الذهبية
ضمن حصة العضو في صندوق النقد الدولي والتي تساوى ٢٥٪ من حصته .
أما عناصر الاقتراض الدولي (لا تستطيع الدولة التصرف فيها إلا بموافقة
الطرف الآخر) فتشمل :

أ — الاقتراض من صندوق النقد الدولي (حقوق السحب العامة) .

ب — الاقتراض من الأموال التي تودع لدى الصندوق من قبل الأعضاء
(الاتفاق العام للاقتراض) .

ح — الاقتراض عن طريق ما يسمى باتفاقات المبادلة Swap Agreements^(١)

د — الاقتراض الذى يتم بين الحكومات المختلفة ، أو المؤسسات التى تمثلها مثل البنوك المركزية وصناديق النقد وغيرها .

تقييم نظام حقوق السحب الخاصة .

تشير التقارير إلى أن استحداث نظام حقوق السحب الخاصة شكلت تطوراً هاماً يسهم فى مواجهة مشكلة السيولة الدولية . وإن كان يؤخذ عليه أن الحصص وزعت على الأعضاء بنفس حصصهم فى صندوق النقد الدولى مما أدى الى استئثار الدول الصناعية المتقدمة بنسبة كبيرة من تلك الحقوق . كذلك يؤخذ على هذا النظام أنه لإقرار حقوق سحب خاصة لابد من أغلبية ٨٥٪ من قوة التصويت . معنى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية والتى تمظي بحوالى ٢٥٪ من قوة التصويت يصبح فى مقدورها الاعتراض على انشاء حقوق السحب الخاصة .

كذلك يشير البعض الى أن السيولة خلال الفترة الاخيره (أوائل السبعينات) ارتفعت بنسبة كبيرة ، كما أن ظواهر الركود الاقتصادى بدأت تظهر فى نفس الوقت ، الأمر الذى أدى الى زيادة البطالة فى معظم الدول

(١) طبقاً لهذا النوع يقوم مجموعه فى الدول الاعضاء بإيداع مبلغ لدى الصندوق الذى يقوم باقراض كله أو بعضه للدول الاعضاء الراغبين فى ذلك على أن يصادق على ذلك الدول التى أودعت المبلغ لدى الصندوق .

الصناعية وهبوط مستوى الانفاق فيها وكذلك مستوى التجارة الدولية ، حتى أصبحت هذه الفترة تدعى بفترة الكساد التضخمى . لذلك يرون أن إصدار حقوق السحب الخاصة لم يكن ضرورياً ، إذ أن إصدارها أدى إلى زيادة معدلات التضخم . إلا أن إصدار هذه الحقوق فى تلك الفترة كان فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، لأن فى انشائها ، ونظراً لضخامة نخبها ، ما فيه من اسهام فى علاج مشاكهما النقدية (سترتب على انشاء تلك الحقوق زيادة فى الطلب على سلع وخدمات الدولتين مما يؤدى إلى نقص المعجز فى معاملتهما الخارجية) .

وكانت الدول النامية تطالب بتوزيع الجزء الأكبر من حقوق السحب الخاصة عند إصدارها لصالحها كما طالبت باستخدامها ليس فقط فى تسوية موازين المدفوعات ولكن كذلك فى تمويل المشروعات الانمائية . وذكرت الدول النامية أن أسلوب اتفاقية برتن وودز الذى يربط بين دخل الدولة القومى ومقدار حصتها فى الصندوق لم يعد ملائماً ودعت الى ضرورة تعديله بما يؤدى الى زيادة مقدرتها على السحب والانفاق على التنمية . إلا أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية جازحت فى إقامة علاقة بين حقوق السحب الخاصة وعمليات الإنماء الاقتصادى .

وناحية أخيرة هى أن نظام حقوق السحب الخاصة يهدف الى استخدام وحدات حسابية ذات قيم مستقرة ، وبذلك تتلافى الدول الخسائر التى تنجم عن تقلب عملات الدول الرئيسية . ولاشك أن ربط قيمة الوحدة من هذه الحقوق بقيمة سلة من العملات الرئيسية يحوى أماناً واستقراراً أكثر من ربط قيمة وحدة الحقوق بعملة واحدة كالดอลลาร์ . والمفروض أن التغير

الدى يصيب بعض العملات يقابله تغير معاكس من بعض العملات الاخرى. إلا أن المشكلة هنا هي أن بعض العملات خصص لها أوزان كبيرة ، فالأوزان بالنسبة للدولار الأمريكى والمارك الالماني والجنيه الاسترليني هي كما يلي على التوالي : ٣٣/٠ ، ١٢٥/٠ ، ٩/٠ . وعلى ذلك فإن تغير هذه العملات في اتجاه واحد سترتب عليه تغير في نفس الاتجاه في قيم وحدات السحب الخاصة لذلك يفضل لتحقيق الاستقرار أن تعطى العملة وزناً أقل ولا مانع من زيادة عدد العملات الإرتكازيه .

المبحث الثاني

البنك الدولي للإنشاء والتعمير I B R D

لكل دولة الحق في عضوية البنك الدولي ولكن بشرط أن تكون منضمة إلى اتفاقية الصندوق الدولي، ومهمة البنك الأساسية تملخص في إعادة بناء مدمسته الحرب والعمل على عودة الانتاج في الدول الأعضاء حتى تتمكن من الانتقال سالمة من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام^(١). بالإضافة إلى هذه المهام الأساسية يقوم البنك بمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا في بناء اقتصادياتها على أساس سليم حتى يحقق أكبر قدر ممكن في الرفاهية، ويعمل بكافة إمكانياته على تشجيع الاستثمارا الخاص، ويقوم بتقديم القروض والضمانات للدول المتخلفة، ويساعد الدول في تحقيق التوازن في موازين مدفوماتها^(٢).

ويتألف رأس مال البنك من تسعة بلايين من الدولارات قامت الدول الأعضاء بالأكتتاب فيها كما هو موضح بالجدول الخاص بحصص الدول في البنك الدولي، ويقوم البنك باقراض ومساعدة الأعضاء بالطرق الثلاث الآتية.

أ - باستعمال رأس ماله واحتياطاته وأرباحه.

ب - عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول

(١) International Bank for Reconstruction and Development, Articles of Agreement Article I.

(2) Ibid, Article I.

كسوق الولايات المتحدة وسويسرا وهولندا وغيرها ، واستعمال حصيلتها في اقراض الدول . ولا شك أن مقدرة البنك على الاقتراض تفوق مقدرة الدول لأن البنك يضمنها وبذلك يطمئن الدائن كل الاطمئنان على دينه .

ج — عن طريق ضمان البنك الدولي للقروض التي تقدمها البنوك والأفراد إلى الدول الأخرى .

وليس معنى ذلك أن البنك يستطيع أن يقدم من القروض ما يزيد مقدارها عن رأس ماله واحتياطه وأرباحه التي لم توزع بل يتحتم ألا تزيد قروض البنك — المباشرة وغير مباشرة — وضماناته هذا القدر .

ويقوم بإدارة البنك هيئات ثلاثة ، مثله مثل الصندوق ، وهي مجلس المحافظين ، ومجلس المديرين والهيئة الإدارية . ويكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب لكل دولة وفي العادة يجتمعون مرة واحدة في العام وينتخبون لمدة خمس أعوام ومن الممكن إعادة انتخابهم . ويقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك ويجوز له أن ينيب مجلس المديرين عنه في جميع الشؤون فيما عدا الأمور الآتية :

أ — قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية .

ب — زيادة أو تخفيض رأس مال البنك .

ج — وقف العضو .

د — عمل الترتيبات اللازمة والخاصة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

هـ — تقرير وقف أعمال البنك نهائيا وتوزيع أصوله وممتلكاته .

و — توزيع الدخل الصافي للبنك .

ويتألف مجلس المديرين من أربعة عشر عضوا يختارون بالانتخاب ولمدة خمس سنوات بواسطة مجلس المحافظين . ويتعين أن يكون من بينهم خمسة أعضاء يمثلون البلاد الكبرى والباقي يمثلون دول العالم الأخرى^(١) . ويقوم مجلس المديرين بتنفيذ سياسة البنك والقيام بالأعمال التي يري مجلس المحافظين قيامه بها .

ويتم التصويت على أساس تمتع كل عضو بعدد ٢٥ صوتا — كأصوات بدائية — بالإضافة إلى صوت واحد عن كل ١٠٠.٠٠٠ سهم من أسهم البنك . ففي أول أغسطس ١٩٥٠ كان للاعضاء البالغ عددهم ثمانية وأربعين ١٢٠٠٠ صوتا بدائيا (٤٧ × ٢٥٠) بالإضافة إلى ٨٣٣٣٥ صوتا إضافية . فكانت جملة الأصوات ٩٥٢٣٥^(٢) .

وبقدم البنك للدول الأعضاء المساعدات — في صورة قروض وخدمات — ويتعين أن تكون موجهة نحو مشروعات معينة للتعمير والانشاء ، وفي بعض الحالات لتثبيت أسعار الصرف ولتنمية الإنتاج في الدولة ، وقبل أن يقدم البنك مساعداته للدولة يتعين دراسة حالة الدولة — وفي كثير من الحالات — يرسل لجانا إليها للتأكد من أهمية المساعده وعدم وجود وسائل أخرى لديها غير موارد البنك .

(١) World Trade and Investment, op, cit. pp. 529-530.

(٢) كانت حصص الدول الكبرى في التصويت كما يلي :

الولايات المتحدة ٣١٨٥٩ — المملكة المتحدة ١٣٩٩٠ . الصين ٦٩٠٥ —

فرنسا ٥٢٥٠ — الهند ٤٠٠٠ .

المرجع السابق ١ ، ص ٥٣٠ .

ذكرنا أن البنك يقدم المساعدات للدول الأعضاء بشرط أن لا تزيد عن رأسماله . وقد اتفق أن تدفع الدول الأعضاء ٢٠٪ من حصتها، على أن يدفع منها ٢٪ بالذهب أو الدولارات الأمريكية والباقي وقدره ١٨٪ يدفع بعملة الدولة الأهلية ، والباقي وقدره ٨٠٪ لا يدفع إلا إذا طالب البنك الأعضاء بالدفع ولا يجوز في جميع الحالات أن يقرض البنك مبالغ تزيد عن رأسمال البنك واحتياطاته .

إلا أن هذه الصورة اعترافاً بقدر من التغيير في السنوات الأخيرة وزادت قروض البنك الدولي للدول النامية . كما تنوعت استخدامات القروض المقدمة ، هذا بالإضافة إلى تزايد أعمال مؤسسة التنمية الدولية والتابعة للبنك والتي تقدم القروض دون فوائد لفترة طويلة تبلغ الخمسين عاماً

ولتأكيد ذلك نذكر أن التزامات البنك الدولي والمؤسسة المقدمة للدول العربية بلغت في الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ ما قيمته ٤٨٥٥ مليون دولار للمساهمة في تمويل ١٨٠ ، كما حصل ٧٣ مشروعاً على ١١٥٢ مليون دولار بالشروط الميسرة من المؤسسة الدولية للتنمية .^(١)

هذا وللتدليل على تزايد نشاط البنك والمؤسسة توضح البيانات والأرقام الخاصة والمعونات التي قدمها البنك والمؤسسة للبلاد العربية خلال العام ١٩٧٨/١٩٧٩ وكانت على الوجه التالي :^(٢)

(١) الاقتصاد والأعمال ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، العدد ٨ ،

ص ٩٨ .

(٢) المرجع السابق .

أولاً - قام البنك والمؤسسة بتمويل ٣٣ مشروعاً بمبلغ ١١٧٦ مليون دولار وذلك مقابل ٣٣ مشروعاً بمبلغ ٨٨٢ مليوناً في السنة المالية السابقة .

ثانياً - كانت تلك القروض موزعة توزيعاً عادلاً على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فكان نصيب التنمية الزراعية ٢٥٠ مليوناً ، والتنمية الصناعية ٢٠٤ مليوناً ، ومصادر القوى ٢٠٦ مليوناً والنقل ١٧٢,٥ مليوناً وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي .

وقد يكون من المفيد أن نختم هذا الجزء بعرض مفصل للقروض التي حصلت عليها الدول العربية من البنك والمؤسسة في الفترة من يوليو ١٩٧٨ يونيو ١٩٧٩ :

قروض البنك الدولي ومعونات مؤسسة التنمية الدولية

للدول العربية خلال السنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩

المصدر الغرض والدولة	البنك	المؤسسة بالمليون دولار	المجموع
١ - الزراعة والتنمية الريفية			
الجزائر	٤٢	—	٤٢
المغرب	٧٠	—	٧٠
الصومال	—	١٥,٠	١٥,٠
الجمهورية السورية	٥١	—	٥١
تونس	٢٨,٥	—	٢٨,٥
الجمهورية العربية اليمنية	—	١٥	١٥
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	—	١٠	١٠
المجموع	١٩١,٥	٥٨,٥	٢٥٠

٢ - التعليم

جمهورية مصر العربية	—	٤٠	٤٠
المغرب	١١٣	—	١١٣
الجمهورية العربية اليمنية	—	١٠,٠	١٠,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	—	٤,٠	٤,٠
المجموع	١١٣	٥٤	١٦٧

٣ - التنمية الصناعية والطاقة

٨٦	—	٨٦	جمهورية مصر العربية
٨٠	٨٠	—	موريتانيا
٧٥	—	٧٥	المغرب
٣٥	—	٣٥	الأردن
٢٠٤	٨	١٩٦	المجموع

٤ - مصادر القوى

١٣٩	٣٧	١٠٢	جمهورية مصر العربية
١٥	—	١٥	الأردن
٤٢	—	٤٢	المغرب
١٠	١٠	—	الجمهورية العربية اليمنية
٢٠٦	٤٧	١٥٩	المجموع

٥ - السكان والتغذية

٢٥	٢٥	—	جمهورية مصر العربية
٢٥	٢٥	—	المجموع

٦ - السياحة

٣٢,٥	٣٢,٥	—	جمهورية مصر العربية
٣٢,٥	٣٢,٥	—	المجموع

٧ - النقل

١٢٦	—	١٢٦	الجزائر
٥,٥	٥,٥	—	الصومال

٤١,٠	٤١,٠	—	السودان
١٧٢,٥	٤٦,٥	١٢٦	المجموع

٨ - تطوير المدن

١٩,٠	—	١٩,٠	تونس
١٩,٠	—	١٩,٠	المجموع

٩ - توفير المياه والصرف الصحي

٤٩,٠	—	٤٩	المغرب
٤١,٥	—	٤١,٥	تونس
١٠٠,٥	—	١٠٠,٥	المجموع
١١٧٦,٥	٢٧١,٥	٩٠٥,٠	المجموع العام

البنك الدولي مآثره وماخذه

لاشك أن البنك الدولي قد قدم خدمات جليلة لعدد كبير من دول العالم نذكر منها تقديم القروض على أساس معدلات معقولة للفاائدة وشروط عامة مقبولة وللتسهيلات المتنوعة الخاصة بدفع القروض كأن يحدد القروض لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو يقبل من المدين الدفع بعملة الاهلية إذا تعذر عليه الدفع بالعملة المتفق عليها . كذلك يقوم البنك بضمان القروض الحرة وبذلك يشجع الدول على الاقتراض من بعضها البعض^(١). كذلك تتعاون الدول الاعضاء في البنك سويا في تحمل الخسارة الناجمة عن توقف بعض المدينين عن دفع ديونهم ، وبمضى آخر فان نصيب الدولة في الخسارة يصبح صغيرا ولا يؤثر بأى حال من الاحوال في مركزها الاقتصادي .

(١) وهذا خلاف القروض المقيدة Tied loans التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الامريكى ، إذ يشترط البنك الامريكى أن تنفق تك القروض في شراء سلع وخدمات من أمريكا ، بل كثيراً ما يشترط تصدير السلع على سفن أمريكية ، وذلك على عكس القروض التي يقدمها البنك الدولي أو حتى التي يضمنها ، فللدولة كامل الحرية في تحويل تلك القروض إلى عملات أخرى وفي استعمالها في شراء سلع وخدمات من مصادر أخرى إلا أنه في حالة القروض التي يضمنها البنك فيتعين موافقة الدولة الدائنة على قبول مبدأ تحويل العملة أو استخدامها في الشراء من دولة أخرى ، فاذا لم توافق الدولة على ذلك فان القروض تصبح فقيدة - أنظر الدكتور عبد المنعم اليه ، المرجع السابق الإشارة اليه ص ١٢١ - ١٢٢ .

وبالرغم من هذه المزايا فإن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى البنك
نذكر أهمها فيما يلي :

١ - شدة حرص البنك في تقديم القروض . فإذا طلبت دولة من
البنك قرضاً فإن البنك يدرس حالة تلك الدول دراسة مستفضية ، ثم
يرسل إليها بعثة فنية لدراسة الأوضاع فيها وأهمية القرض في الإنتاج
والوسائل الأخرى التي يمكن أن تاجأ إليها الدولة . ثم تقدم البعثة تقريراً
إلى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك
مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد من أن
الأموال استخدمت في الأغراض المتفق عليها^(١) . فالبنك إذن يدقق في
منح القروض لسببين رئيسيين الأول خوفه من فشل المشروعات التي
ستنفق فيها الأموال المقرضة . والثاني لملافاة الآثار التضخمية التي
قد تنتج عنه فالقروض قد تؤدي إلى زيادة الميل إلى الاستيراد لذلك قد
يقترح البنك على الدولة أن تدبر الأموال بطرق أخرى ،

٢ - لقد انقضى على البنك أكثر من ثلاثين عاماً ومع ذلك فإن
عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم دول العالم ما زال
قائماً .

٣ - معظم قروض البنك كانت لمشاريع دون مشاريع أخرى فمثلاً
اتجهت في فترة ما نحو مشروعات القوى الكهربائية ووسائل النقل المختلفة
مما أدى إلى حرمان القطاعات العديدة الأخرى من مساهمة البنك في
إقامتها . فبينما بلغت القروض الإجمالية للبنك حتى ٣٠ يونيو سنة

(١) المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٨ وكذلك :

Money . Trade and Invertment by G. D. Cole p. 404 .

١٩٥٨ ٢,٣٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار بلغ نصيب مشروعات توليد القوى
الكهربائية ومشروعات النقل حوالى ٢,١٥١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي حوالى
٩٠٪ من جملة القروض^(١). وفي نفس الوقت لم تحظ الصناعة إلا بحوالى
٢٤٥ مليوناً من الدولارات أي بنسبة تقل عن ٥٪ من جملة القروض^(٢) .

(1) International Bank for Reconstrction and Development . Thirt.
eenth Anual Report . 1957 . p. 16 .

(2) Ibid .

٤ - لا يستطيع البنك الدولي أن يترفع على عرش الإقراض الدولي طالما أنه لا يتوسع في الإقراض من الأسواق الدولية ، فهل توسع البنك في الإقراض لكي يتمكن من مقابلة حاجيات الدول المختلفة ؟ الواقع أن البنك لم يتوسع لأنه يخشى من اتهام البنوك والمقرضين له بمنافستهم منافسة غير مشروعة في القيام بعمليات الإقراض وعلى الأخص أن البنك ممنوع من منافسة المقرضين وأنه لا يقدم القروض إلا إذا استحال على الدول المحتاجة الحصول عليها .

٥ - ينتقد البعض أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك والتي زادت في الآونة الأخيرة وأصبحت لا تقل كثيراً عن الأسعار السوقية^(١) . حقيقة أنها أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق إلا أنه يجب عدم إغفال أن البنك مؤسسة دولية قامت خصيصاً لمساعدة الدول في بناء وتدعيم اقتصادياتها . فهو إذن ليس بالمؤسسة التي تسعى للربح ، هذا بالإضافة إلى أن كل قروض البنك مضمونة بواسطة الحكومات والبنوك المركزية للدول المقرضة . إلا أننا نجد أن البنك يحيد عن هذه الأسس ونراه يحقق احتياطات^(٢) .

٦ - قدرت هيئة الأمم المتحدة في تاريخ سابق أن الدول المتخلفة اقتصادياً تحتاج إلى ١٩ بليون دولار سنوياً لرفع الدخل الفردي فيها بمعدل ٢ ٪ سنوياً منها عشرة بلايين دولار يتعين أن تكون من مصادر خارجية^(٣) ومع ذلك فإن مساهمة البنك الدولي كانت محدودة فبلغت

(1) Money Trade Investment , op. cit. , p. 403 .

(2) Ibid. p. 405 International Bank, Annual Report 1959 op. cit., p. 47

(٣) حددت نسبة رأس المال الاجنبي المطلوب في اعمال التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً الى رأس المال الوطني بنسبة ٥ ٪ - هكذا حددها

٣٨٨ مليون دولار في عام ١٩٥٧ تم ٧١١ مليوناً في عام ١٩٥٨ وكانت جملة القروض خلال اثني عشر عاماً تنتهي في عام ١٩٥٨ لا تزيد عن ٣,٧ بليوناً ، إلا أن نسبة كبيرة من هذه القروض كانت من نصيب دول متقدمة اقتصادياً (كان نصيب دول أوروبا وأستراليا - هي دول متقدمة اقتصادياً - يبلغ حوالى ١,٥ بليون من الدولارات بينما نصيب دول آسيا وأفريقيا ١,٤ بليون) لذلك يمكن القول أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم يحقق الأهداف التي قام عليها كما لم يحقق آمال الدول المتخلفة اقتصادياً في بناء اقتصادياتها وإصلاح العجز في موازين مدفوعاتها .

بعض الاقتصاديين ومنهم :

١ - الدكتور محمد زكي شافعي ، دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية « معهد الدراسات المصرفية » .

ب - الدكتور محمد عجمية والدكتور صبحي قريصة ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ص ١٣٢ - ١٣٧ .

كذلك راجع مناقشة تفصيلية لهذه النقطة في Stanley Mandlebron

جملة القروض الى الدول الافريقية

حتى ١٩٦١/٦/٣٠

القيمة بعد استبعاد الاعفاءات
والتسديدات بالاف الدولارات

٦٠٠٠٠	الح - زائر
١٢٠٠٠٠	جمهورية الكنفو (ليو بولدفيل)
٢٤٠٠٠	شرق أفريقيا
٢٣٥٠٠	أنجوييا
١٤٦٦٠٠	اتحاد روديسيا ونيسالاند
٧١٠٠	أفريقيا الغربية الفرنسية
٣٥٠٠٠	جا بون
٥٦٠٠	كينيا
٦٦٠٠٠	موريتانيا
٤٨٠٠	رواندي - أورندي
١٦٩٨٠٠	جنوب أفريقيا
٧٤٠٠٠	السودان
٧٤٠٠٠	أوغندا
٥٦٥٠٠	جمهورية مصر العربية
<u>٨٥٦٣٠٠</u>	

وانجبت معظم القروض إلى خدمات النقل ثم إلى توليد القوى ولعل ذلك يرجع إلى شدة حاجة القارة الافريقية إلى وسائل النقل الممثلة في تجديد السكك الحديدية أو انشاء خطوط جديدة وفي انشاء خط لآنايب البترول .

المبحث الثالث

التجارة الخارجية للدول النامية وعوامل تنميتها

أولاً : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

حظى تنظيم العلاقات التجارية بين مختلف الدول باهتمام ملموس عقب الحرب العالمية الثانية واتجهت الجهود نحو العمل على وضع المعاملات التجارية بين الدول المختلفة داخل اطار تنظيم دولي يهدف إلى القضاء على المشكلات التي تواجه التجارة الدولية وذلك بوضع قواعد تلزم بها الدول الأعضاء ، وتبلور هذا الاتجاه بقيام لجنة تحضيرية تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التابع للأمم المتحدة باعداد « ميثاق منظمة التجارة الدولية » Int. Trade Organization على أن تضطلع هذه المنظمة بمسؤوليات التعاون التجاري الدولي ، وقدم ميثاق المنظمة للتوقيع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل U. N. C. T. L. الذي عقد في هافانا في مارس ١٩٤٧ إلا أنه لم يوضع في حيز التنفيذ نظراً لعدم توقيعه من بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ذات الوقت الذي كان يجري فيه إعداد ميثاق منظمة التجارة الدولية « ميثاق هافانا » بدأت مفارضات تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وتقليل الحواجز بين الدول وقد أدرجت المزايا الجمركية التي أسفرت عنها المفاوضات

في اتفاقية متعددة الأطراف أطلق عليها ، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير ١٩٤٨ ووقع عليها وقتها ٣٣ دولة (١) .

وتسمى « الجات » ، إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية ، وتتمثل أهم تلك الأهداف في إدراك الأطراف المتعاقدة بأن علاقاتها في المجال التجاري والاقتصادي يجب أن تستهدف رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل ، والنمو الكبير والمتزايد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال . وتنمية الاستخدام الكامل لموارد العالم والتوسع في الإنتاج وتبادل السلع ، والعمل على تنشيط أطراف تقدم اقتصاديات كافة الأطراف المتعاقدة .

ويمكن التوصل إلى تحقيق هذه الغايات عن طريق ثلاثة مبادئ رئيسية :

١ — عدم التمييز في التجارة (شرط الدولة الأكثر رعاية) .

٢ — قصر حماية الصناعات المحلية على التعريفات الجمركية دون غيرها من

وسائل السياسة التجارية (٢) .

(١) بلغ عدد الدول الأعضاء في الجات الآن ٧٨ دولة .

(٢) تنص المادة ١٦ من الاتفاقية على أنه لا يجب على أية دولة أن تقدم إعانات لمصادراتها في أي شكل كان مباشراً أو غير مباشر ، وفي حالة منحها إعانات لمصادراتها يجب أن تخطر الأطراف المتعاقدة بمدى هذه الإعانات ، كما تتعهد بالانحصر على أكثر من نصيبها المناسب من التجارة الدولية ولا تسبب أضراراً لمصالح باقي الأطراف المتعاقدة .

٣ — اللجوء إلى المشاورات لتفادي الأضرار بالمصالح التجارية للأطراف المتعاقدة .

الجات والدول النامية :

يعتبر الرأي غالباً إلى أن الدور الكبير الذي لعبته « الجات » ينحصر في تنمية التجارة بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، وبذلك هيأت حلاً لجانب واحد من مشكلات التجارة العالمية ، إلا أن « الجات » ، ومنذ عام ١٩٥٤ ، تولي مزيداً من نشاطها واهتمامها لمشكلات واحتياجات التنمية بالدول النامية وذلك نتيجة لاستحداث نصوص في الاتفاقية العامة تستهدف زيادة مرونتها فيما يتعلق بالتزامات الدول النامية ، مع وضع برامج محددة وأسلوب التعاون الدولي لمساعدة الدول النامية على التوسع في حميلة صادراتها .

ويعتبر تقرير هاربر (١) والذي أعد بتكليف من الجات الخطوة الأولى التي أوضحت مدى الحاجة المتزايدة لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية للدول الأقل تقدماً .

وقد أولت مشكلات الدول النامية مزيداً من الاهتمام بعد الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال عام ١٩٥٨ ، فأُنشئت ثلاث لجان لتنفيذ برنامج التوسع في التجارة الدولية واختصت إحداها (اللجنة الثالث) بموضوع العوائق التي تعترض تجارة الدول النامية وتنمية تجارة تلك الدول ودراسة خطط التنمية بها .

(١) ظهر هذا التقرير تحت عنوان « اتجاهات في التجارة الدولية » وقد أعدته لجنة من أربعة خبراء .

المتقدمة على عدم زيادة العوائق على الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية إلا لأسباب قهرية ، واعطاء أولوية عاجلة لتخفيف القوائم منها ، أما المادة الثالثة فيهما منها فصها على ضرورة العمل المشترك لاتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأسواق العالمية للموارد الأولية واعطاء مفهوم واضح عن الطاقات التصديرية وامكانية التسويق .

ثانيا : دورة كيندى Kenndy Round

تعد دورة كيندى أحد الإنجازات ذات الشأن التي تمت في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، فقد توصل مندوبو خمسين دولة من الدول الأعضاء في « الجات » في شهر مايو ١٩٦٧ إلى الاتفاق على تخفيضات التعريفات الجمركية فيما بينها خلال خمسة أعوام قادمة بنسبة الثلث وقدر أن التجارة الخارجية لهذه المجموعة تمثل نحو ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية ومن هنا تعتبر دورة كيندى أكثر المحاولات التي جرت منذ الحرب الثانية طموحا وشمولا في العمل على تخفيف العوائق التجارية وتوسيع نطاق التجارة الدولية .

وقد جرى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء خلال المؤتمرات الاربعة التي عقدت تحت اشراف « الجات » فيما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ على أساس النظر إلى السلع التي يجري عليها التخفيض سلعة ساعة كما كان يتبع أسلوب المباحثات الثنائية بين الوفود المختلفة ، وفي تلك الفترة أدركت معظم دول العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، اثر تكوين عدد من التكتلات الاقتصادية ، وخاصة السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ، على التجارة الدولية وموازين مدفوعات الدول التي بدأت تتأثر تجاه معاملاتها التجارية مع المجموعات الاقتصادية المشار إليها ، وسعت نحو تطبيق أسلوب جديد في التخفيضات الجمركية عرف بالتخفيض الجمركي على أساس مجموعات كاملة من السلع وذلك في دورة ديلون التي تمت في

جنيف (١٩٦٠ - ١٩٦١) ثم نشأت فكرة عقد دورة جديدة لتخفيضات جمركية شاملة لمعادول سلعية بواقع ١٠ ٪. وذلك باقتراح من الرئيس الأمريكى الراحل كيندى الذى خولة الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر ١٩٦٢ سلطات كاملة للتفاوض بموجب ماعرف بقانون التوسع التجارى .

ولى واقع الأمر فقد كان وراء دورة كيندى عدد من الدوافع وأهمها :

١ - رغبة أوروبا الغربية فى إقامة جسر آخر لتحرير التجارة الدولية .

٢ - نظرة الولايات المتحدة إلى السوق الأوروبية المشتركة باعتبارها وحدة إقتصادية تشكل قوة استيرادية لا يمكن تجاهلها فبعد أن ساهمت الولايات المتحدة ، خلال العقد السادس من القرن العشرين ، فى تحرير التجارة بين دول غرب أوروبا لم يكن من المقبول أن تلجأ هذه الدول - بعد أن حققت قدراً كبيراً من التحرر التجارى - إلى قفل أسواقها أمام صادرات الولايات المتحدة التى لم تعد تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية بسبب التفضيل الجركى فضلاً عن أن زيادة حجم التبادل التجارى بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة قد يساهم فى رأب جانب من عجز ميزان المدفوعات الأمريكى نتيجة زيادة الفائض التجارى .

٣ - احتمال أن يؤدى تحرير التجارة الدولية إلى اتساع أسواق الخامات والمنتجات الأولية والزراعية وكذلك أسواق المنتجات الصناعية من الدول النامية .

وقد واجهت دورة كيندى بعض المشاكل الجوهرية منذ البداية ويهمننا منها الآن ما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة التى يمكن اجمالها على النحو التالى .

١ - تسبب اعتراض فرنسا على انضمام بريطانيا - حتى تاريخ الاتفاق على التخفيضات الجمركية بموجب الدورة - للسوق الاوربية المشتركة في عدم تنفيذ الولايات المتحدة لقرارها الخاص بإلغاء التعريفات الجمركية نهائيا وعلى نطاق واسع على بعض السلع المتبادلة بينها وبين السوق ، وهو القرار الذي اتخذته بناء على افتراض الاتجاه نحو قبول بريطانيا عضوا بالسوق المشتركة^(١)

٢ - فشل دول السوق الاوربية المشتركة في التوصل إلى اتفاق بشأن قوائم التخفيضات الجمركية المصوبة بالسلع ازراعيه في الموعد المحدد لذلك (سبتمبر ١٩٦٥) ، والذي يرجع إلى صعوبات التوصل الى تطبيق سياسة زراعية موحدة فيما بينهما ، أدى الى تعثر الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن ضمان حد أدنى لاسعار التعريفات الزراعية التي تفرضها الولايات المتحدة على صادراتها من الحبوب إلى دول السوق المشتركة .

ولاشك أن الصعوبات المتقدمة تحد من تيار التبادل التجارى فيما بين مجموعة دول السوق المشتركة والولايات المتحدة وهى أحد الدوافع الاساسية التى ساهمت فى بدء مفاوضات دورة كينيدى .

ثالثا - المؤتمر الاول للتنمية والتجارة (جنيف - ١٩٦٤)

انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف خلال المدة من ٢١ مارس إلى ١٦ يونيو ١٩٦٤ ، وكان انعقاد ثمره الجهود الذاتية التى بذلتها

(١) تم توقيع دخول انجلترا وبعض الدول الاخرى أعضاء بالسوق الاوربية المشتركة فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢ وعلى أن يكون ذلك ابتداء من أول يناير ١٩٧٣ .

الدول النامية ليكون الخطوة الاولى في السبيل الى انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد يتسم بالعدالة الديناميكية ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية^(١)

وكان من دراعى عقد المؤتمر عدة اعتبارات أهمها الاحوال الدولية ذاتها والتي تتمثل - من وجهة نظر اقتصادية - فى شدة التباين بين الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد النامية ، بالإضافة إلى قصور بنيان اله - لاقات الاقتصادية الدولية عن الوفاء بمقتضيات التنمية السريعة .

ولعل مافى الاعتارين السابقين من عمق المشاكل التي تواجهها الدول النامية مايفسر تنوع المشاكل التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر والتي يمكن اجمالها فى نقاط ثمان على النحو التالى :

- ١ - التوسع فى التجارة الخارجية وأثر ذلك فى التنمية الاقتصادية .
- ٢ - المشاكل الدولية للمنتجات الاولى .
- ٣ - التجارة فى المنتجات المصنوعة والمنتجات نصف المصنوعة .
- ٤ - تحسين ظروف التجارة غير المنظورة للبلاد النامية
- ٥ - تمويل التوسع فى التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .
- ٦ - التنظيمات الاقتصادية الاقليمية .
- ٧ - الق - واعد التى يتعين مراعاتها فى ميدان اله - لاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المؤدية الى التنمية .

(١) د . محمد زكى سافعي - مجلة السياسة الدولية العدد الاول يوليو ١٩٦٥ .

٨ - التنظيمات الدولية والاساليب والاحزمة اللازمة لتنفيذ - ذ القداير المتعلقة بالتوسع فى التجارة الدولية .

وينط الى خمس لجان تفرعت عن المؤتمر لدراسة أنجاز هذه المسئلة .
وقد أنطسوى المؤتمر على مواقف سلبية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية (المتقدمة) لها تأثير على مدى أطراد تحسن العلاقات الاقتصادية الدولية انصافاً للدول النامية ، ومن أبرز هذه المواقف ما يلى :

١ - التوجس من أن يتمخض نجاح المؤتمر عن زعرة أسس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وحى عبارء عن تنظيم تتمسك هذه البلاد (الرأسمالية) بأهداب الابقاء عليه .

٢ - التبحرز من أن يبحر المؤتمر على الدول الرأسمالية التزامات يكون من شأنها أضعاف موقفها فى الدورة التى أزمعت « الجات » عقدها عقب انقضاء المؤتمر (دورة كيندى) .

٣ - خشية الدول المذمومة الى السوق الاوربية المشتركة من أن يؤدى اتخاذ توصيات بخصوص التنظيمات الاقليمية القائمة بين البلاد المقدمة الى اعراج مركزها ازاء السياسات التى تنتهجها ، حيث لا تتفق هذه السياسات مع ما يستهدفه المؤتمر من قيام التجارة الدولية بدور أساسى فى تنشيط خطى التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من التأثير السلبى لهذه المواقف فان المؤتمر الاول للتجارة والتنمية ترتب عليه نتائج بعثد بها ويمكن ايجازها فيما يلى :

أولا يعد المؤتمر نقطة تحول بارزة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية

ولا يعنى ذلك أنه قد تسنى بفضلله إيجاد حلول نهائية للمشاكل التى تجاهاها الدول النامية ذلك أن هذه الدول ترى أنه لم يأت للمؤتمر أن يحرز من التقدم بما يرتفع إلى مستوى إحتياجاتها الأساسية .

ثانيا : نجح المؤتمر فى بلوره المشاكل التى تعترض سبيل انشاء نظام حال للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بتهيئة الفرصة للمواجهة المبرحة بين البلاد المتقدمة والنامية بل تخطى ذلك نحو الانجاز المادى فأحال تلك المشاكل لأجهزة تقولى متابعتها وداسة أمكانيات إيجاد حلول لها ، وبعد نجاح المؤتمر فى ذلك بارزاً خاصة بعد فشل مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ فى اخراج «منطقة التجارة الدولية» إلى حيز الوجود .

ثالثا : ولعل أبرز ما امتنخض عنه المؤتمر من نتائج يتبل فى تنظيم جهود البلاد النامية فى اطار مجموعة السبعة والسبعين بما يمتنع عنه تشتتها بالرغم من اتفاق مصالحها من حيث المبدأ . وضممانا لتحقيق توصيات المؤتمر ، والتى تتصل أساسا بتمكين البلاد النامية من زيادة صادراتها وتعزيز أسباب الموارد المالية والمعونة الفنية من البلاد المتقدمة إليها ، فضلا عن العمل على وضع قواعد يتعين مراعاتها فى ميدان العلاقات التجارية الدولية . فقد أوصى بإنشاء جهاز دولى دائم - فى اطار الأمم المتحدة - يتألف من ثلاث هيئات هى :

- أ - مؤتمر التجارة والتنمية ينعقد بصفة دورية كل ثلاث سنوات على الأكثر
- ب - جهاز تنفيذ يطاق عليه مجلس النجساره والتنمية ويتألف من خمسة ومخمين عضوا منهم ٣١ عضوا متعمين إلى الدول النامية ^(١) و ١٨ عضوا للبلاد العربية و٦ أعضاء لبلدان أوربا الشرقية .

(١) أشترك مصر فى عضوية المجلس المذكور .

ح - سكرتارية دائمة مستقلة توضع خدماتها في مينة - اول المؤتمر والمجلس واللجان المنبثقة عنه .

وابعا - مؤتمر الجزائر لمجموعة السبعة والسبعين

قدّرت مجموعة الدول النامية الى ٣١ من أعضاء مجلس التجارة والتنمية خلال الدورة الرابعة للمجلس أنه من المناسبة عقد اجتمه - اع على مستوى الوزراء لمجموعة السبعة والسبعين دولة نامية للتخضير للمؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي عقد في نيودلهي ، وقد استمد هذا المؤتمر أهمية انعقاده من اعتبارين أساسيين :

أولا : أن ماتحقق من توصيات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لا يبلغ شيئا مذكورا ، لقد اتخذت بعض البلاد المتقدمة من التدابير مايتن في مع بعض أسس السياسة التجارية الدولية التي وضعها المؤتمر .

ثانيا : استمرار تدهور المركز الاقتصادي للبلاد النامية منذ أنفضاض المؤتمر الأول للتجارة والتنمية بصفتة عامة منذ بداية « عقد التنمية »

وتتلخص أهداف المؤتمر الرئيسية في تمكين الدول النامية الى ٧٧ من :

١ - الوصول إلى وجهة نظر موحدة تجاه الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية .

٢ - الاتفاق على الموضوعات ذات الصلة العاجلة بالنسبة للدول النامية والاجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر الأول المتعلقة بها .

الاتفاق على خطة عمل يمكن أن تلقى قبولا عاما من المجتمع الدولي بمافيه الدول المتقدمة التي يقع عليها العبء الأول في تحقيق توصيات المؤتمر الأول .

٤ - اختيار بعثة وزارية لمقابلة رؤساء الدول المتقدمة لاطلاعهم على وجهات نظر الدول النامية .

وقد تقدم المؤتمر برنامج عمل^(١) يعصل أساساً بما يلي :

أ - المشكلات والسياسة الساعية .

ب - زيادة المبادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة .

ج - تمويل التنمية .

د - التجارة غير المنظورة بما فيها النقل الجوي .

هـ - المسائل العامة للسياسة التجارية .

و - توسيع التجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية .

ز - اجراءات خاصة تتخذ لمصلحة أقل الدول النامية تقدماً .

وإذا أمعنا النظر في التوصيات العديدة التي أقرها المؤتمر بخصوص المسائل المتقدمة لألقينا أن أغلبها لا يخرج عن توكيد التوصيات التي أخذها المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لتعزيز فاعليتها في ضوء ما تكتسفت عنه تطورات السنين التي تصاقب على انعقاده ، وأهم من ذلك — في تحليل هذه التوصيات — ما توخته اللجان المختلفة التي أنشئت عن المؤتمر من أن توضع توصياتها — ما أمكن — في قلب برامج محددة تتطلب تدابير معينة وتخضع

(١) «ميثاق الجزائر» لمجموعة الدول السبع والسبعين .

لبرنامج زمنى مقرر وذلك خشية أن يزلق المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية ، وكان جدول أعمـ له الوقت موضع دراسة المؤتمر ، الى جدول العموميات لانخرج من ورائه بطل فى تحسين الظروف المحيطة بتجاريتها وتعزيز الجهود التى تبذلها فى ميدان التجارة والتنمية .

وتسفر النظرة الفاحصة الى أعمال مؤتمر الجزائر أنه قد تحقق بفضلها — إلى حد كبير — ما استهدفه من أغراض خاتمة مآثوها من توحيد اتجاه الرأى بين البلاد النامية بخصوص المسائل المدرجة بجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الثانى للتجارة والتنمية ، ونجح المؤتمر فى أن يتقدم للجمعية الدولية بوثيقة تتضمن ما تعتبره البلاد النامية «الحقوق الاقتصادية» التى ينبغي أن يعترف بها العالم المتقدم لها .

خامسا : المؤتمر للتجارة والتنمية (زيودلهى - ١٩٦٨)

تشكلت للقيام بأعباء المؤتمر خمسة لجان رئيسية تتشابه اختصاصاتها إلى حد كبير بأعمال المؤتمر الأول ومؤتمر الجزائر، فهى تغطى مشاكل المنتجات الأولية ، مشاكل التجارة فى السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، وتمويل التنمية ، مشاكل التجارة غير المنظورة ، والمبادئ التى ينبغي أن تحكم التجارة الدولية والسياسات التجارية المؤدية للتنمية وموضوع العلاقات التجارية بين الدول التى تختلف فى النظم الإقتصادية ، وأثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية بين البلاد المتقدمة على التجارة الدولية للبلاد الأخرى وخاصة البلاد النامية وكذلك مسألة تحسين البليان الراهن لتقسيم العمل الدولى .

وفضلا عن هذه اللجان فقد تشكلت ثلاث مجتمعات عمل أختصت أولاها

بمشكلة الغذاء العالمية وأيضاً مسألة انتقال التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، وعهد إلى الثانية بموضوع الاندماج الاقتصادي بين البلاد النامية، وتناوات اللجنة الثلاثة مشكلة البلاد المعزولة عن البحر .

ويمكن ابداء الملاحظات التالية على أعمال المؤتمر :

١ - أنه على الرغم من اتساع آفاق المناقشات التي دارت في اللجنة الاولى بخصوص مشاكل التجارة في المنتجات الاولى ، وما كان قد أنفق عليه في الاجتماع الخامس لمجلس التجارة والتنمية من ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بخصوص ثلاث سلع هي : الكاكاو والسكر والمطاط، فإن المؤتمر لم يتمخض إلا عن التوصية بمقعد مؤتمر للكاكاو قبل نهاية يونيو ١٩٦٨ لعله يوفق إلى عقد إتفاق دولي للكاكاو ولم يتجاوز الأمر بالنسبة للسلع الأخرى مجرد التوجيه بإجراء دراسات ، أو المتابعة والتقدم بتقارير ، أو إنشاء لجان استثمارية دولية .

٢ - برغم تسليم البلاد الرأسمالية العربية بمبدأ وجوب منح صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة تفضيلات جمركية ، مع الحفاظ بأن يكون ذلك لمدة موقوتة ، فلم يتمخض المؤتمر في نهاية الأمر إلا عن إحالة الموضوع إلى لجنة خاصة تتولى تحديد المعالم الجوهرية للنظام المنشود مع وضع برنامج زمني لدخوله في حيز التنفيذ وذلك فضلاً عن الموقف المعاكس الذي اتخذته تلك الدول إزاء ماهية السلع التي ينبغي أن تتمتع بالتفضيلات الجمركية بإصرارها على استبعاد السلع الزراعية المجهزة ونصف المجهزة من مفعول التفضيلات مع ما هو معلوم من أن هذه السلع تشكل جانباً من صادرات الدول النامية ، في حين يسمح للبلاد النامية بتفضيل جمركي على صادراتها من العقول الإلكترونية،

وعى سلع لا يرى أحد ، لامن الدول النامية ولا من الدول المتقدمة . أن للبلاد النامية أهلا في تصديرها قبل أجيال وأجيال .

٣ - مع التسليم بأن تمكين البلاد النامية من تحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي يقتضي تعزيز مدخراتها الوطنية، حتى ولو بلغت المستوى المرغوب من الاستثمار ، بالموارد الأجنبية فإن المؤتمر لم يسفر في هذا الشأن سوى عن التوصية بأن يعمل كل بلد من البلدان المتقدمة على تزويد البلاد النامية بهلا يقل عن ١/٢ من ناتجه القومى الإجمالى وذلك في صورة مدفوعات فعلية ، وإن لم يحدد القرار موعداً معيناً لبلوغ هذه النسبة ، ومن ناحية أخرى فقد تحلت الدول الاشتراكية (المتقدمة) من هذا الالتزام باعتبار أن الدول الغربية الاستعمارية هى المسئول عن تعويض البلاد النامية من أستغلالها ونهب ثرواتها طوال فترة التسلط الاستعماري عليها .

٤ - حقق المؤتمر نجاحاً ملموساً فيما يتعلق بالتجارة بين البلاد النامية والبلدان الاشتراكية حيث تعهدت الأخيرة بغالبية ما جاء من مطالب الدول النامية في هذا الشأن والتي كانت قد أفردت لها وضماً خاصاً في «ميثاق الجزائر» ومن الالتزامات التي أقرتها الدول الاشتراكية تجاه مطالب الدول النامية هذه ما يلي :

١ - تحديد أهداف كمية في الخطط الطويلة الأجل للبلاد الاشتراكية لاستيراد المنتجات الأولية من البلاد النامية مع تنويع بنى السلع المستوردة والمبكر الجغرافى للاستيراد .

ب - عقد الاتفاقات التجارية الطويلة الأجل مع البلاد النامية بما يتسنى معه زيادة حجم التبادل التجارى وتأمين استقرار العلاقات التجارية .

ج - إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية (أو على

الأقل تخفيضها) مع توفير ظروف ملائمة للاستيراد من البلاد النامية وتشجيع استهلاك منتجاتها في الداخل .

د - العمل على تسوية المدفوعات مع البلاد النامية على أساس متعدد الأطراف وذلك الى أقصى حد ممكن .

هـ - سداد القروض التي تزود بها البلاد النامية بالصادرات التقليدية أو بالسلع التي تنتجها المشروعات التي أسهمت هذه القروض في أنشائها .

و - إلزام البلاد الاشتراكية بتفضيل الاستيراد من البلاد النامية حيث تتوفر السلع بشروط تنافسية، ومع التعهد بأن تشكل السلع المصنوعة والنصف مصنوعة نسبة متزايدة من واردات البلاد الاشتراكية من هذه السلع .

محتويات الكتاب

ص	مقدم
٥	مقدمة
٧	
١٢	الفصل الأول : أوليات النقود
٢٥	الفصل الثاني : الدورة النقدية في الحياة الاقتصادية
٢٩	الفصل الثالث : أشكال النقود
٤٢	الفصل الرابع : نظام الذهب
	الفصل الخامس : مستوى الأسعار والتغيرات في
٤٩	قيمة النقود
٦٠	الفصل السادس : البنوك التجارية
٩٩	الفصل السابع : البنوك المركزية
١١٦	الفصل الثامن : الجهاز المصرفي في البلاد الاشتراكية
١٢٦	الفصل التاسع : النظرية النقدية وتطورها
١٣٢	الفصل العاشر : نظرية كمية النقود
١٤٣	الفصل الحادي عشر : نظرية الأرصد النقدية
١٥١	الفصل الثاني عشر : التحليل النقدي الحديث
١٧٥	الفصل الثالث عشر : العلاقة بين الادخار والاستثمار

ص	
١٩٦	الفصل الرابع عشر : التوازن النقدي العلاقات الاقتصادية الدولية
٢٥٧	تمهيد
٢٦٤	الفصل الأول : نظريات التجارة الخارجية
٢٩٧	الفصل الثاني : ميزان المدفوعات
٣٢٤	الفصل الثالث : أسعار الصرف
٣٧٣	الفصل الرابع : السياسات التجارية
٤١٤	الفصل الخامس : تابع السياسات التجارية
٤٣٣	الفصل السادس : مضاعفة التجارة الخارجية
٤٤٣	الفصل السابع : مشاكل العالم النقية
٤٧١	الفصل الثامن : التعاون الاقتصادي الدولي

